باب اول

بسم الله الرحمن الرحيم

السائل مع مسئلة مصدر بمعنى السؤال شرح

يا هاد يا سالك مسالك محامدك ويا سامعا لجامع مسائل

حامدك اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلا

تنا صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا بضلالاتنا وصل على افضلهم

صلوات وافية لشكر ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا وعلى آله الملصا

علينا بكفاية تهذيب طلب السعادة لتحصيل كمالاتنا وصحبه المجملين الينا بفضل

اثار النبوة ليحفظونا عن الخطاء في مقالاتنا فيقول العبد المفتقر الى الله

الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرائني عصام الدين

هن حواشي كالشمس النجوم درر الزبر غواشي ما فيه للفوائد الضيائية

واش لا يوجد عن صدمه متعاش ولا يتوهم في حقه ذام اد واش لا يرتضيه

ناظر كابر غير مكابر لكثرة ما فيه من الابداع فلا يودعه شاعر فاضربا

لاطلاع على حواشيه الا يحاسن الاختراع ومن لسن لغاية التجديد

لنظرة السديد فليتنزه عنه فلا شريد منه الا الوداع انفع بها اهل السعادة

يا نفاع وادوع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع انت حسبنا في

الترقي الى بقاع العلم الذي هو في غاية الارتفاع الحمد الوصف

وان

وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا

الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب قوله فليس هناك

مفهوم كلي اي في مقام وضع امثال الضمائر وقيل في مقام رجوع

الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم

قوله هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة

لانه هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون

ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم

ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم

قوله وهو اما مجرد على ان صفة لمعنى لا يقال الاولى ح الاقتصاد

على مفرد لما مر قوله ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء هذا يقتضي

ان لا يكون الافراد صفة للدلول بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك

اذ لم يوضع بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد

والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة

اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل بشيء منهما فاطلاق

المعاريف مبني على الاهمال ومبني عن الاختلال والتعريف

الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه قوله وفيه

انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه

اذا علق فعل او ما يشبهه بلفظ متصف بصفة يستفاد منه

على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المتعلق كان متصفا

بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المتعلق ولا يستفاد خلافه الا

بضرب من التجوز وانما سمي الافادة للحقيقة ايهاما لضعف

المفاد لا لضعف الافادة فانه كما استفاض بالمعنى الثاني جاز

بالمعنى الاول وقيل كني به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز

بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق

الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية

بشيء مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكانه

لم يعتد له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما

الاولى ان مثل الضمير
اسم الموصول الذي
اريد به لفظ مفرد او
مركب حتى والتفا

حيث قال في قوله وكيف يكون
موضوعا للمفرد ولا يخفى
ان هذا للسؤال انما يتجه
على تقدير كون المفرد صفة
للمعنى واما لو كان صفة للفظ
لم يتجه

على

ليتأتى له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة اللفظ ولا يبعد
هنا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال النبيح الرضي ان الافراد صفة
المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل
لتوجيه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك العرض قوله كما ذكر
في مثله من قتل قتيلا فله سلبه قوله فلا بد من بيان نكتة في ايراد احداه لان المتكلم به
بليغ لا يظن به ان يخلو اختيار هذه الخصوصية عن نكتة
قوله والاخر مفرد الا يخفى لطف هذا البيان قوله وكان النكتة
فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيجوز باستعمال الماضي
في تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد
لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في القول
الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة
الفعل والاصل في الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له متعدد
الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدمت الثانية لفاتت
تقديم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى ولانه اذا ذكر
المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة اللفظ
لتذهب نفس الناظر كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا
عن ذكر الوضع لان الافراد يستلزم الوضع من غير عكس ومن قال
تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد وقع في مقام التروة
بما لا يقنع به الا عديم الخبرة قوله او من المعنى ولم يتقدم عليه
معرفة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور وقوله وهذا العقد
كان لصحة الحالية لا دخل للعقد الذاتية في الحالية ولا تنافاة
بين الحال كما يوهمه قوله وهذا العقد كان لصحة الحالية قوله مثل
الرجل قبل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عدنا
كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قرينة بلا مرية لان الاعراب
جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة قوله
وانما قبل اعراب واحد الا تنبيه على ان يجعل واحد مضافا اليه اعراب

لا صفة

لا صفة وان يدعوا اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب
باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ
واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق
قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد
وليس كذلك اذ التاء التانيث مبنى الاصل ويجاب بان
المراد باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونها كلمتين
يستدعي كونها مكيفتين بكيفيتين قبل ان ما ذكره انما يظهر
في قائمة وبصرى وجبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع
بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي
الاخرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب
في الحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا بجعل الحرف
الاخير الصالح لان يجعل اعرابا اعرابا فيصح فيهما ان للجموع
اعرب باعراب لفظ واحد وانما الرجل وان صح ان يجعل المعرب
فيه المعرف دون المجموع لكنه الحق ببصري وقائمة لاشتراك
شدة الامتزاج فلم يرضوا بخرم قاعدة شدة الامتزاج وليس
هذا اول كسر وقع في الزجاج يكون في ظاهر الناظر في الاجاج
قوله ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض في القاموس عرفه
عليه وعرف به اقرأه قوله عبد الله علما خرج عنه فانه لا
له لفظة واحدة ويجد ذلك بان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به
مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبارين
وضعيه الاضافي وفيه ان ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتا
في شرح مختصر الاصول المضاف عبد الله اسم باتفاق النحاة
وكل اسم كلمة فعبد الله كذلك ونحن نظن ان اخراج عبد الله
من تعريف المفصل قرينة بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد
تعريف الكلمة بهذا المعرف وهو حبس تحته ثلاثة انواع
الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق
على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب

وانما قيد العلامة بالثاني لان العلامة الاول هو قطب الدين الشيرازي

ومنقول ومؤتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة
او غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك
او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى
ثم انه بناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد
على ان غرض النحوي ليس بيان حال اخر الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز
ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة
عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد
داخلا في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب فيها ليس باعتبار الحال
بل باعتبار الاصل وكون بصري خارجا عنه ليتبين ان اعرابه
على ضرب من مسامحة واجراء مجرى الكلمة قوله ولم يخرجه بتركه
لكان اصوب وذلك ان نقول المراد بالمفرد ما لم يوزد حقيقة
او حكما كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فان كان منشأ
تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة
وضعية وان كان كون الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض
الشيء الثاني له فطبعية والا فعقلية قوله وبعد ذكر الوضع
لا حاجة اه فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول
حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني
عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله
وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم
اعتبار حيثية الوضع في التعريف قوله ومثل لفظ دون المسموع
اه اختار لفظ مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار
ليتحقق فهم اللفظ بسماع دون دلالة اللفظ لذلك المدلول
العقلي فيظهر الدلالة العقلية كحال الظهور بخلاف ما لو كان
اللفظ معنى فيكون واضحا للفظ الدلالتان فلا يظهر ما قصد بالقتل
كحال الظهور ولو كان اللافظ مريئا لم يظهر ما قصد ان فهم المعنى
للشاهد اولدلالة اللفظ قوله وبعد ذكر الدلالة اه فيه نظر
لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغني به

عن ذكر الوضع كما في تعريف المنفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم
الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله كما في
المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل بهذا التعريف
قوله اي منقسمة اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان
حكم الكلمة بل قصد تكميل تعريف الكلمة بتصويرها اثنانيا بضم فنون
فيها فصل اقساما لها كما حقق ان الاحكم في التقسم وانه يتمة
التعريف ويظهر ان ضم قيود بملاحظة تقسيل الاقسام
فان ما ذكر في فوق وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن
باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل
كذلك وليس تقسيم الشيء الاضم قيود اليه وتحصل بعدد القيود
مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقساما ويسمى هذا
الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى القسم اخر
قسيما والغالب في التقسم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام
وقد يخلو عنه فلذا قال منحصرة فيها والحصر المقصود بيان حكم
بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة النفات الى ما هو خارج
عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور ولكنه كثيرا ما
يوجد حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء
بل يستعان فيه ببديهة او برهان فيقال هنا لك قسم ثالث حقيقي
بان يسمى حصرا عقليا والحصر المراد ههنا قبل عقلي ونحن
على انا استقرائي قد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم
قول المص لا تعلق لها بما يفهم من الجملة من معنى الانحصار و
يكفي هذا القدر للظرف عند بعض من غير حاجة الى اعتبار تقدير
في نظم الكلام وبه ينعمر سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدر
عامل الظرف هكذا انحصرت لانها قوله اي الكلمة لما كانت ظرف
بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك
او جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية قال الله تعالى فلما كتب عليهم
القتال اذا فريق منهم اومع الفاء ورب ما كان ماضيا معنى فقد

انه يخرج ح من تعريف الكلمة الجملة علما تنع

جملة كتبت منه ابو علي وابو الفتح

ورد عليه ان وجوب الدخول والخروج موقوف على وجوب البينونة المذكورين وعلى تحصار حصولهما في الثاني والخروج المذكورين وكل منهما في حيز المنع لا سيما الثاني منهم

بيان حقيقة الاعراب ومجازه واستعمالاته كما يجيء موضحة بعد

ايهام ان القسم من تمام التعريف وكان في الوضوح لانه مما احترازا ان التعريف تم بدون القسم

يجوز بالتذكير والتانيث اما التذكير فباعتبار كون الفعل مسندا فرعا الى المعنى واما التانيث فباعتبار ان الفعل مسند الى ضمير يرجع الى كلمة كما في قولك زيد قام هو وقد اقترنت وهي من شيوع ذكر الكلمة والاداة الجزء

اعلم ان الحصر اما ان يتم حصر عقلي وهو الذي لم يوجد مع تحقق الكلمة في الاقسام الثلثة وحصر استقرائي وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء او اتبع مسلم او كثير او مشهور وحصر جدلي وهو الذي يكون بحسب الجدل اما بتسليم الخصم او الالزام او بالتركيب وكل واحد من هذه الاربعة اما ان يكون في اصناف الاربعة او في اشخاص كل واحد منها

وقد يكون مضارعا هذا الكلام الرضي لقوله فهي آه جملة اسمية
مع الفاء جواب لما فلا اشكال بانه لا يدخل الفاء على ما هو جوابها
فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة
وقوله فهي تقريبي وفيه بعد لا يخفى قوله اما من صفتها عدل
عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اي لان حالها
مع ان فيه تقليل حذف ولقد احسن لانه يخرج الى صرف قوله
الثاني لحرف واحوته عن الظ المتبادر لكن فيه ان الظ اسقاط
كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرد صفتها
على ان تكون مبتداء خبره ان تدل عنى عنه ومنهم من قال
ادراج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها بط الوجود
سقا لا تحصى الكلمة وقد سهى لان حصر بعض الصفة ايضا فيهما
بط لان كل صفة من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها
من صفة الكلمة على ان بعنى حصر التقسم ليس الا ان ليس المقسم
خارجا عما ذكر في التقسم وليس المعنى على انه ليس له امر آخر
وراء ما ذكر في التقسم الا يرى ان قولنا الانسان اما عالم او ليس
بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلو عنهما الا انه لا يكون غيرهما
ظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير اخر اخصر اي ذات
ان تدل ثم تاويل اخصر حصل ان تدل بمعنى الدالية تركبهما الكونهما
مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد تذكره
التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين
وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر
والفعل المؤول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع الى المعنى
يعرف ان الاول لا ترتبط بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني
لا ترتبط به من غير جاعله الى شيء منهما قوله حيث يعمان عمدة
في الكلام الاولى حيث لا يدل على معنى نفسه بخلافهما قوله
في الفهم عنها لا في التحقيق حتى يكون المصادر مثلا اضافا لان
قوله الماضي والحال والاستقبال ما تاخر عنه قوله ما خوذ من

ما ات فيه في زمان التكلم بالدال وعلى الزمان المتاخر
عليه والاستقبال ما تاخر عنه قوله ما خوذ من السمو
هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمته
الكوفيون وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا
يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم
لهذا القسم من السمو او الوسم والظ انهم نقلوه من معناه
اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء
كما في قوله وعلم آدم الاسماء كلها في القاموس اسم الشيء بالضم
والكسر وسيمة سماه مثلثين علامته وهي اللفظ الموضوع
ليطلق على الجوهر والعرض المتميز نعم لو كان الاختلاف في ماخوذ
الاسم اللغوي لم يكن بعيدا تامل قوله ولتضمنه الفعل وذلك
ان تقول لشابهته الفعل في ان له مصدرا كما للفعل قوله وذلك
لانه قد علم به اي بوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر
قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه الاولى ترك
لكنه قوله فالكلمة مشتركة لا دخل له فيما هو بصدده من
انه قابله بجعل واصل حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف
على ان يكون في المعرف قيد مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه
زاد تحقيق المعرف بكل وتوضيحه ايضا قوله وليس المراد بالحد
الا المعرف الجامع المانع بعني عند الاداباء بمعنى الحد ذلك كما صرح
به المص في مختصر الاصول فلا يرد منع ان ما علم لا يحصى يحد
لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه
الاقسام ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية
الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما
ذكر هنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من
المعرفات حدودا لها قوله ونعم ما قرره المص جملة يمدح بها
بكثرة الخير وتحقيقه سيجيء في بحث التمييز والمراد هنا ان قوله
المص بشفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الترجيح

ولا العيني والمتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة
قوله وقد علم اه قوله والكلام ما يتكلم به قليلا او كثيرا
لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو
اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى
ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول
الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة لا تناسب معنى الاصطلاحي
للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خصا به اصطلاحا
ليس بمجرد التميز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية للكلام
ما تكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى
انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل
النقل عنه اليه قوله فالمتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن
بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل
لتخصيص الصورة الحظية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعلام
ينبغي ان يرى ولا يقرء فاحفظه ولا تغفل عنه في نظائره
وعد من هذا بانا واجمعه مع عشائر فلا يلزم اتحادهما
اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كل منا الكل جزء ومن قال
المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الشتائي فقد ضيق على نفسه
المرجب ولو جعل الهيئة جزء للكلام كان تضمن الكلام الكلية
معنى واضح غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه
لاحتياجه الى تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ
ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد
بالاسناد نسبة احدى الامرين الى الاخر او ضم كلمة الى اخرى
فقد سهى لان شيئا منهما ليس جزء الكلام بل مدلول له او صفة
لاجزائه تامل قوله اي تضمنا بسبب اسناده سببية الاسناد
باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمن اللفظ
لهما فلو قيل ما تضمن الكلمتين للاسناد لكان انسب قوله
خرجت المهملات اي الصرفة لكن بقي زيد قائم جسق فان مجموع

يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مستقلا على حدة
فان أبيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة
ان بحث التخرج عن الالفاظ الموضوعة قوله وبينهما اسناد
يفيد المخاطب اه الاولى نسبة تفيده قوله وخرج المتعريف
مثل زيد ابوه قائم ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
قوله فان الاخبار فيهما مع انهما مركبان في كون الخبر
في زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر عندهم قائم وفاعلها
خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة
في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين
حقيقة او حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب
باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وضع قوله ولا يأتي ذلك
الا في اسمين اه فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي
ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص
الاسم الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل
ضرب مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين بجعل
قوله بالاسناد على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن
كلمتين مع الاسناد لم يجمع لانه متضمن كلمتين هو مقلوب
زيد مع الاسناد ثم انما يحتاج الى التعميم لاجل مثل جسق
قوله اعلم ان كلام المصنف في نحو ضربت زيدا قائما بجموعه
كلام انما قال فظ لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل
لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا
التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق
افراد منه في ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف
المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا في قولنا
زيد ضربت عمرا في دار مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد تفقوا
على ان خبر المبتدا هنا جملة فالكلام الذي هو مراد
الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون بمجموع ما حصل

وهكذا في الحال والصفة اذ كانتا جملتين ينبغي ان يجعل
عدول المصنف عدولا عن عبارة تقريبه لا عدولا عن مذهبه
قوله على الجملة الخبرية الاولى على الجملة الواقعة اخبارا من غير
قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الانشائية عنده لا تقع
خبرا والواقعة خبرا من مثل زيدا ضربته في تاويل زيد مفعول
في حقه اضربه وبعد يتجه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام
لا يقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة افتراق
اضربه في زيدا ضربته سواء كان خبرا او متعلق الخبر وقوله
اخبارا او وصافا يزاد عليه او احوالا او جملا فعلية او شرطا
فان الحكم في الجزاء عند المصنف لا لم يضح قوله ولا يتاتى ذلك
الا في اسمين ولا يكون تقريفه جامعا قوله وفي بعض الحواشي
اعتذر بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يركب
من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المصنف ما دل على ان المذهب
عنده هذا ونحن نقول بما يدل على ان الكلام عنده كالجملة و
يكذب ما في الحواشي انه قال المصنف في بحث حرفي الاستفهام
ان لهما صدر الكلام لانه يقتضي ان يكون قام ابوه في زيد اقام
ابوه كلاما عنده والا لا يضح قوله ولهما صدر الكلام قوله ولا يتاتى
ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن
والاسناد بعيد عن المرام قوله الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق
هذا التمام الا في ضمن الجملتين ولا يلزم اتحاد الظرف والمظروف
والا ظهر الاستهجاب فهم المتعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي
ان يعلم انه لا يتاتى من كل اسمين ولانه لا يتاتى من اسمي الفعل
ولا من اسم وفعل اي اسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم نعم يتاتى
من اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب اليه المحقق من جعل اسماء افعال اسماء
فواعليها لكن التحقيق انه لا يتاتى من فعل واسم اي فعل كان قوله
لان التركيب الثالثة العقلي فيه ان حصر التركيب الثنائي في ستة وانتفاء
ما عدا اثنين لا يوجب الحصر الكلام الثنائي في اثنين والمدعى

حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون مسند ومسند اليه
والمسند اليه لا يكون الا اسما
او فعلا قوله ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن
من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صرح المصنف
بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف
الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي الراي بخلاف تعريف
الكلمة قوله على معنى كائن في نفسه جعل في نفسه صفة
معنى لا متعلقا بدل اي دل بنفسه ولا حالا عن ضميره
اي دل كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا
ينفصل بين معنى وصفته اعني غيرهما بين بما ليس بصفته
لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اغرب ومن
الفهم اقرب قوله اي نفس ما دل لا نفس الاسم والا يتوقف
معرفة المعرف ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء على
لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما تكون الكلمة
عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة ليس
لذاته كما تبين معنى هند بل لوانث الضمير الراجع اليه
يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير
الراجع الى ما دل ليس بمجرد دلالي اللفظ بل لدلالي اللفظ والمعنى
قوله ولذلك قيل الحرف اي لجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار
مدخولها لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة
المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد
منه قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه ان ما دل
على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى
في شيء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان جزء في نفسه
في تعريف ما يقابل الحرف لغو نعم التركيب الغوي ما دل على معنى
لا في نفسه كما يقال الدار لا نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها

الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفيه في المعنى
موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه و لا
وصمة في التعريف به قوله و محصوله ما ذكره بعض المحققين
يعني السيد الشريف قدس سره كانه اراد الشارح التنبيه
على ان هذا التحقيق ليس من سيد قدس سره كما هو المشهور
بل اخذه من كلام المصر وليس كما ظنه لان الناظر في كلام
الايضاح يعرف ان المصر بعيد عن هذا التحقيق وان كان
عبارته المنقولة وقعت من اتفاقا بحيث تحمل
التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين
الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط
في دلالة الحروف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك
في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض
اخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء
في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون
الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب
هذا التحقيق لم يصدر عنه مثل هذا الكلام بل المصر ايضا
يستحي ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نحاة الاعجمية
حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب
من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى
قوله كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
بغيره لو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود
في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية
في ايضاح معنى الحرف ومايقابله وتنويرا تاما لاسقاله في
في الحدود الثلثة فان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم
الماء في الكوز بل لمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد
ليس الا باعتبار الحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود
من غير اعتبار غيره ومما ذكرنا اتضح ان قولك السواد في زيد

وقولك الدار لا في شيء منها من واد واحد فان قال قد يظهر من هذا التنبيه
وجه اخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي المعنى
الاسمي بالعرض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك المعنى غير بغي
كما ينسب العرض الى محله بغي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر
صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما
يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر
فتدبر قوله كذلك في الذهن معقول الاول معلوم و لا
يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم
بذاته لا يصير قائما بغيره بخلاف المدرك قصدا والمدرك
تبعا وربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا
او بالعكس قوله يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاول
يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص
الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح للملحوظ
تبعا لان يكون ظرفا للحكم لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة
التامة بل لا يصلح ان يكون ظرفا لنسبة اضافية كانت
او تعليقية فالاولى ان توسع الدائرة بحيث يستفاد منها
اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا
اليه وكون الشيء معمولا وملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول
يستفاد منه اهل الكلام هذا التحقيق المشتهر بكمال التفكر
العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكون
معناه غير معقول الا تبعا والة للملاحظة غير وان الملحوظ
تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ تبعية
ويجعل الة للملاحظته لا بد ان يذكر ويلتفت معه حتى يفهم
الملحوظ تبعا من غير لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل
رجل معقوم ملحوظ ابدا تبعا للملاحظة افراد الرجل والة
لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه
ولا يلزم ذكر الغير الذي هو الة للملاحظته معه لفهم معناه

فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه
اذ لم يكن آلة للاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره
وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذ لم يحضر
المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع لمعنى هو
آلة للاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة
هو ملحوظ بالذات ليفصح تعقل تلك النسبة الاضافية
بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب
الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة للاحظة الافراد
فان قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون
ظرفا للنسبة قلت لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة مقصودة
بالاصالة وبعد احداث النسبة يفصح جعل المجموع ملحوظا
بالتبع فما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح
ان يكون ظرفا لنسبة ما وانما جعلت الكلام اولا على طبق
اجمالهم في المحكوم عليه وبه قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين
مفهوم الابتداء ومفهوم من الذي بملاحظة الاول قصدا
والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل
من حيث هو آلة يجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول
الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت
مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة
وليس افرادها الابتداء الذي خصص وليس له افراد حقيقية
قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في حد ذاته
ولو نمه فعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن
بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول
لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان تقول كل ابتداء وقوله
لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه

ومن جعله

ومن حمله على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يضمر
قوله في الدالة عليه بقوله من دل على كذا لكن عبارة
المصنف ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى
لعدم مسبوقيتها اه اشار الى ان النظم من نفس العبارة
المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه
قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك
في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب
قوله ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار ما
التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة
جزء ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام
والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد جعل المعنى
في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر اذ
المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به
بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل
اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف لان هنا
صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم
بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل ولا اقتران
بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكلمة في العرف بالاقتران
بالجزء فلا يقال اقترن زيد ببيده ولولا ان المراد بالمعنى
ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن
لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل
على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع
للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل
المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي
بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون ذكر الجزء فلا يدل
الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان
اقتضيه على ما هو الحق واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية

على الضميمة لا معنى الدلالة التضمنية بنفس اللفظ
كيف وقد خفي ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ولكن
نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي
وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان
معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية
والحديث معنى مستقل بالمفهومية وانما يتوقف فهمه على
الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية
اعني المعنى المطابقي بمعنى انه لا شك في انه يفهم عند سماع
اللفظ ضربا الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي
فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون
المطابقة وهذا مما يتعجب فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد
بذلنا فيه جهدا بالطبع من الله وعون بشرح الرسالة
العضدية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال التصفو
لان الامور مرهونة باوقاتها وما ظهر ينبوع المياه الصافية
في هذا المقام صرفناها لرجاء الاكباد العطشى وان كنا من طعن
الحاسد بعدم سعي ساحة هذا الكتاب كما يخشى فنقول
وبالله التوفيق لاخفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا
بتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متاخر
عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا
تذكر وضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر
الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه
فليس العالم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة
اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متاخرة عنه بل لا بد للدلالة
من امر اخر يتسبب من اللفظ وهو التفاوت النفساني
من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به
فنقول لما سمع العالم بوضع شرب على الوجه العالم لفظه
تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث

والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ
ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما
لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر
عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه
مراد فمشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات
هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع
ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا يتبين ستر ما
اشتهر من رأس العقلاء الشيخ علي بن سينا في ان الارادة
شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما
يتعجب من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان
الدلالة التفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا
العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ
الى المعنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على الجزء منه ولا على
لازمه ومن هذا يتبين ان دلالة المشترك تتوقف على القرينة
وليس ما اشتهر تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة
حقيقا بان يمدح بادلة ويطنب فكره عميقا فحاله ان يستدل
على ان القرينة ليس شرطا لدلالة المشترك بخصوصها بل المقرون
ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزء اللفظ
آخر فكل من لفظ عبد الله في عبد الله يحتاج في دلالتهما
على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه
العلمي واسئلك ان لا تستام من افاضة بردا التحقيق لتعلقك
بما عودت نفسك بقبوله من غير توثيق وتصبغي الى التهمة
ما ادى اليه موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل
موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا ان
ان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاهم تصحيح سند ذلك الى
ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من
الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصرة فنقول

نما للمعنى وبيان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان
والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبة كما في الجمل الاسمية
اذ لا يخفى على منصف انه لا مناسبة جعل الهيئة زيد قائم
للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن اماراته ان النسبة
ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد
اتفقوا ان دلالة الفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا
المجرد لا تكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب قضية الشرطية
من مجردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل
يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينتسب الى شيء
فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون اخطارا على هذا الوجه لغوا
قوله المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء
الافعال المنسلخة عن الزمان الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني
في اسماء الافعال ولغيرها الزماني في الافعال المنسلخة والانكار
مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة
ولشهادة تصريح تعريف المصرح بها بالوضع واما نفع التقييد
بالوضع الاول فبناء على ان مثل يزيد يدل على مستقل هو
الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع العقلي
لانه لم تكن الذات داخلة في الوضع العقلي واسماء الافعال
دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن بحسب الوضع
الاول لان الوضع الاول لها النفس الحدث فهذا المعنى
المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة
دوال على معان مستقلة غير مقترنة في الوضع الثاني وهو الوضع
العقلي لها فانها بالوضع العقلي موضوعة لهذا الحدث والزمان
هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار
وضعه الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلي
وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية

على وضع واحد ولا يكون وضعا لغويا ومعتبرا لاعتبار
شيء وفي اسماء الافعال مثل ذلك وضعه الاول وهو الوضع
الظرفي لغوي في اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبرة
فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثاني
معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغويا لانه باعتباره لا يكون
غير مقترن قوله على وزن فوقات كتب على الحاشية الزجاجية
تفوقة اي بقبح فوقاة وفيقاء على وزن فعلل وفعللة و
فعلالا قوله او عن المصادر التي اه يعني او عن معاني المصادر
التي كانت تلك المصادر في الاصل اسواتا والمصادر التي
هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء
لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر لا عن
معنى لفظ اخر فكون تلك المصادر في الاصل اسواتا عبارة
عن كون تلك الاسماء اسواتا تأمل قوله او عن الظرف يعني
او عن معنى الظرف والجار والمجرور فانه على تقدير اشتراكه
اشاره الى اختلافي اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونها مجازا
في الاستقبال وثالثها كونها كونه مجازا في الحال قوله فانه
يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على
معينين ايضا في ضمنهما قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل
الا بقرينة فلا يدل الا على زمان واحد قوله لما فرغ من بيان
حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة
او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن الخوض لمن
لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته
على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل به فهم كثير
من المخاطبين بهذا الكتاب وللاذان نقول هذه بيان احكام
مشتركة بين قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر الجزئي على سبيل
التغريب بشركته مع ما ذكر في الاختصاص قوله فقال ومن
خواصه منها من اول للامر ولذا قدم على المبتدأ وليس المتقدم

للحصر والا للغا وبما ذكرنا لم يحتج الى التنبيه على البعضية
لا يستدعي ذكر من لحصوله من مشاهدة ما ذكر ثم لابد
من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور
الخمسة من غير ارتكاب التجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني
على ان ملاحظة الربط متأخرة عن ملاحظة المعطوف والا
لم يفد كلمة من الا ان كل واحدة من الامور المذكورة بعض
بعض من الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا وان كان فقد
ملاحظة الربط اشيع لان افادة ان كل واحدة من الخمسة
بعض من الخواص توضيح الواضحات بل توضيح ما هو اوضح من
ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما يفيده العبارة لا يرضى
قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فتر
الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد
كما هو الاعرف عند ارباب الادب واعرف في استعمال البلغاء
العرب فيكون معناه انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن
قال قوله ولا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص
فلم يتدبر او يتدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة هنا الامر المختص
محمولا كان اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول
على الشيء اوجب كلام المص تكلفات لا تخفى وتعسفات
لا تخفى قوله دخول اللام اي لام التعريف شاع اللام فيما
بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى
التعريف وصل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها
عن عداد قرائنها ولم تاب عن ادخل لا وتنته بلام
التعريف وما على صورته فيشمل اللام الموصولة فانها ايضا
تختص بالاسم اذ لا يدخل الا الاسم الفاعل واسم المفعول
كما تعرفه في بحث الموصول والالف واللام الزائدة والالف
واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام
جميع هذه الاقسام لم يبعد قوله ولو قال دخول حرف التعريف

كان شاملا للبسم في قوله عليه الصلوة والسلام على لغة حمير
ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب سائل من حمير
حين قال امن امبر امصيام في امسفر قوله لكنه لم يتعرض
له لعدم شهرته ولم يخصص الامور المذكورة بالتعرض لانه
اشهرها بل لقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا
ما يبادر باللام ويكون تطويلا بلا طائل وقلما يستفاد
منه اختصاص غيره وان كان شاملا للبسم وحرف النداء
كلها او بعضها فتأمل وانما تعرض بعدم التعرض لبعض
اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص لان في تخصيص التعريف
باللام ايهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف
كما ان في تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب الدلالة على عدم
اختصاص بعض اقسامه قوله وفي اختيار اللام على الالف
والالف واللام ويستفاد منه اختيار على حرف التعريف
ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار
اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف دوجا وابتدا بخلاف
الهمزة والالف فانهما يجعله علامة يعرف بها الاسم قوله اشارة
الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه
المسئلة معه وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق
الشريف قدس سره في شرح الكشاف ويشهد له ما قال
في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم
يخالف احد مثله قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت
ما فائدة وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج
الى زيادة الهمزة مع سهولة الاعلام ويتصور من مذهب سيبويه
بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فينبغي
ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون
دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه قوله
واما الخليل فذهب الى انها الا وكان همزتها في الاصل للقطع

جعل للوصل طلبا للخفة المدعو لكمال الكثرة استعمالها قوله
والمبرد الى انها همزة مفتوحة وهاتا حذفت مع كونها
علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها قوله لانه لتعيين
معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة بتبع دلالة
النبع الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندي اسد
الراعي لانه لتعيين مادل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن
والصعب فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعتبرة
في مفهوم الحسن ولا شرب الصفة والسببية المعتبرة في مفهوم
اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يوثر
على اللفظ وكذلك علامتها فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير
لم يدخل عليه اللام قوله كالموصولات قد تحقق في موضعه
ان التي في الاصل لذي وتدل عليه اداة التعريف قوله ومنها
دخول الجر الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لها بهذا
المعنى الى الدخول كاللام الا ان فهم الحركة والنون الساكنة
منهما اسبق مما اختاره الشارح المحقق قوله وفي المجرور به
تقديرا والاولى وتقديرا قوله واما الاضافة اللفظية فهي
فرع للمعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية
لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص
الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله والمراد بكون الشيء مسندا
اليه وانما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع
ضمير الى ما هو كالمذكور ولم يفسر بالاسناد
الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك للغا الحكم بالاختصاص
واما لما دقول انه لا بعد ان يجعل كون الاسم مسندا اليه
علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم قوله
اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف
به في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص
بنظر نعم التخفيف في غير مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه

لا يكون المضاف اليه الا فاعلا او مفعولا في الاصل والظرف صح

بلا اخفاء لانه بحذف التنوين او نون التثنية والجمع وشيء
منهما لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وان لم يكن
في الفعل لكنه لم يوصف باعتبار طرد الباب ولك ان تقول
الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحذف الذي
في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل او المفعول ابدا على وجه
الاضافة ليجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف
الجر والاضافة اللفظية فرع للمعنوية قوله وانما فسرنا الاسناد
بكون الشيء مضافا مع ان قوله والجر علم الاضافة يدعو الى
تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه ويحوج الى
اعتبار قيد بتقدير حرف الجر قوله لان الفعل او الجملة قد يقع
مضافا اليه لخلاف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل او
الجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها
اذا اضيف اليها قوله وقد يقال هذا اي احد الامرين من الفعل او
الجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص
الجر بالاسم ولتعريف المضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح
ايضا لا ينازع في ترجيح التاويل وانما استشار بكلمة قد الى ضعف
ما يبتنى على هذه الدعوى من حمل قول المص على المعنى الشامل للكون
مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه
فانه لم يلتزم استيفاء المخاطب يحمل على ما هو اظهر اختصاصا
فيريد بقوله لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع
كذلك بحسب اللفظ لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في قضية عبارته
قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم المراد
بالاضافة هنا ليس كون الشيء مضافا او مضافا اليه بل النسبة
بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيه لا يكون
الا اسما قوله معرب قال المصنف في الايضاح هو من الاعراب بمعنى
الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعنى او ازالة الفساد
والالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه

قله لامن الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه
لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب
العرفي ماهو مذهب المفصل اي اختلاف اخر المعرب لاماهو
مذهبه وهو ماختلف اخر المعرب به لانه لايصح ان يشتق منه
شئ وبهذا ظهر ان من قال فيه انه لو جاز اخذ صفة منه
لجاز ان يكون اسم مكان لاصفة حتى يكون القياس على ماذكر
لم يات بما فيه لان الاسم المعرب يختلف اخره لمحل الاختلاف
اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى بالاسم المكان كما لا يخفى
قوله فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب
والمبني قيدين للقسم لانفس القسم لانهما يشملان الاسم والفعل
والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص
تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البناء على ما
البصري لانه لم يثبت في الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب
بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب
الاسم اي الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار ورود مبني الاصل
على التعريف لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء
والا كان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد
ايضا لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه عامله
ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد
في كمال البعد ولا يهدي اليه قرينة ركب مع الغير يدعو اليه
ظهور كون المعرب اسما فاقيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظاهر
منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف
لم يشبه اي لم يناسب ضرب المشابهة التي هي المشاركة في الكيف
بالمناسبة التي هي اعم اذ يفارق المشابهة بالاضافة الى المبنى
ليدخل في تعريف المعرب المناسب الغير المشابهة بالاضافة
نحو يومئذ مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب
المفصل بتضمن معنى مبني الاصل ومشابهته في الاحتياج الى ضمة

كما في المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال وشبهها
الواقع موقعه كفجار وقطام وحضار ووقوعه موقع
ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو يومئذ
فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد ضبط المبنيات فاحتج
المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلهذا قدمها
صاحب اللباب قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء
اعم من وجه من المبني بل اخص مطلقا واضافة الاعم
الى الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه
كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه
في الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل
يطلق ليشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب
وتكون بيانية بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء والتوجيه
لكلام الشارح محال لمن له في فهم المعاني استقلال قوله
وهو الماضي قال المحقق الشريف في الحواشي المتوسطة جعل
بعضهم الجملة من حيث هي جملة هتمادا تبعا وقوله والامر
بغير اللام لاحاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي
ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ما هو
بغير اللام قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب اه لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب
لانه لا يحصل به الفرق بين اعتباد المضارع واعتباد العلامة
لان المضارع لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل
بل الفرق باعتباد الاستحقاق بالفعل عند المضارع واعتباد
صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر
عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المضارع
الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا يقال لم تعرب
الكلمة وهي معربة لم يوجد على طريق المضارع معربا اصطلاحا حتى
لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد

سببا الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متاخرة عن
المعرب اوارید سببا الاعراب بحسب اللفظ الا انه علی الثانی
لاینفع الکلام فیما هو بصدده والاول تدقیق فلسفی لاینبغی
النحاة لان الغرض من النحو لایقتصر علیه کما یدل
علیه هذا الکلام بل من الغرض منه معرفة الهیئات الترکیبیة
وتقدیم ماحقه التقدیم وتاخیر ماحقه التاخیر مثلا
وجوب تقدیم المتضمن بمعنی الاستفهام علی ما وارد الکلام
مما یتعلق بعلم النحو فالاولی ان یقول من جملة الغرض من
علم النحو الخ فان العارف باحکامها کذلک مستغن
عن النحو اشار بهذا الی انه لایمکن ان یعرف المتعلم للمعرب
بهذا التعریف لانه یکون دورا فتعین ان یکون معرفة
اختلاف الاواخر بالتعلم فی هذا الفن وتعلمه فی هذا الفن
یتوقف علی معرفة المعرب فلو عرف به لزم توقف معرفة المعرب
علی معرفته و توقف معرفته علی معرفة المعرب فیلزم تقدم
معرفة المعرب بهذا التعریف علی نفسه وهذا من المحش
معایب التعریف المسمی بالدور وهو الذی صرح المص بانه
عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوی ذکر لفظ الدور
لئلا یحتاج المتعلم الی معرفة معنی الدور قبل اوانها والتعجب
ممن قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة المعرب الخ الی ان
لیس فی نفس التعریف فساد بل فی المقصود منه لان المقصود
منه تحصیل کلیة یجعل کبری لصغری سهلة الحصول لاستنتاج
نتیجة وح تکون الصغری عین النتیجة مثلا اذا قیل هذا معرب
وکل معرب مما یختلف اخره به ینتج ان هذا یختلف اخره به وقیل
هذا یختلف اخره به عین هذا معرب فقد صرف الکلام الی نحو
لم یقصد به فی هذا المقام واخرجه عن الوضوح والانتظام
فاشکل علی نفسه بمنع کون الصغری عین النتیجة للتفاوت
بالاجمال والتفصیل واجاب ضمنا لایهتدی به الی وجه الصواب

من تدوین النحو اه یعرف به احوالا اواخرا
الکلمة اعلم ان الغرض الخ

اختلاف الاواخر بالتبع لان العارف
بالتبع لایتعلم المعرب الخ

فهو وان کان احق لمعرفة مقاصد الشارح الجلیل لکونه من المعربین
بملازمة مجلسه الجمیل الا انه افاد بهذا التطویل حسن وصیة
سید وذاد مفیض نعمة البیان علی العرب والعجم نفراقه ابرع
مقالتی قرعها فاذ اها کما سمعها وزبت حامل فقیه الی من
هو افقه منه هذا وقد افاد فی استاذی ومن هو جدی
انه جدی واعتمادی حسام الملة والدین داود الخوافی
استاذ ائمة زمانه بالبیان الصفی افاض الله علیه شآبیب
غفرانه الوافی انه یمنع قول المص انه لیس الکلام مع المتبع
لانه یجوز ان یکون الکلام مع المتبع العارف اختلافا فی اواخر
الکلم من غیر ان یکون ممیزا بین مرفوعها ومنصوبها ومجرورها
فیتعلم المعرب فی الفن بهذا الوجه لا لیعرف من النحو هذا الحکم
بل لیعرف منه بمعرفته المرفوع والمنصوب والمجرور والی غیر
ذلک من الاحکام الحاصلة للمعربات فی التراکیب اسئال الله
هدایة الطریق انه قریب مجیب فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا ان یعرف انه مما یختلف اخره انما قال مثلا لان هذا الحکم
من جملة احکامه کما اشار الیه فیما بعد وحکمه ای
من جملة احکامه وانما اشار الی ان المراد بالحکم الاثر
المرتب علی صفة الاعراب والی ان اضافة الحکم الی الضمیر
للجنس لا للاستغراق فیؤول الی انه بعض حکم وکانه اراد
بهذا التنبیه تقدیم مقدمة لما سیورده بعد من دفع الاعتراض
بانه یخرج من الحکم المذکور حکم معرب رکب مع عامله ابتداء
وتغییر الحکم بالاثر فی هذا المقام مما اتی به اقوام بعد اقوام
وان لم اعثر علی ما خذه فی ما بین الکلام ولا یبعد ان یراد
بحکمه ما یحکم به علیه فیکون فیه اشارة الی انه مما ینبغی
ان یحکم به فی الفن علی المعرب ولا ینبغی ان یعرف به
باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا یجمع علی فواعل اذا سما
قلت فلیکن جمع عاملة لان العامل قد یکون غیر کلمة وقیل

العامل صار اسما في عرف النحاة اي بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان
معربا لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما فلا يختلف
اخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف اخر المستفهم
بكلمة من باعتبار عوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو مَنْ زيدٌ
ومَنْ زيدًا ومَنْ زيدٍ اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتداء
والخبر لان الدخول اما للجزء بالاخر او الاول واذا لا يقصد
في الامور المعنوية كما مر واما خصصنا اختلافها
بكونه في العمل لئلا ينتقض الخ وليكون اللفظ محمولا على ما لا
يقصد به في عرفهم الا هو او على المصدرية اي يختلف
اختلاف لفظ واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه
الاول بانه يحتمل ان يتعلق ح باختلاف العوامل لان تعلقه
باختلاف العوامل يوجب كونه قاصر العدم حصر العامل في
الملفوظ والمقدر على انهما سيان او متساويان فان اصله فتى
وفتيا وبفتى ذكر الباء لئلا يستوي المبتدأ بلدنه وبين فتى
لاتحادهما خطا والاختلاف اللفظي اه قلت لا انتقاض
وان لم يحمل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف
العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا مباينا لاثر الاخر في الاخر
فقولنا رايت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف
وعاملان مختلفان في المنصرف لئلا ينتقض بمثل
قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين شيء كان او مجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا
فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين فقوله شيء او مجموعا ومما يقضي منه العجب ما قيل
المراد مدلولها بين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع

ستعلق بالمثل لا بهذا المراد
فلا يرد انه لم يمنع ان يكون
مثنى او مجموعا ح

فخذ

فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين فان قلت
لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل سواء
اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد اذا ركب
بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة بمثنى الاصل مع
عامله ابتداء اي اذا ركب كائنا مع عامله ومتحققا معه
قوله مع ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب
اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظا
فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق لاختلاف
العوامل لسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب
وفي العوامل واجيب بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل
لفظي اختلاف العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين
هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد
كما لا يخفى والثاني انه لا يضع قول الشارح ليس فيه اختلاف
لاخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الاخر والثالث
ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل
معنوي ليس فيه معنى الفعل والعامل المعنوي الذي هو معنى
الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه فصلنا
في الفريد وشرحه الرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كلما
ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه شيء لا نقول اذا سبق على التركيب
مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل
لانا نقول التركيب للاسم المعدود لكن لا ابتداء بل ثانيا ومع
ذلك تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق عليه تركيبه مع
العامل ولو لم يكن ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن
لقيد التركيب بابتداء معنى فاعرفه غاية الامر ان هذا الحكم
لا يكون من جزئيات الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا
حكم بعض المعرب لم ينتفع المبتدأ المتعلم ببيان هذا الحكم فانه
اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا

ابتداء مع

ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل ح

فليكن المراد اختلاف اخره باختلاف العوامل وقياسا وهذا
الحكم كلي لاينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون معرب لايرد عليه
العوامل المختلفة وقياسا لان الاحتمال الضعيف لايأبى التنقيص
الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورد بمنع
جواب الشارح عليهما بانه اوفى بالعباد اذ المتبادر الاختلاف
بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بمرجح لما عرفتان الظاهر
بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم قوله وحين يراد بما الموصولة
الحركة او الحرف لايراد العامل والمقتضى فان قلت قد فسر كلمة
ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول
وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كما وقع
هكذا يحتمل الامرين فبنيته على الامر الاول اولا وعلى الامر الثاني
ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فعرف
الحركة والحرف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى
الموصوفة لانه اسبق في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح
في حاشية الكتاب انه ينبغي ما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء
الجارة والاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المفهومة
من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان
المفهوم من قوله لايراد العامل والمقتضى انه لايراد عامل ولا
مقتضى على السلب الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه
لايراد كل عامل وشيء من المقتضى ولا يذهب على احد انه بعيد
عن الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول
ايضا لان ما لا يحرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية
القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج بجميع
السببية المفهومة القريبة ولا يركب من يد بكلف ولا يذهب
عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لانتفاع
كلمة لو على امتناع الانتفاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة
كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت لدلالة اذا على التحقق فتأمل

وحين يراد بما الموصولة حركة او حرف ترجح اعتبار السببية القريبة سمع

قوله

قال ان تقول يمكن ان يراد كلمة ما حرف اخر او حركة فلا يرد
عليه ما اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف حرف
المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يتجه عامل
على حرف واحد وكما لا بد من اخراج العامل المقتضي لا بد
من اخراج مجموع العامل والمقتضي ومن اخراج مجموع
العامل والمقتضي والاعراب فان السببية وهو التقدم
بالذات كما يتحقق بين اخر المعرب وكل من تلك
الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من
تقييد السببية بالقرب لان مقدم المجموع على الاختلاف
ليس متصلا به بل بينه وبين الاختلاف تقدم اخر بخلاف تقدم
العامل او المقتضي او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية
الا بسببية اجزائها المركبة من القريبة والبعيدة لم يأت
بكلمة واضحة فقد اختص تخصيص كلمة ما بمزية اخراج المجموع
كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي لاختلاف
الاخر فرجح بلا مرجح في الاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار
قوله خرج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي ما في نظائره
ومن قال اراد به جر الجوار في قوله تع وامسحوا برؤسكم
وارجلكم بجر ارجلكم فلم يتجر بتدقيق الا الى خلاف ما اجمع
عليه من كون جر الجوار والجار الزائد من الاعراب هذا
ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان ادرج في النحو
لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في نحو جاءني
مسلمي قوله لانه معرب على اختيار المصنف اشارة الى ما ذهب
اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف
الاعراب انه ما في اخر المعرب اغنى من حيث انه معرب لتم
التعريف ولا يتجه عليه شيء فتأمل قوله ان يبينه على
فائدة اختلاف وضع الاعراب وترجيح الاتيان به على تركه
او ارادا لتنبيه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال

والحروف قوله ليدل على التفاعل معنى وهو ما يقصد بشيء
وحمله على القائم بشيء المقابل للمعنى بعيد عن الفهم ولا يعود
اليه فائدة وكذا في ما ياتي في تعريف العامل قوله حيث قال
في شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المضر من قال هو علة
وضع الاعراب اراد انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من
نحوي الكلام والالم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى على
تقدير ضلعه باختلف ان اختلاف الاخر لغرض الدلالة على المعاني
وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الاخر بل وضع الاعراب مطلقا
قوله ليدل الاختلاف او سببه الاختلاف اسناد الدلالة
الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلا في دلالة ما به الاختلاف
بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف والفهم
المضر لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق
واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه
لازم كل معرب بخلاف الاختلاف هذا فقول الاولى بوضع
للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل في
مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف
قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني
المعرب واما المعنوية على صيغة اسم المفعول فيدل على ان
كل معرب ياخذ تلك المعاني فكل منهما يدل على تبدل المعاني في
المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب اخذا
للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندي
انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استهجن ترك
ما هو المشهور الدائر على السنة الكافة بمجرد اوهام بنية هذا
الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم
ان اعتوار المعرب اياها لا يفيد تبدلها في المعرب فلذا اعترض
عنه الشارح لانه المخالف بما هو واضح قوله وانما جعل الاعراب
في اخر المعرب اي الاعراب بالحركة التي هو الاصل والاعراب

ته على ما شخصه والاة الموضوع
لهاء عند الصوما به
الاختلاف
على الاختلاف به

مطلقا في اخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر
حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل
وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها قوله لان نفس
الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته فعلى هذا الفاعلية
وتظائرها صفات المدلولات الالفاظ لا للالفاظ وذهب الشيخ
الرضي الى انها صفات الالفاظ فقال في تاخير الاعرابيات
الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الفاء من
قوله والصفة متاخرة ان وجه التاخر تاخر المدلول والاوجه
ان تاخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل
الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعرابية اخر الاسم لان كلا
من حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرض بتغيرها
منها امكن للا تختل دلالة على معناها بخلاف الحرف الاخر
فانه لا مدخل له في الهيئة وهذا قيل تعلم على صيغة الامر
على هيئة ماضيه قوله اي انواع اعراب الاسم ثلثة بناء على ان
الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجهه تقديم
العطف على الربط قوله ولا يطلق على الحركات البنائية ولا على
غيرها من حركات غير الاخر قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية
غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا
حقيقة او حكما في كونه عمدة من كل وجه قوله كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشابها بها كما في سائر
قوله علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه فنحو
بتقدير الاضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من
المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه
مقابل لها لا كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه
حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية
وقولنا بحسب علامة زيد لان كل ما ادخل المضر تحتا
المضاف اليه حيث قال المجرور ان اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل

كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا دلالة
من تعميم النسبة اليه بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة
بخلاف الفاعل فانه صرح بتميزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول
قوله لم يحتج الى الياء المصدرية الاولى لم يصح اليا المصدرية
قوله وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان
الرفع ثقيل والفاعل قليل يبين وجه الاختصاص فيما هو
اصل في الاعراب لكونه معمول ما هو اصل في العمل قوله
فاعطى الثقيل للقليل الخ العليل عنى المعفور لكونه مفعولا
ثانيا ودخول لام التقوية في المعمول المتأخر عن الفعل لا يجوز
ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار مآل المعنى
فاعطى الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حذف الجعل مع
الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العروض لان الاعطاء للعليل
بان يجعل عارضا له فالمآل فاعطى عارضا للقليل والاولى ان يجعل
للقليل تقليلا والمفعول الثاني محذوفا اي اعطى الثقيل ما اعطى
من المرفوعات لاصل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثيو فتأمل
قوله ولما لم يبق المضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر المضاف
اليه ايضا كثيو الابرى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتأديبه
لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط في الكثرة
المتوسط في الثقل قوله العامل احتاج الى بيانه لاحتياج
معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر وذكره
في حكم المعرب وتأخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف
على معرفة المعنى المقتضى للاعراب ومن قال اخره من الاعراب
لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج
عن سواء الطريق وطلب المبتغى من البحر العميق قوله ما به
يقوم اي به يحصل دون غيره فليس على ان سببيته للتقوم
ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام
بخلاف العامل لا يقال ينتقض بالاسناد وبما يقوم به المعنى

اعطى ادبا ولا
ضرورة تدبير الاضافة

المعنى به المقتضى والمركب منهما والعامل لانا نقول
لا يفهم في العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار
دون نفس الماء ولا مجاورة النار الماء تأمل قوله المعنى
المقتضى اي معناه يريد ان اللام للعهد الذهني الذي
في قولك النكرة والمعنى المقتضى لا يوجد في الفعل عند البصريين
فلذا قيل المراد عامل الاسم وتقوم بالباء في بحسبك زيد
كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال
لم يبال بخروجه لقلته قوله وفي مررت بزيد الباء عامل
اما في غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر و
عند بعض المضاف النائب عن حرف الجر فالمفرد لما فرغ
من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد تفصيل
المعنى المقتضى فانه تارة يقتضي الحركات الثلث وتارة ما سوى
وتارة سوى الواو منها وتارة ما سوى الالف فهذه اقسام ستة

اقتضاء
تارة ما سوى الكسرة وتارة ما سوى الفتحة وتارة يقتضي الحروف الثلثة

قوله اي الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا معنى قولنا
للمفرد وتسمع له معنيين اخرين كلا منهما في محله ولا سد
ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع
لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف
وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل
التنوين ويمنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع للانصراف
والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين ولا يغير منصرف اجري
عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام او ضرورة الشعر
او التناسب لا ينتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبالى به
ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان
بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله
في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله على التنبيه على ان حكم
هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها لداع قوله اي الذي
لم يكن بناء الواحد فيه سالما ينقض بسنين وبنين ونظائرها

لكن لا يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات
الثلث لخروجها عن القاعدة المنصرف قوله احدها ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة الشئ
كالصفة الدال عليه ولانها اخف الحروف وهذا مراد من
قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها
ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات
لا في الاعراب ليس بشئ قوله والفتحة نصبا كتب في الحاشية
هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
لكن المعمول المقدم مجرور واجاز المض هذا كلامه قوله
والمصدرية فيكون التقدير يرفع رفعا والجملة حال او الحال
في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر
وهذا اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية على معنى انه اعرب
هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا
بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه
قوله مثل جاءني رجل الاحسن الالطف ان يمثل بجاءت طلبة
والطلبة المطلوب قوله جمع المؤنث السالم وانما لانه اوضح
اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم له
بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب
تابع للجر ولو نونا بخلاف التنوين تركناها له وينبغي ان يضم
اليه الان جمع ذات من غير لفظة كما ضم عشرون والو
الى جمع المذكر السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه
صفة الجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه صفة المؤنث
كما يتبادر من كلام السلامة صفة المفرد يعني ان الاصطلاحي
على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفرده
قوله وهو ما يكون بالالف والتاء وفضل فيه سبحلات
مع ان مفرده مذكر وخرج ثبوت مع ان مفرده مؤنث
قوله واحترز به عن المكسر فانه يعم وعن جمع المذكر السالم

كثير غلاموا الكلب

فانه ستعلم ولقائل ان يقول الاحتراز ليس لانه علم وعن
جمع او سبعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم مع انه لم يعلم
المكسر مطلقا بل المنصرف قوله فاعراب هذه الاسماء الستة
بنه على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على طائفتها
لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو الحكم
عليها بكونها بالواو ولا يكون العيد بقوله مضافة لغوا
ووجه ذلك ان اخوك كما يجر بالتلفظ به يجر معه الاخ
فالحكم على الاخ الحاصر بالتلفظ مجردا عن خصوصية حصلت
في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان التلفظ علم
لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهر بها وهذه الالفاظ اشتهرت
فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة لانه موقف لتزييف
كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة
عن الاضافة لغوا بدا ولها كون عبارة الحكم مشتملة على منالة
وتابيها الاجتناب عن ذكر دو غير مضاف لانه خلاف استعماله
عند العرب وتانيها هداية المتعلم لاعراب فم بالواو والالف
والياء لانه لا يهتدي بنفسه لوجهه قوله لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة لما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء
في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة او توهم انها اجردت
عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن
مطلقا وبنه على ان خصوصية الافراد بجواب والتكبير محفوظة
في مقام الحكم قوله ومضافة نقل المتن على خلاف ترتيب اتفقت
عليه النسخ اما غفلته عن قواعد الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق
المقصود واما الان نسخته التي كانت في نظره كانت هكذا والتاء
في غاية البعد ومن قال بنه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم
والتاخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال لا تتقدم على العامل
المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو اذنب ولغير المتصلن يغير
عبارته الى ما هو فقد بنه بذلك على انه بلغ بدقة النظر المتناهي

بعقب البشر قوله وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب الخ
لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان
يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به سبق المثنى وكلا
واثنان والجمع والوعشرون فجعلوا في مقابلتها كل فرع
اصلا قوله وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها
المثنى في كون معانيها مبنية عن تعدد الاولى في كونها مبنية
عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المبنى
هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك في ماسوى الخ والحق ظ
واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال المشابهتهما المثنى والجمع
في ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم
بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام قوله
ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب دون
غيرها الاعراب فشابه الاعراب في الطرفان والتغير وهذه
الحروف هي الاربعة سوى الاول لام كلا وفي الاخرين عينها
بعينها عند الشيخ الرضي كلام الشارح وبدل من العين واللام
عند المض لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كان
تكلفا بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان الظاهر انه
جعل كلا من الانباء عن التعدد ووجود حرف صالح وجها
لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف
ولا يستقيم لان الاب والولد والام والقريب الى غير ذلك
مبنية عن التعدد والاولى ووجوده بدون اعادة اللام
قوله وكذا كلتا التاء بدل من الالف والالف للتانيث لان
علامة التانيث لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا
يجب ان يكون مثنى او ضمير ولا يجوز ان يكون مفرد غير
تثنية الا في الشعر كقوله كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا
مضافا الى المؤنث فيه من تجريده وخلاف في الف كلا انه في
الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف

الى المظهر ان يكون معرفة قوله فلذلك فيذكون اعرابه
بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك
لا طائل تحته قوله ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الوصف
مرة قوله وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرده
مؤنثا او مذكرا سالما او غير سالم وفيه نظر لان المتن
ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قولي وان كان اسما فمذكر
علم يعقل باشتراط التذكير عن الاشتراط التذكير التعبير
بجمع المذكر للغافل عن التعبير او المتوهم انه اسم وليس
معنى التركيب الاضافي فمراده فالمصنف لم يجعل الاصطلاحي
اعم من مفهوم التركيب ولو حوفظ على مفهوم لفظ الجمع
المذكر السالم يمكن ادخالها في اخوات عشرين بان يراد بها
ما هو على صورة الجمع المذكر وليس به قوله وعشرون في
اخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها
التبع وبه فسر التوبل حيث فسر كلاهما دخلت تاء لغت اختها
فاستعارة الاخت للمثل استعارة غريبة غير مصنوعة
للنحاة قوله والاصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح
على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو
بصدد تعليل الحكم المنزل ولا يذهب عليك ان ما ذكر
لا يفيد ان ثلثين فما فوقها ليست جموعا في الاصل غلبت
على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيده هو
ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرار الآحاد
لا من تكرار مرات الاعداد فهذه الالفاظ كلها في انها لا
واحد لها من لفظها قوله واطلاق ثلثين على تسعة وعلى تسعة
وثلثين وهكذا قوله وايضا هذه الالفاظ لا يخفى
عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ اه لكان فيه لطافة
قوله وانما جعل اعراب النون مع ملحقاته الاولى ترك مع ملحقاتها
لان بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة البيان في الملحق ولانه

لا يساعده قوله لانهما فرعان للواحد بلا كلفة وكذلك
قوله وهو علامة التثنية والجمع فتامل وفي اخرهما
حرف يصلح للاعراب فان قلت الضلاحية ممنوعة لان
العلامة لا تتغير والاعراب بتغير قلت هذا ليس من تغير
العلامة بل من تبديل علامة بعلامة فانه بعد ما كان
الالف علامة للتثنية جعل العلامة اما الالف والياء
فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة
وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة
اليها لتوقف الجمع على الثلثة والشروط الثلثة ان كان
اسما او اكثر ان كان صفة وحملوا النصب على الجر
لانه السنة في الحمل اشار الى تقسيمه اليهما فيطبق
في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا لقد ادرج
في هذا البيان فوائد الاولى ان قوله التقدير بيان لاقسام
التقسيم السابق لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره بعض
الشارحين وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره على ان قوله لفظا
او تقديرا تفصيل لاختلاف العمل لا الاختلاف الاخر
والثانية اه قوله التقدير وعديله معرفان بتعريف العهد
والثالثة ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال
ولما كان التقديري اقل اشار الى وجه تقديم التقديري
مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم لا يبعدان يقال
التقديري لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان التقدير
اي تقدير الاعراب الا نسب تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم
قوله واللفظي فيما عداه فيما اي في الاسم المعرب الذي
تعذر الاعراب فيه اشار الى ترجيح جعل ما موصولة
بمرجح التبادر الى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف
في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون
من حذف العمدة ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم من قال

عليه طريق الترجيح وطال ومع ذلك فانه الوجه الظاهر
الصريح وليس لك ان تحمل ما عبارة عن حرفا اخر اي حرف
اخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يضح في الاعراب بالحرف المقدد
في اخر الاولى اخر تعصا نبه بذكر عصا على ان
الالف المقدرة كالمذكورة وراعى ذلك في المستقل كما في قوله
ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال مستقل كما
في قاض وبعد الاعلال متعذر في قاض كعصا فلم فرقت بينهما
قلت فيما موجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال فان
الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التقدر
فان استثقال الواو والمتحرك ادى الى القلب والالف ان تحمل
عصا ملحقا بجعل وقاض بالقاضي والفضل للمتقدم فليعتصم
به المعتصم وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المبني
المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلمات ومساجد وعبادي
قيل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاي
فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي
عصوي فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب
بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر ذلك الاعراب
قبل الاضافة على انه يخرج عنه ح نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم
مع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يفسر قاض بما سوى المضاف الى
ياء المتكلم مع انه داخل فيه لان الاعراب في الناقص المضاف
الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من الاخر حركة الكسرة
التي اقتضت الياء لحركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاعراب
والثاني يحمل قوله مطلقا باعتبار كونه قيدا لعلة هذا التعميم
ايضا اي سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا اشتغ
ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن
جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانهما
يقتضي الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل

والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية
فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما لا على التعيين
والعامل لتحصيل حصوص احدهما يعني كون الاعراب
تقديريا في هذين النوعين من طائفة فائدة تعميم مطلقا هو
غلامي وان جعل متعلقا بهما وهذا جعله البعض مخصوصا
بغلامي وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص
المخصوص بغلامي بل جعله لداعي حسن المقابلة بينه وبين
قوله كقاض رفعا وجرا ومسلمي رضا فان تقييد المقابل
يدعو الى تعميم المقابل الاخر ويمكن ان يقال يريد بعضا مطلقا
مكان الفه محذوفا ومكان الفه ملفوظا وبغلامي مطلقا
مكان ياؤه مذكورا ومكان ياؤه محذوفا نحو يا غلام ومكان
ياؤه مبدلة بالف نحو يا غلاما فقوله في وجه تقدير الاعراب
في نحو غلامي انه لما استثقل اخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب
ح قاصروا الواو في انه لما استثقل بالكسرة او الفتحة لتناول
نحو يا علاما ويا يا ابن ويا امت ويا امتا وايا ابنا كما
في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها بخلاف الذي ما قبلها
ساكن كظبي ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض فهو مرفوع
لا على قاض فيكون مجرورا ووجه التفي ظ اذ يكون ذكر النحو
مستدركا ومع ذلك ينبغي ان الاحضر ان يحذف نحو ويعطف
مسلمي على قاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحروف يعني ان عرض المصنف من تكثير
الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لاستيفاء الاقسام
لم المستثقل فلا يرد انه بقي اقسام من المستثقل لم يذكره وغفل
ومن افاضل تلاميذ الشارح من خفي عليه ما تضمنته هذا الكلام
فتصدي لبيان نكتة تراه المصنف بعض اقسام المستثقل فسلك
طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط الذين

غير المغضوب

غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء
الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يتم على مذهب من لا يجوز
للحكاية في التثنية والجمع وانما على لغة دعني من تمرتان فالقسم الاول ايضا يكون في
الحكاية والحرف ونحن نقول يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في احد
وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث
ولما كان تميز المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون
المتعذر وكان المقصود من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا مما يكون
الاعراب المستثقل تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني القوم ورايت اخا القوم
ومررت باخي القوم وجاءني مسلوا القوم ورايت مسلي القوم ومررت بمسلي
القوم وانما جاء في مسلما القوم رضا فقط في تكم مسلمي ظ وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه مالذا
كان الاعراب مدة ولا في ساكنا نحو والمغيبي الصلوة بجر الصلوة ونصبها
فخرج نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا
قوله اي جميع ما عدا ما ذكر مما تقدر فيه الاعراب او استثقل يعني ضمير ما عدا راجع
الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يرد ان
التقدير بة الغير المذكور على راي اللقفي فانه اورده بعض افاضل تلاميذ الشارح
على راي اللقفي من الامثلة وكلف في دفع بعض الامثلة بما لا يثمن ولا يغني من
جوع واضطر الى الاعتراف عند ورود بعض الامثلة لا يحاله مما لا يقتضي منه العجب
ورعاية الادب هذا وقوله ما ذكر صغيرة يحتاج في اقراء ضمير ما عداه مع رجوعه
الى المتعذر اي المتعذر والمستثقل الى تاويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شايع
في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة هنا الى هذا التاويل لان المتعدد
اذا ذكر بالعطف كالمثنى او بجمع او افراد الضمير الراجع اليه لانه في الحقيقة راجع الى
الامور لا الى المجموع قوله لما ذكر في تفضيل المعرب المنصرف وغير المنصرف يعني ذكره
غير المنصرف لاحتياج تفضيل المعرب الذي سبق اليه فلت ولاحتياج بعض
الاحكام تذكر بعد الى معرفة انه وانما المنصرف فلا يحتاج الى معرفة الاحكام
من تفضيل المعرب لاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا انوع بالتعريف وتراك
المنصرف بالمقايسة ومما يحتج الى تفضيل السابق للعرب بيان المذكر والمؤنث

من يجوز هما فقوله في جوابه جاءني عندك تمرتان ليس

الجوهرة البهية تثنية وجمع ملحقة بالمفرد في الاعراب

ولا يمنع صرفه

وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكره المصنف متصلا بغير المنصرف قبل التزويج
في التركيب فلا وجه للفصل الكثير بينهما وبين تفصيل المعرب وما يجب تقديمه
على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتها بالمصلحة غير المنصرف
وبباحث المبتدأ والخبر ومباحث الحال والنعت وفي تاخيرها اخلال ببيان جزء
المباحث قوله وكان غير المنصرف اقل يرد عليه انه في المعرفة بالتعداد ينبغي بيان
الاقل ان يؤتى على بيان الاكثر ويترك الاكثر على القياسية بما يتمثل عليه من
تمثيل مؤنثة البيتا واما المعرفة بالتعريف فلا شيء اولى فيها الاقل والمتروك حتى
يقال الكثير بتعريفه هو الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيتا يحتمل ان يؤتى
على الاكثر اولى في البيتا بالتعريف ايضا تنزيلا للبيتا بالتعريف منزلة البيتا بالتعداد
والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي والوجودي
معرف بالمقايسة الى الوجودي قوله واكثر تعريفه لانه تعرف بمعرفة ولم يقل والمنصرف
ما عداه كما قال في الاعراب التقفي لاشعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عدا
بحلاحق عنوان التقديري واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المتمكن وغير المتمكن
فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ما ليس كذلك
كالكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل فالمعرب بالفتحة والكسرة والمعرب
بالحروف واسلم فتح لا يصحاه يكفي تعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف
ح بالقياس اليه وانما عند المعرفان المنصرف وغير المنصرف عنده فمثل المعرب بالحركة
او لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف
بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا
عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف المنصرف مأخوذ من الصرف فانه شيء يؤثر في
غير حاله الاصلي بالتركيب كتنوين زيد وغير المنصرف حالة حتى كانه مالبقيا على اليه
لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقيل حاله الصرف بمعنى
الزيادة فالمنصرف ينجعل على الزيادة من الكسر والتنوين او زيادة التمكن قوله
او باسم معرب واختار تغيير كلمة ما يا التكرة وهو اصح احتمالين لانه اقرب بالمتبادر
الشرح الملتزم ولم يشر الى الاحتمال الاخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله
غير مرة وان لم ينبه له بعضهم فاغتر بذلك بعض الشارحين فاعترض على الشارح الاتي في هذا المقام والليث
بما لا يزيد الا الاثام فاعرضنا عنه بالمرة كما هو دأب الكرام قوله من علل تسع

ولا يجوز ان يكون التقديري من تسع علل لانه لم يوجد هنا شرط حذف
المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف به فمن جوز ان يكون التقدير من تسع علل
ثم اشتغل ببيان تلك لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا بد منه قوله
والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير هذا التفصيل عن
شرح قول المصنف وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتبت في حاشية هذا
المقام اولا موانع الصرف تسع كما اجتمعت تثنان منها فالصرف وتفوت
هذا وهذه الابيات لابي سعيد الابناوي النحوي والمنسوب النزول
ولم يذكر الابيات كلها لتستغني عن التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف الذي
يستفاد من البيت الاول على معاني الاول انه يفيدان غير المنصرف ما فيه علتان
فيخرج عنه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يؤتى على انه
باجتماع سببين يجب عدم الانصراف قطعا مع انه يجوز صرفه عندنا فيهما
انه يؤتى على انه اذا اجتمع في كلمة التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف
للبيتين مع انه ليس الا للتانيث بالالف قوله ان المجموع عدل التعريف تنكير
الاسطر وتعريف البيتين نهاية الحسن اذ السبب عدل ما لا كان عدل وهو لا
لا يكون علة البتا وكذا السبب وسيقنا وهو الوصف الاصلي وهكذا وحكم
المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم في احسن ما قال بعض
الشارحين اه الالف واللام فيه زائدة قوله والعدول في عطفها بين اه ثم
التزاوج في الوتاد ويستفاد التزاوج في الربتة فيكون ما بعده اعلى ربتة مما قبله
او اوفق ولا يخفى ان الجمع على ربتة مما قبله وما بعده كملة ثم في العلتين لهذه
النكتة الجليلة قوله ولو جعل الالف علة العوله زائدة هذا ما لا يقصد به
الزيادة فضل شيء في غرفا وليالي لا يقصد بها الا التعظيم في الكم
فتمسك في عباراتهم بعيد جدا قوله وهذا العول تقريب ما ثبت في كلامهم الوجه
الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتداد من مساحات وقعت لخاتم
في هذه الابيات لعدم مساعدة بان المحصور تقريب غير المنصرف والعلل من
الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا تساعد وقد عرفت بعض المساحات في البيت
الاول مما ذكرنا ومنها ايهام العلل كما بينا في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون
زائدة مما ذكره الشارح ومما تذكر بالاعتداد السبب مجموع الالف والنون لا يجوز

ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح التزييد قوله او القول بان كل واحد من
الامور التسعة علة وقد تقرر قبيل الاولى مانع اذ ليس في كلام الناظم
ذكر العلة فكل الموانع جمع مانعة والثانية لانها بتقدير علة من موانع الصرف
قوله وقال بعضهم انه اشارة لا حيرة في معرفة القولين الاخرين فلذا لم
يبينهما ونحن اقتفينا أثره قوله من حيث اشتماله على علتين انما افيد بذلك
لان لغير المصروف لامن هذه الحيثية احكاما اخر ومن حيث انه معرب حكمه ما من
ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب
او انه دخل تحت حكم الصرفة او روعي فيه الاصل كما في سلمان على الكسر
والتنوين لكون الاظهر للاحتراز يقول اي حكم غير المصروف من حيث انه غير مصروف
ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يكاد ينسلب عن القائل به الحيثية قوله ان لا كسر
ولا تنوين ذكر الكرخي انه علم سابقا اشارة الى تعريف غير المصروف بما لا يدخله
الكسر والتنوين تعريف بامرين يجب ان يحمل كل منهما حكم غير المصروف فيفيد الدور
من جهتين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين لم يكن
الاشارة الى انفصال تعريف غير المصروف الا من جهة التنوين او للتنبيه على
ان منع الكسر من غير المصروف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم
ان حكم غير المصروف من حيث انه غير مصروف منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما
قال الكبرودي ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اوجز ضبطا قوله فيشبه
الفعل شابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانصراف
واوسطها العمل ولا يسع المقام تفصيله قوله لانك تقول قائم ثم تقول قائمة
المعروض لتاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكور وكذا المعروض
للالف واللام الوصلي المطلق لا الوصل المجرد عن الالف واللام وهو النكرة فالتعريف
في التأنيث والتعريف وجيه والتعريف المعتبر في منع الصرف اعم من الوجيه والحقيقي
قوله اذ الاصل في كل كلام ان لا يجاوز الطرف الخ وعلى ان الاصل يتولد المتوقف
على الشيء لا شك ان تحقق الفرع بنية تحقق الاصل كذلك تحقق خلاف الاصل
يتبع لتحقق الاصل انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى
جعل الفرع شاملا للفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح
ليس فرعا للراجح الا بتحد يد المتوقف والتعريفية معنى يشمل المرجحية قوله لان

الاصل

اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر حقيقة او حكما ووزن
الفعل الذي فيه اصالة الروابع الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجاوزان
البناء اصوله قوله اي لا يمنع الجواز بمعنى سلبا للوجوب والامتناع وبمعنى
سلبا للوجوب وبمعنى سلبا للامتناع والصرف قد يجب في الصرفة كما اذا
اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمنع قوله وبادخال
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان
فيجوز ان تخرجا من التأثير بوجود الصرفة او غيرها والتناسب فلاضافة الى المصروف
الصرف عن الظاهر قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اي الحط من الصرف
معناه الاصطلاحي والحط من ضمير صرف رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه
والحاصل انه مع بزك الظاهر لا وجه للزك الحط الثاني فافهم قوله
للصرفة لان الصرفة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عن اصولها واذا
لم يجز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة
المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وبعض
من البصريين منع صرف العلم للصرفة قوله فكقوله صبا بنا يا ابن كاشح الخ
رضي الله عنها في قرينة النبي صلى الله عليه وسلم واولد ماد اعلى من شم رتبة
احد ان لا يشم مدي الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوزن خوش
انتهى مرتبة بالتخفيف بمعروه شنايش كرده التوبة حاد المدى غايته و
المعنى ما الذي اداى شيء وقع على من شم رتبة احد فان لا يشم مدي الزمان
واستداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه
استغنى بشمه عن شم الغوالي او المعنى ماذا اوجب على من شم رتبة احد ان لا
يشم اه والاستفهام التهجي من عظم الموجب وهو كالاستغناء عن شم الغوالي
قوله اذ ذكر بالفتح والكسر للتعليل قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات
امر مهم عندهم ولذا صار السجع من اجل محاسن الكلام واختير هنا والنحوي
ومراده مع ان اللغة امر اتي ومنه في التنزيل يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر والله اعلم
يبدأ روي ان بعض البلغاء قال الكاتب اكتب ياجارية فان الركب قد صار وا
اي بضم الراء وجاروا فقال الكاتب يا سيدتي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه
لاهتمامه بامر التناسب قوله وان لم يصل الى حد الصرفة استغنى بانه

بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي فصد بها
بيان وزن مصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل
مفاعلة فيصرف مفاعلة لانه محالة لمناسبة مضاربة وحمل من هذا القبيل كل لفظ
مصرف اريد به نفسه فانه يعامل به معاملة اذا اريد به معناه مع انه قد يكون
غير مصروف للعلمية وسبب اخر فيتنون قول المصنف فيما بعد واما قراءة من صرف
مع انه غير مصرف لكونه علما للسفه ومؤنثا ويعتبرون عن هذا التناسب بالتناسب
قوله حيث صرف سلاسل لتناسب المصرف الذي يليه وقرئ قواريرا لتناسب
تواصل الآية فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل قوله سلاسلا كواعلا لاعتبار
مجموع اه اراد انه ذكر اعلا لا ليس زايدا لان المقصود تمثيل الجموع والا فالمعلوم
ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب قوله وما سقوم مقامهما قيل هذا
من تتمة بيان التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب
كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة ولا مشاحة في وقوعها اين ما وقعت
ولنذكر الاصنام بيان ما لا يصلح التعريف فوت الحصر قوله فانه تكرر فيه
الجمعية فيقام مقام السببين لهذا التكرر عند المصنف ولكونه نهاية جمع التكسير
عند بعض ولانه لا نظير له في الاحاد عند بعض واما تمام الاخير يحتاج الى تطويل
لا يسعه المقام كتبه في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واصار وجمع
اسورة وهي جمع سوار فاناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى وقد يطلق الناعم
باسا ورد واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع انما ان اراد به الكثرة او التعريف
المختلفة على ما في التصريح قوله فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب
عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا
وقد يكون مبنيا للفاعل المفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه
سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ونتيجة عليه انه لا يشترط ان
يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق الياء المصدري الى المفعول كما يقال
مضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك
الياء في غاية السقوط فيها لا يسمع في الفاظ المصادر وانما ان المصادر
وضعت للهيئتين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا يبعد له مزيد

بل يجاد يرده ما ذكره المصنف في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث
احترز به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على
ان ضرب زيد يدل على وقوع الشيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان المضروب
معينا كان ضرب زيد والا على قيام المبنى للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله
على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول
يدل على وقوع المصدر الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل
المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعلوم والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي
يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل
المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي
لا يندفع بهذا الدفع لكون العدل في اللغة جاء بمعنى الميل فقال عدل عنه اي مال
عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى البعيد فقال عدل الجمل فنحا
كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل التحوي بمعنى البعيد دون الميل
الا اشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا ثم وليس بقوي لانه بمعنى الحيلولة
اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم
حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فهي الاصل معدولا عنه والاسم
معدولا بمعنى المعدولا اليه لان المادة عدلت الى هيئة وهذه وتنظر الحاجب
الاسم صانعا فلا يجد بينه وبين المقصود حاجبا قوله وهو خروج الاسم
اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا قوله اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة
لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب
صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها فيكون لام كلمة
كالصورة فان احد الامور لازم لا فعل التفضيل فكان اللام منه بمنزلة
الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما بالغلبة فيكون
شرعا للشر بهيئته معدولا عن الشر فلا حاجة لاد خال آخر الى تعريف
العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وانما يرد هم
من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في ضمت يوم الجمعة فانه خرج
عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهي في نحو لا ضرب المعرفة فانه لا عدل
في الصورة حكما كاللام للفرق بينها وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين

بجروها بالحرف الزائد بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى
ما ليس حقه فان تقديره ايضا ما هو حقه قوله التي يقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغة الاصلية بهذا المعنى
في عمر غير لانه ليس هنالك اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عمر مثنية عما
الآن يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم
بانه سمي باسم الفاعل من العمارة فعر اسم الفاعل من العمارة خرج من
صيغة التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر قوله ولا يخفى ان صيغة
المصدر اه فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة مرتضى مجرورة الاصل
فهيئة الضرب هيئة للضارب وان كان ما عرض المادة في وضع لمعناها
فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة تغلو العدد
وما وضع له ثلثة الموصوف به فالوجه ان يقال خروج المشتقات من المصادر
السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست
من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية عما خرجت
لمغيرات القياسية قوله فلا ينقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز وكذا محذوفة الاوايل مثل عدة والمحذوفة الاواسط
كمعول فوجيه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال الحرف اصلي
الى حرف اخر كالمقام والاقاويل فان المادة ليست باقية فيهما فلم يبق من
المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المغاير فلا غير
هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فافهم قوله خرجت عنه المغيرات
القياسية كالمقام فبعيد عن المقام قوله المقصود هنا غير العدل عن سائر
العلل قد ارتضى هذا الجواب وهو ليس بمرتضى اذ لا يشتبه على المتفطن ان
المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تمييز المنصرف عن غير المنصرف وبيان
العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود قوله اعلم انا نعلم قطعا اه وكل
كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم
القطعي بل هو امر محكم به بالكلية لاضطراره اليه لمنع الصرف وانما المحقق
ثبوت اصل له انما خرج عنه فلانحان ثلث اذا كان ثبوت اصله محققا
والاصل انما يكون اصلا لخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا

بنية وجوه لانه اعلل
معدول فلان

وفيه

فلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه لا ان
عليه ويعني بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا
الاضطرار فح نقول ما اشتهر مبني على انهم اراد وا بالخروج تحقيقا
الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبني ما حكم بالتلازم
الخروج عما ثبت للمادة ونتيجة على ما اعتبروا المغيرات المفادة على
تعريف العدل ونتيجة على ما ذكر انه يخصص معرفة غير المنصرف بالعدل
ما لم يعلم انه منع منه الكبر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه
لان ذلك لازم في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل
ويندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو قوله لانهم يتشهوا
للعدل عداه من هذه الاشياء فجماوع غير منصرف للعدل المثبت لذات
السبب في سائر الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف
فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف
واما العلمية فلا يعرف في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل
التحقيقي فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة
منع الصرف كما في سائر الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف
الا بمنع الصرف هذا ثم قوله فجماوع غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بين
وبين جمع الاسباب ولا يخفى كون الحكم بعلية العدل للصرف بالعدل
فدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للصرف
دون الحكم بوجود السائر قوله اي خروجا كائنا عن اصل يحقق معنى تحققا
بمعنى تحققا صفة لخروج مقدر بحال مشتقة وهو الاصل وهذا بعيد
عن العبارة سيما في قوله او تقديرا الا ان حمله على الوصف بحال المتعلق
مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه يبعده عن الفهم جدا
قوله جاء في القوم ثلثة ثلث حال من القوم مؤول باللفظ واحدا ي مفصلا
بهذا التفصيل فلما كانت العبارة عن الحال كلا اللفظين اجري اعرابه
عليهما قوله وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
لا وجه لعقوله الى رباع ومربع والظ ورباع ومربع الا ان يجعل
الى بمعنى مع قوله والصواب بجيئها الصواب بجئ عشار ومعشر بخلاف

للخمسة الاخرى قال الفتح الرضي يستعمل على وزن مفاعل من خمسة الى عشرة
بباء النسبة نحو الخماسي ز والسبب في منع صرفه قصد بهذا الكلام دفع
اشكال عرض في اعتبار الوصف من جملتها في الاصل اعدادا لان الاعداد
ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعضهم ما قيل في منع صرفها
خاصة مما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن
التكرار والاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجيه فان اعتبار العدل امر واضح
فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة ز لان الوصفية العارضة التي كانت في
ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصافية في الاعداد انها وضعت للموحدات في اول
ثم استعملت مجازا فيما له الموحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للموحدات
في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفي ليس بشيء لانه يوجب عدم
انصراف اربعا اربعا ز لان معناه في الاصل اشد تاخرا فان قلت ما يستند
اليه ليس الا ان اصله اشد تاخرا او اقل تاخرا بل يؤدي الى انه لا يستعمل
الا في غيرها من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد واخواي حاد اخر
بل يجعل اخر قلت دليله على ما قالوا لو جيء الاستعمال في اشد تاخرا فيقال جاءني
زيد فاخريات الناس اي جماعتهم اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة
للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل تاخرا ليس فيه تفضيل
في التاخر بل يتحقق فيه ز علم انه معدول من احدهما هذا يكفي في ثبوت
العدل والتجاوز من نصوص الكلام لا يتجاوز عنه والله در الرضي حيث
اختار ز وانما لم يذهبا الى تقدير الاضافة اي لم يذهبا اليه حفظا
لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهبا اليه لاحتيج الى تعيينها
والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل
ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في كلام
لا في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجهان
جاءني الرجل والرجل الاخر وجاءني رجل ورجل اخر لو فرض التفضيل على
ذكروا ولا بالاضافة ورعي فيه المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول
عن احدى الصورتين فتذكر ترفع درجات من تشاء ووفوق كل ذي علم
عليم فخذ ما اتيناك وكن من الشاكرين ز او اضافة اخرى مثلها في المضاف

البون البعد

ولا بد

ولا بد من كون المضاف فيها نائبا عن المضاف في الاضافة الاولى نحو بايتهم
يتم عدوى وقولهم بين ذراعي وجبهة الاسد وانما لم يتوقف الشارح
بيانه ولا بيان شيء من اخويه لان كلا منها علما ولا يتوقف المعدود هنا
على بيانه ز فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات لا يخفى ان الفتاح
في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا
عنها ز وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شيء من المغيرات التي تغاير
وانما لخصوص ذكرها لانها اما اوردت على العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين
وبين المعدول حيث حكم في احديهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول
ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد الجموع الشاذة فذكره هنا تكرار ثم هو قول
كيف ولو اعتبرناه فائدة جديدة فينبغي ان يذكر فيما بين حتى لا يحتاج الى
اعادة ذكر انه لا يرد الجموع الشاذة توطئة لذكره واقوى مما يزوج ما ذكره
ولم يخطره انه لو لا ما ذكره لوجب كون اجمع واخوانها معدولين مع انه
انكر المصراجتماع العدل ووزن الفعل ز ولا قاعدة للاعم المخرج ليلزم
من تحققها الشذوذ فلا يثبت الشذوذ في فواعل لاعتبار كونه جمع فاعلة
لان الجمع فواعل ولا باعتبار عدوله عن فواعل لعدم تصور الشذوذ في
المعدول ز وكم فعل اسم جنس كصرد وعرفج لا عدول فيه الاجمع وانما
واخر وما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق مبالغة فاسق كان
مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره او جاء اسم جنس
فلا عدول فيه الا عرفا نحو جاء جمع عمر ودرفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت
فاعل من جوهره ولم يجيء اسم جنس بل لم يوجد الا علما فيتعين العدل كقثم
فانه وجد قائم ولم يوجد قثم الا علما الا ادعاء مع اجتماع الشرطين فيه
ليس بعدل لهذا الملحق ما ذكره الفتح الرضي وزيد ما ذكرنا في قثم ما في الفاكهاني
ثم كوفر اسم بن العباس بن عبد المطلب صحابي والكثير العطا معدول
عن فائم والجموع للخير والعيال كالقوم والجموع للشر ضده واسم الصنعة
ولا تناقض بين تحقق فاعل وما ذهبا اليه الشارح من انه لا يدل دليل
على ثبوت اصل في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون
ثبوت الاصل ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة

28

الى ثلث قوله نحو حصار وفى الحواشى الهندية اسم كوكب وفى القاموس جبل باليمامة والبصرة او الجبال او الحمر من الابل وطمار الحائط المرتفع وفى بعض النسخ بوار فى القاموس مواضع بين اليمن قوله فانها مبنية وليس فيها الا السبب ان اريد انه ليس فيها شئ مما السبب ان فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيها موجب بناء الا السبب ان ففيه انهما ليسا موجبى بناء فيها وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستعمل فى ايجاب البناء قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء هو العدل والوزن لا المجموع قوله فانهم اعتبروا العدل الظاهر فى الصغير بنى بنيهم والمراد ان يحمل الفحاة فاده فلت العدل موجب البناء فما معناه فى قطام يوجب البناء والا لم يكن موجبا قلنا المعتبر اصالة لا يوجب البناء بل المعتبر اصالة قوله وهذا معنى قولهم ذكر بابه قطام هنا ليس فى محله هذا اذا فسر العدل التقديرى بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تقديريا على ما هو الغالب وهو الاولى لئلا يكون بيان العدل فى المعربات فاصرا فذكر بابه قطام فى محله وقطام اسم امرأة على ما فى الصحاح قوله الوصف وهو كون الاسم لم يعرف الا موصوفا وهذا البيان للعدل الآتى غير اما سيعرف فى هذا الكتاب فى محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل العدول فيه عن تعريف السلف بخلاف سائر الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والا فسيعرف الاسباب الباقية مالم يفسره المصنف بمحله قوله وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما خوذة مع بعض صفاتها مالم يقيد بتقييد الابهام بان يكون فى الغاية كما اعتنى به غيره لانه فى تعريف غيره وهو مما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يفيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفنا فانها يخرج بقولنا بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفات لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيد به كان موضحا لكون اسود للحية غير صفة حالية لا تفيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام فى جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف ومعناه رجل له الصغر الكثير والغياث فيه وصف ومعناه الماء الكثير لا

لان الغيض الذى اخذ هو منه معنى كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لا رجل له الصغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معينة ايضا ومعنى الغياث شئ مما له كثرة الماء لان معنى المشتق شئ مما له المبدا واما استفادة من قال كون معنى الغياث شيئا مما له كثرة الماء بعيد فليس بشئ مما له لو كان المأخوذ فى مفهوم الغياث المأخوذ فى مفهوم الغيض المعنى مما له الغيض فيكون المعنى مما له كثرة الماء والاستناد بحاله فقد عرفت ان معنى طلحة الخير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بحذف الوصف بالتصغير عن العلمية فلم تنصرف الى ما قيل ان منع صرف طلحة للتانيث وعدم الوزن بين المصغر والمكبر فان الاعتماد على دقة النظر لا على التسامح فتدبر قوله لذات مبهمة مع بعض صفاتها التى هى الحمرة والذكورة ايضا قوله لم ترد بشئ موصوف بالاربعية الصفوا صفة قوله اشترط اى شرط الوصفاء ينبغى ان يقيد ايضا بان لا يكون فى العلم عند سيبويه وان لا يكون زايلا بالعلمية عند الاخفش قوله فى الاصل الذى هو الوضع كتب رحمه فى الحاشية واذا كان الوضع اصلا لتفرع الدلالة المغيرة عليه هذا اى لتفرع الدلالة الثلثة المغيرة فى باب الافادة والاستفادة عليه ولذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بغى لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال المطروف على الظروف ولا يخفى ان الفاظ انهم جعلوا اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع مجعلوا الثابت فى الوضع ثابتا فى الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا قوله احتراز ببعض افراده من حيث انه فرده لا لذات الفرد بحيث لا يتغير اللفظ بالوصف صرح به الرضى وكانه لا يضر النقل منه او الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل منها ابتداء لا بالغلبة الا ترى لما لم يطلع على امثال له لم يصرح به فى التفريع واكتفى باندراج حكمه فى الاصل ولك ان تقول صرح بالحصر فى التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس ببيان الشايع فاصر حيث اراد بالاول

بيعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم
يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال كما ان اسوده
قوله فلذلك الفاء لتفريع اشتراط الوصف لكونه علة في الاصل
للامور المذكورة فلذلك اجمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على
ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم فلا يفتقر احدهما
عن الاخرى فقد اتى بالعجايب كيف والفاء في النتايج لترتيب النتيجة
في الواقع على الاصل لا لترتيب العلم واللام ليس لترتيب المعلوم لان
العلية واللام لترتيب الصرف قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية
وعدم مضرة الغلبة اشار الى ان ذلك اشارة الى مستدرد وان اقتضاه
تاويل المستدرد بالمذكور وانما جعله اشارة الى المستدرد لانه اراد
رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم
المضرة ورد ضعفا معي الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة
معللة بمجموع الامرين ولحال الرد على فطانة المخاطب ولعد اعجبت من
ورق هذا التحقيق ثم قال لسببا الصرف الى الكل لانه صفة بجزئه و
عقل عنانه جعل المنسوب الى الكل الكل لاكل واحد ثم نقول فيما
ارتكبه الشيخ تكلف والاظهر ان قوله فلا تضر الغلبة لتقرير اشتراط
الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة
الى اشتراط الاصالة ولهذا اتى بذلك وشرط مجرد الاصالة عند كل
واحد من الثلثة قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت
بنسوة اربع هذا مما استدل على عطاء الغزنوي ونحوهم الى الان حتى قال
الرضي لم يظهر لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه
لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطول الكلام
في الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا
عن الاطالة الى الطول وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي
الى قاطع انما الحاجة الى قاطع في اعتباره واما وجه قطعهم بعدم
اعتباره في اربع وكون الصرف لذلك لانعدام شرط وزن الفعل كما

يؤيده تقويم الظرف على عامله ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول
التاء في اصل الوضع ولهذا امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة
وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع العددي
قوله وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب من محشي
قال قوله وامتنع اسود اي صرفا اسودا وامتنع اسود من الصرف ولم يعجزه
ان الشارح افاد الثاني قوله لا اول للحية السوداء ومعنى الحية العظيمة
السوداء على ما في الصراح قوله وضعف منع اقول اه فان قلت لو اعتبر
تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل
ايضا من غير تحقق ضعف منع الصرف في عمر فلم يحكم بالضعف فيه قلت
تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعف
منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعف منع الصرف لتقدير
ولم يتحقق منع الصرف في اخر كما في عمر قوله اشتقاقه من الحال لتحمل
مصدر قوله ذي خيلان جمع خال وهو المعروف قوله التاء تانيث اللفظي
الحاصل بالتاء فيه باللفظ لتقابل المعنوي ولا يقابله بالتاء لانه
بينهما وانا اظن ان مراد المصول التانيث الذي يعرف بالتاء والمعنوي
لم يعرف التاء بل بالامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه
فانه دقيق وبالاقناد حقيق بقال المراد قاد يقيد هاد فتاد اخت
ليست للتانيث ولو سمي به مذكرا لا يمنع ولو سمي به مؤنث مخالف كحائض
فعال الزمخشري عرفات ينصرف ولذا يجري عليه الكسرة والتنوين لان
هذه التاء ليست للتانيث وتمنع من تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد
في كلامهم اجتماعهما مع تاء التانيث وقال غيره يمنع من الصرف ولا
يمنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة قوله ليصير التاء
لا دنا فيما كان التاء فيه للتانيث واما التاء التي هي جزء الكلمة كحماة
اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع تاء التانيث فجعلت على
وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اشار الى
التصرف فيها في التوجيه قوله كما اشار اليه بقوله وشرط بحتم تانيثه اي اشاد
الى ما ذكره من الامرين وهو ان العلمية في المعنوي شرط للجواز ولهذا لا يرد

هو شرط الوجوب قوله وشرط تحتم تاثيره اي مع العلمية احد الامور
الثلثة معتبرة المصرفا صرف ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي
وحينئذ فيه شرط العلمية قوله او تحرك الحرف الاوسط جعل الاوسط
عبارة عن اوسط الثلثة المذكورة في قوله وزيادة على الثلثة ويلزم
ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون
العجمة شرط الوجوب في الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك
الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او رباعيا فاذا
سمي بابراهيم من لغات ابراهيم مؤنثا يجتمع فيه الشرايط الثلثة
للوجوب قوله ليخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلثة لا يظهر اعتبار
حدوث نقل من كل سبب اذ لا يعتد بين الوصفية العلمية ولا من
العدل بل هو منشأ الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا
الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانما لم يجعل
احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير العلمية لان العلمية يجتمع
مع اسباب مع كل منها شرط في التاثير مخالف لشرط مع الاخر فالمناسب
ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر بدون
هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعله شرطا لتاثير التاثيث
لان الكلام فيه وليس بشئ لانه ينبغي ان يجعله شرطا للعلمية في بحثها
وقد يقال العلمية بسبب قوي لا يحتاج الى تقوية وهذا ممنوع وحقها
في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمناه
قوله وسقر علما للطبقة من طبقات النار وفي القاموس سقر موضع
اسم لجهنم قوله وماء وجود علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين
الى وجه تانيث العلمين فان اسما الاماكن قد يلزم تانيثها بتاويل
بلدة وقد يلزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يجوز فيها في اعتبار
احدهما شاء المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمع فيه شئ في كلام
العرب جوزوا الوجهين وكذا اسما العينا تلزم تاويلها بالعين
والحق قول ما لم يسمع فيه شئ ينبغي ان يصرف لا عزة ان الاصل
في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف كما قال

قال في قول المصر وامنع اسود اي عن الصرف كشفا لوجوه توجيه
هذا التركيب ورعاية المناسبة بينه وبين قوله فحينئذ يجوز صرفه
واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذا المؤنث
الى التاويل ولم يشر الى وجه التاويل لظهوره وهو انه عومل معها
معاملة اللفظ او الاسم قوله فان سمي به مذكرا فشرط في بيته منع
الصرف الزيادة على الثلثة لمعنى صاحب اسم امرئ فانه سمي به مذكرا صرف
وان لا يكون تانيثه بتاويل فرجل اذا سمي به مذكرا صرف لان تانيث
الجمع بتاويل الجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى للعين
فان تساوي تذكيره وتانيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تانيثه
يرجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت او لا المراد ان شرط
من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان الاخران
على انا نقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمى به العرب
المذكر تانيثا بل بالمذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث
بالتاويل منقول عن المذكر اذ العرب لا يسمي به بالتاويل واما ما
استوى فيه الفريقان فمن حيث انه يسمى بالمؤنث غير منصرف ومن حيث
انه سمي بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الجهتين لا
لان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه ما
وما غلب فيه المذكر فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر تانيثه واما ما
غلب فيه التذكير لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليت التسمية
فيه بالمؤنث فالمصرم بقية بيان لشرط قوله لان الحرف الرابع فصل
وكذا الخامس فما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد
على الثلثة سادّ مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة
فلما جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة العوتم ولا تقصوا
في البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم مبني على حروف ميزان التصغير
فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد ضموا
ما قبل اللام المصغر حتى فارسا الا يرى ان في جمع غزال فيقال
سقلم حرفا التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغيره

فيه قانه شرط لتاثيره لا يكون في الاصل مذكرا كما مر

ما غلب تانيثه

بجيم وفي مصباح على المونث وان كان نابيه الهاء وهو حرف خامس
الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في معاملة رابع حروف المنزان وان
تضعيف على فعليل فيقول مسيح بالجاء قالوا ان بمنزلة الزاي
لانهما ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتدوا بهما
وجعلوا حاء مسيح حرفا رابعا قوله المعرفة اي التعريف اذ كان المعنى
في باب منع المعرفا سما للتعريف كما هو الظاهر وكان منونا كما بين
الموصوف والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير
عن السبب بالمعرفة لغرابة الشعر وهنا ليوافق الاجمال التفصيل.
قوله ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب في
هذا الباب شايعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد هنا
اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فانهم وجهها بمعنى
المنسوبة الى العلم يرجحه موافقته بما في بيان الحجة ثانيا بان تكون
حاصلة في ضمنه الاولى فيه قوله كما جعل البعض اي جاز اقد قوله
مستغنى عن الاشتراط قوله لان وضعية التعريف للتنكير اظهر اه اولكون
على ويتوقف اكثر الاسباب بان يكون السبب علما يختص بالشرط وليس
قوله وما فيه علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا وانما وصفت بالتاثير
لافادتها بالسببان قال جوي فيه على اصطلاح البعض او على
التجوز لم يات شيء يعتد به قوله كون اللفظ عما وضعه غير العرب
لا غير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب
القواعد قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجنيد قوله ليلا يتصرف فيها
اي في كلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الاضافة واللام
وما يعاقبها اي نحو التنوين فلا يدخله الكسر ايضا ولا يمنع من قبول ياء
النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو جرمي في كركان
وجبرئيل وجبرال وجبرين وجبرائيل قوله لانه امر معنوي اي المغايرة العجمة
وسبب تذكيره امر معنوي وضمير اعتبارها للعجمة ايضا فان قلت قد عبرت
العجمة هذا وان اندفع مما ذكر لكنه يرد انه لم لم يقتنع المخالفة من الصرف
في ماه وجود العجمة بشرطها الثانية ويدفعه ما سبق من ترجيح الثانية

الثانية على العجمة قوله قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين
اي لتقوية احد السببين وهو الثانية اذ العلمية مستغنية عن التقوية
ومدار على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها لتقوية اخر دون ان يجعل
لتقوية سببين قوله ابراهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثاني وكذا
ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود الشرطين فيه قوله
وشتر وهو اسم حصن بديار بكر في القاموس وقلعة يادان بين
برذعة وكنجة هذا وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال
اعتبار التانيث ولذا لم يكتف سيبويه واكثر النحاة بمثاله الاوسط
ولم يروا بدا من الزيادة على الثلثة لان نحو ابانوح اسم مصروف ولم
يجوزوا الامرين في مثاله الاوسط ايضا استدلالا بمجموع المثالين دون
شتر لاحتمال امتناع الصرف بالتانيث قوله وانما خصصنا التفريع بالسببين
الثانية لان فرضه التنبيه على ما هو الحق عنده هل فيه ان منع صرف
صرف نحو شتر ايضا خلافية ففي ذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق
عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على
امتناع نحو شتر ايضا وهذا ظهر ضعف قوله وهذا قدم انصرافه ايضا
ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فلا وجه
لان عزمه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض وانما لا
يشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا والوجه في تقديم انصرافه
انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق
عنده وان الانصراف لامالة ليتحتم التقديم قوله اعلم ان اسماء
الانبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف لاستنة فلما يخلو عن نحو
الفائدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون بحما غلبه عندهم وعليه
شاهد صادق شيث وعزير فلا يجوز ان يقضى منه العجب قوله وقيل
ان هودا كنوح اختير نوح في التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود
اختلافيا قوله لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب
نوح وهود ولوط وحود ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه
جعله مرددا بين نوح دون شعيب وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون من

من تثنية ما قبل وان يكون من كلام النادر والمولد جاكفرس
وفضل مفرد او جمعا والاولى والعرب اسمعيل واولاده نحو قوله
ذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل والى اولاده قوله الجمع هو كالمعرفة
في الاشتراك بين الاسم والصفة والمراد هنا الصفة قوله سترطه
اي شرط قيامه مقام سببين الاظهر شرط ثانيه وما ذكر بعيد
عن الفهم قوله وهي الصيغة التي كان اولها ولم يقل هي ما اشار اليه
بمثالين مع انه الاحصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل
فيخرج منه بظاهره جمافر وجواهير فاوضح ما هو المراد بالمثالين
لكن يرد عليه صحاري كمالات ايضا على ما وهم لظهور ان
المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون
اولهما مكسورا لتحقيقها ايقعوا كانه لم يتجاوز من دخول
نحو صحاري في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الاشعار به وهو
غير منصرف لاجاله لالف التانيث قوله وهذا اسمي صيغة منتهى
الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد وجمع
الجمع اعني المصدر قوله كما يجمع ايا من الاولى كما يجمع فافهم قوله
بغير هاء غير محتاج معنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال فلا يرد
انه يلزم ان يجيء نحو فاطمة مع حرفها الغير لها وهو خروج
نفس الصفة الصيغة لانه سيتلو بكونه وتقدير المعرفة تكون لا يروج عند الشارح
الا لضرورة قوله والمراد بها ما يعم لطائفة على التوجيهين المراد السبيل المطلق اي
لا يكون معها هاء وتاء اصلا لان المراد ان لا يكون معها حال
الوقف ولا ان يكون معها حال الوصل كما قيل ضمنا انه لو لم يقيد لا يتم
العهد السابق ويكون قاصرا وقد يتم على بعض عباراته الثانية وهي
الهاء والتاء بقوله التانيث بالتاء وحده بغير هاء قوله فلا يرد نحو توأم جمع
فارضة لا فارة كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قال في الحاشية
القاموسية الفارض الهاذق ويقال للبغل والحمار ثنية بين المرزحة وقال المرزحة
جواد عند كلالة الاسنان يجمل جمع فارضة على ما في القاموس ان الفارضة
الحاذية الطحينة او الاسنة او الشديدة الاكل قوله واما اشترط كونها بغير هاء
وهينا نكتة شريفة يحتاج بيانه عليها وحواشه قال المصنف هنا بغير هاء وفي

المفصل غير فارقا بالتاء وفرقا بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان جمعك
مع خلوه عن التاء يجيء بجملة وجوارب في جمع جورب بمعنى لفافة الرجل
غير منصرف مع مجيء جوارية قوله ولا حاجة الى اخراج صحاري فيه بقرينة
لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج عجمي بن
ولمن اجاب بان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد
نحو دوم ودوم وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا البتة
بشيء ولا الجواب وليس بذاك والله اعلم بالصواب فان فرازنة وصحاري
يجمعهما خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفيها عليهما والمقصود
بالشرط اخراج فرازن وصحاري فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت
لما دخل عليه ياء النسبة او تاء التانيث حكم يجري على حرفي النسبة والتاء
والتانيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا وصحاري
جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جميعه لكان صحاري غير منصرف لان
الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة اعراب صحاري قوله واما فرازنة الخ
كلمة التفصيل مع عدم التعويل فقط لان مساجد ومصابيح عند
له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح غير منصرف واما فرازنة فمنصرف
ولو جعل قوله بغير هاء ايضا معقودا بالتمثيل في قوله كمساجد لكان
هذا الحق اشد نزولا وقيل اما للاستيناف ويكفي لكونها استينافا فاعتنا
سبق الاجمال ولا يتوقف على علم سبق كلام نقله الفاضل الخندي
عن بعض الشروح وبنه بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف وقال
واما مثل فرازنة فكان البنية واضحا ولتذكيره وجها خر في بحث التانيث
لا حاجة الى التذكير قال الفاضل الخندي بناء على ان كل لفظ اريد به
نفسه فهو علم لزوم تانيثها لمشاكلة مسماه وبنه بذلك على قاعدة استعمال
اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان
المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستقلا في سماه لئلا يكون في احضاره
اخلال ومنهم من عقل وقال لك ان لا تنون فرازنة فلا يحتاج الى هذا
التوجيه ولو لم يكن القائل عبد المقصود كان امرا مشكلا اسال الله
غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين قوله وحضاجر على حال من المبتدا صرح

يجوز ابن مالك ولا عناد عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشارة
واما نفيه بتقدير اعني فمذموم لاستدعائه المدح او الذم او الترحم
والمقام يرفعها وجعلها لامن ضمير غير المتصرف تستدعي تغيير الغير
وجعله بمعنى لا لان معمول المقتا اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم
انصرافه مع اطلاقه وان لا بأس بالتقييد لتتوجيه لمنزلة نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قوله هذا سؤال معتد رشاع هذا البيان
في الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانا بحسن تقدير السؤال لو كان
ناشئا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه الرد على من قال بحملها وتلك
في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على بنية
الجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير متصرف الا للجمعية والمقول
فيه ساوا الاسبابد ولذا جعل هذا اللفظ غير متصرف للجمعية الاصلية
ولم يعتد بالتأنيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم
ان بين الاطلاقة على الكثير والواحد تشافيا وليس كذلك فان اطلاقه
على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل ويرجحانه
المناقي بجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير
ايضا بينها فالاولى ترك الكثير قوله لا الجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية
بنه على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا
عن الجمع مكسرا وفرق بينهما وعلى ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن
الجمع مكسرا محذوف والتقدير وغير متصرف للجمعية الاصلية لانه منقول
عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية كالمناقاة للوصفية لكنه
لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان المنع اعتبار المتضادين
في حكم واحد لا اعتبار متضادين مع وجود ضده قوله لان الضبع هي انثى
الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضبعين
كسرحان وسراحين انتهى قوله وانا علمية غير مؤنثة والا تحاد بعد التكبير
مصرفا ولو عند بعض كما حرر محلا اذا نكرا علم ان الشارح اذا نكر مؤنثة
فوقع ما سوى الجمعية وعنه غنى ادع الجمعية والتأنيث بالالف فانه
لسبب آخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستقل بالجمعية والتأنيث

غير مسمدين وغير المسمد وان قل فيغلب المسمد وان كثر قوله والتأنيث
غير مسلم هذا المنع حتى لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح
في الصراح ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصها بالانثى وهم
ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنثة لتأنيث الضبع ومرادهم انها مؤنثة
سماعية فان قلت فحضاجر مؤنثة لتأنيث الضبع فقد تأنيث احد
المترادفين لا يستلزم تأنيث الآخر واعلم ان العرض من منع تحقق حال
التأنيث في حضاجر والا فوجود التأنيث لا يضر بعد ان العلمية لا تقوى
وتكثر الجواب وهو اوفق لسوق الحفاظ قوله لانه علم الجنس الضبع قال في
الحاشية ففي هذا معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس
هو الضبع انتهى قد عرفت الاستغناء عنه قوله لئلا يتوهم بلا لانه لا شرط
حتى يشترط به قوله جواب سؤال معتد تقديره ان يقال قد تقضيت
عن الانحلال في القاموس افضى تخلص من حيز او شر كتقضى هذا
قد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل فيه نظر
وله وجهان اخران هما انه اقوى ودفعا وضع قوله وهو الاكثر لضبع
لعدم العرف اي عدم عرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قد من موارد
الاستعمال وجعل في تقدير وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يلزم وصحته
تتوقف على ثبوت اختلاف اللغة فيه وهو وان اشتهر ضعيف قوله حمل
على موازنه لانه الدخيل والدخيل الى الجنس يميل قوله فبناء هذا الجواب
على تقييم الجمعية دفع لما في بعض الشروح انه لو بنى سبب منع الصرف
على اصله ويكون منها الحمل على الموازن ويحتمل ان يقول فيما ذكره من
انه يلزم ان يكون بسبب منع الصرف الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع
اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع بسبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه
على وزن الفلوس الآتية لم يتحقق شرط تأثيره ولا يجري بقراءة وامتا
كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتخذ الشرط
والمشروط في الجمعية للحكمة لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع
ثم نقول لا يخفى ان الاسباب ان يجعل شرط البحة صيغة منتهى الجموع والعلمية
في البحة مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة ويجعل منع صرف صيغة

للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط قائما مقام السببين قوله كخانة سمي به كل قطعة
من السراويل سروالة دل كلام القاموس على انه جاء سروالة وسروال وجرى
حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة او سروال او سروبل بكسرتين ولم يجئ
فعوبل بغيره في كلامهم هذا وقال الشاعر عليه من الشوم سروالة فلا معنى
لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا عن الجمع كحضاجر
وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاسماء كدائن
يردّه حضاجر فانه موضوع للجنس ثم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل
اسم جنس لم يتجه هذا وما قيل ان السروالة لم يجئ بمعنى القطعة من
الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة
تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسروالة
بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد
سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر انه كما في الاصل
جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته وزن لمفرد مفروض مناسب لاحضاصه
بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر في
الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربي لا يقبل
المناسبة للعرقي سيما العرقي الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المناسبة
الجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب يمتنع من تأثره
ويجعله متأبيا قوله واذا صرف لو قال وان صرف كان تركيبه من قبيل فاذا
جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا على اعلى درجات
البلاغة لكنه راعى حالا لمخاطبا الذي هو سقم الذوق والحضر على اصل اللغة
قوله فلا اشكال بالبتة على قاعدة الجمع دفع لما قيل ان فيه جبر
الاشكال لانه يجتمع انه وجد مفرد على وزن الجموع التي على وزن
مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن
مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فراونة لكونها على وزن كواهية
او اشارة الى انه على تقدير الصرف لا ينتفي جنس الاشكال والمقام لا يحوج
عن الاشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرفت منزوع الاشكال الاول
بناء على انا لم نجد لمصابيح موازن مفرد عربيا وهو جمع سروالة تقديرا

او تميمي من تميم لغة بعينها

قوله

قوله نحو جواري اي كل جمع منقوص لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف ومنقوص
ليشمل فاضل اسم امرأة واغيلمة تصغيرا على انكان اعم فائدة قوله اي في حالة
الرفع والجر يعني رضا وجوازا ظرف متعلق بمعنى النحو وما لم يقيد المشبه به
بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلحه الشارح بناء على قوله
كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة والاظهر ان مراده
بحسب الصورة ان مراد المصانة مثله لان كل وجه حتى يكون حاكما بالنصب
قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة معدم على منع الصرف الذي
هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه
بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه في التركيب فالاولى ان الاعلال
الذي سببه ثقل محسوس معدم على منع الصرف الذي سببه ثقل متوهم
قوله فاصل جوار الى قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فيزاد
الصرف ايضه من احوال الكلمة بعد تمامها فيتأخر عن الاعلال بناء على
ما ذكره من ان الاعلال معدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها قوله فاصل
جوار في قوله جاءني جوار جواري بالضم والتنوين لو قال فاصل جوار
جواري بالضمة او الكسرة والتنوين لاستغنى عن قوله فيما بعد وعلى
هذا القياس حال اصالة الجر بالاقتداء قوله وفي لغة بعض العرب وهي
لغة قبيحة وعليه البيت الفرزدقي ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن
عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم
فصاحتها لانه يحتمل انه اختارها للهجو والتقريض باذاء من اهل
اللغة الفصيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون
الياء للمتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد هجو وفيه انه لا وصح بحذف
لام الكلمة وللزم ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كما في ياغلاما قوله
التركيب وهو صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير جوفية جزء
سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو بحت نفسه ويرد عليه ان التعريف
غير جامع لمزوج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجيب
بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم
جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل

فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علما او اسم جنس
ونقول التعريف غير جامع لخروج المركب من النحو والصرف تركيبا امتزاجيا
لان جزئية الحرف لا يمنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي
من معدي وبعدي فمعول جاءني معدي وبعدي فالوصفان لا يفيدان مفهوم
التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النحو وبعدي حارجين بشرط عدم
كونهما ثانيا لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي فان النحو معنا
نحو سيبويه ومعنى بعدي رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى
يجيء في باب البنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة
لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الاولى جعل
التركيب المعتبر في منع الصرف هذا المعنى فالاستغناء عن اعتبار الشروط
العدمية قوله فلا يرد النحو وبعدي ولا يرد ضاربة فانه مركب من الضارب
والتاء قوله شرط العلمية لئلا من من الزوال ومن قال او ليتحقق السبب الاخر
فتم بقوله عن المفهم يتجه عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب
والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراط بحمل اشتراط العلمية في التركيب
لهذا دون اخواته نحكم على انه لو سمي بعلبك مؤنثا لوجب ان لا يكون السبب
الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التانيث قوله
قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات جعل عند جماعة
منهم المصنف ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فقيل ولا يبعد ان يجعل
غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه
لا يظهر فيه اثر منع الصرف فالاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف
ما نقل الرضي عن المصنف في بحث المركبات الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني
قوله كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر
علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من
قبيل المبنيات بل المركب الذي تضمنه الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن
خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء تركب في الاصل
او في الحال بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل بقي انهم لم يذكروا فيما
بعد ان سيبويه وتغلوبة من قبيل المبنيات بل ما ذكروه هو كون المركب

الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك
يقتضي ان يكون مثلهما معربا ان يقال قولنا في تعريف التركيب من
كلمتين يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة
وقولنا من غير حرفية جزء يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزؤه
بحسب المآل فتامل قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال
ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد بين جزئيه نسبة
في الاصل قوله الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف
فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الابنية
فلماذا خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاصة
لا لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية
المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع او لما كان الذكر هنا
مخالفا لما ذكر في مقام عد الاسباب لضرورة السجع اتى بهذا الوصف
ليعلم ان المعدود سابقا هذا او مخالفة صورة البيان السابق
لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد
لانها معدود واحد من الاسباب قوله تسميان مزيدتين لانهما
من الحروف الزوائد وهي حروف هويت اليمان اولانهما من الحروف
في الكلمة ولا يكونان اصليين والثاني ارجح قوله والراجح هو القول
الثاني لان اشتراط انتفاء هذه العلة على القول الاول غير ظاهر وان
قيل انه ليتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل التاء
كما فاصليين للتاء الزائد عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة
بزيادة شيء عليه لضعف الفرعية بزيادة في التثنية قوله يعني به ما
يقابل الصفة يعني لا ما يقابل الفعل والحرف واما من قال ولا
الاسم المقابل للكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية
اتى بما لا يعنيه اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل
والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد فناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد
الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كائنان هذا من فوائد

الزوائد هي

لكل من الحسن والعين
لان الالف والنون فيه من الحروف الزائدة
سبق كونهما من حروف هويت اليمان
وانهما لليسا مزيدتين والكلام الان في
على الكلمة ما عتبار الالف لا من حيث
لانهما لو كانا من الحرف فيها من الحروف
انهما مزيدتان
لان المتبادر من الحرف الزائد
هو الذاتي فتامل
باقي

من هو استادي وجدي وبه طلع اثار جدي وظهر ازهار وحدي
مولانا حسام الملة والدين داود الخوئي افاض الله تع على روحه
الجاه بعفو انه الواقع قوله اوشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
هذا بعيد عن فهمهم لانه صار في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث و
ان كان يلايمه ان السبب الاخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية
او كانا في صفة ولم يقل او ان كانا في صفة فيكون من عطف شرط على
على شرط بحرف عطف واحد وحذف كانا بعد ان حذف شايع
من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاه بحرف عطف واحد من
قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد والكلام في جوازه
ولم يجعله من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لعدم تحقق
شرطه واما العطف بكلمة او والشايع في نظائره العطف بكلمة الواو
فللتنبيه على استلزام بين الشرطين او على التنافي بين الشرطين فتامل
قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة يفيد بظاهره
عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عرية
ففسره بامتناع دخول تاء التانيث بتغيير لائق بالخصوصية قوله
وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة وموئنة كفضلى
كلمة فيه الالف والنون قوله وهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة
لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون الا مع فعلانة
بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة قوله لا
متى كان موئنة فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لانظرا الى الاستعمال
ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى احتمال
الاستعمال بالله تع لا يمنع فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله بهم
فانتفاء فعلانة فيه بهم باجماع الوجود راجح لان العرف بين المذكر
والموئنة بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر اغلب قوله في رحمن
في انه منصرف او غير منصرف والاولى في انه غير منصرف واما الاختلاف
في انه منصرف او غير منصرف فلا محذور لانه التحقيق فانه احدهما وغاية
الكلام ان المعنى اختلف في وضع انه منصرف او غير منصرف اما في وضع هذا

ليستغني عن جزاء ان فجعل من عطف شرط على شرط وجزاه على جزاء

اوالشرط الاول وهو اصابت منا فاقة فلنشرها الثاني فلنصدق عليه اذ قوله او على التنافي بين الشرطين لان الشرطين كانا واسم الثاني كانا كانا في صفة الشرط الاول وهو الشامل هذا والله وجه الشامل هذا تحرير

فوعصرا

هذا التردد فان قلت كيف اشتبه حال اسغابل رحمن على هؤلاء
الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على
المعقول ولم يجزموا احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المعمول
عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوا مستعملا فيما نقل من العرب
الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله دون سكران اعترض
عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط
بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في
سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى
الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفي على وجه يلزم الاختلاف
في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيص
بيان الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من اضافة
الى الفعل ما له زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن ظاهر للغا
ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله فهذا من اوزان الفعل قاصر في هذا
التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل ليس بمرجح اصلا
بالفعل فالاولى كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن
الفعل بكون الاسم على وزنه نظر لان الوزن ليس مصدرا
بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله
على هذا المعنى فان ملت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا
وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص
فلا يحتاج الى شرط تاثير مع انه لا يظهر الفرعية الا بمالة زيادة
نسبة بالفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد
نسبة الى النوع الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب
في كون كلها موثرا بشرط وكان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
ما له مزيد نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع الالفاظ مطلوب جدا للتبيين
المعاني غاية تمييز واما جعل شرط بمعنى شرط تحقق لا شرط تاثيره

نسخة ولم يجزموا

كما وهم بعض ما يحتجه سمع العقل قوله بعضهم لا يوجد في الاسم العربي
الا منقولا عن الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر
الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل
مستعار في الاسم واستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار
على ان لك ان تجعل كثيرا قيدا للاختصاص فتستفيد منه المراد
بالاختصاص في هذا المقام قوله من التشهير وهو بمعنى المرور رواحا
او مجيئا لا والتقيد على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس
ان يكون علما منقولا من معنى المرور رواحا او الفرس فرس الحجاج
فكانه لم يعينها تكاسلا عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم
والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شهر معروفا او مجهولا
كضرب ويؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان
التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وبشهر لتحقيق اسميته فهو اولى
بالتقديم قوله وكذلك بذر لماء في القاموس بئر بمكة ومعنا العقلي
على ما فيه اسرف او حوت قوله وعثر لموضع في القاموس هي ما سدرة
وجعل بمعناه العقلي جعل ذا كبوة قوله وحضم لرجل في القاموس
لحضم الاكل او بالفتح الاضراس او ملأ الفم بالماء كول او خاص بالشيء
الرطب كالقثاء وحضم كبقم لجمع الكثير من الناس وبلد وماء
ورجل او اسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلبت في القبيلة لكثرة كلامهم
انتهى قوله وشم علما للوضع بالشام في القاموس وشم كبقم وكتف
وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية او زشليم
قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول
فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل
لغة في الوعل ووشم بمعنى الاثبت ووئيل علما لقبيلة مع انه اول
بانه من دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية
كما قيل في شمس بالضم ووئيل اسم دويبة وقيل منقول من وئيل
بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما في قئيل
وقاية قوله ولم يذهبا الى منع صرفه الا بعض النحاة هذا لا يصلح وجها

وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجبه بشرط الاختصاص بالفعل
او الزيادة وذلك البعض يوسف فان الوزن المشترك عنده سبب
مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك
يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص
خصوصا هذا العلم بغير المختص مع انه يصح ان يكون اومانعة الخلو لان
المختص منافي وكذا زيادة كونها زيادة لا يحتاج اليها لاشتراط عدم قبول
التاء فليس جعلا ومانعة الخلو اظهر كما قيل قوله اتى اولا وزن الفعل
تجعل الزيادة في اول الوزن مجازا عقليا ضل به لرعاية ظاهر الضمير
او اول ما كان تجعل حقيقة النسبة محفوظة وصرف الضمير عن لفظ
قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد رعاية لما هو
قريب بقرينة الاول قوله من حروف اينق انما في الحال او في الاصل كما في
مرق امرا مغيرا لا رفع ولو يصرف في الوزن بما يخرجه عن الوزن مع
بقاء الزائد لم يضر قوله اي حال كون وزن اه فهو تفسير على ترتيب اللف
والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
فانه اذا صح قولنا في اول زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل
واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف اه
قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض بابسود ونحوه يقبل
يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه
بالتاء خلاف القياس ونادر وانما القياس الفرق بالصيغة كما في
رجل وامرأة وعير وأتان صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح قوله
لم يرد عليه اربع اذا سمي به اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة
الى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة
ان المنصرف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف قوله ومن ثم امتنع احمر
قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط لم لا وجود الشرط النحوي
ليس كونه لائقا بل ثبوت الحكم وبذكر ليعرف بمعرفة ثبوت الحكم ومما
يقضي منه العجب انه قيل جعلها هنا علة للحكم بامتناع احمر لامتناعه
ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب الحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن

فعلا صفا يلزم ان يتبع بعل لانا نعرف بعل المذكر
والمؤنث بالتاء فنصرف عليه انه غير قابل للتاء
قياسا لان القياس الفرق بالصيغة بعلها
وكرم تذر اسمعيل
وهند تفرق بالتاء فيها حتى لانها تعقد
ضاربة وضاربة بتة جوهري

الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم قوله بان يؤول العلم بواحد
من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب
ان لا يتكرر المشترك بين اشيئين والمعنى بالتاويل بمفهوم المسمى المنكر فيكون
معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى
مسمى به فلا حاجة الى تاويله بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن
بعض الظن وقوله فانا نريد به المسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما
فاللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما
يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم ينبه عليه احد ان المراد بالتنكير
التنكير حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقة
ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا او بجعل عبارة عن
الوصف المشهور صاحبه بلواو لو صف غير مشتهر به بقرينة يصير
نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من التاويل قوله
لما بينت اي ظهر حين بين بحيث ظهر من غير بيانه بل في ضمن اسباب منع
الصرف وشرائطها ولذا اخذا بتين على بين ولا يخفى عليك ان كلا
المصنفين ولو قال لكل ما فيه علمية مؤنثة اذا نكر صرف لانه اذا نكر
بقي بلا سبب او على سبب واحد لما تبين انه كان واضحا قوله استثناء مما
بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من مآل الكلام لانه يؤول قوله لا
يجامع مؤنثة الا ما هي شرط فيه الخ انه لا يجامع غير ما هي شرط فيه فنقول
الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا
الكلام ولو قال لا يجامع مؤنثة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل
كان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن
الفعل وليس المراد المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء
الاول على طبق تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد
بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا
بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيد المستثنى منه ويكون
ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم هذا الكلام بان يكون في معنى كلما
يجامع العلمية المؤنثة فهي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قوله فان

فان العلمية بخامسهما مؤنثة فيلي اختلف النحاة في تاثير العلمية مع
العدل في اسم كان غير منصرف بدل العلمية كثلث وسدس فذهب اكثر
النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية و
ذهب جماعة الى اعتبار العدل لاصلي واختاره قوم منهم الشيخ الرضي
واختاره سيبويه منع صرف اخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون
صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تاثير العلمية مع العدل
انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف قوله اي لا يوجد شيء
من الامر الحاوي بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا
احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى مما جئنا به هذا التوجيه ومع ذلك
جمع الاصم قوله فقط لا مجموعهما مما يعينه الفحص كما بين في محله
والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما
الا احدهما المنفرد عن الاخر ولا يلزم استثناء شيء من نفسه لان
المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الاخر او المجتمع مع الاخر
والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد او ان المستثنى منه
سبب لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤنثة شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما
وكلا منهما ليصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد
سبب ناقص قوله فاذا نكر غير المنصرف اه الشرطية ممنوعة وانما يلزم
البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف
الاصلي معتبرا فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها
الآن يقال العلمية لما كانت زائلة لا عبرة والسبب الاصلي الذي
لا يؤثر وحده في الكلمة حتى تنكرت اعتبار الصفة لم تعتبر بعد
الزوال ومن هذا علمت ان قوله ومخالف سيبويه الاخفش يصح
ان يكون جوابا عن سؤال متوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء
بلا سبب اذا لم يكن الكلمة صفة اصلية سمعت العلمية عن اعتبارها
كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان تعتبر بزوال العلمية فلا
يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب واجاب بان هذا المنع
انما يتجه على قول سيبويه وهو ان الاخفش اقوى منه والملازمة ممنوعة

عليه وقوله فاذا انكر بقي بلاسبب وعلى سبب واحد ظاهره انه بقي
بلاسبب وغيرها احد سببيه العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه
يبقى على سبب واحد وسكوان علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح
لم يبق فيه سبب من حيث سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة فيل وان كانت مجتمعة كما في اذ ريحان ان
اصمت بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها على ما في القاموس لجواز
ورد واصمت بكسرتين بناء على جواز ورود يصمت بالكسر
ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اضمت بضمتين
مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت فلا
يكن له حفظ لسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت
غلط لامعدول ولا مدفع للنقض باجزفانه معدول كاخر ومع
ذلك فيه وزن الفعل الا ماذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما
تقدم اه وحالف سيبويه الاخفش في القاموس سيبويه الوضاح
وهو فارسي ومنه سيبويه اي رائحة لغة امام النحاة عمرو بن
عثمان الشيرازي جعله اصلا هذا مبني على جعل الاخفش معمولا
وهو المرجح لانه اذا اشبه الفاعل بالمعمول في اللفظ يجب
جعل المعدم فاعلا وكذا اذا اشبه الفاعل بالمعمول في الخصائص
يجب ان يجعل المعدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبارا معمولا
يرجح كونه معمولا وان كان غير مستحسن فان قلت لايركب
البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب لفظ البليغ
بعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت
دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت
دفع الشبهة لايدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول
الاخفش من الوضوح في درجة لايعرضه شبهة في انصراف
نحو احمر علما حال والعامل هي الممائلة او المخالفة وعلى الثاني دون
نحو وما اضيف اليه كما في قوله واتبع ملة ابراهيم حنيفا وكذلك
افعل التفضيل وذا لايعمل في الظرف بخلاف مثل احمر حوصل

افعا

اذا احمر مثلا كان في الاصل وصفا ثم صار علما ثم نكر
فصيد العلم اقرب من صيد الصفة واليها العلم اقرب
تأمل الى كلام نحو فقد هذا التنبيه منه تتبع عليه الاصلية
فعلم تغيير الصفة الاصلية بطريق الاولى

موضوع للفاعل والوصف مذكور للعلم ح

افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية وان كان معه من فلا ينصرف
بلاخلاف اشارة الى انه بعد تغيير نحو احمر بما فيه يجب عليه دخول افعل من
فيه مع انه لاخلاف فيه فنقول ينبغي ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصفية فيه
ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية
حتى لا يجب عليه افعل من وهذا القول ظاهر قد سبق ما دل على كونه قابلا
ومن موجباته ان العلمية الاصلية تمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبار
والعلمية سيارة كما في كونها في الاصل ويترجح عليها بقرب العهد والفوق
لزمه ان يعتبره وفي حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كما مفاده
ان يلزمه لئلا يكون هو وهو له فاجابه متناقرين تامل وقد جعل يلزمه
من اللزوم وللزان يجعله من الالزام فان العلم للخصوص والاوضح
في بيان التنافي فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير
اعتبار صفة والوصفية كونها مستقلة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع
اعتبار صفة وهو منع صرف لفظ واحد يجب عليه ان الوصفية و
العلمية ليست متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين ولا مانع من اعتبار
المتضادين فيما يتوافقان فيه وما يقضي هذا التعجب انه جعل البعض
اظهر والتوفيق في هذا المحل الواسع في كمال التضييق وقال في شرح قوله
وهو منع صرف لفظ واحد شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين
في منع صرف لفظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف آخر وحالتي
الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على اصداء ليس في شيء مما
ذكره اعتبار المتضادين معا بل حالتين اعتبار ضدهم ليتبين وضوح
وجمع النهاية اي بابه غير المنصرف لا بابه فيه علمية موزونة كما يوهمه
كون الكلام فيه اي بصورة المكبر اي هو على صورته فاطلاق الكسر
استعارة للحركة الاعرابية التي شبيهة بالكسر الذي هو حركة بانية
بيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة اي بحقيقة اللام
لا بمجرد صورتها كما في الحسن والافضل عما لا يزول العلمية عنه باللام
وهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في انصرافه وعدمه مما لا ثمرة له لفظا
لم يلتفت المصنف اليه فكلامه يتم الكلمات المرفوعة اما جمع ولم يأت

بحر ملوغاد

40

بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريفا الرفع برهانا ان المرفوع ليس الا
واحدا وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد
الا انها سيقت لمجرد المشاكلة وفي المنصوبات مستعار للكثرة
وههنا فيهما وقوله لان موصوفه اسم الخ دليل على النفي فيكون
الموصوف اسما ويكون مذكورا ثم النفي ويضاهيه ذكرت معهما صح
الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام في الاسناد فقط
جعل الموصوف الاسناد لا الكلام وانما لانه لو جعل موصوفه الكلام
لم يصح قوله وهو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة
تشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان
الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه بديع في اختيار علم الفاعلية
في تعريفا المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم
المرفوع الذي هو المعرف في هذا المقام وله وجه بديع اخر وهو انه
نبه بذكر علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي نبه على انه النوع اولا
وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية في تعيين الرفع ما يشمل عرضا
قوله كالضافة المذكور من الحبل كتب في الحاشية المصنف من الحبل الكلام
يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف الحاقر هذا كلامه وانجعل
على وزن العنطر الضخم كالكنف العظيم الجسد والاقام الخالبات
مجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما في القاموس وتخلية
المكان بالموت او المضي ليس حالا لا يام بل حال ما فيها قوله لان التعريف
انما يكون للماهية لا للافراد فيلغو ذكر الفرد والاستعارة به منافيا
التعريف وقوله ان تقول السنة فيما بين الاوباء تفسير المعرف بالمذكر
لا فرقه قوله ان يكون موصوفا بها الكلام مبني على عدم التفرقة
بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل
الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف
لاحتياجها في وجودها الى المحل وتبعيتها لها في التلفظ احتياج
النعوت الى محالها وتبعيتها لها قوله ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلي رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال

الاعراب المحلي لا تشتمل عليه اللفظ فلا يكون هولاء في جاءني هولاء
مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا
هذا كلامه فلم يزل بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشملا
بل اراد ان شمولهما له ليس الا بضرب من المسامحة الشايعة ولقد تعرض
الشارح بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا لطيفا بان دليله
يثبت نقيض دعواه لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون
مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتمل
على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعرض
لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة و
الاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة
وللك ان تقول مقصود الشارح ايضا التنبيه على كون الاسم
موصوفا بالرفع المحلي وداخلا في المرفوع وان خلا عنه حقيقة
وليس مقصوده التعريض بالفاضل فان قلت المعرب محلا هل
هو معرب بالحركة او بالحرف ولو فرض في محل المعرب بالحركة كان
معربا بالحركة قلت الاقرب بالاجتهاد ان يجعل مثل الذي معربا
بالحركة محلا ومثل اللذان واللذين معربا بالحرف محلا قوله وهو
يبحث مثلا ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلي مع البحث عن احوال
الفاعل المبني بتلك المشابهة من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث
عنه تعريبيا ومثله غير نادر في كتب العلوم قوله اي من المرفوع يرجحه
ورد والتقسيم ح على ما ورد وعليه التعريف كما هو الشايع وتوافق
الضميرين البارزين المتاليين في المرجع والا كان ينبغي ان يقول
ومنها المبتدأ والخبر قوله او مما اشتمل ترجح توافقا الضميرين
المتاليين في المرجع وكونا وفق يقول ومنها المبتدأ قوله
لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا لئلا يشكل بزيد قايم ابوه قوله التي
هي اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين والطول
بالاخرا اكثر ولانها تشمل الخبر والانشاء ومنها بجوهرها من غير حاجة
الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل

انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه
لانه ينقض بنحو ما مر في زيد وأكرم الأمانا وقولهم بل لك اي رأي
ومنها ان رفعه لا يشبع بالنواسخ وكانه توكيد لانه اورد عليه
نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر وغير مطرد والباء زائدة لكن
حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد ونحو ماجاءني من احد
قوله ولانه عامل اقوى لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول
موجبة لقوة عمله ومن اثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل
المبتدا ويسبقه فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتداء
لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى
من المبتداء مثلا فيدخل في الحكم جزء المبتداء والمبتدأ وجزء اصل
بالنسبة الى سائر المرفوعات فثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات
ايضا قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق
ليشمل الجنس والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس
بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر
في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم فيه قوله واصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم اي باق
على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم اي باق غالبا وهو ظاهر فانه
لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتداء بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان
المبتدأ اصل المرفوعات فكذا اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة
المبتدأ بالنسبة الى اسم ما ولا امر ان محققان ظاهران فاعتمد عليه
في ثبوت المدعى قوله اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه فان قلت لم يعمل
بعموم كلمة ما ليستغني عن تعميم المقام قلت لانه تخصيص كلمة ما مع
التعريف بما يستدعيه المقام سنة موكدة نرى تركها سيئة قوله
اسند اليه الفعل بالاصالة لابد اولا ان يتنبه على ان المراد بالاسناد
مجرد ثبوت شيء بشيء سواء تعلق به ادراك او وقوعا او ادراك عدم
وقوعا وطلبا وانشاء فحيثما قام سببا لوقوع لا سببا لاسناد
وفي ان قام فرضا لوقوع لا فرضا لاسناد فلا حاجة في شمول التعريف

قوله اسند اليه الاسناد وهنا بعضهم النسبة التقييدية سواء كانت حكمية او انشائية سنية كانت او معنوية بقرينة وسنية تحققه كانت او معنوية بقرينة وذكر التوابع بعدها لا يخرجها عن التعريف عبد الغفور

لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم
من الاسناد ايجابا او سلبا محققا او مفروضا وثانيا انه ينبه على
ان التقييد بالاصالة لا يتحقق باسناد الفعل بل باسناد شبه الفعل
ايضا معتمدا فالاولى بحال الشارح ان يذكر التعهد فيقول ذكر الفعل
ويفهم الفعل الموقوت او شبهه فيندفع قوله التقييد بالمطلق وثالثا
ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل
التبعية المأخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدي كالاصالة
لغير ولا تجاد لا يجده الا معي وقول النفساء اذا جاءك المخاض فتي
والنقب والاثافية دعي فاد الجبال الله يورثها من يشاء من عباده
الفاقة للمتقين وعواد اسنادا الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل
وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال
ويتبعه الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة
بان معنى تزيد ويجب حمل العبارات في التعريفات على ما هو المتبادر
بقرينة ذكر التوابع بعدها لمزيد التوثيق فما قيل من قال لا يخرج
عنها عن ... مما لا يليق ورابعا ان المراد باخراج التوابع
اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التوابع
الا فيها بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان قوله اي ما يشبهه
في العمل لم يقل في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على
الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر اطلاق شبه الفعل على هذه
الامور قبل العمل لانهم يعاملون عمل هذه الامور بمشابهة العمل
فالاولى ان يفسر بالمشابهة في الدلالة على الحدث والظرف ايضا
يدل على الحصول والثبوت كانه يشارك صيغة الحاصل في علة ولذا
وجب حذف عامله قوله وقدم عليه عطف على اسند وجعلها لا يتقدم
قد يحال عن الاستقامة قوله لانه مما اسند اليه الفعل في المعرب
يجر وضروه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال
المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر
وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم الاسناد على الاسناد بحسب

الاولى من يعلم الاشياء بالقرائن كما ينبغي

دلالة اللفظ كما هو الظ واعلم ان تعريف الفاعل على راي البصريين
انما يتميز عن تعريفه على راي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في المثال
المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم ان يزيدوا اهتمام بذكر هذا القيد الجنيح
اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره قوله
والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمل الاسناد
على الاسناد حقيقة او بحسب اللفظ واما من لم يحمله وقيد فقوله
ضرب مسند اليه ضرب هنا على غني من التكلف لا خراج كريم من
يكرمك ثم وضع التوهم لا يشمله والامر فيه هين واما اختاره
الشارح فمع افتقاره الى تكلفات عديدة لا يستقيم التعريف
عليه كيف والمسند اليه الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين
نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور قوله اي اسنادا واقعا جعله
مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة ردة الى التقدم
فالتقدم الفعل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى جعله حالا من ضمير
تقدم اي مشتملا على رتبة قيامه به قوله كصاحب المفصل ومن تبعه كابن الحاجب
واكثر البصريين قوله والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل عليه اذا لم يمنع مانع وهو مرجح الخلاف ترجيحا بالفاعلية للوجوب
او دونه فباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل والاصل
بمعنى الاولى الصرف المفعول عن الوجوب فباحثه عديل للاصل
وهذا الاصل مختلف فيه حاتم فيه ابن جني والاخفش والاصل
عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة افتقاء الفعل
المفعول به كالفاعل فاي منهما بعد عن الفعل فقد عد عن مكانه
ورتبته بحبب فعله فذلك جائز عندهما كلا المثالين من الاضمار
قبل الذكر لان المرجع لكونه حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه لفظا
فتقدم احدهما وتاخر الاخر مرجوح فهو معدم رتبة وان تاخر لفظا
وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا لا يصير دليلا على ان الاصل
تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به تساويا فيه لامتناع ايضا لعدم
تقدم المرجع رتبة لانا قد عرفنا انه يتقدم ح رتبة لكنه توهما انه لا يتقدم

قوله لذلك

فيجوز لذلك جاز لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل
قربه الفعل لانه مع تساوي الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا يجوز
ضرب غلامه زيد قوله الفعل المسند اي بمعنى اللام للعهد وانما
قال الاصل اه بالى الفعل ولم يقل ان بليه فيرجع الضمير الى احد الامرين
فيكون اخصر واشمل لابهام لان مرجع الضمير يتبع الاخص
وايهامه ان الاصل اه بالى الفعل الفاعل يفهم ان الداعي الى الولي
هو الفعل والمقصود انه الفاعل ودلالة الاقتصار على ذكر الفعل
على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع فرع عمله اذا كان
لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى
ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل قوله اي يكون معمولا حقيقة
ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله
وقدم عليه وكانه لم يتنبه له فاهمله او حكما كما في الفاعل المستتر فان
البعدية ههنا حكمية كوجوده او هو خلاف الاصل لمانع الاستتار
قوله لانه كالجزء من الفعل عند العرب لشدة احتياج الفعل اليه
يدل على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب لشدة اسكان اللام في ضربت
وليس اسكان اللام دليلا تاما كما توهم فضيل اي يدل دلالة ان كما
ان السابق دل دلالة لم فان قلت اسكان اللام لم تدل على كونه كالجزء
مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يكن في ضربا
فتامل قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد بتة التقدم الرتبي هو
التقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه فنزل القريب من الفعل
منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا بل
اذا اتصل بالفاعل ضمير مفعول به اوبا المفعول ضمير الفاعل بلم يجز
في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهرة فلا منهما
بل اتفاقيه وخالفا في نزوله في المثال المذكور كما اوضحناه لك فتفي
قوله خلافا للاخفش وابن جني نظرا لذلك اذ مقول الخلاف في تاخر
مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز قوله جرى ونبه بحق
عدي بن حاتم البيت وعاد عليه واخبار باجابة دعائه تفاءلا وتيمنا

قتل قتيلا هدرا لا ثؤرة له فاد كلب غير الماشية وكلب غير الصيد هو
الكلب العاوي مبني ليس له آلة العواء فيقتل من غير مبالاة بقتله
ولا اشتد عند العرب من القتل هدرا فاما طلب الثؤر عندهم
مما لا بد منه وهذا معنى بديع للبيت يليق ان لا يتجاوز كتبته في
الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى قوله وبانه للاتم ان
الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر وجعل الضمير الى العدي
التجزيل الذي لا يكاد يتحظاه البليغ لانه الموافق للعرف من هضم
الرجل المسيء الى ربه ولان الثوب هو الملجاء للرجل فاذا انتقم
المظلوم منه يكون اشد عليه قوله ايما لا امر الحال عليها لا بالوضع
ان اراد لا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل كما لا يسبق المعنى
المجازي قرينة على المعنى المراد لم يعهد اطلاق القرينة عليه وان
اراد لا بالوضع له او بما يلزمه هو لزم لان لا يكون القرينة دالة
على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب
ان يقال ايما لامر الدال عليهما من غير لاستقال فيهما قوله فلا يرد ان
ذكر الاعراب مستغنى عنه البتة ودفعها مما اورده الفاضل
الهندي وتبعه الشارح ولعمري ان هذا الشيء عجاب اذ ليس البتة
شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على معين المراد باللفظ او على
تعيين المعروف لا تدل كالاعراب على المعنى والمعنى انه اذا انتفى
الاعراب لفظا وصفة وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب
الساقط ما هو وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة
اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان
يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل
والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا
لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل
صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم يتنتف هنا القرينة لان
تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى قوله او كان الفاعل مضمرا
متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون

الضمير

الضمير مما لا يستقل في التلفظ فاد الفاعل هكذا لا يصح تقديم
المفعول عليه فلا يقال زيدا قد متصلا صلة فلا فائدة في قول الشارح
بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجواز نحو
في ذو يدرينا مثلا قوله اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع
هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء
الشرط يعني عناده فاعتبار في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح
لم ير انه معتبر في نظم كلام المصر وان كان ظاهر عبارته كما اراد
بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء الجميع الشرط السابقة قوله اما في صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال ولكونه
كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة قوله مع جواز
ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر قال من امتاز فيما رأيته بعيني
الفضل عن اقرانه تغمده الله بغفرانه هذا ظاهر في المثال
المذكور نظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا
نحو ما ضرب احدا الا زيد وذلك لانه لم يبق احد حتى يقع ان
يكون زيد مضروبا له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد
يوجد مثال صادق بل ما يحكى كذبه اذ ابقى الفاعل على عمومه
لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب الظاهر
الكذب مما لا يبالي به في مقابل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت
اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصدهم فالمقصود الصحيح
من المثال المذكور ما ضرب احدا من الجماعة المحتملة التي يتحقق
مقام الاخبار العام بها وح يصح ان يكون زيد مضروبا لغيره
واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فذهول عجيب
لا ينبغي ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يقع قطعا في مثل
ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان
مثال المقصود حصرها لغيبة نحو في يوسف مع جواز ان يكون
يوسف محلوقا لغيره ولو فتحت بابا للنقض يأتي فيه الامثلة
المستدلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ووقع الاشتباه ان

ان المراد بجواز كون المفعول معتبرا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى
الهيئة التركيبة فان هيئة التركيب المثال المذكور يمنع كون الفاعل
فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول معتبرا لغير هذا الفاعل
والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا يناقض دعوى الجواز
قوله وانما قلنا بشرط توسطها يجب عندا كثر النحاة تقديم الفاعل
اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا
بدونها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين
فالظاهر في حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين
وكانه دعا الشارح الى حمل عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المقصود
على وجوب التقديم بانقلاب المعنى وذلك ان تكلف في تقليل الحذف
المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي عليه طردا

بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جواز ذلك مع المانع عن العدول منه

قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل وقر لصفة فضل تمامها
فقيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول ولا يجوز العدول
قوله ضمير متصلا بالفعل بقي فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه
ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله
وهو غير متصل قوله وانما قدر الفعل دفعا لما قال الفتح الرضي ان زيدا
في المثال المعروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية
ولان السؤال عن القائم وهو زيد لا عن الفعل والاهم تقديم
المسؤل عنه ولك ان تحمل دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما
يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هنا قرينة كذلك
لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبر المبتدأ قوله
لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحتة وهو ان حذف الخبر
حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف
والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يترجح عليه الا ترى انهم يرجحون
رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار على
شريطة التفسير قوله يزيد مرفوع اما على الاصل على يزيد لان الكلام
يتعدى بعلى لكنها يحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومي

الجواب اه قوله من قام جملة اسمية صورة
وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى
لكون ما يليه الاحتمال ورود كل جملة واحدة
على ما يليق السؤال لتقييد الخبر

قدس سره

قدس سره ان يريد منادى يحذف حرف النداء والجملة تدل
معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع في المحتمل
لما وقع في شدة وبغتة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي
عليها دونك لانك في رخاء ودعة قوله كلوا قنع جمع ملقحة الا ظهر
جمع ملقح لان الملقح هو الفحل قوله ومما يتعلق بمحتمل قال قدس سره
في الحاشية ويتعلق ببكيه المقدر يا باه سليقة الشعر لانه لما
سبب الفراغة ناسب ان يبين سبب الاحتياط انتهى هذا قوله
في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما حذف وفسرناه
بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو تودد تع ولو انهم صبروا
والتقدير ولو ثبت انهم صبروا لحذف ثبت وفسر بان الدلالة على الثبوت
التي تجرها فعل ما مضى وذلك فيما بعد لو حامة سواء كان الشرط والجزاء
وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا
لا يتم قوله وقد يحذف فان لا اختصاص لهذا الحذف بالفعل والفاعل
بل يحذف اي كلام كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا وكبيرا من الفعل
والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته قوله دون الفاعل وحده
وان يوجد نعم قام في جواب قام زيد فاعرفه قوله لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه
حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن دفعه
بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف
الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه قوله وانما قدر الجملة الفعلية
هكذا لابد وان يقدر جملة اسمية لتأكد فيصلح جوابا للمؤكد
كما لا يخفى قوله فيكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف
كما لا يخفى قوله بل العامل اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن
ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبني ضرب وقتل
زيد فانه لا يصح وقع التنازع على مذهب البصريين والكوفي اذا لا
يظهر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك ان اولى مقام التنبيه
على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل ان يلي الفعل قوله وقد يقع

ان قوله حذف الجملة الفعلية حذف جملة اسمية
وانما في حذف الجملة الاسمية حذف جملة اسمية
والكبرى

في الكثرة من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر
الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المناسبة
في ما هو اقل قوله معمول الفعل الاول اذ هو مستحقة قبل الثاني اي مستحقة
قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع لان الفعل الثاني قبل
وجوده لا يمكن ان يتنازع وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما
افاده الفعل الاول قبل وجوده فلا يراد ان استحقاق الاول
قبل استحقاق الثاني لوقوع التنازع لتعيين اعمال الاول لان استحقاق
الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل
وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يخفى فتدبر ذكر قوله ويصح ان
يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل
فلا ينتقض حد التنازع بحسبي وحسبتهما الرجلان منطلقا
او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا
لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البدل لان
افراده وتثنيته يمكنان لا يلزمانه حتى يمنع بشيء منهما صحة وقوعه
معمولا لما نافيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما
مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع من ذلك المحل حتى لا يمنع
ذلك وقوعه من هذا المحل وانما يمنعه مخالفة المعمولين ولا يخفى
انه وقوع في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق قوله واما
الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضربت واكرم الا انا هذا مخصوص
بمثل قايم او قاعد انت فان قايما وقاعدا تاء وغاية ويمكن
قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة ويخفى
عليك ان قايم مع اسناده قاعد هنا مبتدا اذ ليس مبتدا في كلام
حتى يكون خبره هو صفة او قعة بعد حروف الاستفهام وانقطع
النظاهر فينتقض به حد المبتدا ايضا فليكن هذا على ذكر منك
حتى لا نحتاج الى تبيينه مبتدا في محله قوله لانه حرف لا يصح اضماره
ولانه انما ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت
اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظ

والمضمر

والمضمر ليتم التحقيق قوله واما على مذهب غيرهما فلا يكون قطعه
يكون قطعه بتكرار المتنازع فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك
معنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما
صح في كلام العرب الاضمار بحسب بادي الراي وهو ممنوع لما عرفت
فان قلت هل يرضى غيرهما ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل يقطع النزاع
بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب
غيرهما فلا يكون قطعا نه لا يمكن على ما هو مذهبهم لا ان يعدم
امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا يجاوز
عما صح على مذهبه الى هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند
اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني
ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع في ما ضربت واكرمت الا اياي
اياي عند الكل بالتكرار فتقول ما ضربني الا انا وما اكرمت الا اياي
قوله فقد تكون الفاء جزائية ان كانت الجملة جزاء واعتراضية
ان كانت معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول الخ كان قوله وتجيء
بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار اذ كان بالفاء على ما في بعض
النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله انما دخل في الفاعلية تخاطبا على
اصطلاح القوم لا لارادة الفاعلية حقيقة او حكما وانما دخل في
المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان
المفعول لغة ومشتركا بين المفاعيل الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله
لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تاويله بما يطلق عليه المفعولية وبعد
فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك اللفظ المفعول بين الستة والظاهر
انه جزء من الاسماء الستة الا ان مثال استعمال المفاعيل في غيرها تهم
الخمسة يشعر باشتراكه بينهما فيكون كالاسم المشترك واسم مختص
قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع لان المقسم في كل قسم منهما
بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفا
وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج
عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا سمج وجهه من قوله بل هو اجتماع قسمين

قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه ايراد ظاهر وتكرير
ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع
لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين قوله يعني قد يكون تنازع
العاملين بنية على حالية مختلفين وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو
معنى العامل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس الضمير كما
يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله فيختار البصريون
لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعبارته
في البيان اوفق لانه لا يعلم ان المختار عندالكوفيين اعمال الاول
لاحتمال المساواة قوله لقربه مع مساواة العاملين في القوة ويشهد
عليه زيد يضرب ومكرم عمرا قوله وكذا لاحتراز قبل الذكر فينبغي ان يقول
وحذف الفاعل والتكرار قوله وبد لانه المذهب المختار والا كثر استعمالا
ولان الكتاب في مذهب البصريين قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة
بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم ورجلا
هو زيد اخوك كما في نحن فيه فان المفسر فاعل لجملة اخرى بخلاف الاضمار
قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم
يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط
محض التفسير وقوله وللزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار اراد
بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى وللزوم التكرار بالاظهار
بل الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار من غير الاضطرار لامتناع
الحذف اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد مسده في غير المصدر
ونقص يا قاض واكرم الا انا واسمع بهم وابصر واحسن واضربا
القوم واضربن يا هند واضربي القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بغير
وحتى يتم الاستدلال به على وفق الظاهر هذا فيما لم يستوف فيه المذكر
والمونث نحو اجريج وقيل عند فانه لا ضمير على وفق الظاهر بل ضمير
مفرد مذكر لا غير قوله وجاز اي اعمال الثاني اخرا لمض خلافا للفراء عن
محله فساد بيانه سلفا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند
الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين قولا تفصيليا

جملة وذكر الكوفة مستدركة منه

كان واضحا بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون
الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما
اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول قوله ورواية المتن
غير مشهورة عنه يقال قلبت عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في
تغييرها فيتشوش عن محالفة المشهور وهو اداء المعنى وجاز اعمال الثاني
مع الاضمار في العمل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز
اعمال الثاني مع الاضمار في العمل الاول بل اما ان يقول بتشريك
الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل
الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التغيير لا يتجه عليه ان حقه ان يعمل
بقوله ويختار كما يتجه على التغيير الاول قوله وعن الاضمار قبل الذكر
في العقدية قيل وربه رجلا شاذ قلنا قد سبق ان الاضمار قبل الذكر
بشرط محض التفسير لا يخص العمدة نحو فقضين سبع سموات نعم
الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في العقدة
قوله لانه لا يجوز حذف احد معمولي باب حسبت اعترض عليه بانه
واقع كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من
فضله هو خيرا لهم فيمن قرأه على صيغة الغيبة اي بخلهم هو خيرا لهم
فيمن قرأه على صيغة قلت يمكن جعل هو في الآية من وضع الضمير
المرفوع موضع المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في العقدة
لابتدائه بقوله او الفصل الكثير بين العامل ومعموله الشديد كما
الا فتضاؤل لئلا يتجه انه يتوخى الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار
او التكرار او الفصل لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز عن
التصريح واخفاء ما هو لازم من القبيح قوله على المذهب المختار
الاولى على الاستعمال المختار فكانه اراد بالمذهب الاستعمال قوله
ولم يحذف وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم
الحذف لا يحتاج الى بيانه سيما لانه الاصل قلت ليس الاصل
مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان الذكر
مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز فلا تذكر لكونه

محتارا مطلقا من غير زايد على الاصالة وهو ههنا ماذكر قوله ويكون
الضمير راجعا الى ما يمكن الاضمار ولا يخفى مع امكان الاضمار
كذا ذكره هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف
مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه لا يحسن منهم نوع فالوجه
هو الاول قوله الا ان يمنع اي اضمرت على المختار وصدقت على غيره
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو
القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مستثنى من الحذف والاضمار
جميعا قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانا نعلم امتناع
التنازع لو كان الافراد او التثنية او التانيث او التذكير لا دائما على الاطلاق
وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع
العاملين المختلفين في المعمول المفرد والمثنى فيما نحن فيه افراده
بان يطلب احدهما ان يكون منطقا معمولا فيصير مثنى فيخرج عن افراده
بطلب الاخر ان يكون معمولا فيبقى على افراده قوله ولما استدل
الكوفيون قيل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب
اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف
المعمول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولا يخفى
على اريب الا لبيب انه ليس البتة شيئا ولا الجوابان اما الاول فلان
اعمال الاول اولى عند من يوجبه سواء حذف المعمول من الثاني
او اظهر والبيت شاهد له فتشهادته مع حذف المعمول الثاني
انم واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة
داعية الى حذف المعمول على غير المختار قوله ويدل له عدم السوء في عيشة
وانتفاءه كفاية قليل من المال وثبوت طلب المشاق من المال وثبوت طلبه
المشاق يحتمل منهما امتناع انتفاء الطلب لعدم السوء ظاهرة واما انتفاءه لعدم
الكفاية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما
لها ويكون دفع المشاق بانه لو كان صدور السعي البليغ عن الانسان في ما يتيسر
من المعيشة كفاية قليل من المال لانه اذا تيسر له ما يتيسر في من المعيشة قليل
من المال لا حال كثيرا لان حوايج نفسه قليلة ولم الطلب القليل من المال يعيش

لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب لمصالحة الكل بسعي حيث قنعت
بادنى ما اعيش ولكن سعي المجد المؤثل فكل سعي نباذ عني فيه ويفتر
بالمعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب وسعي بكثرة المشاق
ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمل عليه البعض قوله اي المال
العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على
جملتها في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني بكر عمرو وهو
فضل بالاجنبي الا ان يقال بجواز المغفور قوله وبكتمانها فانه معاوضة
الاستدراك فانه ذكر في البيت السابق انه لو كان سعي في تحصيل المال
لاد في معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما يتوهم
ان سعيه ليس مجردا في معيشته بل له وللمجد فاستدرك بجعله مجردا
المجد ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا
واورد لا ترضى بسماعه اذ لا اله قوله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل
ومنه فيه ان دأب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام الموضوع
ولا المنصوب بجملة منه فعوله ومنها المبتدأ خلافا لعادته فعول الذي
مبتدأ على نكتة دون ما مر له في الفصل قوله اي معمول فعل او شبهه
الاظهر لاحضر معمول عامل لم يتم فاعله وبالجملة يصدق على معمول الفعل
المحذوف الفاعل وعلى معمول المصدر المحذوف الفاعل نحو اضربا العوم
واضربا العوم واضرب في العوم وامثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص
اللفظ بقسم منه اصطلاحا قوله حذف فاعل اي فاعل النحوي فلا يشكل
يا بنت الربيع البقل والمراد بقوله واقيم هو مع ما قامت
المعمول على وجه لا يخرج عن المعمولية فيخرج ابنت الربيع البقل لانه
لا يستفاد منه معمولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد
منه معمولية يوم الجمعة قوله وهو اقيم هو اكذا الضمير المستتر ليدل على مكانه
فلا يتوهم خلو المعطوف عنه وهو الضمير الراجع الى المعمول وقوله فاعل واما
يجب كون الضمير لان المعطوف عليه صفة مقول والصفة اذا كانت جملة
يجب ان يكون الضمير الرابط يجب في المعطوف عليه وفي اقامة تمام الفاعل
على مذهب المصنف الفاعل نظر لان الفاعل ليس مقام اسناد الفعل

او شبه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فنحو زيد ضرب زيد
في مقام المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتجه لو اريد
بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت ما فيه عنه قوله الى ماضي اي الى
الماضي المجهول فهو تاول لعلم الوزن بصيغة المشهور هو بها ونظيره كل
فرعون موسى اي كل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصفة المشهور بها
فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى
انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى مثل وبحو وبعده لم يحز نقضا
كلام المتن لعدم شموله البيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد
في الكل وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وهو الفعل وبالفعل
صيغة المفعول ولكان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى
في اصلاح بيان المتن بعد الاسكان قوله ولا يقع المفعول الثاني باب علمت
لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما
مسند ومسند اليه فقال ان المتاخرين جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون
مسندا ومسندا اليه لا ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم
مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول
الى مرفوعه في هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول
لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين تامين فليجز كون المفعول الثاني
مسندا ومسندا اليه بهما قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى
بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت فتامل لم يقع الثاني
ايضا قوله والمفعول له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع قوله لان النصب
فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان
فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه تقتضي الظرفية والنصب
يدل على تقدمها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما
يعلم علية بالنصب كمعقدها قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه
كذلك فيه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس
قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان
الاول يستدعي اعادة لا في المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال

بجهويا سلوبا البيان وجعل كذلك عدة والاولى تفسير كذلك بالمفعول الثاني
من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعينه قوله متعين تعيين وجوب
عند البصريين ومتعين اولوية عند الكوفيين وبعض المتاخرين بدليل
القراءة الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني
ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين وحمل
البصريين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء بين هذه الثلاثة
وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني تنافي اذ
قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في آتانا
الله شيئا لانه بمعنى اتى الى الله شيئا قوله لشدة شبهه بالفاعل الحقيقي
ان يقال كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم
مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول ينبئ بالايقاع
على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من التشبيه
والتنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز
اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر
شيئا المفعول بواسطة حرف مع غيره على السواء لعدم تحقق المقام
وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر في قولهم ضرب في الدار الغد
مبنيا على مسامحة الكلام اذ المعنى ضرب في الدار ضرب من التنزيل
قوله وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزمان المعين في التمثيل حيث
قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين في التمثيل حيث قال
امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق
لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما
على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية ابهام
مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذ يماثله
في غاية العموم نحو ضرب في مكان قوله لان فيه معنى الفاعلية فينبغي
ان يكون المفعول الاول من باب علمت اولى من الثاني لان العالم والثاني
هو المعلوم قوله وفي بعض النسخ وهذه الاوجه المراد ولمن الفاعل
وفائدة التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل الوضع على الفاعلية

قوله او من جملة المرفوع بيان لما عمل فيه لانه من
المتعجب وحجة ان يريد التفصيل بتقدير المرفوع
اي من جملة المرفوعات عينا الفضول

قوله للملازم الواقع بينهما ولاستبانة الخ اعلم انهما حتمان بيان وجوب وجوب تقديم المبتدأ تكملة بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدأ ووجوب تعريفي المبتدأ حين تعريف الخبر يتضح ان يجعل من مسائل انهما ثبتت قوله على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدأ لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال نحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر لمو محذوف بعده وتكلفوا في اقائم الزيدان بان اصله اقام قام الزيدان فاقتصروا فتصوا الظاهر موضع المضمر فصاروا اقام الزيدان فاضمروا على شريطة التفسير ثم حذفوا الفعل وابقوا الفاعل فصار الزيدان قائم هربا عن جعل المسند مسندا وبتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني فاقتصر في بحثه في بيان المبتدأ على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على ما هو الاصل فيه فتأمل قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا بمعنى ان التجريد مجرة عن مقتضاه وهو بنى الوجود وضعيف وجعل الاثبات بالتجريد تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم الركية سفر جهنم البعوض فانت بنية على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكأنه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التقرير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس العوامل حتى يؤول الى الجنس الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدأ والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدأ والخبر اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه يعيد عن الفهم بنجعه عليه لانا او نكيه الشارح ايضا بعيد قوله وكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وهو ما يكون مؤثرا في المعنى والا لجاز عنه نحو بحسبك وزيد هذا تقييد بعيد ليس له في الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر بتعميم التجريد اي التجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تأثير في معناه وان اثر في لفظه او يعتبر في التعريف عند الحنفية ان الاسم المجرد عن العوامل اللفظي مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبان من حيث انه مجرد ليس مبتدأ بل مضافا اليه كما قيد به قوله وثانيه فسي المبتدأ او الذي

فسي

صح ان يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدأ مفهوم عام يندرج فيه هذان المفهومان فلو قال وعن المبتدأ المحقق الثاني كان اظهر وأفيد لا يقال فليكن معنى المبتدأ المفهوم المردد بينهما فانه هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يفيد مما وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا فكله او لمنع الخلو لان المبتدأ لا بد عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع لان كليهما مما وضع لهما المبتدأ فمن قال او لمنع الخلو دون الجمع ايضا لم ثابت شيء فقد تعدد ومما احترز عنه بقوله مسندا اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل الا اذا فهم لم يلتفت اليها لشارح لاحتمال ان يحرفوها بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكون يجب ان يجعلها في سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف النفي كما ولا والاستفهام الاخصر شامل لهل وهو لا بعد حرف النفي والاستفهام والاخصر منه الشامل لهما وغيرهما وهل وكلمات الاستفهام هو لا بعد النفي والاستفهام مثال التجرد عنهما قال الشاعر ونعم ما قال غير ماء سوى في وطن قد قضى البهم والحزن قوله كما وما من نحو من ضاربت زيدا وما فاعل زيد على ان يكون موصولا معمولين قوله وعن سببويه جواز الابتداء بها من غير استفهام وفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وكان المصنف يعترف به فلذا اطلق على من جعل اسما الافعال مبتدأ آت الى بضمير الفصل الدال على حصر المسند فانه قد يأتي لغير ذلك كما صرح به شارح التلخيص فتدبر قوله وعليه قول الشاعر فجئ بحن عند الناس منكم فجئ مبتدأ وبحن فاعله وفيه نظر لجواز كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم متعلقا بالمحذوف تقديره فجئ منكم نحن عند الناس وهذا صدق فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخبر بحن فينقض قاعدة جواز الامر به بلا من جواز الامر به وقد خرج من القاعدة لان هذا ليس مطابقا للمفروض ويعد برد استثناء من القاعدة مقولنا اخبر منكم عند الناس قوله واقعة لفظا او ما يجري مجراه لم يرض بحمل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض

لانا

ويرد عليه ان الجواز بالاسم الظاهر في مسئلة الكحل ليس بالاتفاق فتدبر

الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية وحمله على خلافه
بالقياس الظاهر من غير ضرورة لا يجوز فحمله على الظاهر المقابل للمضمر
وجعله اعم من التحقيق والحكمي وبعدم تمام التعريف لانه يبقى صفة رافعة
لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في صورة التنازع نحو ضاربا وضربوا زيدا
اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف اقايم ابوه
زيد فان قايم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة
بانه لا يكون بعد حرفا سالحا لان يكون مبتدء وهو زيد وهو مع بعده يشكل
باقايم زيد فانه غير صالح لان يكون مبتدء وهو زيد فالجواب ان معنى
الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولنا
اقايم ابوه زيد اعتماده على المبتداء في العمل فان طابقتا الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام بنية على ان ضمير طابقتا ليس
على ظاهره اذ لو كان كذلك للزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر ان
ولا يجوز الا الوضح الاحضر فان كان مفردا اي المرفوع ولا داعي
الى ما اتى به المصنف ويشكل القاعدة بقولك ما اراغب انت عن الهتي
يا ابراهيم فانه مطابق للمفرد ويتعين لكونه مبتدءا والا للزم الفصل بين
اراغب وهو لا باجنبي وهو المبتدء ويشكل باقائم رجلا فانه يصح
كونه خبرا دون كونه مبتدءا لعدم ما يختص به ويشكل ايضا بقولنا
طابعا الشمس فانها مطابقة للمفرد مع تعينها لكونها مبتدءا اذ لو كانت
خبرا لوجب اطابقة الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدءا
يجب ان لا يجوز اقايم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب
الالتباس بالفاعل كما في زيد قائم واجيب بان قام زيد يتعين فيه
كون زيد فاعلا بحيث يمتنع احتمال كونه مبتدءا بالمرة لانه لا يشتمل
على خلاف اصل بخلاف كونه مبتدءا فيلتبس المقصود التباسا شديدا
بخلاف اقايم زيد فان الفاعلية يشتمل على كون قايم مبتدءا على خلاف
الاصل وكونه مبتدءا ويشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يمتنع
المقصود بسبب كون خلافا اظهر كذا الاستفهاء فيجوز الامران اقول
لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يتمسك الالتباس لاجلها وفي اقائم

وزيد يجب تقديم قائم لمقتضى الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل
على الاستفهام يجب تقديمه لا نقول فالضرورة قاعدة في اقام زيد فانه
لا ضرورة لجواز زيد اقام بخلاف زيدا قائم فتامل قوله الاسم المجرد اي قبل
ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه بعض الفعل الماضي نحو ضرب وان
اريد بالاسم اعم حقيقة او حكما دخل فيه الجزء الجملة لانها في تاويل الاسم
فزيد يضرب عمرو فزيد ضارب وسيقوم باه تعريف الجزء ليس شاملا
للجزء الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند تحقق النحاة
الجملة على صرافتها جزء من غير تاويل للمفرد فبناء كلام الشارح عليه ثم يتجه
ان المضمر ممتنع فيحتاج الى تاويل الجملة الواقعة خبرا صوح به في ايضاح
المفصل وبناء قوله فيما سبق ولا يتاتى الكلام الا في اسمين او في فعل
واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذاكر اصنام المرفوع
فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا
تتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم من التعريف المذكور ولا يخفى ان
المرفوع من احكام الجزء وانما يعرف الجزء ليتوقف تعريف به دور على ما عرفت
في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تغفل قوله اي ما يقع الاسناد
يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي لم يسم فاعله
الى مصدره على طريقة لفد خيل بين العير والنزوان وليس كذلك
بل المسند هو الجار والمجرور في الباء للسببية او الاسم المسند بسبب
لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا ان يتجه ان النحوي يصف الالفاظ
بصفات المعاني فيقول للفظ مسند ومسند اليه كما سبق في تعريف المبتداء
فلا حاجة الى تذكير الباء البينية قوله او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور
راجعا الى المبتدء الاقرب او يراد المسند الى المجرد او يجعل الضمير راجعا
الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة او المجرد المسند الملابس بالمجرد و
الفعل ملابس بالحمول للعامل العقلي او الا بالمجرد كتبة الحاشية
وكان النكتة في تغيير العبارة انه لا يتبين بالمسند اليه المذكور في
تعريف المبتدء وح فيظهر تعوله به فائدة والا لاحاجة اليه انتهى
ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى الى بالباء

وانما يندفع بان قوله اليه وتعريف المبتدأ فاعل المسند وفي تعريف
الخبر متعلق بالمسند وفاعل المستتر فيه فالنكتة ليس بذاك قوله وعلى
التقديرين يخرج به القسم الثالث ضمير راجع الى المسند به وفيه ان تخرج
الصفة التي هي جزء المبتدأ لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتدأ
واجيب بانها لم تسند الى فاعلها لان الاسناد هي النسبة التامة ولا
تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل الاسناد في تعريف
المبتدأ بمعنى النسبة التامة بعيد جدا تعريف الفاعل بمعنى النسبة
الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدأ
اعم من الاسناد اليه او الى ضميره الى مستلزم ضميره وبهذا ان يدخل
في تعريف الجزء ما يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف بان الجزء مجموع الصفة
وصوله بناء على الفعل الا انه اجري اعرابا الجزء على جزئه القابل له وهو
الصفة قوله اي بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية لينسند الى شيء
كما في القسم الثاني من المبتدأ او ليسند اليه شيء كما في القسم الاول من
المبتدأ وهذا الابتداء يعينه عامل في الجزء لافتقاره للمبتدأ والخبر
على السواء كذا يستفاد من الرضي فلا يحل عبارة الشارح على ان
تجريد الجزء للاسناد الى شيء عامل فيه ويسمى بالابتداء فانه وهم
ولا يخفى ان تعريفه الابتداء صادق على ما قام بالجزء والتعريف الصحيح
تجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال
هذا غاية تكلفه لو لم يجز جعل الشخص خبرا ويجيء تأويل هذا وبهذا
يهذا يستغني عن قيد فالحواله حكم اكثري قيل هذا الدليل جار في الفاعل
فيلزم ان يكون اصل التقديم ثم لانه ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه
تقديمه على الفعل لدلك الا اذا منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة
العامل التقديم وذكر الفاعل لداعي الفعل الظاهر والداعي متقدم على
داعي اليه قوله جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد
جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتدأ السد مسد اتصاله بالمبتدأ في
حكمه وقد جاء في اكفاء درج المينة وسقاحوتون قوله وقد يكون
المبتدأ نكرة لا يخفى ان المعلوم هو ان يجيء بين قوله واصل المبتدأ التقدم

وقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام الخ هو مباحث التقدم
والتاخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكونه جملة على تمة بحث
التقديم ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدأ وايراد
الخبر اذ به على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدأ
نكرة وبنه على اصالة الافراد بمفرد والخبر قد يكون جملة ولم يتعرض
بعض ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة
والعذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع به لان كان الجمع يناسب اصل التقديم
عن الاصلين الاخرين قوله اذا اختصت بوجه ما يبقى الا اخصر او توجه
اذا اختصت بمثل وليد في وليد قائم يوجب التخصيص باذكره محكوم
عباوته فانما لا توجب قوله اذ بالتخصيص يقل اشتراكهما فتقرر من
الفرقة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يراد ان مزية او خلل السوق
على اذ مذكور فان مكة الشركة غير ظاهرة وكانه يقل الاشتراك بالتخصيص
قد ينعدم الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي للموضوع مبتدأ قوله
حيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة قيل لا معنى لعدم صحة اسناد
خير من فرس وصحة جواز ناطق خير من فرس بل صحة جسيم نام خير من
فرس مجردة ما ذكر من نحوي لالتزام الوجه بتخصيص النكرة في مقام
الابتداء ولا منافاة في الاسرار لدوي الابصار قوله ومثل قولك
ارجل في الدار ام امرأة ومما تخصص بوجه ما جواب هذا الاستفهام
فانه يصح ان يقال رجل او يقال امرأة فانه تخصص بعلم المخاطب بشوبة
في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه في الدار ام
فكانه قوله فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار عرض
عليه بادة هذا التخصيص في المثال المذكور عند المتكلم والنافع التخصص
عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصص عند المخاطب ايضا بادة الخبر برجل
معلوم لديه انه في الدار وهو مستهم عن تعيينه فيلزم انه ينبغي له التعيين
في الجواب واستفاد من الكلام ما ينتفع به واعترض ايضا بانه لو كان
التخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي انه لا يجوز ارجل في الدار
وهو ايضا مندفع بان التخصيص كونه عليهم انتفى الساعة بحسب الصفة

قوله عوض عما لفظا ما ذكر او صفة فلا ينافي التخصيص
فان مثله المذكور كان الانسان يقول ذا لتخصيص
بشيء وتعميه من احد لان لفظة ما تنبئ
عن عدم الاختصاص فليتأمل

في الدار
الا قوله الدار

مع جواز كونهما نفس الساعة قوله حكما واحدا منهما أنظار جعل ضميره الى كل
واحد منهما لكن مراده وصل كما يقتضيه قوله وفي الدار جزء والدار ان
تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه مبتدأ حقيقة او حكما فان المعطوف
على المبتدأ مبتدأ حكما قوله فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت
عموم الافراد وشمولها فتخصصت وتخصصت اي تحققت حكما لانها وان
لم يحصل بها تقليل الاشتراك او رفعه لكنها صارت في حكم ما قل
اشتراكه في السببين فلا يرد ان تقليل الاشتراك التخصيص ببعض
الافراد وهو لم يتحقق هنا قوله وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها
العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا ونحو اميل الموسنين عمر رضي الله عنه
في تعيين جزية الجواد اذا قتلهن اهوم والمقصود انه يتصدق
بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتدأ كثير وفي الفاعل قليل نحو
علمت نفس ما قدمت بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ
والفاعل وغيرهما قوله لشبهه به اذ يستغرق الماضي او لانه كان في الاصل
فاعلا قدم لتخصيص قوله بالبناح المعتاد فيه سماحة اذ الظهر يصونه
للحلب دون بناح على ما في الصحاح قوله قد يكون خبرا مبتدا لا بالنسبة الى
الحلبا اما بالنسبة اليه فمشترى وفيه نظر لانه يجوز ان يرى الحبيب الناشط
لانه يراه غير اجنبي وبناحا ذا راى العدو لاضطرابه حينئذ يراه
اجنبيا قوله فيتعدد وصف وقد يكتفى بجعل التنوين للتفخيم والاول
اولى بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا مغفل فالمثال انما يكون
للمخصص بما تخصص به الفاعل اذا استعمل في بناح معتاد واما
اذا استعمل في بناح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة قوله وهذا
مثل فتضجع لابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب وانما
بانيا وسمي التبيلا فالتركيب معهود من غير حاجة الى تحصيل المبتدأ
قوله علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقرار في الدار او دل عليه
كان قايم رجل كذلك ويمكن ان يعتبر نيابة هذا مثل نحوي لا يطرد
اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول للمخصص بتقديم الخبر الظرف
قوله هذا اصل المشهور وفيما بين القوسين اشارة الى الحكم باذا النكرة

يجب ان يختص حتى يقع مبتدأ فيكون قوله وقال بعض المحققين
منهم الخ عديلا له وانما اشار الى ما ذكر في تفسير سلام عليك والمقصود
من الاشارة الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي
والايجاز التي فظلمها في هذا المقام فارجع اليه ان كنت ممن المرام
قوله وقال بعض المحققين منهم نهار لا تناقي بين كلام النحاة وما ذكره
بعض المحققين الا ان النحاة لما رأوا ان المبتدى لا فرق فرقا بين
بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة مما يختلف
عنه الفائدة ليكون على بصيرة مما في الحكم على النكرة قوله ولما كان
الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمبتدإ ورد عليه انه قد يقع حصر المسند
الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم قوله لما وادا وان يشير الى ان
خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا خبر المبتدأ من الجمل التي لها محل من
الاعراب وحصرها في تسع الجزء والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء
شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة
لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب ذكرها حقيقة
في تسع المستأنفة وسميت ابتدائية كما يسمى الجملة التي صدر بها مبتدأ
والمعترضة والتفسيرية نحوا سروا البخوي الذين ظلموا هل هذا
الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للبخوي والمجاب بها القسم الواقعة
جوابا للشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن
بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما
لا محل لها من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى تفصل
لك المماوسة تفصيلا مبينا قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الحالية
بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لا تنقال اسناد
الفعل الى الظرف وهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل وللناس ان يقول
لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل مصلا بهذه المسئلة قوله خلا بد في
الجملة وكذا في المشتق والمأول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا
من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى
كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتدإ

اجيب بان في خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل قوله
فلا بد من عائد الظاهر فيه فلا بد الا ان يشبه مفعولا ليتعلق من عائده
كما هو الظاهر الا انه عمل بعض اللغات في نبه المضمر وجعل من عائد
جزأ بعيد من رعاية المعنى قوله كما للام نعم الرجل لا يجوز ان نعم الرجل
من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صلح كونه موضع
المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله فيما له قوله ووضع المظهر موضع
المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز في جملتين مطلقا
هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون
بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتدا الاولى
عين المبتدا ليشمل قولنا الثاني زيد قائم ومعقولي عمرو قاعد قوله وقد
يحذف العائد اذا كان ضميرا وانما غير الضمير فيكون الخبر عين المبتدا
لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف
وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا يساق الذهن الا الى الضمير قوله
لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف سايغ كليا قام قرينة وليس
كذلك بل خصوص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان جملة اسمية يكون
المبتدا منها جزء من مبتداها وامثا وغيرها ففي الموضوع لا يجوز
الحذف وفي المنصوب المجرور سماعي قوله نحو الكوكب في الحاشية
الكوكب دوازده شتر وار مهتر بايستي وتفصيله ان الكوكه اثنا عشر
وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطلان
وقوله اي الكرمة الجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير بستين
فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فاو لا ولان يقدر مؤخرا
وان قبل ذلك جاز في الحال الظرفية وقوله التمر بستان سواء منه وهذا المثال
صفة منوان قوله وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا دخان او مكان الظرف
عندهم اسم لظرفي الزمان والمكان وهم بنيا محون فيطلقون بناء على العباد
والمجرود ثم بنيا محون فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى
على الثاني لاخير بقيما للفائدة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عاشر
لا يكون مجتمعا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة

اوحال من المبتدا الثانية وذو الحال الضمير في بستين اي كائنا منه اي من الكرم حال كونه من جملة ما في بستين

ومن

ومن العجايب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله
بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا تفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة
دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان
الخريف معيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان
الزمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل
لا علما وانا تامل قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير
بالجملة من البصريين كان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فقد
بجملة حاولا للكوفيين فالظاهر اذا تاويل بالجملة لا يخص قولهما
منها بل يعم الاكثر وقوله على انا شاذة الى تقدير الجار ليصح كونه
خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتدا اي حكم الاكثر
انه معتد بجملة لكان اخف قوله اي ما وكل بجملة او كل التقدير بالتاويل
لان التقدير يلزمهما التاويل والصرف عن الظاهر ليصح تعدية
بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه معتدا مع انه ليس بمعتد
بل مذكور وهذه الجملة من مطارح الافكار وذكر وافيه ما يجب
ان يغض عنه الابصار ومما لا يبعد ان يقال ان التقدير بجملة
الالحان يقال فررت هذا بذاك اي الحقته به اي الظرف ملحق
بجملة ومجعول من جملتها وما يلقى اليك الا التقدير بمعنى التعيين
يقال العروس المعودة في كتاب الله مع اي المعينة فالمعنى ان الخبر
الظرف مبهم معين بجملة عند الاكثر ويعبر به عند الاقل قوله
بتقدير الفعل ذلك الفعل العام كالحصول والكون الا ترى حتى حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق
بعض المتاخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا اسند الموصوف
اليه بحسب المقام واستدل بما وقع فيما راه مستقرا عنده فالاستقرار
فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا اعتبر
فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار او بوب او ما في الدار
بوب فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه صف
فيقبل احامل بوب وما حامل بوب وهما جملتان قوله ان الظرف

لا بد له من متعلق خلافا لقوم فالظاهر على ذلك وفيه بحث لان الظرف
لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر
آخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من مبادىء وجوده
او حصوله او غير ذلك ولا بد هنا من تقدير ليتم البيان قوله لان الاصل في الخبر
الافراد وقيل ليوافق الكوفيان اولان اسرع دخولا للربط قوله اي على
معنى وجب له صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني
والترجي الى غير ذلك قوله وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيرهم
لئلا ينقض بتابعي سيبويه فمن قال بل غير سيبويه فقد غفل لكونه
معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن نكرة ومنع سيبويه
الامتناع في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون
من نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه
اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اي رجل ابوك لكن في قوله
وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه في الاخبار
عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في نحو زيد افضل
صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا متساويين
لو اكتفى به عن قوله او كانا معرفتين لكفى لانه احتراز عن الجهل
على التساوي في مرتبة التعريف فالمراد التساوي في صحة الوقوع
مبتدأ قوله او كان الخبر فعلا اي صورة نحو يقوله لزيد قام ابوه
في زيد قام ابوه ويقوله صورة خرج الرجلان فاما لان الخبر ليس
فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا
صورة فلا حاجة لاخراجه الى قوله فيما يأتي او كان الخبر فعلا لم
او كان الخبر مشتملا على فعل له قوله اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه
الصور ليس الجواز معتدا بقوله في هذه الصور والا لكان التقييد
بعد الاغنا والشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان الجواز بجواز
الشرط متعددة قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
قيل وجوبا التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب
الكتاب على عدم الوجوب كان احسن قوله كالاستفهام قيل لم يتضمن

الخبر

الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قام زيد
مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم
الخبر في زيد لا قائم لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدور الكلام
ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا يغير حرف النفي الجملة فاعرفه
قوله لتصدره في جملة وجملة ما يغيره قوله او كان الخبر يحترز به عما
احترز عن كون الخبر بنا ضربه مضمرا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا
انما يصح كونه مبتدأ لتأخره فلم يجب كونه فاعلا قوله
او لمتعلق الخبر التابع له لم يقل المضاف والجزء للخبر ولم يفصل الشارح
المتعلق بالجزء ليشمل مثل قرينتي كل رجل ضيعته والاحضر الاوضح
اذ يقول او لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالمتعلق
مثل متعلق الجزء بالكل دون متعلق المعمول بالعامل لان لمتعلق الخبر
متعلق المعمول بالعامل صيرا في المبتدأ في مثال على احد عبده متوكل
مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد متعلق الجزء بالكل دون المعمول
بالعامل ليشمل مثل قرينتي كل رجل ضيعته والفضل للمتقدم قوله اذا
كان الخبر جزءا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول
بالمفرد مبتدأ لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون جزءا عن المبتدأ
اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه جزء عما يترك
عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال
اصلح كلام المفتاح اصلح الله شأنه ونحن نقول كلام المفتاح على ظاهره اذ
قولنا عندي جزء في التحقيق عن معنى ان لان عندي انك قائم في تأول لا
عندي محقق فيما مر والتحقيق معنى حرف التحقيق الذي هو ان فيقبل
هذا اذا لم يكن اة بعدها نحو انما انك خارج فلا يصح قولك
هذا اذا لم يكن اة في ما يتعين موقعها للمبتدأ نحو انما انك خارج
ولولا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر هو التخصيص بما بعد
اما من ضيق الخطن قوله اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور
فان قلت ان كان المعنى ما ذكر لكان الشرط ماخوذا في الجزاء قلت
لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل

الفضل للتأخر العامل لا لما صب ندجال

واحد من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد
الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيتد به بتضحيح التقليل قد فانه تعدد الخبر
مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يتعدد بوحدة الكلام
فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل
او التحقيق رد واللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي من غير صارف
من الحقيقة قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الطرف عن الضمير فيكون
الخبر المشتق طالبا عن الضمير على انه يكفيه وجوب هذا ان خلوان
حامضان قلنا اعتبر في كل منهما ضمير يستحق المجموع كما اجري على كل
اعرابه لمستحق المجموع قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى هذا
انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدا نحو هما عالم وجاهل فانه يجب العطف
واجب لانه يجعل المتعدد اولا وفي هذه الصورة بالعطف ثم يجعل
خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم
خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا فهما عالم وجاهل في تقدير هما رجل
عالم ورجل جاهل قوله ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر
ما يكون بغير عطف هذا هو الملايم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل قوله
وحوسبية الاول للثاني او الحكم به هذا ما ذهب اليه الجمهور النحاة ولما
على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة الى التكلف
في ورداج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة قوله فلا يرد عليه اي على
هذا الاصل هذا المثال اي خروجه فلا يكون الاصل جاريا ولم يوجد
بالحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا ان كون النعمة
منهم ليس سببيا لكونه من الله ولو قيل بتقليل افعاله تعالى بالوسائط
كان سببيا الى ظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الفرح خبرا عن هذا
الاشكال غفلة عن سهولة حمل العقال على عرف الاعتزال قوله فتثنيته
المبتدا الشرط لكونه ضدا لسببية لازم للشرط اذ لا فائدة لسواها
بخلاف المبتدا فانه يصح منه قصدها وعدمه لبقاء فائدة بدونه
قصدها هذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولو صح في الجزاء ولم يشبه

لهذا

في كلام واحد
لانه كثيرا ايضا
كما في زيد ابوه
قائم ان لم يرد
قوله في هذا الكلام
الواحد ح ح

فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والا لانقلب
قليلا والشرط كذلك ح

لكون الوصف انما يكون لما اضيف اليه لا لكل
على ما لا يخفى على المتتبع ح

غير عربي قوله الاسم الموصول بفعل ماضيا كان باقيا على معناه او غيره
على خلاف الشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا يحصر هذا في هذا كون
المبتدا الذي عليه يدخل اما والمبتدا الذي يكون احد الاسماء
المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقتضي منه التعجب
فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاء وليست
مصححة لدخولها ولا تقتصر بالاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول
لان الموصول بفعل معنى قوله او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما
فالاولى به باعتبار الضمير قوله ان المبتدا الذي تفرعوا منه فانه
ملا يتكم فوقش بان الفاء هنا انما دخلت المبتدا المتضمن لمعنى
الشرط يجب ان يفيد العموم كلمات الشرط ورد بان التتبع
الوفي صنوح بان ذلك لا يجب فيه ويجاب ان معنى الشرط منتفية
اذ لا سببية للقرار بالنسبة الى الملاقاة وقد فسر بانه سبب للحكم
بالملاقاة قوله كل عالم رجلا يتبعني الى قيل يقتضي صفة رجل فان
قلت كل رجلا يتبعني ايضا ينال للمضاف الى الموصوف كلاهما قلت
المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا والكل المجموعي لا افرادي
موصوف معنى قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية
لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وغيانه يشكل الامر
عن الجملة الشرطية فانه معقد كثيرا الدور وارادوا فيما بين الناس بعيد
ان يكون مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن
ان يدفع بانه لم يقع لتنازع الاستفهام ومرفوع الشرط في الصداة
ويدفع الحاجة بانه يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما
مرتبتين الخبرية لوجباه لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال
ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صداة الشرط
الذي تضمنه المبتدا وضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو
الصداة فلم يمنع دخول الفاء في خبر المبتدا لضعف مقتضيه ح

كان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا لانه لعدم تأثيره فيه كما مر
وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة قوله قيل باب كان في التسهيل
ان المنع من حيث التبع والاستعمال انما يختص بليت ولعل وكذا
الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة وانما المنع اولا
وغيرها فمن باب القياس هذا فظهر وجه كل تخصيص وقع من المصنف
وهذا المقام قوله ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها بشر بان بيان المانع بالاتفاق مستقل ببيان الاختلاف
ولا وجه لما قالوه انه اشارة الى بيان خبر المرفوع المشبهة بالفعل هنا
انه سيقول وامر كما مر خبر المبتداء فلو لم يبين حاله هنا لاوقع
الحكم المذكور فيما بعد المستقل في الغلط قوله وقد يجب حذفه قيل
لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد
في نقد ولله الحمد هو واحتمال كون المخصوص خبر مبتداء محذوف
لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدأ وما قيل جزم قد يكون المقطوع
من مواقع وجوب حذف الجزء من غير التزام في موضعه فينقض به بيانه
وجوب حذف الجزء وبيان المصنف احتمال كون المخصوص جزء المحذوف
يغني عن الاعتداد به بلا العذر في عدم ذكرها وهذا الموقع اولا الاول
في كتبهم من مبيناته بحث النعت والثاني من مبيناته بحث افعال المدح
والذم قوله والمبتدأ المحذوف جعله مثالا للمبتدأ المحذوف والظاهر
جعله مثالا لحذف المبتدأ وعلى الاول في الكلام حذف المضاف اي كمبتدأ
قول المستهل وعلى الثاني حذف مضافين اي كحذف مبتدأ قول المستهل
كناية لتقليل الحذف ترك الظاهر فعوده مثل مبتدأ المحذوف في قوله
المستهل بيان للعم لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته قوله المبصر للهلال
القمر الى ثلثة ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال
غرة القمر لليلتين او الى ثلث او الى سبع والليلتين من اول الشهر ست وعشرين
وسبع وعشرين وغير ذلك فتراوحا والى المراد بالمستهل لكنا لم نجد
في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو بمعنى الرافع صوته حين
يتولد في القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته

او خصص

او خصص هذا فاستعير المبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض الحو
قبل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم هذا
نكاتة اشار الى ما قال الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك
في معنييه قوله لان مقصود المستهل قد منع لاحتمال ان يكون مقصوده
معينا شيء بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ما قال ابن
من باب حذف الجزء لان العرب تبتدئ وتصبح بالمحذوف لا يصح
الا بالمبتداء قوله جريا على عادة المستهلين غالبا العادة ما اتفق
خلافه او ندر فقوله غالبا لتعيين ان العادة بمعنى فصوص
العادة ان الحكم مما ينكر لان امتياز الرأي من بين المتوجهين
الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار وقوله ولئلا يتوهم نصب
الهلال وجه ان الغالب فيما هو في اخر الكلام الوقف عليه وقيل
الاصل في ما افرد بالذكر الوقف قوله فان تقديره على المذهب
الصحيح واما المذاهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان
منها انه اذا ظرف كان جزء من البيع اي كان خروجي في البيع
ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدا اي خروجي
فوقت خروجي وجوب البيع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت
خروجي البيع واقف فاذ ظرف للخبر المحذوف والذي يدل على صحة
هذا المذهب عندي ان العرب اذا يصرح بالمحذوف نقول فاذا
البيع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على
بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجأت المقدر
والتقدير خروجي فاجأت وقتا البيع واقف ويحتمل ان يجعل
ظرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اياك للعطف واما
فاء الجزاء والشرط محذوف قوله فيما التزم يقال التزمه الشيء
فالتزمه اي قبل ملازمته وقوله فيما التزم اي في تركيب يقال عليه
الاظهر في خبر لئلا يخلو الجملة عن العائد الى الكلمة ما ولا يخفى انه لا
لظرفية الخبر المحذوف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اي متوضع
فيه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم ولك ان تجعل ما مصدرية

هذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم
عند البصريين وبظرف زمان خبر مؤخر عند الكوفيين
وهذا ظرف مكان فخبر في البيع بالباب

والمصدر حينيا فيكون المعنى ووجوبا في وقتنا لتزام غيره في
قوله وذلك في اربعة ابواب لم يلتفت المص الى حذف الخبر في
زيد في الدار اي حصل او حاصل لان تقدير الجزء مرتعظى لا يساعد
المعنى والمعنى حاكم باب الجزء في الدار ليس الا قوله الاول المبتدأ
الذي بعد لولا الاولى ان يقول المبتدأ الذي بعد لولا وخبره عام
ليستغني عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختاره
تبينها على ان تعيين النحاة والضابطة الاولى قاصرة بدون
تقييده قوله اي لولا وجد زيد وزيف بان حذف الفعل لا يكون
واجبا من غير مفسر ولا مع المانع يجب تكوينه في غير الدعاء وجواب
القسم الا نادرا قوله وقالا الفراء لولا هي الرافعة ولا يحتاج انه لا بد
من القول بحذف مسند الكلام مع ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه
معمولا لعامل لفظي دونه الجزء قوله وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا
صريحا الاولى كان مصدرا او مؤولا به فان المبتدأ ومن المصدر
صريحا ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل
يدخل فيه نحو مزيد ضربه عمرا وقائما وقد اشترط الرضي لاضافة
الى احدهما او كليهما نحو قضاء دينا قائمين قوله وبعده حالا ويجب
في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شرح التسويق
ملتونا واخطب ما يكون الامير قائما قال الرضي يجوز في هذا
القسم رفع الحال على الخبرية بان يقال اخطب ما يكون الامير قائم
لان اولا الكلام كان مجازا او الجاز توسع الجاز فجعل اخوه مجازا
قال قلت فلا يكون التركيب من مواضع وجوب حذف الخبر فلا يتم
القاعدة قلت اذا رفع فايم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء
الحال ولا يخفى انه ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم
مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده بقليل الا اه يكون
الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوزنا النصب الرضي وغيره جعل المصدر
في اخطب ما يكون الامير حينيا اي اخطب اوقات كونه قائما المراد
بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة

قوله

قوله ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما تقديرا اذا كان ليحصل الحال عامل
عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما سترف
ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هو غير المصدر وقائما
حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه
وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف له اه يحتاج
في تقدير اذا كان ويكفي بتقدير حاصل قوله فمحذوف متعلقا
الظرف الاولى متعلقا الظرف قوله ثم حذوف او امع شرط العامل في الحال
او اهذه ظرفية حالية عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفا كثيرة
من حذف او امع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا الحكم ومن
العدول عن ظاهر معنى كاذا الى مقتضى الى معنى الناصبة ومن قيام الحال
مقام الظرف هكذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة
المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها اكثر من ان
يحصى في غير هذا الموضع الفاء الفصيحة ووجه جعل كان ناقصة ثم
لم يجدوا ثم من جعل المنصوب بعد المصدر حالا ليظهر ويلزم
تكرارية ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان تامة
كان خبرا جائز التوسيع غير حاصل فلزوم الواو اذ لا يدخل الواو في
خبر كان الا تنبيها بالحال ولا يلزم وبما ذكر من التوجيه الحالي على الكلفة
ان المحذوف متعاونة لان الملابسة بالنظر الى الفاعل يحقق وبالنظر
الى المفعول يحقق فتوى احد صدور الضرب ووقوعه لا يعتبر التغير عنهما
بالملابسة قوله ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال لوقوعه يحذف
الفاعل وذي الحال مرة واحدة كما في راشد مهديا لكان اكثر استراحة
من التكلف قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستقال
وجد اذ الجلوس المعرف اذا استقال بلا مخرجة تخصيص بهم جميع ما يتبع عليه
دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا
لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف قوله اي ضربي زيدا ضربه قائما
فلا يجب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه
كحذف اه مع العقل مع بقاء صلته وهو حذف الموصول مع بعض صلته

ولم يجوزوه قوله لكونه بمعنى الفعل يؤذن عدم صحة توكيد المعنوي
وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر
قوله وثانيها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة صل البيت
الوفي صدق الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع فيما لو وقع
عدمهم منتقلون عن الواو الى مدلوله وهو تكلف قوله وذلك مثل كل رجل
وضيعته كبت والحاشية الضيعة وفي اللغة العقار الذي هو الارض
والنخل والمتاع وههنا كناية عن معظمها اعني الضيعة انتهى
وكانهم جعلوا ضيعة الرجل بالارض المغلة التي لا يفنى وفي مثل هذا
التوكيد سؤال مشهور وجوابه ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل
ولا الى رجل ورد فضمانه كما ان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضمير
نائبة عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل تابع كل رجل كما انه
قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا قوله اي كل رجل مقرون
مع ضيعته لم يعقد كل رجل وضيعة مقرونا لان لا يكون محل الثالث
عن الخبر متاخرا عنه فيصح الحكم ببنائه قوله واقيم المعطوف مقامه
لان المعطوف على المبتدا واذا كان من تتمة الكلام يذكر بعد الخبر فيصح
ان ينوب عن الخبر ويشتمل كما انه ومن اشكل عليه ذا قال هو معطوف
على ضمير وهو فاعل الجزاء كل رجل معروف هو وضيعته فحذف المؤكد
مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدا عطف عليه بالواو بمعنى
مع انه عطف صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه بما ذكرنا
قوله يكون مقسما به يعني سقيتا لزنا مشهورا فيه بحيث يتبادر
من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على صدق الخبر الذي هو
قسمي قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا في القسم
العمر بالضم وبالفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمرك قوله اي
من الموضوعة جزاء واخواتها بناء على ان ذكر جزاء ليس لانه من جزء
المبتدا بل لانه من الموضوعة ولم يرد ان جزاء ان مبتدا عطف جزء
وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه يكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات
بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال لغوي قال الله تع

تع كلما دخلت امة لعنت اختها قوله وانما قال جزاء ولم يقل ومنها جزاء
قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهبين الاصح ومذهبا الكوفي وهكذا
في باقي الاقسام قوله احد هذه الحروف زاد لفظة الاحد لانه لا مرفوع
دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التقدير في الحدود واي
جزء احد من اداة واخواتها والاوضح الاخصر لا يتقع ان يقال جزء الحروف
المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله قوله عليهما اي على المسند وشيء
آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند
لا على المسند وشيء آخر وان كان صحيحا في نفسه ولا حاجة الى الحمل
عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر قوله والمراد بدخول هذه الحروف
كانه تعين عرفي للدخول والمتبادر وفي عرف النحو الدخول لا يراد اثر
لفظي لان نظر النحو فيه فالتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك مضر
لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن
العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه لا يراد اثر معنوي هو
التاكيد المتبة المتعلقة بهما مع انه جزء المبتدا لا جزاء الا ان يتكلف
ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا ومحلا وبقوله معنى ما يشملهما قوله
فان يقوم ههنا من حيث اسناده اليه يقوم ليس مما يدل
عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه تقييده بالحيثية قوله فلا يحتاج
الى ان يجاب عنه يعني ان الجواب السابق يغني عن هذا الجواب
الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المقيد
المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان
ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين
القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب يكون
المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في ضعفه فالاولى
ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل
المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكانه يلزم
الاستدراك بلزوم خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر
قائم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف موقعة جزاء

على اسمه المستقر انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال
لا حاجة الى التاويل لان الخبر الجملة مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدا
كان الخبر الجملة المبتدا مبين بعد ذكر تعريفه محتمل الخبر المفرد قوله
مثل قائم في ان زيدا قائم به بالمثال على ان المراد بخبرات واخواتها
خبر واحد منها واة المراد بدخول هذه الحروف دخول احد ضدي الزمان
قوله والمراد ان امره كامر لاخفاء ان المراد من عبارة المصنف توضيح
خبران بحيث يعرف ان اي خبر فصيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح
تكلف على انه بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدا بان امره كامر فما معناه
ومن اصنامه البر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبران ايضا
كذلك والفساد اظاهر من قوله بعض الاستثناء وينبغي ان يقول
الا في نقض استفتاحا وفي وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربنه
فانه لا يجوز مع جواز زيد اضربه ومما لم يذكر معلوم صحة دخول الفاء
على خبر مع تضمن اسمه معنى الشرط لكن لم يلتفت لسبق ذكره وقوله
ان من اباك ايراد على مذهب غير سيبويه من ان من في من ابوك
خبر وهو لا يرد على المصنف لاختياره مذهب سيبويه قوله الا في تقديمه
اي في تقديم خبران فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا
الجواز والوجوب وبهذا يتبين فساد ما قيل في البيان الا في التقديم
لان التقديم قد يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به قوله الا اذا كان ظرفا فانه
انما يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدا في التقديم اذا كان ظرفا مع انه
ليس كذلك لان الخبر الظرف لا بد ان يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجب
تقديمه نحو ان زيدا في الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا
ان يقال اللام له صدر الكلام في غير باب ان قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم
نكرة فيه بحث لانه ان يصح وقوع النكرة مبتدا صرح به النحاة بشرط الفائدة
في دلائل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقول المصنف الا اذا كان
ظرفا قاصر قوله خبر لا التبرئية لنفي الجنس قد يعرف باللام سيأتي في باب

الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور
في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة
فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير خبرا كائنة لنفي الجنس على جعل
كائنة حالا من كلمة لا بتاويلها بالمعدول المعنى العقل المستفاد من
اضافة الخبر اليها اي خبرتحت كلمة لا وعليك برعاية جانبي المعنى
اذا عارضه جانب اللفظ فانها الجادة لاولي الالباب قوله اي لنفي
صفة اذ لا رجل قائم لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل فضلا عن
ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفة
الوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء
ولا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي
الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا يكون لنفي صفة الجنس كونه
لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس
لم تتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم في
ما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية لملاحظة حال بعض الافراد
وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه قوله والمراد
بدخولها ما عرفت في خبران من الدخول لا يراد انه لفظا او معنى
فنحو قوله فلا يرد نظرا كما عرفت لظهور ايراده انه معنوي في ضرب
قوله وجعل في الدار صفة قال المصنف المثال الحسن ما يكون واضحا
غير محتمل لانه للايضاح مخفف اه ليستغني عن الايضاح وكما
انه في الدار في لا رجل في الدار يحتمل ان يكون صفة لرجل يحتمل ان
في لا غلام رجل فلذلك عدل عن جزئي المثال قوله لا يجوز ارتفاع
صفة هكذا قال المصنف واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فجزاه
الشارح لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب بعد
المنفوي خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في لا غلام رجل ظريف
الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه قوله
لا يتقيد بالظرف يعني من غير سماعة يريد بخوض الحال وفيه نظر
لان الظرافة لو لم يقبل التقييد بعض صار زيد ظريفا فالاولى

ان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يحسن تقييد الظرافة بغير الدار
لانها تقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل بين هاتين
الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود في مثله نفي الحصول في الدار عن
الغلام الموصوف بالظرافة قوله وليكون مثالا لنوعي جزئها وليكون
مثالا للجزء المتعدد فانه احوج الى الايضاح فلو ترك بيان نوع الجزء
لكان اشمل قوله وبحذف جزء هذه حذفا كثيرا قدر موصوف كثيرا
مصدر الفعل والمشتهر في مثله تقدير الزمان وهو الملايم لقوله
وبنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة المنفي عليه يقال لان النفي
يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة خصوصية مما ينصرف الى العموم
وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشائع
للوجود في نفسه وللوجود في غيره فلا يدل على الوجود في نفسه
وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه
كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق
الى نفي الوجود في نفسه قوله اي لا اله موجود الا الله جعل الجزء
كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الجزء وكتب فيه رسالة
ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر
فالمسند اليه هو الله والمسند هو اله فدخل لا والا وهذا انما يتجه
في تعقد الاوكيد ويتعجبون من كلامه هكذا وانا اوضحه لك
بكلام وجيز وهو انه لو يؤد لا والا بكلمة انما وقيل انما الله
الله واحد لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفي وكلمة الا
فعلم ان قول النحاة بالتقدير لداع لفظي هو ان لا يطلب جزء ولا
يحتاج اليه المعنى قوله انتفى الاصل والمال فلا يحتاج الى تقدير جزء
زيفه المقربان لا يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه
الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم
لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون
نائبه لا تنفي كونه نيابة عما ناب ادعو ويكون فاعل الفعل الضمير
المبهم المميز بالمنصوب بعدها قوله وعلى التقديرين يحملون ما ورد

جزء مثل لا رجل قائم على الصفة اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام
رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر في
كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم نجعل قائم خبرا لان هذا الكف
ليس وظيفة العرب والانكار انما يتأتى لو التزموا في مثل لا غلام
رجل قائم نصب قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين غلط
النقل والخوانه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يتم قرينة واما اذا
وجدت فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا
فنقول معنى كلام المتن ويحذف كثيرا انه يحذف كثيرا القيام قرينة
الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهوره انه لا معنى للحذف
بدون القرينة وكثيرا مما لا يصرح به هذا كما في قوله ويجوز حذف
حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذفان معا
يعني العامل والفاعل ووجد كثرة الحذف في جزء الدوه جزء المبتدأ
رعاية مطابقة لفظ الجزء ومعناه في الانتقاد وح معنى قوله وبنو
تميم لا يثبتونه اصلا انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال
وانما عند بني تميم لكان اخصر قوله وبما عرفت من معنى الحصول
قد عرفت ما يتعلق بقوله قوله اي عمل ليس هذا مفهوم من
اضافة الاسم الى ما ولا لان قول المستفاد من الاضافة عملها
لا عمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملها لا على عملها عمل ليس
حتى يرد كثر العمل الخ وانما قال الشارح اي عمل ليس تقييدا لما
هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد
وكذا يجوز رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من
غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ
في نفيه ودخوله على المبتدأ والخبر قوله شاذ قليل حمل على الشذوذ
والا استعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر
على مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو الشعر بنى على محل
قوله من صدقت في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الوقوع
والضمير في بينها للحرب اي من اعرض عن بنواة الحرب فلا زوال لها

قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس رد على النسخ الوضي حيث قال
انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار الموضوع بمثله لان التكرار انما
يجب مع الفصل بينها وبين معمولها بقي احتمال ان يكون لابراح
من قبيل اللاشي يجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة كما يجعل الرجل
عين العدو في رجل عدو واحتمال انه لا يكون لا عاملا لجواز
ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد في البيت على عمل لا

قوله اعلم ان المراد بالمسند هذا المفرض مبني على الغفلة عما
ذكره في تعريف الفاعل قوله علامة كون الاسم معمولا اي من حيث
انه علامة كون الاسم معمولا فلا يبطل طرد تعريف علم
المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات ومسلمين
ومسلمين بل بمررت بزيد وقوله وهي اي علامة كون الاسم معمولا
لا مع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية

قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا
فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل الفائدة ولم
يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى
انه ينتقض بمفعول العالم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف
الا ان يقال الاطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا
اصطلاحيا قوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته تأديبا
وكرهت كواصحتي وفضل الضرب والتأديب ولمت زيدا في ضربه فانه
يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق
المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها ويندفع
من هذا وجه اخر لوصف المفعول بالمطلق في ما نحن فيه فلاحظه
فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق
الفعل به وتوقعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا
الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة
ما يقع وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك
حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق

الفعل

بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على العهدة فاندفع فلت اذا صح اطلاق
المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة
اطلاق المقيد قلت المفعول به مقيد في الظاهر وغير في التحقيق قاله
المفعول فيه ضمير يقيد به الصفة والمفعول به حال عنه متعلق بالاكتفاء به
فيتقيد به مغيرا لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم
صحة اطلاق هذا المقيد قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب
زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل
المذكور اي عما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التغيير
الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب
زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن قوله واما زيد لفظ الاسم
ماذكر وفي وجه زيادة الاسم واضح لانه مثنى فانما الشان في تخصص
المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج
الى ما قيل ان لكل زيادة مثلا اخراج ضربا الثاني في ضرب ضربا زيد فان
ضربا الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه انه على احد هما مثل
ان ضربا الثاني ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجردون صفات المعاني
التضمنية على الالفاظ وانما يجردون صفات المعاني المطابقة وتبعتها
ما نقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب فالوجه ان قال زيادة
الاسم هنا وذكر في اخواته تتفق في البيان والشارح جعل الاسم
محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه قوله او سعا
عطف على قوله مذكورا او لا يخفى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ
والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل او شبهه كما هو الشايع
قوله وخرج به المصادر التي لم تذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو
الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو ويل له وانواع الضرب وقعت
او الف ضرب وقعت ولكن لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك ضربت
ضربا شديدا وضربتها انواع او الف وتحقيق الكلام ههنا ان معنى
اسم ما فعله فاعل فعل مذكور واما اسم يدل على ما فعله فاعل فعل

مثل هذا اسم ما فعل فاعل اخرج جميع المصادر فلا حاجة لاخراجها
الى قيد فصل مذكورا انما هو لاخراج مثل اضاربٌ زيدٌ وضربٌ زيدٌ
ضربٌ شديدٌ ولا الى قوله بمعناه لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا
وانما هو لاخراج افاعل واضاربٌ زيدٌ على سبيل التنازع فان ضاربٌ
اسم ما فعل فاعل الفاعل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه
فتامل فبهذا اندفع عنا التعريف ورود نحو كرهت كراهتي فان
كراهتي لا تدل بحسب التركيب انه فعل فاعل قوله صفة ثابتة لا يبعد
ان يكون متعلقا بمذكور قوله بل المراد اه معنى الفعل مشتمل عليه
اشتمال الكل على الجزء فعل التنازع عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم
الذي فيه معنى الفعل فانزع قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول
المطلق ولا يكون مشتملا عليا اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا
والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتمال لفظ
على مفهوم لفظ بل على ما قصد به من الافراد لثلاثة ينتقض بنحو ضربت
انواعا فان ضربٌ مشتمل على ما قصد عليه الانواع لا على مفهوم ها
لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج تاديبا انما تم
لو كان التاديب غير الضرب اينما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج
فعليك بالتحقيق الذي سمعت آنفا قوله للتاكيد اه لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل اي لتاكيد العامل باعتبار تمام
معناه اذا كان مصدرا وبعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا
ونظرة نظرة واحدة ويلوم مما ذكر اه يكون مثل ضربت ضربا في
الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد قوله والنوع اه دل على بعض
انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على
جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد اه
دل على عدده الا على عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى
للنوع عن المثنى للفرد الشخصي قوله لانه دال على الماهية المعراة
عن الدلالة على العدد والا كان في مفهومه زيادة على مفهوم
الفعل قوله وقد يكون اي المفعول المطلق بغير لفظ وسياط فائدة

هذا الحكم

هذا الحكم كلية فذا المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا
يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل او هو
على الا يثنى ولا يجمع اي الاول فقد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم ان
كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التاكيد المعنوي بالفاظ
محفوظة والمقتضى لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التقريع
بانه ليس تابع سيبويه قوله نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يفيد
بطريق الحقيقة لو لم يكن المعقود محصورا بما بعد الاضطجاع و
الجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شروح المصابيح النبوية ولا يخفى
انه مثال للمغايرة بحسب الهيئة قوله وسيبويه يقدر له عاملا اي
في ما عدا مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل انت الله آه
دون مثل قعدت جلوسا قوله خير مقدم هو من قبيل انواع من الضرب
وخير اسم تفضيل يحفظ خير ولا يغير في التثنية وفي القاموس
يقال فلان خيرة الرجل فلانة خيرة النساء قوله والجزع قطع الا ان
والاذن اه في الرضي كلمة او بدل كلمة واو وهو الموافق للغة وهو
دعاء عليه بالذل وقبح الحال قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا الا
انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا وجب
الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة
فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة
ولا قاعدة لم يعرف بها قوله فاجاب بعضهم ان الصواب انه لا جواب
للاعتراض لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف
ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسي
او ليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاولى في هذا الجواب
الاول قوله سبتا اريد ابانته لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته
قوله بعد نفي داخل النفي اه قد لنفي صفة لان الصفة الواحدة
لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي فالمقيد صفة
معنى نفي وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف

والخوانه صفة لعود نفي او معنى نفي بتا وبله بواحد من نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون جزاء عنا ومعناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد كان اوضح فافهم قوله داخل على اسم لا يكون جزاء عنه لعدم قصد المتكلم جزئية والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان زيد الاسير بمعنى الاسير سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في ما زيد الا اسيرا فخرج بقولنا لا يكون جزاء عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا اسير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون جزاء بلا تاويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا اسير مع انه ليس بجيد وفي العقل قوله لانه لو كان جزاء عنه نحو ما سيري الا اسير شديد كان مرفوعا على الجزئية فيلزم فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع وردبان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما لك الا اسيرا شديدا فان حذف فعل لا يجيء بل يصح ما لك الا ان كنت اسيرا شديدا قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف على مبتدا كان احضر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله جزاء قوله اي في موضع الجزء عنا اسم لا يصح وقوعه جزاء عنه لا يخفى انه لا تنفي العبارة بتقدير هذا كما تنفي جعل المضمر وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون جزاء عنه لانه تمام ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا والاحسن لو قيل هو ان يقال ما وقع مبتدا بالا او معناها او مكررا بعد مبتدا لا يكون جزاء عنه قوله وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون جزاء عنه فيه انه يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قوله البويد مثنى دم بويذه وهو اسم اشتر بالدم او علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بلا قوله بينهما على ان الاسم الواقع موقع الجزاء او على انه

اي لم يدخل على اسم طالب الخبر ولا يكون المقصود جزاء عنه منه

يكون

يكون للتاكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامل بعد الا كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق على السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اي ما انت سيرا الا سير البويد قوله ومنها ما وقع مفصلا قبل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى اثباته وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى اثباته لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق معينة لانه يتعين ان يكون بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المشتق الى الفاعل اي فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل والمفعول فيما اذا كان مناط الفائدة الايقاعية وح نقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو اصحبك مع زيد مسرورا فانا لا نقصد او ينفعل فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في وقت السرور والانزجار فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة الجليلة قوله وباثره عرضه وعرض الشيء اثر فاعله بواسطة سمي اثرا له وح نقول الظاهر ان يجعل مثل فشد الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغني عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مضمونات القيود واعرض عن بيان لفظ المبينة لغيره لان ما قيل ان مضمون الجملة احتراز عن مضمون مفرد نحو له سفر يصح صحة او يغتنم اغتناما لانه مضمون المفرد كلام لا محصل له لان صحة اثر مضمون الجملة لانه اثر سفر وسفر مضمون الجملة وكذا ما قيل انه متقدم بيان للواقع لان المفصل لا يتقدم الا جمالا وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقدم المفصل لاوثوقه فلعدم تشخيص قائنة المتقدمة لم يقرر له قوله وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة كذا اضمره الرضي ايضا وهو يقتضي انه لا يجب الحذف في مثل ضربت

لا صدور الضرب عن زيد فمثل ضربت زيدا عمرا من قطع النظر عن الوقوع الى عمرو

النسبة ٢

كر النسبة الايقاعية او لما وقع الضرب على عمرو من قطع النظر عن الصدور

الوثاق منا بعد وفداء او فضداء او ثم فداء ولم يذكر المحتملة
لتبينا ولقوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا اي لان يشبه بما هو
اخر يرد عليه نحو مررت بزيد فاذا الصوت مثل صوت حمار فان
المفعول المطلق هنا ليشبه به شيء يشبه شيئا لانه يشبه به شيء فالاولى
ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه بشيء والمفعول المطلق الحقيقي
في مثل لا محالة مشبه او بمعنى التشبيه الذي هو فعل المتكلم وصفته اي
وقع في كلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور
في المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها كما في قولك صوت
صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف
الموصوف في مثل فلا بد من تصحيح الفعل قوله لزيد صوت صوت حسن
يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لا من القيود والاولى
ان يقال القيود المذكورة ليتعين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب
ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل
من الجملة السابقة فاراد الحصر للتصريح بوجوب حذف العامل
فيه واما بناء على اعرابه فعند سيبويه صوت صوت حسن بدل
او وصف لصيرورية مع صفة بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال
الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعل صوت تأكيدا لفظيا قوله واحترز به
عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى انه احتراز عن مثل صوت
حمار يعجبني صوت زيد قوله فان الصوت صوت حمار يجوز نصبه بتقدير
مثل او بتأويل بمنكور هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون
بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يعرف بالاضافة
وانما لم يجوز للجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصح
تأويله بأن مع الفعل وعمل هذا التأويل وانما لم يجز لانه ان
مع الفعل موجود وهو في هذا المقام مقطوع به قوله صراخ فيل هو اسم
بمعنى المصدر قوله لا محتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا يحتمل
غيره فخرج مقابله وقع مضمون جملة يحتمل غيره وانما جعلنا العبارة
فيه موضوع على انه جزء والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله

لها سفة محتمل اي لا محتمل ثابتا لها غيره وقبل غيره منصوب مفعول
لاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله
قوله اي اعترفت اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم الثاني
جاد يافيه وفي ما بعده قوله وسيجيء هذا النوع من المفعول الى اخره
القسمية من متأخري النحاة في هذا القسم وشبهه فالاولى ان
يكون تسمي على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن
المتأخرين قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اخرج ما وقع
مضمون مفرد سواء كان لاحتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم
يكن نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث هو منصوص الى يعني لان
معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو محتمل الجملة فذو جعل المؤكد معنى المصدر وجعل
تسمية المصدر بالتأكيد تسمية بما بهم معناه ويحتمل ان يقال المتأخر
بالقوة اذ المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة
على ما دل عليه وتقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التأويل قوله
تأكيد النفسه ووجهه انه يؤكد جملة كانها عينه لتقيدها بالدلالة
على ما تقيد المصدر بالدلالة عليه واما التأكيد لغيره فلا تحقق
فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما ينزل منزلة
نفسه لانها لم تتقيد في التعيين للدلالة على ما تعين للدلالة
قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره هذا ما اختاره
المص واورد عليه قوله حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله
وعلى هذا ينبغي الخ وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل لان
هذا القسم ايضا تأكيد لاجل نفسه ليتكون ويتقرر وموز ذلك
تأكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول
تأكيدا ليس لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى اي بصيغة التثنية واذا لم
للتثنية فيه رد على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة
الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره قوله مضافا الى الفاعل
او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربي الامير فانه مثنى

مضافا الى الفاعل فلا يتوان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله
ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربه فالوجه ان تقييد الاضافة
بكونه لابيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي قوله وفي جعل
المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ التتابع تمام
التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره شرط
كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول قوله ويجوز ان
يكون من لبّ بالمكان فاذا قلت بل يتعين الاستغناء عن الحذف
الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كما احوج اليه حمل اللفظ
على ما هو اكثر استعمالا في القاموس لبّ بالمكان كلبّ ومنه لبيك
اي اقيم على طاعتك ابابا بعد ابابا او معناه قصدي لوجهك
لك من قولهم داري تلبّ داره اي تواجهها او معناه محبتي لك
من قولهم امرأة لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم
حبيب لباب خالص قوله تحرز عن الفعل ليفرغ المخاطب عن سماعه
التلبية فيأمر بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم بسرعة فيتفرغ بسماع
المأمور به والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم قوله وعلى
هذا القياس سعديك اي سعي جوادا ان يكون غير محذوف
الزوائد فانه لم يجئ مثلاثي اسعد بمعناه قوله المفعول به قال
المضاف سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به بمعنى ان الباء للتبعية
فتعلق بالفعل او للصلة فيتعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن
خفي عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لانه المحل
بسبب الحال قوله ولم يذكره اي الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء لظهور
ان المفعول به من اقسام الاسم او تفاديا عن الملام الاسم في التعريف
على سبيل المسامحة فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيد قائم
ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف
المفعول المطلق وتفننا فنبه في تعريف المفعول المطلق على ما هو
حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما
بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لا فقال قد يكون

المفعول به والاعلى ما وقع عليه الفعل تضمنا كما انا تضمن معنى
الاستفهام او الشرط لانا نعقل المتضمن بمعنى الاستفهام والشرط
دال على المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام
طارية ولذا عدا اسما ولم يقيد بدلالته على معنى غير مستقل وقد صرح
ولم يسلم فقد سلك في التعريف جادة التغليب قوله والمراد بوقوع
الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ان ارباب
اللغة يقولون لكن بتجنة ذهبت بزيد فانه يقال الارذاب واقع
على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع
الفعل شامل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة
حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير يتعلق الفعل بنفسه
وهذا يتبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت
بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف جر في المعنى
فعنى ضربت زيدا قائما ضربته وفي قال القائم وخرج المستثنى والتمييز
لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق لما بين به وفي المستثنى
بما اوخذ منه ممن قال المراد التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى
والتمييز لم يكن على تميز فيما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول
الثاني والثالث اذ ليس المتعلق بهما اولا ومما يعجبك ان يشكل
على بعض عمرو في اشتراك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق
بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات
ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع في الانتقاض
بضربت زيدا وعمرا نعم بتقييد التعلق واجب لان متعلق الفعل
بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه تامل قوله والمفعول المطلق
بما يفهم من مغايرته لاحاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يتناول
الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب والضربة قوله
المراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الاولى فعل اسند وكذا
الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله فخرج به نحو زيد
في ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج به زيد ودخل زيد هما في عطى زيد

درهما واخراج زيد انما يتم لو لم يكن معمولا به في اصطلاحهم وهو
الارجح الاليق باعتبار ما لم يوجد منهم تصريح بانه معمول به وقولهم
بان المعمول به وفيه يقتضي ان يكونا معمولي ما لم يسم فاعله لا يدل
على تسميته معمول ما لم يسم فاعله معمولا به او معمولا فيه كما لا يخفى
فمنع عدم كونه معمولا به خفي عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه
انه لو قال ما وقع عليه الفعل كان احصر وله دفع اخر وهو انه لو قال
الفعل ليتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد
الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج
شبه الفعل قوله لقوة الفعل به على اذ ذكر الفعل هنا ليس من قبيل
الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظايره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل
والمفعول كالفعل قوله كوقوعه في حيز ان وكون الفعل مؤكدا بالنون
لان التاكيد يوجب كون الفعل اهم فينا في التقديم الدال على كونه
المفعول به اهم وفيه نظر لجواز ان التقديم للتخصيص لا للاهتمام قوله
اي تربو مكانة اي تزيد مكانة قوله تخصيصها بالذكر ليس للحصر الجمهور على
ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت لينضبط القانون
عند السامع ولا يتقلب شيئا لكن يجب ان المذكور رخصة خاصة المنادى
على طريقة الحصر وغاية مذهبه يقتضي ان يجعل الابواب رخصة قوله لوجوب
الحذف في باب الاعراب كبت بدوس ترى في الحاشية نحو اخالد اخا ذا يا
الوسم ونحو المحمدة الحميد ونحو اثنائي زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت
بزيد المسكين قوله نحو امرأ ونفسه ومعناه الحث على الفرار من المراء
او قصر البدء والمشاعة على الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة
ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترف
به الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني في ان
التمثيل به لانه من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر فمما يجب منه لانه
بهذا الاعتبار لا يعدو ان الحذف الجائز واجبا قوله سهلا من البلاد
لا حزنا في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض
قوله بوجهه او بقلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالتعريف

البتلة
الكسر بمعنى الانقطاع

بحقيقة لا يتناول نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه
الاقبال بالوجه ممن كان بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر
افراد المنادى من تعريفه مستبعدا جدا صرف قوله اقبالا عن ظاهره
لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه والقلب
ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما لان تعبير
الاقبال بالتقبل داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا
جبال ومنه نداؤه تع لتنزهه عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قبل له
فلابد لذلك التنزيل من امر يتنزل باعتباره وجعله داعيا الى التنزيل
وبيانه على علم آخر يقال في القول بتنزيل تع منزلة من له صلوح النداء
ترك ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان
القرآن نزل على لسان العباد فلا بأس بالتنزل بعد ما ثبت في الشرع
ولا معنى لارادة الاجابة ثم اريد بالاجابة اتمام ما سئل فيه لا
من تقدير اراد عموم انه فد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة
فيه واذ اريد البكية فيه لا يكون مطلوبا فيه تع قوله وفيه تحكم يمكن
دفعه بان المطلوب بالذات والاصل الكثير الدوران على السنتهم فلا يستبعد
جعله مجازا غير ملحوظ بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع قوله
فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وكانه نظر الى المعنى
عند ذلك انهم لم يعدوا كلمة وامن حروف النداء قوله بان يكون التاء
الطلب لفظية الطلب واللفظي يتوقف على لفظية التاء والمطلوب
فانهما قد صارا الطلب تقديريا فلا احتمال الثالث الناكد من اقسام
هذا الاحتمال فتامل قوله او للمنادى او للحرف وفي جواز حذف حرف
النداء مع كونه نائبا عن فعل خلاف يمكن دفعه بان النائب يحذف اذا
كان له نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة هنا نائبة ويتجه على جعل
التفصيل للمنادى انه لا وجه للتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى
دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدا والخبر الى غير ذلك قوله وعند المبرد
بحرف النداء لسد سد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر يحذف
عن العمل وورثه ما التزم في نوشه فلا يرد ان المبرد ما قال بكونه سادا

بل كفى انه يجعل الله الاقبال اتم من ان يكون حقيقة او حكما تع

مسند الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا
مخالفة بينهما فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
القسم الاول في القسم فعند سيبويه جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
معتذران هذا انما يتم على قول من قال المستكن محذوف واما على
ما حققنا انه ليس بمحذوف ولا لفظ وفرق بينه وبين المحذوف
فلا يتم القول بتقدير الفاعل هنا وعند المبرد حرف النداء
قائم مقام اصل جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل
في افادة معناه حتى يستغني عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في
العمل فلا بد ان يكون المعتذر عنده جزئي الجملة وعند ابي علي
احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير فيه اورد عليه ان اسم الفعل
لا يضمر فيه المتكلم وفعل باق بمعنى انعجب وتحقق بانه صوت
او اسم فعل واداة اسم الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حروف
النداء الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى
جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد يا وحده واجيب
بانه قد تعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم
وهذا لا يتم ما لم يثبتوا ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه
ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون
المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه
وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة هنا للطلب اي ادع زيدا فهي بتمامها
بمنزلة فعل الطلب والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر
الى ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه ويبنى اي يجب
ان يبنى لانه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال في المسائل الجواز
فالعلم الموصوف بابن مستغنى عن العلم كما سياتي لعلتها اي لعلة
كل منهما لا لعلة الثلثة لتساوي المجموع بالتصاد اقسام المنصوب
ثلثة كما اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع
والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب
فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرد ان اقسام غير المنصوب

ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالاضافة والطلب
الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ومخفوض بلام الاستغاثة
ومفتوح بالغنا وشبهه والنكرة الغير المعينة وبنى على ما
يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد
من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان
البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان
الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار في ما هو اقل منه والاوجه
في نكتة التقديم ان يقال ببيان البناء على ما يرفع به لانه من خواص
النداء بخلاف النصب فانه لكونه معمولا به وبخلاف الخفض فانه
بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه لالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال
بينهما للبناء او التغيير من حاله الاصلي او رفع به المنادى في غير
صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسناد الرفع الى المنادى يجب
باعتبار ما يؤل اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى
باعتبار ما كان فمن حصر النظر على الاول فقد غفل وذلك ان يحصل التغير
في ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى او الفعل
مسند الى الجار والمجرور عطفا بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان
الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل ويبنى على ما يا لرفع ويجب
عليه ان تمايا الرفع النون وكانه هذا اختيار البعض ارجاع الضمير
الى الاسم اي لا يكون مضافا ولا شبيه مضاف المفرد في هذا الباب
بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلة شبيه المضاف فانما تتاتى على الارادة
بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبيه المضاف في مقابلته وقيل يضاف
المفرد اليه لان المفرد الكامل المفرد بمعنى ما ليس بمضاف وهو كل
اسم لا يتم معناه الا بالمتمام او لحق اليه هذا امر لا انضباط له
ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبيه مضاف
في باب النداء دون باب لا فاق يا حليما لا يحمل شبيه مضاف دون
لا حليم تحمل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب
كون الموصوف بجملة او ظرف شبيه مضافا في هذا الباب دون الموصوف

بالمفرد وقد سهى فيه الشارح وأضل بكلام الشيخ الرضي فانه قال لو سمي
بجملة او بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى
وليس بذاك بل المعنى انه من تمامه في اعتبارهم اما لدواع معنوي او
لاضطرار نحوي اما الاول فكأن يكون ما بعده محمولا له او معطوفا عليه
ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما للشيء إما علما نحو يا زيد
وعمرو اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان
ثلثة وثلثين اسم لعدد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما النكرة
كقولك المنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لابد وان يجعل
من نداء الموصوف لا من وصف المنادي والا لزم وصف المعرفة
بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف
المنفي لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا ما عرف
ان شبه المضاف في باب المنادي العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي
مع المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاولى
فقط قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
الكاف الحرفية فقولهم المبني ما ناسب مبنى الاصل يعني المناسبة
له بواسطة او بغيرها بسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة
المنادي في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة الخطاب كالضمير المخاطب
فينتفي لتلك المشابهة بالحرف وان فقدت في العلم لكون لم يجيء فقدانه
طرءا للبيت وكونه مثلثا افرادا وتعريفا فيما اعتبر لئلا يلزم بناء
المتمكن وما في حكمه وبناء النكرة غير المقصودة وفيه ان النكرة غير المقصودة
لم يقع موقع كاف الخطاب وبان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم
اذا ثنى او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف مخصوص بما سوى
المنادى فلان حرف النداء قائم مقام الحرف التعريف في النداء فلا يجامعه
اذ المثل لا يجمع والصواب بان رجلان قوله اي بلام يدخله وقت
الاستفاثة يعني الاضافة لانها عارضة وليس من قبيل اضافة
اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر وهي لام التخصيص وقد تجيء لام
التعليل اما غيثني لنفعل ولا جرك وتي بما يغيثني لمقتضى ذلك

ولكم مد نحو يا لزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون
لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد يا لك
واجبيا اي عن الاعتراضين فيما قيل او بان قوله مثل يا عبد الله
من تتمة القاعدة منبئ عن العقلة قوله كان المهدد واسم فاعل
يستغيث بالمهدد وفيه انه ناشئ عن هذا التوجيه ان المتكلم
بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة
بشيء لحضر فيتفهم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال
يستغيث بالمهدد ليتغير حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيث
المهدد ويخلصه عن اثم القتل والضرب او ليستغيث به ليعاونه
ينجي نفسه عن القتل بتغيير احواله وتركه مساوي خصاله ويستغيث
بالمتعجب منه ليعينه في المتعجب المفرط الذي فوق طاقته فيغير حاله
ويرفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله لانتفاء ما يقتضي فتحها لا
يخصر المقتضي فيما سيق فليكن وهو موضع كاف الخطاب صورة
ولا لام فيه ح فلا كلام المصنف الجملة حالية فيحمل بالمقصود لانه
يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لا نقول لا اعتداد بهذا
بعد الاحتمال المذكور وانه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف
يوجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابه
ياء لاقتضاء اللام الخفض وقوله فبين اثرهما تنافي فيه بحث فانه
لا تنافي بينهما في الاحداث لان جر غير المنون بالفتحة انابة بتغيير
اطراد المباني وذلك قولك ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر
والفتح بل لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية قوله وينصب ما سواها
فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا الخروج عن الحكم نحو يا نوم
لشفع مال ولابنون وبامثل ما ينفعني وبا غير ما يضرني مما هو مبني
على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سواها
وان اراد ينصب ما سواها لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك
بين كل منادى ولا يحصر ما سواها ويمكن ان يقال اراد وينبغي على
ما كان عليه من النصب ما سواها وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان

معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على
هذا التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث
المنادى قوله مثل يا طالعا جبلا اعلم ان هذا المثال من المزالق العجيبة
فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مستحيل لانه اذا
قدر موصوف يكون موصوفه منادى معرفة ويجب
تعريف طالعا ولا يكون هنا شبه مضاف وذكر من لا مثال له
في حلة ما شاء قوله ويا حسنا وجها ظريفا في الحاشية انما قيدناه
بقولنا ظريفا ليكون نعتا فكونه نكرة لم يقصد به معين فانه
لو قصد به معين لقال يا حسنا وجهها الظريف هذا لكن
وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا
يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل قد وسما
فانه لا يجوز القدوس ويا نخلة من ذات عرق طويلة فانه
لا يجوز الطويلة قوله وتوابع المنادي يريد التوابع من كل وجه
اعني التابع في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لان تابع
صورة منادى حقيقة وسيجيء في كلام الشارح نكتة عدم تقييد
التابع هنا بما يخرجه فمن ذكر هنا ما سيجيء في كلام الشارح
فلم يتبع كلامه باد في تتبع قوله المبني على ما يرفع به فيدخل هو المنادى
من لفظ المبني هنا لانه فيدخل فيه ويبنى دون غيره قوله لان
توابع المنادي المعرب تابعة للفظ هذا الحكم صحيح على الملاقة
فان يا عبد الله وعمرو ففيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب
المحل بالتبعية لا غير وامثلة باقون فليس بالتبعية فمن قال يريد
بالتوابع غير البدل والمعطوف الا ترى حكمه لا سيما عند حكمه وكذا
يا زيد وعمرو يجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله قوله
لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادي المبني
يرشد الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا
وانما خص فائدة القيد بالنظر الى توابع المستغاث دون توابع
العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر نحو يا زيد بن عمرو والعاقل

فانه

فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كما
لانه لم يعلم حكمه بعد قوله ولا شبه مضاف المعرف الحقيقي ليشمل شبه
المضاف فلا حاجة لاد راجه الى تعميم المعرف وانما يحتاج اليه ادراج
المضاف بالاضافة اللفظية قوله ولما لم يجر الحكم الآتي في هذين ان عدم
لجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال
وتوابع المنادي المبني المفردة سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع
دخول يا عليه بل لو لم يقيد كان بيان حكمهما في ما بعد بمنزلة الا
كما هو عادته في التفصيل ليعرف التوابع اجمالا وبينه بذكر التاكيد
والصفة على انه لم يتبع الا صمعي في امتناع وصف المنادي ولم يتبع
الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي كالبدل قوله لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب الظاهر ان يعود عند الاكثرين ليلايم قوله وقد
يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب مختلف
يرشد الى ذلك قوله وكانه المختار عند المصنف قوله ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوي يا توي منه انه لم يقل فيما بعد والبدل
والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين حكمهما حكم المستقل لكن
تصريحه في شرحه المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر
بان مراده التقييد هنا مبني على الغفلة قوله والصفة فيه رد على الاكثرين
حيث لم يجوز وصف المنادي المعرفة المعرفة لشبهه بالمضمر قوله
نصبا العالم ورفعا يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف
الداعي وعدم جريان التاويل بوصف المنادى بخلاف المستغاث الآتي
يقال مشابهة المستغاث بالمضمر لم يعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى
المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام
ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظة الله ولما لم يجعل المعطوف
المعرف باللام مع انه احضر واوضح قوله يرفع على لفظه هذا من غفلا
مقتضى النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع يجري
سابقه من جهة واحدة والعلم لا يحتمل تفصيلا فتركناه لما هو
اصله وقوله الظاهر او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محل نحو

يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع
واقتصر على مثالها اه اولا لانه اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف
باللام المناقض لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه يثبت فيه
اثر حرف النداء مع منافاته له قوله وهو اسناد سيبويه وهو الذي
قال اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدمه مثل ولم يخلق مثله وقال
المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو اعلى كعبا من سيبويه قوله
اذ كان كالحسن معنى علما منقولا والا يعني ليس بعلم كذا حقق
الشيخ الرضي مذهب المبرد لكن المصنف شرحه وفيما ذكره
الشارح وكان المحض لما رأى ان المعتول ان اللام في نحو
الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما فيد
العلم في كلامه بما يمكن بنزع اللام عنه وحمل اسم الحسن الجنس
على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وح لا بد من موفرة معرف
باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا
او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب
لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا
وعليا لم يجوز دخول اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه
معرف باللام قصد بلا صاله التعريف او جعل لاصه جزء العلم وذلك
في علم هو اسم جنس في الاصل حتى يجوز منه لحاضية له اقتضت
ذلك التخصيص وسمي علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية
كما في الصعق لمجرد يلد سمي به لانه اصابته الصاعقة واما
تقديرية اما لعموم تصور معنى جنسي كالدبران او تصوره
وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابع
لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن لا يعلم ثبوته
للمعنى العلمي كالمشتري قوله والمضافة عطف على المفرد حتى تنصب
على توهم عطف اثنين على معمولي عامل واحد لان العامل في نحو
المبتدا والخبر واحد هو الابتداء قوله حكما او حكم كل واحد منهما
او الضمير يرجع اليهما بتأويلهما بما يشمل من التوابع فعلم منه انه

انه لو قال وما بقي حكمه حكم المستقل لكان احصر قوله والعلم الموصوف
فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر من مسائل التابع
قلت من مسائل التابع باعتبار ما اه التابع المضاف او جبا اختيارا
بناء المنادى على الفتح قوله المبني عن جواز ضمه لانه لم يعرف
من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان يبني
اختيارا الفتح عن جواز الجر في يا زيد بن معين قوله مجرد عن
النداء وملحقا وملحوقا بها يعني من غير تقييد اذ لا يجوز الفتح
في يا هند بنت عمرو قوله بلا تحلل واسطة او اذا اريد نداؤه
فيه انه اذا لم يخرج المعرف باللام منادى فلا يرد اصلا من ارتباب
الشارح فكما انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح
ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من
جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه
يتبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه
ان موقعه ما بين احكام المنادى قيل مثلا يبني الكلام على سبيل
التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل الى لجواز ان
يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة ويا هذان العالمان
الى غير ذلك ومن فتنة فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اراد
قائل الوليد ان يقال يا وليدان يجب اللام لان النداء مغني
عن جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام وما
اجيب به عند من ان اللام فيه لجبر انقصان التعريف ليس
الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم دوا اللام ولهذا احتيج
الى استثناء يا الله من هذه القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام
على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا وليدان
الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الوليدان المعهودان
لقيل يا وليدا الوليدان فاعرفه فان مراتب الكلام عند بالغة
اعلى المقام الذي لا ينال الا الكرام قوله يا ايها الرجل بتوسط
اي الموصوفة المحذوفة ما اضيف اليه بقصد بعض حروف التنبيه عنه

بين الابن وموصوفه فاهو المنادى والمجاور ما هو

والتعريف فلا بد خل في المعرف باللام وذو اللام ان تجيء
نقصان التعريف ح

عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اي هو الرجل
حذف صدر الصلة لان المنادي طالبا التخفيف والاول
هو الموجح وان كانت الموصولة اكثر ليكون هذا واقعا في التوسط
على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لفتح يا وانها البتة والصحيح
ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا
بالنداء فمن رجح قول الاخفش يقدر والموصوفة احتجب
عن هذه الوجوه المكشوفة قوله مع هاء التنبيه ليخبر بعد المقصود
بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف التنبيه المشاركة لحرف
النداء في البتة وقوله ياهذا الرجل ليشعر بالتزام حرف
التنبيه في مقام التوسط والفرق بين انها وهذا ان انها
لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل بالامرين فلذا
قدم انها قوله والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اي
موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع
قوله ولهذا لم يذكر هنا ما يخرج صفة الاسم المبهم اي صفة الذي
جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اجراء صفة الاسم
المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في هذا الرجل وجهان
اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى مفرد الخ ولهذا لا ينصب
تابع المنادى المضاف باللام فلا يرد ان تابع المفرد قد يتبع
محله لان تابع المنادى المفرد لا يتبع محله ومنهم من قال
التنوين في مفردا للوحدة اي تابع مفرد واحد وتابع المفرد الواحد
تابع للفظه والمراد بالمفرد الواحد ما يكون لا اعراب واحد
فان المفرد باعرابين مفردان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف
مبلغا لا يلتفت اليه الامن لا يتحاشى عن التعسف واما
ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون لا اعرابا
ففيه ان اعرابا النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة وقالوا
بالله حاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله في باب النداء
وقطع همزته واختصاص نداءه بكلمة يا من بين حروف النداء كما

حذف ايها وايتها ذكره في مغني اللبيب وندا وقع بلا توسط المبهم
وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اسنادتا سيا بالمقام فمن ضيق
الغطاء الذي لا يليق بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله
خاصة انك تقول من غير ان تقول يا ايتها الله مثلا في جايز
ومن خصايص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض
منه الميم المشددة في اخره فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء
قوله بانه اشد شدوذا والظاهر اشد وكانهم توسلوا في التقليل
الى بصيغة اشذ ولم يتيسروا من الشذوذ افعل لحمل الشذوذ
بمنزلة العيب قوله وبيم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه
لكونه علما موزنا بناويل القبيلة او لكونه علما وانما في الشعر
مقتضى عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد هو العلمية كما هو مذهب
الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ الرضي فهو
ان التاكيد اللفظي في الاعلم تكرير اللفظ الاول بلا تغيير
وبلا تعاوض فلما حذف تنوين الاول للاضافة كره بلا تنوين
مجاء الثاني بلا تنوين وان لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه
المذهب لاستاذه وهو الخليل وهو تابع له فيه قوله والسيراني
اجاز الفتح كما كان النصب وكان المضاف شارا الى رده بحصر
الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر قوله لا ابا لكم قال الجوهري
هو مدح اي انك شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال الاخفش
انه شتم لانه شتم فوقه والمعنى انك ليست بابن رشيد فلذا لا نزاع
لجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس لا اب لك ولا ابا لك
ولا ابال ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ
خبر قوله فتح ايا وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر قوله
احتراز عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا وتثنية تمسك
فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء الدلالة ياء الجمع والتثنية على
الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة صورة الحذف هذا اذا
كان المحذوف اكتفاء بالكسرة او ما هي حكمها واما اذا كان اكتفاء

بالشهرة كما في لغة العقم ومنها القراءة الشاذة في ربت احكم يفهم ايضا فينبغي ان يجوز يا فتا بها اذا اشتهر الشهر اضافته الى ياء المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاي كذا الغلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف او بالتغليب بغير عبارة الرضي حيث قال ليدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا قوله وقد جاء شاذا في غير يا بنت فانه كثر فيه الفتح لثقل الياءين قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالجاء وحذف الوجوه كلها وقفا جعل بالجاء مطلقا يكون فيكون الجملة عطفا على الجزاء وعلى الجملة الاسمية وعلى التقديرين يفيد العبارة وجوب الجاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف واما الوقف على غلامي بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز بحذف الياء والاسكان ما قبله واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الجاء والاسكان فالاول ان يكون وبالجاء عطفا على محذوف اي بالاجاء وبالجاء وقفا فيكون في خبر الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه قوله وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة ستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل لا ينتظر المستفاد على الوجوه الاربعة وسيشمل الوقف بالجاء والاحضار الا ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة قوله بابدال التاء بالتاء الياء صلة الابدال وانما يدخل على المؤنث فهو التحتانية وما قبلها الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام قوله وقد جاء الضم ايضا وفي لغة الضم جاء الجاء على ما في القاموس وصلت التاء لانها غير مختصة للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكونه موقفا عليها بالجاء لكونها عوضا عن زايد بخلاف بنت فان تاؤها عوض عن حرف اصلي قوله او مكسورة لمناسبة الياء الياء لانها سبب الكسر الوارد عليها بل ينبغي انها وانما يناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال ابدل بالتاء التاء فاقتضت كسر ما قبلت التانيث

فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء او محذوفا بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير المستثنى عنه بما احدث فيه من الاعراب قوله وبالالف عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه في معنى ويا ابتا ويا امتا او عطف على فتحا اي كائنة مع الالف وقيل عطف على محذوف اي بالالف والفضل للمتقدم قوله فانهم يقولون بنتام لو كان اعتباطا لان الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف لافادة العبارة جواز يا غلام ام او يا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئيين ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع قوله سئل باب غلامي فقالوا اه وقالوا بالجاء وقفا قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم آه الاحضر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم حاصة مثل يا بنة غلامي وقفا قوله الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية صارت سهلة النطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهل للنطق قوله اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز نوعي ومعتد بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحالة الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة قوله اي الضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلو يوجد شرط نصب المفعول له على ما سيجيء وهو المشهور فيما بين الجمهور فيفصل العامل في ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم في غير ضرورة والمراد ان يحصل الامر للوقف اي جائز وقت ضرورة والمراد ان يحصل الاضطرار صفة المتوقف وغير المنادى واقع لاضطرار الى الوقوع قوله اي لمجرد التخفيف ويسمى حذفا على سبيل الاعتباط وهو اداء الموت شابا سميحا كذا في القاموس وما في هذا المقام في كتب اللغوي ان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة لم يثبت القاموس وجعل معنى المجرد واورد عليه

تحويل فانه حذف لا اعلال بدليل صيرورة ما قبل معتقب الاعراب
والمحذوف لعلة لا يكون منقيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرا
لا لمجرد التخفيف وقبل الترخيم حذف بعد التركيب والحوف في يا فضل
قوله او شرط الترخيم اذ كان واقعا في المنادى على المقدر
الثاني لم يلتفت الى اوضاعه الى الترخيم المنادى في ياسبتا عا
لجعل الضمير الى الترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو حوف
الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال والذي ان يجعل الضمير
المقول ترخيم المنادى قوله امور اربعة ثلثة منها عدمية للثلثة
العدمية رابع فانتهم وهواه لا يكون المنادى الذي يجمع الحاء وقفا
وغير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول في يا شياعة في الوقف
لا محالة يا ضباعه بالهاء في مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول
فيه يا ضباعا فترخيمه بحذف التاء وتقف بالالف الاطلاق قوله لانه
ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد
الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد قوله وان لا يكون جملة
وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير قوله والزيادة على الثلثة
لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب لان
جاز نقصانه وان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ما من فقد عقل
من قال لابد من تقييد الاسم بالذي في حكم المعرب قوله بلا علة
موجبة كما في عصا اذ الحذف لعلة موجبة في حكم الثابت قوله واما
اسماء ملتبسا بتاء التانيث واذا وقف على المرخم منه توقف بالهاء
فيقال في طلحة يا طلحة الا ان يكون معام الف الاطلاق نحو قفي فبك
التفرق يا ضباعا ولا بك موقف مناك الوداعا قوله ذيادة تاف
قوله لابد ان يكون المعنى الخ نحو عضبيب في حكم الواحدة في انهما
زيد تا معا وان كانا لمعنيين نحو مسلمان وليسلمان عطيين ومختلفا
الزيادة تان زيادة تا التثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق
وزيادة عمران هكذا اقبل وفيه نظر لان زيادة اخر شملة الالحاق
ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه فانهما ليسا تا وزيدتا معا

قوله وما ذكرنا من بيان شرائط الترخيم او قوله ما فرغ
من بيان شرائط مطلق الترخيم شروع في بيان شرائط
خصوصياته او قوله الما ذكره اعم من شرائط الترخيم شروع
في بيان اقسامه نحو

لان اللام الزائدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء قوله واحترز
به عن نحو ثمانية ومرجانة وبنه به على وجه حذفها معا قوله او كان
في اخره حرف صحيح اصلي ليتبادر الى الذهن فاعتبار اولى من
قيد اعتبره الرضي حيث قيده بغير التاء لاخراج نحو سعلاة
السعلاة كانت السعلاء بكسرها الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس
ولك ان تريد باخره اخره الحقيقي وتاء التانيث في اخره كما هو
كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما بان
ان يفترض ما في حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب فيلايم حينئذ
المعتل الذي يقبل الاعراب محلقا بالصحيح قوله اي الف او ياء
او واو ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء
فيهما حرفي مدة قوله وكذا ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو ريح
وسعود فانهما لا يسميان مدة قوله والمراد بها المدة الوثائقة ليتبادر
الى الذهن لغلبتها وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقا والفرض ان
لم يكن مدة في اصله وانما صار مدة بالاعلال قوله وانما لم يأخذ
هذا القيد لك ان تاخذ فيهما ويحمل ينون على اكثر ما ورد به
حرف في الاصل قوله لانه نحو ينون جمع بنة واباك وان يحمل ينون
جمع ابن لانه لم يستعمل الا كثيرا وينبغي ان يقيد القاعدة بما يخرجه
فاعرف قوله حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين لا يوجد
في الجزاء المقيد بالشرط لانه لغو فتغيير ليس كما ينبغي ولو قال
المصرفان كان ما قبل اخره مدة صفتا لورد نحو سعلاة وسعيد
ممن قال لو قال كذلك لكان احصر وانم الا انه لم يقل لعدم اشتراكه
المستحبين في جملة حرف الحرفان فقد عقل قوله وبدلت من ابوا للوقف
صغار الفتم على كتبه في الحاشية قوله اي فيحذفون حرف واحد فقد
المضارع مع معنى اخواتها الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لا يجوز
في الجزاء الماضي بغير قد والانسبان يحمل التقدير فقد حذف
حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان موكبا حذف الاسم
الاخير وقوله والاخر حرف واحد يتقضيان بيا صاربته فان صاربته

مركب ولا يحذف منها الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما
على المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة
حكما وهو في حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما هو
في حكم اثبات ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو
يدو ودم ويستثنى من القاعدة اسم او آل الترخيم فيه موجب حذف
حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعل
ويا قاض فيعود المحذوف لارتفاع السببين واسم قبل اخره
حرف ساكن في الاصل قبل مدة نحو استعاذ بفتح الهمزة وكسرها
ليبتدئ فانه يفتح للساكنين واسم قبل اخره حرف متحرك في الاصل
قبله الف نحو زاد فانه يرد الى حركته واسم قبل اخره مدغم ليس
قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محمر فان النحاة يتعلونه على
سكونه والفراء يرده الى حركته فيقال الفاء فاد البتة وعن
قاد هي فصيحة حرج عن الفصاحة وياكر في الحاشية كروان
طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له
الحبادي وانواشوا ظاكو بند يزوي كراوين جماعة كروان بالكسر
ايضا جماعة على غير القياس كاذل فاد لولان المنادي
في حكم المعرب لعروض بنائه فاعل بما يعمل به الاسم المعرب ولم يجعل
في حكم هو مع انه مبني وقد استعملوا الاوجه لايراد المندوب
في اثناء مباحث المنادي والفصل بهما بين مباحثه فالاولى ان
يؤخر عن بحث المنادي برمته لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق
صيغة النداء وايا ويا خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل
وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخصر ولظهور للتنبيه على ان
الصيغة للنداء اعم منه للمندوب وهو المتفجع عليه وجودا
او عدما المتفاد من المتفجع عليه من يبكى عليه لاما يبكى لاجوده
فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل للصوت
واويلاه واوامصيبتاه وواحسرتاه كناية عن الميت لانه
كان سببا لذلك المندوب ومصيبته وحسرته واختص المندوب

عند سيبويه ويكثر ايضا عند غيره
وما لا لتقاء الساكنين

افراد ورد المص المندوب في اثناء المنادى جرى في الفصل
بين مباحثه بتبعا لما في الموضوعة للنداء في
حتى لا يتناول المندوب عن المنادى في
يا زيد ويا عبد الله الا بالعرضية
وظهر المندوب
بحثه محله

المندوب بوا ممتازا به بعضهم ان تعلق قوله بوا بالاختصاص ضمن
معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة
الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه وفيه رد على العلامة
التفتازاني حيث قال العرفي دخول الباء في الاختصاص به
على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة
الاختصاص والعرفي في صلة دخوله على المقصور عليه ليرد
انه لا يقع نكرة ليس ورود هذا باعتنا فيا على تاويل قوله
وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي بما اوله به لكون قوله
ولا يندب الا المعروف في حكم المشتق من قوله وحكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادي وجاز ذلك زيادة الالف فيه رد
على الاندلسي حيث قال يجب مع يا ليلا يلتبس بالمنادي
وفيه انه يرفع الالتباس بالمستغاث وفي ذكر المشفوع بالنفع
استعاذ بوجه وزيادته فان جئت اللبس حالفا لنفع الرجع
المضر فيما كان حركة اخر اعرابية كما في ضربي الرجل فانه يقول
ضد ولضربي الرجلاه واغا قال المصرفان حذفت اللبس بالتبريع
اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل ولا كذلك
ان الياء منقلبة عن هذا الالف بعد حفظ حركة اخر المندوب
لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدود ايضا وحكمة الف
في عبارة المصراوقع في مكانه واغا لم يكتف بشيء هذا المثال
على جواز ندبة المضاف الى المحاذب على خلاف المنادى فانه لا يجوز
لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع
او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب
عن المنادي وعدم جعله منادي على مذهب من الدعوى و
التنزيل كما في الحبال لانه لو كان منادي لكان مقصودا بالخطاب
ولم يصح واغا لم يقل لانه جيء به لتمام المضاف لان الاسم انما
يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة
لاتحاد حكم بالذات اي دائما فوله بخلاف المضاف والمضاف اليه

فانهما متغايران اى في الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية
متحدان وللحجة القدح ومن غرائب هذا المقام انه قال المصنف
في ايضاح المفصل الحجة الرأس الا لو كان معارنا في اسم الجنس
لانه توجيه لتقدير اذ كان ويعني به ما كان نكرة سواء كان
مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول
اللام عليه لان بداوة لم يكثر كثرة العلم واما غير العلم من المعارف
وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لتوغله مناسبة بالعلم فلا يرد
وان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم فينتفي على هذا
من المعارف التي حال من قولك العلم وما عطف عليه سواء كان
معهودا عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف هذا وقد لما
اعترض به الرضي انه لم يتم عما ذكره بيان حالة لا يجوز حذف حرف
النداء فيه لان منه لفظة الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد
من بيان المضر به انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر الاعلام
فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله حاصة من جملة معانيه
انه لم يقل لا يحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف
النداء عنه نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي والاصل يوسف
على وزن قفل الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما في تمتمس
بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا وابنا الرجل
بينبغي ان يذكر اي الزيي لم يوصف بزي اللام او الموصوف به فيما لا يجوز
حذف حرف النداء عنه لئلا يحتمل البناء امرأة امراء القيس فطلقها
بحث اخذت منه الطلاق وهو منزع نشزة طلبا لنشوزه وقيل منزل يستعمل
المحزوم قاد شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة
الشديدة واطرق الاطراق حيتم ويبشر افكندن وسر فكنده
حق بصياد بان يلقي عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن ناكبر
وقد تواضع من هو اشرف منه فان الكاح ناصبة وان لا يسجدوا
مفعول لا يهتدون قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم ومتعلق
بصدهم او بزين بتقدير لام التعليل اى مفعول لما اضمر عامله

فسره بمطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة
التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة
عموم مفهومه يخصص العاقل بما هو المراد في هذا المقام مع التعريف
للعام وهذا جعل جنسي التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة
كل تنصيصا على ان المعرف من المفعول به وهذه من فوائد لفظة
الكل في التعريف قد تعتوره به المقام وقد تعتوره به ولا يبعد ان
يقال الاحكام التي ذكرت فيما بعد ايضا لم تخص بالمفعول به بل ذكر
على وجه العموم وهو مرجح الاجمال في بحث المفعول فيه اي اضمر
عامله بناء وقدر بكلمة على متعلقا حاليا هو كلية بناء وهو اما مفعول
مطلق للاضمار او مفعول مطلق للاضمار او مفعول له والاول ان
يجعل على بمعنى مع ظرفا لقوله الشريطة والشرط واحد والثاني
اما للنقل او لكونها صفة لمحذوف هو العلة ونظيره الحقيقة
احتيز عن الجمع بين المضر والمضر الاولى احتراز عن صيرورة
التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاءني رجل اي زيد وبعد فيه نظر
لانه العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في
زيد اضربت غلامه فلو قيل لا بست زيدا وجب عليه فلا بد من
اتمام وجه وجوبيا الحذف من اعتياد قصد اطراد البناب
مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة على وجعله كل منهما
على سبيل التنازع يوجب متابعة المصر خلافا من ذهب وطوائف
الاول كما هو مذهب الكوفيين مشتغل عنه متعلق بالاشتغال
على نقيض معنى الفراغ او الاعتراض ويمنع جعل الاشتغال
بمعنى الاعتراض متعلق المجرور الثاني به او متعلق ضمير بان
يكون مضافا اليه للمفعول المضمر والمعطوف على معموله نحو زيدا
ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة معموله او الصلة نحو زيدا
ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف
على معموله او صلته وعلى هذا فقس اي ما يناسبه بالتراوف
فيما فيه مناسبة لان التراوف في المفردات لا عزة فيه بحث لان

العامل بجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد كما هو الظاهر المتبادر
متعلق بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية وبقيد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال اخرج نحو زيد ضربته فيه
انه خرج جميع صور ما اضمر عامله لأنه ليس المانع عن العمل بمجرد ذلك الاشتغال
بل شغل العوامل المقدرة اياه ايضا مانع الا ان يقال الاصل المانع من العمل
صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيدا ضربته فانه رفع زيدا مانع
عن العمل ما بعده فيه وبتقييد النصب بالمفعولية خرج جركان
نحو زيد كنت اياه لا يحتمل انه خرج جركان بقوله كل اسم لانه كما
ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك
المتبادر من اسم المفعول وان اقول كل اسم اتم من المفعول والتعريف
المطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا حاجة
لتقييد قوله لنصبه لاخراجه والاحسن في ترتيبها ح وجه الغير
الخفي بمقتضى سوق كلامه صلوحا اسلم المشتغل بالضمير عن الفصل
بينهما بما ليس منهما ولو جه الخر وهو خلوصا اسلم المشتغل بالضمير
عن الفصل بينهما بما ليس منهما وما قبل الحصر ايضا وجها حسن الاول
عدم الفصل بين الافعال المعربة بالعمل المجهولة عنى حسبت عليه والثاني
تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمراده ثم المسلط بالواسطة الا انه
قدم في هذا القسم ما هو اغرق فيه فتامل ينصب زيدا جعل ضمير
نصبا الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله
اي ضربت اه الجعل مفسرا للناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير المتبادل
وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستفاد من البيان
فان الاصل فيه ضربت زيدا كضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا وعليه جرى ذكره في مظان الافتقار
وفي حاشية الكتاب اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس مظنة
الشيء موضع يظن فيه وجوده ومنيته لان يكون كذا اي جدير
فيه ان يقال انه كذا وبجيء الوقوع قدم ما اجيز فيه الوقوع على ما

اجيز

على ما اجيز فيه النصب مع ان مناسبة الثاني اسند بالباب اسند
لانه جعل ما هو ابعد من الباب منه اهم وقيل لانه ارجح بسلامته
من الحذف بالابتداء يحمل امرين الابتداء الذي هو العامل
في المبتدأ والجزوح لا يتعين بذلك كونه مبتدأ والثاني مصدق المبتدأ
الذي بمعنى كونه مبتدأ وفيه رد يجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا
الآتي او بحجاب ما الاحاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا
وهو الاستغناء من كائن مقدرا العامل لان بجرده عن العوامل
اللفظية لا بد له من فيد خر وهو الاسناد يعرف الواو في التعريف الابتداء
وفيناه بجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الآتي
يقال المراد صحة بجرده تصحح فتدبر اي قرينة ترجح خلاف الرفع
وهي ما زاد على مصحح النصب الذي لا محالة موجود لما حصل منه
الترجيح لانه في صورة استواء الامرين قرينة لا يصح ليس ترجح
خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا لو اريد عدم ما
يرجح النصب بالفعل لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها لان
في ضمن وجود اي يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو
جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة
لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا موجباه
الاختيار في التركيب والا لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى
منها بل لم يكن له معنى لانه لم يكن وجود اقوى من قرينة يوجب
اختيار الرفع في التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على
قرينة الى جميع دون التصحيح اما لما ذكراه قرينة التصحيح لا محالة
موجودة واما لان قرينة عدم صحة النصب لا تجامع مع اختيار
الرفع لان الرفع ح واجب لان قرينتي المصحة اه متعلق يختار
لا يتغير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم بسلامته
عن الحذف قيل يعارضه كونه الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان
السلامة عن الحذف ارجح لكن ح يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع
لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لاعدام قرينة المرجحة

النصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم
قرينة خلافه كما لا يخفى او عند وجود المانع عن الطلب
او اذا تغايرا فان الاخير الذي يوجد مع قرينة النصب ليس
الا اما هذه واذا هذه مع عن الطلب لم يتلاق الجزء لان المتبادر
من الجزء في عرفهم جزء المبتدأ فان الرفع يقتضي وقوع الطلب جزءا
او هو لا يجوز اه يقال اولا انه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو
قليل قلت اذا كان وقوع الطلب جزءا بناء على ان لا يكون الجملة الاسمية
انشائية فالمراد بلزوم الاسمية غلبتها ووقوعها بعدها وقبل اللزوم
في غير باب الاضمار على شريطة التفسير بالعطف على الجملة فعلية
حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضاربه عمر وهند قتلها فان اسم
الفاعل المشبه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية
الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب محذوفا
ويجردوه عن العروض لاصحابنا بالاسماء ويقال الظاهر ان الجملة الثانية
في المثال المعروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على
الانشائية وفيه ان عمرو يضربه استعمل في انشاء التحزن والتحسر
وما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملة المعقولي العقول
نحو قال زيد عمرو قائم ويكون اخبرية فانه ليس العطف في معقولي
العقول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوتا بالاسمية والفعلية
في المناسب بل باعتبار انهما معقولان ولا تفاوت في المعقولية
بين الاشياء ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل كانه اراد
انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي في ما هو بصدده نفي وجوب التقدير
فلا يرد انه من وجوه الفرق بين لما ولم انه يجوز حذف فعل لما
دون لم كما سيأتي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هذا لكن
انت خبير ان جواز حذف الفعل بعد لما ليس لما سيأتي بمعنى يقابل الامتناع
لذا لوجوب واما قال حرف الاستفهام لو قال والاستفهام عطف
على حرف النفي لخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل بعد
فاذكره لا يصير نكرة لان دواخل الحروف انما يصير نكرة لو ذكر بعد لو اختيارا

على مع الاستفهام فتأمل واما وجه ذكر المرزوقي عنوان الاسم الاستفهام
يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز هل زيدا ضربته متوجه به او فيق
ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان يستقبح النحاة لاقتضاء
هل لفظ الفعل لانه يبقى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل ما يليه
كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في كلام فعل ولا
بالفصل بينه وبين الفعل انما اذا لم يذكر في كلام فعل زيد فعل على الاسم
نحو هل زيد قائم فتقول انما قال حرف الاستفهام دون الاستفهام ليشمل
نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اخذ
حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان العقول يقبح هل
زيد مررت فانما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جواز هل زيدا ضربته
لا يجوز على بيان المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح
لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع العقول بتجويز هل زيد
ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته لا يحسن فلا وجه مع
العقول بتجويز هل زيد ضربته الحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفي ما ذكرنا
وما ذكرناه رد لما ذكره الرضي اه المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم
جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه
لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجد في الكلام وبعد اذا الشرطية
حلافا للكوفيين في اختيار الوضع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع
الجملتين بعده على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية
فيجب بعدها وفي ما قبل الامر قد بعد في التمثيل اولا وفي التعذير
وثانيا في التحضيض حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف
مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المعذرة
بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح
ان يراد وجبا والنصب في وقت الامر لازمة حذف الوقت عن المصدر
كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسيرها باسم اي مجتبا والنصب في اسم قبل امر
اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل
باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به يزيد على اختيار

على اتباع المفتاح

النصب وعند حوف ليس المفترى عند حوف ليس حالا الوفع واما فا
عند حوف البس دون عند البس لان الوفع لا يستلزم البس بقرينة
لكون النصب راجح لانه قيد فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الحوف
لانه مع البس يجب وفع البس فيجب النصب واما عند الحوف فوفع
البس محتاج اذ لو لم ينصب لميلم كونه جزءا باب الخبر افيد من الصفة
لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يترجح كونه صفة رجحان كون نحو
يعود جزءا على كونه خلقنا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما
يزاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان يذكر البس
في مواقع وجوبا النصب واعلم ان حوف البس بالصفة فيما اذا كان
المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله جزءا اذا وفع المنصوب
ولا يتحقق حوف البس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن
للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بعدد بتبديل كل با للام الا
الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم
ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل
وارجو الله ان يكون منها منه وهو فيما اذا التبس المقصود
بالافادة بغيره في صورة الوفع نحو زيد اضربته علامة فان المقصود
بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا
في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفتا النفس الى اهانة
اللائمة فان المقصود على كل شيء بانه مخلوق لا بخبرته
قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود ويتبدل
بمعنى غير مقصود ولا جائي نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال
بانه يستدعي فساده لان المدعى انه في مقام قصد احتمالا و
بالجملة تعيد الاسم النساء لما ذكرنا مع الرفع يلتبس بالصفة
لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معتبرا صحيحا
اولا على انه ماذكره يلزم ان لا يكون النصب في الاية مختارا عند
المعتزلي مع ان العزيز يقين متفقان في ذلك التقدير اي عند
او في دار ونحو ذلك فان قلت فلا يتم كونه مما يستوي فيه الامران

لترجح

يجوز البس لانه يمكن رفع البس ثم

لترجح الوفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المعقود
اكرام عمرو عنده فلا بد من تقدير عنده على تقدير النصب ايضا
قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولك ان تقول فالنصب
مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة جزءا قلنا هذا باعتبار
المنتهى اما باعتبار المبتدأ فالصفة اقرب لم يعهد بينهما بين
ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره من مناسبة
والا بالتشديد ليس لا عند الخليل لوجوب دخولها
على الفعل اما حرف التحضيض فما لا تفاق وحروف الشرط عند
غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب ليدخل عند بعض الا
للعرض والمضوفاة اما هنا او فيما اختار فاغنته ومما استخرجته
من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما
اضمر عاملا على الشريطة التفسيرية نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه
لا يجوز فيه الوفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدأ فالاتحاد فيما
ذكرته مفقود تحقيق المقام ان الملابسة ما يلابس الفعل المفسر
في القصد ويكون معقودا به فلو قصد بزيد ذهب به احد من زيد
او دل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس
لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما قصد به هذا المعنى
مثلا ان زيدا خلق من هذا الباب بتقدير اخلق الله زيدا لان حذف
الفاعل فيه لنكته فهو بمنزلة المذكور فجعل الاتحاد ضابطة مما
لا يقول عليه نعم كل ما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه
وبهذا اندفع ما قيل انه ان اريد ذهب به يصح ان يكون في تقدير
اذهب الذهاب به وزيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب
المسند الى المصدر مجازا لانه ما لم يقصد به ولو دل قرينة
على قصده فليكن منه وقد رام الشيخ الرضي باب المصدر الذي
يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه
ليس كذلك يريد به ان الذهاب وان انتسب باذهبت
فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال اذهبته الله ثباتا لكن ليس

واو ذهب

وما يجب النصب فيه بالتقييد

بعدها النصب

لما اختصاص ومزيد مناسبة له بل اختصاص موجب والفعل لا يسند
الا الى مصدره كذلك وفيما نقلناه عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد
الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاضمار لهذا المثال
واجب بالابتداء تقييد الوقع بالابتداء تبادر من اطلاقه
في هذا المقام وقد قيده المصنف فيترجح به ايضا ووجهان احتمال
تقديرا ذهب زيد يرجوح لاحتياجه الى الحرف المستغنى عنه بالابتدا
وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجح على ان احتماله مرجوحا
يكفي في ابطال الحكم لوجوبيا لوقع بالابتداء وكذا اي مثل ازيد
ذهب به قوله تع الى اخره يريد المصراع موقوعا وقع بعده فعل
هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب
تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ومنصوبه لانقلب التقييد
الى الاخبار وبقوت المقصود مقوله كل شئ مفعول في الزبر كناية
عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه
سلط لفسد المعنون ويكذب على تقدير ويقع لكن لا يكون
مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم
الشارح نعم لو بين كون الاية مما يقصد فيه وصف المرفوع بما بعده
بعمل كان لائقا بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى
بعيد عن دأب الكرام واعلم ان قوله تع كل شئ مفعول في الزبر
مثل ازيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما يجب
فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف ليس المفسر بالصفة في
الزبر الخ في مصاحيف اعمالهم في القاموس الزبور كالصبور الكتاب
جمعه زبر كسبر لانهم لم يوفقوا فيها فضلا بل الكرام الكاتبون
او فقوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة
بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه
انه يصح بجوز حمل الفعل على الكتابة بفتح اسناد الكتابة اليهم
لانهم اسباب كتابة الكرام فتم ان هنا ما فاتا اخر عن حمل هذا الفعل
على الكتابة وهو انه لم يكتب في مصاحيف اعمالهم كل شئ بل كل منهم

لهم ولذا اه بخلاف قوله بل الكرام الكاتبون او فقوا فيها كتابة افعالهم
اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام
الكاتبين بافعالهم وان كان صفة لشئ بناء على بجوز الفصل
بين الصفة والموصوف بجر الموصوف لان كل شئ كاين في
صحايفا عمالهم معقول لهم ان اراد تقييد لعدم موافقته لما في الاية
الاخرى فلا يقع نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد
انه ليس في افادته غرض لا يبق بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم
لان فيه بيان انه لا يكتب في صحايفا عمالهم كاذب بل صحايف
اعمالهم مطابقا لاعمالهم بحيث لا يفاد واي لا يتول
والظاهر ان قوله تع آو كون دخوله تحت القاعدة ظاهرا لامر لما هو
مبني بالنسبة للمبتدي الغير العارف بقاعدة اعمال ما يعد الفاء
فيما قبلها باعتبار انه جعل الانشاء جزاء خلافا للنحاة وهذا جعل
توجيه المبرد ايضا في اخراج الاية عن هذا الباب مع ظهور
كون الفاء بمعنى الشرط عند بعضهم هو عيسى بن عمر الفاء
مرتبط لان تقدير الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر وقد يوكانت
وجعل الباء للسببية ومثل هذا الفاء لا يعمل ما قبلها جزء فيما
قبله يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذي وقع موقعها ولمعرفة
موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقال آخر والاية جملتان اه اشار
الى ان قوله الزانية والزاني عطف على كل شئ مفعول في الزبر وقوله
وجلدتان بتقدير والاية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند
المبرد والجملتان مقابل لكون الاية مثل قوله تع كل شئ مفعول في الزبر
ويحمل كلام المتن فلان ما اشار اليه بان يكون مبتدأ جزء قوله
الفاء بمعنى الشرط والعائد تعريف الفاء فانه في معنى فاين فمن فقد
العاطف فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان عطف على الخبر
فيكون النكتة في قطع الاية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض
بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان زيدا
ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان يكون ذكر احديهما

وليس هذا المقام بما يجوز فيه الفاء عن موقعها

متنزها على حذف الفعل من الاخرى ولك ان تزيد ان الزانية والزاني
جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان فعال الرفع لا يصلح ان
يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال
او للتفسير هذا اظهر واختار النصب باطل بالاتفاق الخ
يعني قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين
المتباينين ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الآية ليست من
الباب وعلى التقديرين يتجه ان السوق يستدعي ان يقول والا
فيلزم ان يختار النصب فالاوجه انه اشار الى جميع ما ذكر
في الآية مع تنبيه على ما هو الغرة فقال الآية ليست من الباب
لان القاء بمعنى الترك والآية جملتان عند سيبويه وان كانت
من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب ولا يبعد ان
يجعل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليس التراكيب الثلثة
المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها اما في الاول والثاني
فظاهر واما في الثالث فللابتداء بالصفة لتضيق على ذكره لانه
لو ذكر لفاتت وقت التحذير سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه
الى تكرار المحذوف منه لعموم اشتماله على مخافة سيرع السامع لها الى
الاحتراز عنه بمجرد سماعه وهذا لا يذكر المحذر اعلم على ان فيه
شيء بذلك على ان المعمول يتأول المجعول فيه فالمعمول في هذا المقام
من قبيل الحذف والايصال ويقال من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل

او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا لفاتت وفعل تحذيرا
مفعولا للتقدير فوق عن تقدير ذكرا وضد فقد او تكيلا الشارح
ما لاحاجة اليه فانت دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر
لا يقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا للتقدير لانه لا يستدعيه
بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت
فرضية التقدير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن
لهذه الدقيقة الجأ على نفسه المسافة فقال التحذير انتهى وهو
غير والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول

اي بتقدير اتق اما التحذير فما بعده واما الذكر المحذر منه مكررا او طولت
الكلام به اي بما بعده ذلك المحمول هذا بظاهره يدل على وجوب
تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك
اتق بل هو اولى لمصلحة الضمير المنفصل فتامل فان قلت
فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف هذا ممنوع بل لابد من عائد
وهو اعم من الضمير وكيف لا ولزوم وجود الضمير لما منع ما ذكره
في الجواب فالاولى ولابد من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب
وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما في الضمير مثل
اياك والاسد بتكرير تكرار مثال اياك على ان الاعم في هذا
القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا محاطبا وقد يجيء
نحو اياي والشر والغائبة تقدير لا اتق على صيغة المتكلم
على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار
مذهب غيره من ان التقدير جرى على صيغة الخطاب ايضا على سبيل
الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك
والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء والظاهر والمضمر
كلها ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح
لانه لا يقال له وكذا تقدير اتق بتضمين معنى البعد لان القرينة
لا يزل عليه حتى قال بجواز تقدير اتق بتضمين معنى البعد فقد
جنف ومال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك
والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك وتعبيره بالاسد واياك
من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك
لكمال قربه منك وابعد من الاسد عنك واما تقدير بتعد في
مثال الثاني غير مناسب لان المعنى الذي هو فيه انما الالتقاء على الطريق
انما يكون بتعيده عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير
بعد نفسك عن الطريق فهم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكن ليس
من ضرورات تقدير بعدا الا ان يقال يلزم ح نصبا الطريق بحذف
الجار وهو سماعي فان المعنى على بعد نفسك عما يؤذيك كالاسد

يقال لا يكون الضمير مفعولا بتقدير اتق تحذيرا اما بعده فلان المحذور منه
والمحذر قد يكون باء الغيبة فلا يصح ذكره تقدير الفاعل الخاطب
ما بعده بتقدير اتق لان الغيبة في حيز النفي على ان التقدير المفعول الاول
نفسه والا لزم تعدية الفعل الى مفعوله
الاول الغائب المحمول للتحذير منه

فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا منه فلا يكون من
افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس
تحذيرا مما بعده الا ان يراد بما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يكون
ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوجيه على بعيد عن الوجه
التي تؤدي اليه ولا يخفى انه يصح تقديرا ان فيه ايضا الا ان المرجح
تقدير بعد لاستغنائه عن التقييد بتقدير حرف الجر ولاشتماله
على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين في هذا المقام كلام
يتجيب الافهام ويدهش الاوهام وتقول في قسمي النوع الاول
اياك من الاسد فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام
لا يسع المحذوف والمعطوف معا اياك ان تحذف بتقدير
من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم
من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع
تقدير اياك الاسد بامتناع بتقدير من ولا يتجه قوله فاه قلت
فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع
لان السؤال اه قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون
ضميمة امتناع تقدير الواو وبثبتها امتناعه اشد من امتناع
تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى اه امتناعه واضح مستغن
عن التعريض والبيان شامل لاسماء الزمان والمكان والمراد
باسم الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر
فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما صواب فيه
سواء ذكر الفعل الذي جعل فيهما لفظا او تقديرا والمراد بالذكر
والمذكور في هذا البحث فلا نفعل مثل يوم الجمعة يوم طيب
لا تقول ما من يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول المذكور
طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان
ولك ان تقول اذا ذكر طيبا للزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في
ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون المطلق فيوم الجمعة ما فعل فيه
فعل مذكور ضمنا والمذكور في متعلق المفعول فيه يجب ان يكون اعم من

من المذكور ضمنا فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه
لو اريد بقوله ما فعل فيه ما ينسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار
قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم
الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو فرض موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر
معقولا بهذه وقد نقل لانه لو اريد ما ينسب اليه الفعل بكلمة في ولم
يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة انه ما ينسب اليه فعل مذكور
بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر
قيد الحيثية كاد المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه
فعل مذكور لكن لا سبع هذه الحيثية لا تقول يستفاد من كلام الشارح
حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه الخ انه جعل قيد الحيثية متعلقة
بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه
الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية ما شاع اعتباره في
التعريفات ويكون بعيدا من الاعتياد ولا يكون قيد مذكور مستغنيا
عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لان متعلق الحيثية
والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس الى معنا انه
ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من
حيث انه كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء اه
يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتامل ولا يخفى انه على
تقدير الاختيار وقيد الحيثية الى لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد
قوله مذكور فاغناؤها عن المذكور اغناء المتقدم عن المتاخر
وهذا ما لا يخفى لم يعبب بل ينبغي على امكان الاقتصار بهما
كان او محدودا والمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالدهر
والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة
وظروف المكان اذا كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف
المكان بتاويل بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس
يقع على القليل والكثير واشار بقوله اذا كان بهما الى وجه التذكير

من حيثية انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور الخ

وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة
عن ضمير المبتدا ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف
اليه المبتدأ بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدا والا ظهر ان الضمير
راجع الى الظروف المكان بتاويله بالقسم لانه قسم من الظروف

وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير
مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج
نحو خلف عنه وزد بان الجهات الست مثل غير في كونها عدم التعريف
بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره
بما فسره الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا
يقبل النصب بتقدير في كذا الهيل والهوسيح فانهما يقبلان
مع انهما معينان بهذا التفسير لابهامهما اراد لابهام اللغوي
لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي ولم يذكر وجه حمل شبههما
عليه لانه حكمه حكمها ولذا ان يحمل الضمير راجعا الى عند ولدى
وشبههما لجعلها بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان يجعل الضمير
راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتاويلها بالمحول كما قيل
وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولك ان يجعل الضمير الى عند
ولدى ويجعل لابهامهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اي شبههما
لابهامهما خ ل لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا وفي بعض النسخ
لابهامهما كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدى وشبههما
ويحتمل الرجوع اليها والمبهم ولفظ مكان وان كان معينا
نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك
ويقال جلست مجلسك فمكان اسم مكان ينتصب بما اشتق منه او موافقه
ولا ينتصب المكان بغيرما اشتق منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره
قوله لكثرته على كثرة الاستعمال وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان
يراد انه حمل لكثرته المودعة للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل
الا مكنة الكثيرة فيصير مبهما ما بعد دخلت وسكنت ونزلت
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اختلافهم في انه مفعول به بتوسط

على انه لم يستعمل مع في والا لكان المكان مفعولا مجازا لكن قال الشيخ الرضي
ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه ويجوز ان يستعمل مع في صحيح
وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان العامل لا يطلب المعمول فيه الا بعد
تمام معناه فيه فيه بحث ومعارضته انه يقال في العبارة السابقة ايضا
ودخلته قوله ليصح ان ينتصب المكان شاملا له ولغيره هذا لا يصح على
كلية اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح ان يقال
جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله وعامل الدخول الخ انت
الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت
الدهليز دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك
كل ما بعد دخلت قوله فان المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه
يرد ح نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل يرد اعجبني التاديب
لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب
الذي هو فيه في قولنا اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله قوله اللهم
الا ان يراد بذكره معه ايراده معه العمل فيه فيه ان التعريف المتوقف
على تصور حكمه وهو انتفاؤه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب
بالفعل واورد الفعل لينتصب لدار وفيه انها انه يرد عليه بعد
اعجبني قوله التاديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التاديب ايضا
لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجل فعل مذكور معه العمل فيه
في تركيب ضربت زيدا التاديب فافهم قوله مثل ضربته تاديبا الى
قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب قيل التاديب غير الضرب
فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التاديب وهو
التاديب وانما نصبا التاديب لتضمنه التاديب ويكفيه امتناع
ضربته تاديبا كما صرح به الرضي فلا عن النحاة فالجواب منع التغاير
عين الضرب بل هو احداث التاديب والضرب سبب الاحداث
ووسيلة قوله يخالف خلافا ظاهرا للزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا
والا ظهر ان يقدر بخلاف يخالف الزجاج قوله لقائل خلافا لان
قول النحاة اصل والخلاف انما وقع من قوله وورد قول الزجاج بانه

بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته فيه ان الزجاج لا يدخل
في المفعول المطلق لصحة تاويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل
وجه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه
ورده المضربانى لا فرق في المعنى بين تاديبا والتاديب وليس قول للتاديب
مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا للتاديب مفعول له عنده لا عند
القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق قوله وخصّ اللام بالذكر
التعرض لوجه تخصيص اللام هنا دون في المفعول فيه مبني على الغفلة
عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو ثمت بالمسجد قوله احتراز
عما اذا كان عينا ينبغي ان يقول احتراز عما اذا كان غير فضلة ليشمل
نحو جئتك للسواد قوله اي اعني فاعلة فاعل عاملا اسناد الى الاسم المعنى
فائدة الواضح الاحصر قوله ومقارنا اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد
زمانه ووجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة واما جاز حذفها اذا اتحد
زمانا ل وفاعل عاملا و زمانهما قوله او يكون زمان وجود احدهما
بعضا من زمان وجود الاخر لاضافة الى هذا لتصحيح المثال المذكور
لان علة العقود هو الكواو الجبين الموجود مع العقود لا الجبين الشامل
عليه الآن يقال بعد الجبين من اول الى اخره حبّنا واصلا اجتنابا
مقدرة قوله نحو سقيت الحربا فانها للصلح لا تخفى انه بصدد هذا التركيب
وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب
الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الآن يقال المراد بالمقارنة
في الوجود اعم من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل قوله
وقع بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا لجعل ما هو محط الفائدة
قائما مقام الفاعل المحذوف عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر
المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن
النحاة توجيه ثالث وهو ان معه متعلق محذوف هو فاعل الفعل
قائم مقامه تقديره الذي فعل كائنا معه اي مع فعله فالظرف فاعل مجازا
كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تامل قوله العير والتوءات
كتبه في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والتوءاة الوتوءب

احتراز عن المذكور بعد غيره كالقاء لا يقتصر الاحتراز على
ما ذكره بل احتراز عما لم يذكر بعد شيء ايضا فالحق ان المقصود الا
الاحتراز عن المذكور بعد مع ولو لاه لقال المذكور لمصاحبة الواو
قوله سيأتي بذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان اللطف قوله
او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا
وعمرا من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيد في كفاك وزيدا مفعولا
معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وانما يجوز الناصب
على ذلك احسبك وزيدا وهو لا يسمن ولا يغني من جوع لان حسبك
مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظرف المتعلقة
عن الاضافة فالمراد بمجعول فضل ما عدا المفعول به المقصود بالذات
كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجيء فانه قد
فيه المشبهة بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا
لان ما يدل على الفعل لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل
الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكورة اذ كثيرا ما يكتفى
عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل و
غرضه ان لا معنى بعض الفعل اعماله معاني وهو ما عدا اسماء الافعال
السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتاخيره
الى هذا فان كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبة لعمول الفعل
في فكاك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال
المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لو
يستوي الخشبة بل صفحة الماء اذ ساوي الخشبة واجاب عنه شارح
العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كمال كما قال
استوى الرجل وليس بشيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كمال بالماء
فقط وغير الاخشن لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له
والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب
قوله او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة
العباب قيل اذ اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن نقول

لم يعتبر في المثال المذكور الوصفية في الزمان ايضا لم يضع لان تركهما في
مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يترك الناقة ولدها
فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد
كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من
تفسير المصاحبة بالمشاركة في واحد ويجعل الملازمة مبنية على ان
المتزلك عدم المحافظة يعني لو لم يحفظ الناقة واهلها ولم يحفظ
في هذا الزمان ولدها ايضا لوصفها وتركهما من مكانين من قبيل
حفظهما ودخل في عدم تركهما نحو تركت الناقة على صيغة المجهول
ولو جعلته صيغة معروف لجاز من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما
نحن فيه وفصلها كتبته في الحاشية وفصل بيچه شرح اذ شير بايد
كرده رفع المعنى پر خورد كوك اعلم ان مذهب جمهور النحاة
انه يجوز عطف جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو ونفسها
عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل الواو ونفسها سوى العمل
الواو ولكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الغير
واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه
خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم
مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقديمه على مصاحبه لفظا
او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في نعني الفعل على ذكره الشيخ الرضي
في بحث الحال من انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجهان
وجها ولم يجب حتى الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حمل عليه
حتى يجعل عامل الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التقريب كقولك
ودنيا ولا يخفى انه حينئذ يدخل في التقريب ضربت زيدا وعمرا ايضا
مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقريب
المفعول معه لتخصيص مفعول الفعل كما ذكر فاذا ضربت زيدا وعمرا
خارج عن التقسيم فلو حمل قوله خارج على معنى عدم الامتناع لا
ينتقض الحكم بالمثال المذكور كما قالوا وجهان جعله مفعولا معه
ومعطوفا لا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء تعين الثاني وجب

الترجيح تعين العطف عند عدم المحض ترجيح العطف فاذا قلت
ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع
فانه هو مفعول معه اذا ترجح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرو
والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة مفعول به سواء
كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم ولم يجز عطف عمرو على الضمير
فيه بحث لجواز ان العطف يجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه والتعبير ان ترجح بالسلامة على الحذف ترجح العطف بالاستغناء
عن اعمال العامل المحذوف وانما حكمنا كما تقدم وبيان المعمل نحو
لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعمل النصب لا الاسم وخذ زيدا بالمثاني
لان المعنى ما تصنع الحال من حال الشخص يجوز ان يراد بالهيئة معنى
التقسم بها لانفعاله غالبا هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة
الحال نهاية الشيء كذا في المغرب والمراد هنا الحالة والمراد اعم من الحالة
المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ويسمى
الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال
نفس الفاعل ومتعلقه مثلا نحو جاء زيد راكبا ابوه لكنه يشكل
بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان
صفة الفاعل اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا اعم من ان يدوم
للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا ويسمى
دائمة وسميت الموكدة كما يجيء ومن ان يكون بخلافه ويسمى منتقلة
اي من صيغة هو فاعل او مفعول لاضفاء فان قيد الهيئة
مقيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء
زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد
ولا يخفى ان الحال لا يثبت للذات الموصوفة مع صفة الفاعلية بل نفس
الذات في وقت الفاعلية واما بالخبر فيكون المعنى ساثبتن صفة الفا
وهو ان يمكن تصحيحه بان يتبين كون الفاعلية في وقت خاص الا ان
يقتضي التقريع بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى
غير ذلك واعترض بان الحال تدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوي

بل يتبين حينئذ ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به مثل ضرب زيد
عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا او ابتدا اذ اختلفت حالا الفاعل
والمفعول فلا بد من التمييز فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما
مجتنب صاحبها وقد يذكر على سبيل التف والنشر المرتب وقيل خلافه هذا
وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول مجتنبه وتاخير حال الفاعل
او تبين على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب
وهو او فق بما هو المشهور من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول
لا يجوز ان المبتدا ومن غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الوصول
احد الحالين فلا يصح استثناء قوله الا لدخول ما وقع حالا على المبتدا
اليه فتنبه واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح
انا نحقق او ذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا تقييد
بالمفعول به او مثلا لا يجعل العرب الحال في ضربت العرب سنديا
عن العرب بلا تاويل بل باجدنت العرب وزيد في الدار قائما مثال
اللفظي الملفوظ حكما وقد على ما مر شرح المفتاح انه مثال المحال عن الفاعل
معنى فان مفعولية زيد في الظاهر انما اعتبر العامل هو التنبيه
يكون ذو الحال اسم الاشارة لا مضمرا لها به بل الظاهر ان الاشارة الى
المستنبط منا يضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم
الاشارة وذكر زيد ليس لمتعلق الاشارة به بل الحكم به فتدبر وهو
ما يعول عليه الفعل وهو من تركيب اي لتشتمل على حروف الفعل المفيد
هو لمعناه وخرج اسم الفعل عن بينه ولا يجوز انه لا يدخل في معنى
الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث
يدخل فيه اسم الفعل او معناه المستنبط ولا عمل الكلام يستنبط
فانه اي وان والاستفهام وما النفي لا يعمل ما استنبط منها بل العمل
حاصل وجعل حرف النداء منه مبني على ان لا يكون المنادى بتقدير
ادعو او لم يكون العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست من الفاعل
المعنوي عند المحقق ومما سمع عند النحاة التمني والترجي وما افهم
الشيخ الرضي في ان المعنى على تقييد جزء التمني الحال لا على تقييد التمني

قوله نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان
اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان ذا الحال في جميع
الصور نكرات مخصوصة في لا يحسن التقابل بينه وبين باقي الصور
ان جعلت امرا حالا من كل امر وانما لو جعلته حالا من المستتر
في حكم فليس مما نحن فيه او بعدا الا مفصلا للنفي فيه بحث من وجهين
احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقابل
الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم يقع بعد الا بل حالها ومنهم من قال
فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يجوز ان يقول بعد الا عطف
على قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر انه هو والصحيح
او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا
مستلزم تنكير صاحب الحال فيه منع الا احتمالا او سيفهما لدى الحال
على ما صرح به المقتدر فهو بهذا الاعتبار مبنيا على الاستغراق ثم فيه
مصححا كما في كل امر حكيم وفيه ان منع الا لو كان معنى النفي جاز
زيد رجل الا عالما ولم يقولوه فمقتضاه في النفي فالمصحح الاستغراق
واما من قال لا منع لجواز وقوع الصفة بعد الا مفهوم فرده بانه
لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من
خبر المبتدا والحال وارسلها العراك اورد امثلة موثوقا بها
للنقض الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع في المحاورات والمحاطبات
ولم يرد الاول الا بشعر بشعر اما لاشتهاره والبيت فيما بينهم بحيث
يكفي الاشارة اليه واما لانه ايضا شايع في المحاورات بحيث
لا يحتاج الى التسديد بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس
يقال اورد ابله العراك اي اوردها الماء جميعا والاصل عراكا
فاوقع الفعل ولم يقدر معنى المصدر هذا كلامه ولم يوردها كتب
في الحاشية النووي المنع ولم يشفق على نقض الوجه الاول كتب
في الحاشية اشفاقا الخوف والنقض بالضاد المهملة والعين
المجمة المنقوطة من نقض الرجل نقضا اي لم يتم مراده انتهى
وفي الصحاح نقض مجاد عام نادر بين وبين ذات شدق وكاة

المراد بالارسال البعث او المراد ارسال النعت او التخلية الى النظر
هو الثاني وعطف لم يزدها للتغيير ثم يرد مضاعف مجهول
من العطو الى الحوض كتب في الحاشية العطن ما حول الحوض من البعير
من سارك الابل والمبرك المناخ يعني جاءني شتر هو بانيدن
ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال
وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي
وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب
الا في مواضع محصورة مثل فعلته جهدك كتب في الحاشية الجهد
بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها
الطاقة متأول اي كل واحد منهما كذا قيل قلت وكذا في غيره نحو
بالحواجي بالتاويل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام
من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجميم الغفير اي كثيرا ساتيا بكثرتهم
وجه الارض ونحو رجلوا الاول فالاول اي واحدا واحدا ونحو
وحده المضاف من المصادر ومن غيرها نحو جاؤا الرجال ثلثتهم الى
عشرتهم فان هذه الاسماء الثانية مضافات الى ضمائر مبنيين وبانية
على الحالية في المجاوز فوقوعها موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين
في المجيء وتاكيدات لما قبلها في تعميم معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل
الحال التي هي جملة داخلة في نحو لان الجملة ليست بنكرة انما هي كالمعرفة
من اقسام الاسم بل هي ملحقة بالنكرة فجعل العراك ونحو مصدرا
للجملة الحالية المحذوفة الحال للطريق احدها انها مصادر
لافعال محذوفة هو الاتفاق على قياس تقدير الجزء الظرف بالجملة
وبجوز تقدير الصفة اي معتركة لان الاصل في الحال الافراد تجري
الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح
حيث قال الافعال محذوفة او صفات منوي بينهما اي
معتركة العراك اشار الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل
المزيد فيه فمعنى الجملة الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا
وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه

المرجح الذي يليق ان يكتفى به لجريانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف
الاول فانه لا يجري الا في المصادر فان كان صاحبها اي صاحب
الحال يعني المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بالواو
ولم يكن للحال مشتركة صاحبها بمجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة
والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاء في رجل وزيد راكبين
فيقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد
ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن ضمائر فهو وجه
بديع لتقييد معرفي صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظ فانه
لا ضير فيه لانهما في المعنى مبتدأ وخبر يعني ان قائما رجل في الحقيقة
قائم رجل فالتخصيص بالجزء المتقدم الذي ليس بظرف نحو لا
ينفع في تصحيح الابتداء لان مقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه
كتقديم الجزء الظرف لانا نقول لا يقع الاخبار عن الجثة بظرف
الزمان وليلا يلتبس بالصفة في الجملة ينبغي ان لا يقيد
تخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا باستفادة
نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا ونحو
ما رايت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد ولا
يتقدم ايا الحال فيما عدا مثل زيد قائما كهو وقاعدا يعني دل على
صدق غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق كل
منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل صدق صاحبه وان لزم
التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على صدق قائم
بالمشبه وصدق قائم بالمشبه به ومتعلق بما قام بالمشبه القيام
وبما قام بالمشبه به القعود على العامل المعنوي ولا على
الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام
ولا على المصدر بالحروف المصدرية بما له صدر الكلام ولا على
المصدر باللام الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا
بسرا طيب منه وطبا فهو من قبيل زيد قائما كهو وقاعدا
فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي

الحال المشتركة

اتفاقا كون مدار المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرف
كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة اصلا
ولا يرضى به المذوب في الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه
ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف
فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم ان العامل المعنوي
كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعلي
والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة
بالظرف مما لا بد له من وجه ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال
والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال
متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول يعود على العامل المعنوي
حالا كان او جملة معترضة هذا اذا لم يكن الظرف داخلا
في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على المعنوي
الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فان لم يدخل
في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللائق به استثناءه
عن العامل المعنوي لا ان يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف
ولا على ذي الحال المجرور والمتبادر من الحق من عبارة المتن
ولا على العامل المجرور فالاولى ان يقال ولا يتقدم
على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف
واما التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا
عند البصريين وممتنع عندالكوفيين الا في المرفوع تقدم
عامل على الحال لم يتقدم عليه الحال اتفاقا اذا كان
المضمر بحيث يمكن حذفه واقامة المضمر اليه مقامه نحو اتبع
ملة ابراهيم حنيفا لان الحال تابع وفرع لذي الحال فتقدم
بجواز وكيا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال وللشلوبين
ان يقتدي بجواز تقديم ذي الحال لاداء هذا المعنى بعينه
الا انه لا يشتهي فاعلا مبتدا والجمل تختلف وتتفق اما كونه

المبتدأ على حال فيكون بناء الكلام على ما ذهب
الاخفش وبعد بيجة

الاول

الاول مختلفا فلان تامة المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها
البعض في غير فعال وفعول ومفعال والاستغناء بالكافية والشافية
غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها واما
كون الثاني مختلفا فلاحتياجه الى تقدير الموصوف واما كون الثالث مختلفا
فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الكل متفقا فلان كافة غير
مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا وكل ما دل على هيئة اي صفة
سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير
المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال
في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة
نحو مررت به انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاء زيد وحده وجاء بهيتا ومنها
ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او بشجاعا ومنها
الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطته ان تفقد التقسيط
فيحمل كل جزء من اجزاء المجرة قسطا وتنصب ذلك العدد على الحال
وتاتي بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين
بدرهم هذا قول القول بالحال الموطئة انما يحصل اذا اشترط الاشتقاق
واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء في زيد رجلا بهيتا انهما
حالان مترادفان لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
فيه ان المقصود من الوصف ايضا الهيئة ومع ذلك اشترط المحققون
ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان
يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس
الغرض من وضعه تلك هذا بسر بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس
والحاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر لان ذات المبسر بمعنى القاطوس البسر
وجاء المربط بمعنى القاطوس ربما كما جاء بمعنى القاطر ما عليه وطبا
وح تكون بمنزلة النخلة فوجه قوله لا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر
انهم كانوا يؤولون الجامد باسم الفاعل او المفعول المصنوع اذا لم
يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا
لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المعروف

88

انما هو لتصوير المراد به واما قوله من يسر النخل فيدل على انه جمع الميسر
لكون صفة النخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما
عليه وهو غير ظاهر لانه وان سمي ميسرا لكن لا يسمى ميسرا حين يصح جعله
حالا من غير تاويل كما اختاره المصنف فالوجه ان هذا اشارة الى ما
على النخل والموجب ما قدمناه فتدبر لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى
المظهر كالعدم الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز
كالعدم فافهم لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر الذي يابس
فلا تتقيد الاشارة بحالة اليسرية فتامل فليتأمل ح حالا مقدرة
نحو مررت بنخل يسرا فليب منه رطبا يقال هذا المثال مصنوع
لا يوثق به والله تعالى اعلم وله الحمد الدائم وتكون جملة قال البيضاوي
الوصفي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب بالجر الاول منها
اعرابا الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاده الى في شاة
نحو بعت يدا بيد اي ذو يد بيد اي النقد بالنقد ونحو بعتك الشاء
شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة
ودرهما واوا بمعنى مع كأنه كل رجل وضيعتها اي شاة ودرهم مقرونا
منصوب هنا الجزاء لبتوليها الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على
الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى
انه اذا يؤتى بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية
عن الواو والضمير ولا عن الواو الا على ضعف فالاسمية وفي
حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدخل الزمان
فهو كنفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابطين عند
ظهور الملابسة نحو خرجت وزيد على الباب وهو قليل والمضارع
المثبت والحال المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع المنفي بكلمة ما
وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالا ان لا يخلو
عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ويجوز حذف العامل
في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف وبشبهه كما شاع
اراده في نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها ما اقتضاه

الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالثة الهلال بينا اي هذا
الهلال بينا ولا مقال لاحسن قوله قرينة حالية والمراد بالرشد او
مهديا الوشد بقيده مهما امكن الهدي اذا لم يكن الوشد بدون
الهداية فلا يراد ان الوشد فرع الهداية فينبغي تقدم مهديا وكونه حالا
بعد حال محتمل التوادف والتداخل وعلى الثاني ليس فائدة فيه
كما اذا كان صفة ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة
وكذا في فعل بيّن اذ زياد التمن او غيره مما دخله الفاء او ثم نحو بعته
بدرهم فصاعدا وقرأت جزأ من القرآن فصاعدا اي فزيدا فصاعدا القراءة
في العقود والمستقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت
المؤكدة التي تقارن ذا الحال فاذا راعيت قيد العامل فلا يصح اطلاق
قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر من عاملها بالحال لغلبتها
فتكون مؤكدة لا مقيدة اي تحققت ابو بيّنه فهو لما ذكره المحقق
الرضي من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب في حال كونه عطوفا فيصح
ان يكون المعنى اعلم عطوفا لكن عطوفا حال مفعول ثان لاحال
ووجه الدفع ان احقق في تقدير احق ابوته بحذف المضاف للظهور المقصود
واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا البشته ان تكون معرفة اي
مؤكدة اما بتخفيفه واما بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للمنفي
ومؤكد فلا يراد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد تكون
للاستدلال وانما جعل قول المصنف بمعنى شرط وجوب حذف عاملها
تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من موكدة الجملة
الاسمية والفعلية كما سبق به الزمخشري ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في
الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمؤدى مضمون الجملة الاسمية
فليس قوله تعالى ولوا مدبرين منه فاوردت لها سما فالتسمية ابتداء
لمضمون
جملة اعتوزه عما يؤكد بعضا جزائها الا يريد ان رسولا لا يؤكد
الا ارسال لا ارسال الله اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال
دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما

٣٨٩

لو اريد معناه الشرعي وهو افناء بعثه الله الى الخلق بكتابه وشريعته
ويؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله ولا بد هنا من قيد
اخر فيه بنظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص
بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون جملة فعلية ومضمونا فعلا
شاهد منها ذلك وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية
خاصة ما يكون الاسمية ليس فيها مشتق ولو سلم يصح ان يقيد
في الله شاهد قائما بالقسط احقه ويكون التقييد رفيه مع وجود
ما يحل في الحال طرد للباب والله اعلم بالصواب التمييز ويقال له
التبيين والتفسير والمميز على صيغتي اسم الفاعل والمفعول اي الاسم الذي يرفع
الابهام احترز بعوده اي الاسم عن فعلت او قلت فانه قلت
يرفع الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه بالجملة
حسن زيد اوابوه اي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه
او وجها بالنصب لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس بتمييز عند
البصريين المقر بما مانع عن كونه تمييزا لا هو شبيه بالمفعول وكذا
في نحو زيد داية وسقه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست
بتمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويرفع بان المعنى
عليه في دابة والم شاكيا بطنه وسقه نفسه بالتشديد على مزيد
من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه واذا اتفق
عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سقه نفسه وسقه نفسا
ولا وجه ان يجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة
فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير
التمييز وهو الموزون وهو ليس بموضوع للوزن وهذا انما
لم يوجد الى الان وقد قيد بان ذكر بعد يرفع الابهام المستقر في ما وضع
له الوطل وهو ابهام موزونة واحد ليس لمعنى الموضوع له مراد فخذه
بقلا تزل فانه من مزال الاقدام لكن المطلق منزل على الكامل
هذا اذا اعتبر العمل بالملاءمة والتقدير هنا لانه لو كان على الملاءمة
للعاذكره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستقلال مع

ومنهم

ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم
وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم
من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تقييد الثابت
بما يقابله الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال هنا جارية
بالمستقر على هو مفهومه فلا بد من تكلف محل بالتعريف وقد يقع عينا
جارية وامثاله بابا من التوابع والكلام في المعربا صالة على ما
عبرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم كان التمييز المقيد
بعد الابهام ليتكمل في الافتقار الابهام ثابت في القصد في صورة
التمييز بخلاف فانه لا يكاد حسنا ولا ابهام في هذا المفهوم يخفى
عليه انه يلزم ان لا يصح به جندا رجلا على انه يستدل على ما اتفقوا
عليه ولا يصلحه كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا
ابهلم ومنها الا ان يقال معارف ذا مع حيث في المبهم بحيث صار
موضوعا له فتح التمييز عنه وكذا في ماذا اراد الله بهذا مثلا معارف
بعد ماذا في المبهم عن ذات لا عن وصف فرق بين النفت والحال
والتمييز بان وضع الصفة والحال ليبنا بثوب وصفق شيء هو
يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهلم عن مفسر
الاسم وبيان انه من اي جنس فرجل عاقل ليبنا صفة العقلة زيد ورطل
رنيا ليبان ان الرطل كائن تحت الوزنة وذلك فرق واضح لاخفاء
فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل
المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل رنيا ان فرقا الرطل مبهم لا يعلم
انه من اي جنس فقال رنيا بين بان انه من جنس الزيت وبعد
يكمل بخروج تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن
الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الاتصاف التمييز اخرج الاسم
عن وضعه الذي لغرض المعنى وجعله ليبنا الجنس فانه في فوق قولنا
طاب شيء مشوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته والاستغناء
بتقدير بجرة المضاعة يتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا فان الرجل
عين زيد لا شيء منسوب اليه وقوة التحا الرضي في مثله طاب هو زيد بتقدير

ان زيد عنا جارية فان المقصود بالعبارة المبين
والا فالابهام من حيث انه مقصود صحيح

في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع رطل رنيا يرفع
الابهام عن المعنى المراد بنحو

الشيء منونا وجعل زيد بدلا وبعض به ما يقابل الجملة لم يجئ المفرد
بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة
وقيد المفرد حوّل ما بالنسبة وقدم الثلثة فالمقابلة يقتضي ان يراد
ما يقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة ويحمله على ما ذكره على الترقي
مثلها وزيد فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المعدا وكانه اراد
بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي والمعدا وانما استحق
في ضمن عدد جعل قرينة العدد للمعدا ومن قبيل الجاهر للعالم والجهر
ان يجعل من ظرفية المدلول للدال فان المفرد المعدا ربما يستعمل في عدد
وفي غيره فافهم فان الوطل مضافا لحرة لو قال مضف المثنى كان
بيانا للمنوا به ايضافانه تثنية منا بالقصر وهو اصح من المن بالتشديد
وكالكيل نحو قفيزان بر اقفيز مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك
كثنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى قفال او آبي او نصف
الوبية او ثمنه كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان والمنا وطل ونصف
بالفتح والكسر اثنا عشرة اوقية استار وثمن استار والاستار اربعة
مثاقيل ودرهم ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع والدرهم ستة وابق
اداني قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبتر شعير
درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزأ من درهم الوبية اثنان
اوربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل
وثلثة او ملأ وكفا الا سلف المعتدل اذا املأها ومد يديهما وبه سمي
مدا وقد جربته ذلك وجدته صحيحا مقابلة جميع ذلك من القاموس
واما احتصار المصنف على الاسئلة الثلثة او من جزء العدد والا فقد مثل
للعدد ايضا والاولى ان يبدل سنوان حمنا قفيزان برا وقوله وهو التنوين
محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويريد بما يتم به المفرد
ما يتم به المفرد مما ينصب التمييز والا لوجب التنبيه على المعرف باللام
ايضا بقي ان من التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتي واما
مضدك لا ديتيفاد الاقسام اي اقسام الاسم التام دون المعتدل
لا بتناء حكم نحوي على معرفة اقسام الاسم التام وهو ما شاع اليه بقوله

ثم اذا كان بتنوين الخ ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استغنا
الاقسام للاسم التام فكان ادخل في استقام قوله لانه المضاف ثانيا اليه
بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بل يكون غلام مضافا الى زيد
ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في وجه زيد
فانه الحق اضيف الى الوجه ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن المخاطب
وجها بل صاحب وجه لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الوجه والوجه
الى المخاطب ولا ينقض هذا بكل فرد فانه مأول بمحذوف العطف اي
وكل فرد وفرد قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضي فقد تم لا
بنفسه كالتمييز في زيد رجلا وعندي مادا واللتي بهذا مثلوا عندي
الواو دهذا في القاموس الواو دون اكبر او الطويل الاستقل يشبع
داخل وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين
صاعا قوله وهو ما شابه اجزاؤه اي شابه اجزاؤه في اسم كل والاولى
وهو شابه نفسه وجزؤه ولذا ان يجعل شابه مضارع المفاعلة
ومسندا الى ضمير ما واجزاؤه مفعولا به وينكل بالتوة لانه لا جزء له
فاولى الاقتصار على الوقوع بحرة اعز التاء على العكيل والكيزى فانه لا تاء في
اذا الانواع جرد عن التاء واذا لم يقصد بالتوع التاء قوله طاب زيد
جلستين للنوع جاز ان يقال لطاب زيد جلستين دون ان يقول عدد
توبين لانه يمكن المناقشة في كون توبين العدد بخلاف جلستين للنوع
فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكما
في التمييز عن ذات موكوز فهو خارج عما نحن بصدده اعترض عليه بان
التاء اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه ينظر اما اولا
فلان التاء قد تأتي من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست
الفارقة بين الجنس والواحد فلا تنافي كون الكلمة اسم جنس شامل القليل
والكثير من انواع الجلوس او احادها واما ثانيا فلان المناقشة في المثال
ليست من ذباب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل
ليس بشيء حتى يصح ارجاع التوة قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
حصص الجنس هذا بعيد جدا مع ذلك الاولى ان يقال الافراد الجنس بكذا

الخصوص لان الحصة لا تطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري
الذي يحصل العقل من اخذ المفهوم الكلي مع اضافة الى معين ولا تطلق
على الفرد الحقيقي ويجمع في غيره اي يورد المتميز على ما فوق الواحد
فيجاوز حدا لتكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد يراد به ايراد صيغة
الجمع مع انه لا اصابة الى تكلف لان المصرح يجوز في قصد المتعدد الا
صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا قليلا نوابا صرح به في ايضاح المفصل
وسويته انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى
اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان
المراد غير الجنس والجنس المقصودة به الانواع ثم ان كان اي المفرد
المعدار انضاف الظرف راجع الى المفرد المعدار عن العدد وان كان
الحكم المذكور شاملا للمفرد المعدار ومطلقا او المعنى ان وجد
التمييز لا موجب لجمع كان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني تامة
وكانه اراد الاشارة الى توجيهين لكن في التوجيهين والتوجيه
الثاني بعيد جدا لان جعل التمييز بلبتا بتنوين المبهم او نونه دكيلة
جدا والمتبادر من قوله جاءت الاضافة اضافة الملبس بالتنوين
للاضافة الشيء اليه ولا داعي اليه الا مراعاة شاركة ضير فيفرد و
ان كان في الموضع المضمنة على وذلك التفاوت بالعطف ثم فانه ليس
التمييز هنا للتوالي في الوضاء بل لتفاوت الحكمين فان احدهما
متعلق بالتمييز والاخر بالمميز انه اراد عشرين ومضا يجب
ان يقال عشرين ومضانا لان المضان وان كان غير منصرف للعلمية
والف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع مميزا يكون منكرا لوجوب
تنكير المميز وح في اللباس في هذا المثال ايضا نظر لان في صورة
الاضافة الى التمييز نكرة مصروفة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة
غير مصروفة الا ان يراد اليوم العشرين من ومضان لكن سوق
كلامه لا يساعده وعن غير معدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع
حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصل ويكون بحيث يصح اطلاق
اسم الاصل عليه بخواتم جديدا واما الفرع الذي لم يحتمل له

اسم خاص

اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب اوقد
بكل مفرغ التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر
عن قطعة الا ان يقال انه يميز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال
وهو ايضا من موجبات ان المخصص اكثر في الثاني فتامل لكون
مكان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام في طرف
النسبة لا يستلزم ابهاما فيها بوجه القسم الثاني من التمييز الا يرى
ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة فيه انما الابهام في الطرف
وبازالة الابهام عن النسبة لا يزول الابهام عن الطرف وبازالة
الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة مخاطب رطل وثيابا
فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعني قولك الابهام في
طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع
عند محل بحث الا ان يراد الطرف المعدار وكذا كل ما كان فيه
معنى الفعل يشكل بما يجاء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست بنفسه
جملة بل جملا واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل الخ صاحبة والمراد
هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ايضا بما ليست جملا ذكرتها الا جملا وجاء اذ كي
على تحول والاولى في قولك حسبك زيد رجلا حسبك فالممثل به
حسبك فالممثل به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد والله
در فارسا قال الشيخ الرضي المزرع الاصل ما يزرع اي ما ينزل
من الفرع من اللبن ومن الفيم من المطر وهو هنا كناية عن
فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله الى تمام قصد التعجب منه
لان الله تعالى ينشئ السحاب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه
الى الله تعالى ويضيفون اليه فمعنى لله در ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم
لله در اي عمله مفعول الشارح اي لله خير بجعل الدر كناية
عن الخير لا يوافق تحقيقه ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن
مضافا الى المنتسب عنه قيد الشرط بهذا القيد لرفع ما اورد عليه من
النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم بعض جعل لما انتسب عنه

مع انه لا يصح جعل المتعلقة وبعد تقييد الشرط هنا لما صار منتفية
ان يكون قوله والا متناولا لطالب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقة
فيدفوله والا يضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في العضمين
لو حمل العصمة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو
الفظ المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في العضم الثاني فلا وجه لصرف
العصمة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون محققا الا بكونه
واقعا بين المنتسب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نفسا في المنتسب عنه
والمتعلق الا كونه محققا لما انتسب عنه والمتعلق فيتحد الشرط والجزاء
ح وكذلك يتجه على قوله المصدر الا فهو لمتعلقة انه ليس فائدة تامة
لان التمييز اذا لم يصلح لما انتسب عنه يكون متعلقة بلا حفاء
هذا وهذا المقام من مزالق الاقدام وقد خصصت فيه بمزيد فضل
تفصيلا لجلة الاعتناء وشرح عبارة المفتاح بحيث لم يتجه عليه شيء
ولم يحتج الى تقدير وتاويل لكون جملة من حصايص شرحي على الكتاب
فلو ظفرت به لحجبته مع ما لا يحصى من الحجايب قوله بان يكون تمييزا
يرفع الابهام عنه فيه ان الابهام في ما انتسب عنه بلحاظ الذات
المعدة وكانه اراد رفع الابهام عن بعض ما انتسب عنه هو نفس ما انتسب عنه
قوله في لمتعلق زيد وهو الذات المعدة اي المتعلق الذات المعدة
دون عين زيد وقوله اعني الشيء المنسوب الى زيد تفسير للذات المعدة
التي حكم على المتعلق بانه هو حين كون التمييز لمتعلق ما انتسب عنه
فلا حاجة الى تقييد الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء
المنسوب الى زيد هو الذات والمعدة التي قد تكون عين زيد كما ظن
قوله فيطابق التمييز فيهما اي في ما حاذا الى الظاهر ان ضمير فيهما راجع الى
العضمين المذكورين فيتفق حكم ما كان نفسا في المنتسب عنه فتكلف في
مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نفسا ولا يخفى انه تعسف جدا
اذا اريد من اياه واحدا لمراد بالاحد او ما فوق الواحد قوله فانه اذا
قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى او يجمع ذلك الجنس هذا ينافي ما سبق
منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا يجوز قصد الانواع وقصدا لافراد حتى

اقتاج

الاول

حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على شمل الافراد
على اجمل بيانه لما شيد عن قريب ببيانه قوله الواو بمعنى او والطبق
مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اي كانت الصفة مطابقتها له
اي لما انتسب عنه ومما يقتضي هذه العجبانة جعل مفعولا مطلقا
خبر كان فاحتيج الى ادلة لصحة جعل الخبر فاعلا معنى حوة او عن
مر بيانها لعنكبوت فاثبت المدعى بما هو احوج الى الثبوت قوله
اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه يعني الطبق يصح ان
يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر
لسياق الكلام وسياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتسب عنه
او لمتعلقة فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح
العكس ولكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول المبني له
قوله ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا معنى الاحضار على كونه
مبنيا للمفعول في التوجيه السابق قوله واحتملت اي الصفة المذكورة
الحال لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة والحال لا يجب ان يكون
مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا قوله لكن زيادة
من فيها وزيادة من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا
ويتجوز في التمييز عن ذات المعدة اذا كان لما انتسب عنه
وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي والكوفيون صحة عشرون
من درهم وكان المصرمعه حين صرح بتجويز دخول من على
محرم فلو كان يجوز دخول من على التمييز من الذات المذكورة
عاما عالم يخصها بهذا الحكم فتامل قوله التمييز بالزيادة
من توهم احتمال الحال الزيادة من ليكون تنصيصا على ان المراد
التمييز لا الحال قوله على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق بكل
ما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم
على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام وهو الفاعل والمفعول
فالاولى ان يقال ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات
مذكورة بالاتفاق قوله انما جعلته لازما يعني ان التمييز فاعل

حاصله الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا
انه بيانا ويلزمه الاسم صح

بعينه اسم الفاعل مع تجويزه كونه

[illegible] ... اينوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة
[illegible] ... باعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض
عيونا فجرت فجرا منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا يتبين
عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق اياه والا لقال وانفجرت عيونا
يتضمنه وكذا الحال في امثاله الآتية ما مر في بحث الكلام على يقتنيون
المثالين فتذكر تصحيح كلامه عليه قوله وهنا بحث ليس البحث
وارد الان وجوب تاخر التمييز عن العامل كونه فاعلا انما حقيقيا
ليرد العمل المذكور الى المسند اليه واما مجازيا لم يرد الا انهم
عرضوا الكونه فاعلا حقيقيا بالورود اظهار لما خفي من الوجه
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي انه التمييز الذي قاعدتهم المشهورة
ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تاويل
في فجرنا الارض عيونا قوله فانهما يجوزان تقديم المميز على العامل
الصريح وعلى اسمي الفاعل او المفعول وكلام المصنف قاصر لانه ان
اريد بالعامل المجرد العمل فيفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده
وليس كذلك وان اريد به العامل او شبهه كما هو المستفيض في كلامهم
يفيد ان خلافهم في جميع ما يشبه العامل قوله وما كاد نفي قيل الرواية
الصحيحة وما كاد يفعل قوله المستثنى المصدر انما الباب
يدل على ذكر الشيء مرتين اوجعل شيئين سواليين او سببا بشيئين
ولفظ الاستثناء من قياس الباب ودلالة ذكره لشيء مرة
في الجملة ومرة في التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء يجعل
المستثنى منه شيئين متمايزا فلا ومتماخارجا قوله ولما كان معلومية
بهذا الوجه غير المحتاج لشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه
راي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما
قدمناه قبيا واثباتا لكون المصرح بانه ليس له مفهوم علم بالاشتراك
لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا
مطلق فلهذا قسمه اولا الى قسيم الالفظ المشترك ومنهم من قال
المستثنى المنقطع مجاز وقيل ان المراد ان اداة الاستثناء

[illegible] ... فيه مجاز لا لفظ المستثنى هو المخرج سواء كان في امر ايجاب
او مساويا من مقدر اي عن المراد منه بان يكون مقتضى
وزنية انه ليس المراد جميع المقدر كما هو مدلول اللفظ لانه يحكم
حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم على المقدر بعد اخراج المستثنى
عنه واورد عليه انه لا يتضح ذلك اذا جاء القوم سوى زيد وتخلف
ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وعدا زيدا فليس الاسناد الى المقدر
المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا
والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان
الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف
وزنية ان المراد سواه ولك ان تزيد انه مخرج عن النسبة الى المقدر
بان يزيد جميع المقدر وتنسب النفي اليه فتاتي بالاستثناء المخرج
عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد
ولم يرد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة لتخرج عنه
شيئا ثم تقييد الاعتقاد وهذا غاية ما يتنزل في تحقيق المقام
ولا يجدي في كلام غيري تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الموفق
بالالهام اجل الاقسام سواء كان ذلك المقدر لفظا
اي ملفوظا جعل قوله لفظا او تقدير اتقضيلا للمقدر باعتبار
كونه مذكورا او مقدرا ولك ان تجعله تقضيلا له باعتبار كونه مقدرا او اعتبار العنوان
اللفظ بان يكون الا دالا على مقدر صريحا وكونه مقدرا بان يجعل
باعتبار التقدير بان يجعل مقدرا بالتاويل ولا تخالف
العبد الا نفسه فانه لا تقدر في العبد الا بجعله في تاويل
الاجزاء ولك ان تجعله تقضيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون
ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني زيد ليس الا اي بعدا
واخواتها لا يكون المنقطع الا بعدا او غيره وبيد مضافا الى
ان مسندة في كلام موجب او ليس بنفي فهذا هو المعنى
الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح

[illegible] ... راجع الى الكلام كم

[illegible] ... سوى زيد ما مر من بيان كون
[illegible] ... الى آخر ذكر المستثنى

[illegible] ... فيه

في الكلام التام في باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا
لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا الظاهر ان الكلام في كونه مفعولا
بنصبا مختصة لذاته لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه فح لابد من
قيد تام ليتم الضابطة الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الا نقصد المضي بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم
يلتفت لعدم وقوعه على المثال وجواز ان يكون مفعولا
او مقدما لم يعد كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده
في خلا لان الثلثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله مستقلين
بجركان وهو قوله في كلام موجب فقيده ليشارك في المفعولين
على خبر كان لان المعطوف على المقيد المعدم بقيد متقدم لم
يشاركه في القيد لاستحالة دخول الشارح عطف على قوله بعد الا
محل نظر لانه يوجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد
القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار والآن يقال المستثنى
بغير في حكم المستثنى بحي حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان
هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال
اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قولنا ومعدما
سواء كان في كلام موجب او غيره اشار الى ان بين هذا القسم
وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الاخر ليعلم
ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين اي المستثنى
منصوبا ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا
من الكلام كانتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان
متصلا او منفصلا منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد بعدها
وليس حرف عطف والمتأخرون قالوا انها التي تابعة
لنفسها نصب لكن المشبهة بليس فعلا وجزءا محذوف في الاغلب
بخلاف غير العوم الاختيار او تقدير لكن الحمار لم يجئ وقد يجئ مظاهرا
نحو قد رفع الاقوم ليونس لما اعتوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون
هو بمعنى سوى ويرده ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى

المنقطع

المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق في
الاكثر متعلق بمنصوب اسم بفتح حذفه مقدما كان او غير
مقدم نحو ما جاءني زيد الا عمرا او الى بعض مطلق المستثنى منه
بمعنى ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في
علمت نفس اي كل نفس وانما قلنا الى بعض منكر لدلالة قوله فيما
بعد او بعضهم عليه لعلة عموم النكرة في الاثبات اذا كان قابلا
نكاية من قال قد يستعمل البعض المضاف اي خلا بعضهم ولا ضائر
للاستغراق وهما في محل النصب على الحالية الاحسن ان خلا في
تقدير وان مضافا اي وان خلا زيدا كما في مذ سارت فيطابق
في المعنى ما خلا اي النصب بهما اتفاقا نحو اكثر الاستعمال الا تراه
ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا مما يختار فيه النصب
تقديره خلو زيد وعدو عمرو وهذا لا يستقيم لان الفعل
المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون
في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلو زيدا
على ان الضمير راجع الى المجئ او الى الجائي او البعض اي وقت
خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجائهم ولا وجه
للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائي ايضا
كما سبق في خلا وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل الهالم يذكر
كهنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحته ان يكون زيدا خبرا عنه
وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في اثبات
لا في النفي والا ولحاء نفي زيد عن المجئ لا يوجب اخراج زيد عن
المستثنى منه فلهذا لم يجز رجوع الضمير الى المصدر فهم لو جعل زيدا
مضافا اليه المجئ فيكون التقدير ليس المجئ مجئ زيد يفيد المقصود
لكنه تخلق لفظا ومعنى فافهم ولا يتصرف فيها ولا يغير لا يكون
الا غيرا فما يكون وما كان ولم يكن حال كون المستثنى واقعا
في محل يتأخر عنه الا لاخفاء في هجنته هذا التوجيه او البيان
المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب جدا ولا معنى لان يحال

95

وتحمل ما قبل الا فلو كان كلمة فيه وتجوز بما نقل الشارح فقوله
فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدلا بعض عن كل وتما يفيض منه
الجواب قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى
انه لو جعل به لا كان المبدل منه في حكم النتيجة كيف والبدل مستثنى
بعد الا والمقصود ههنا بيان حاله فجعل ذكر ملاق المستثنى في حكم
النتيجة لا يخل المقصود وفي بعض النسخ ذكر المستثنى بغير واو
على انه صفة لكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان
يجعل على هذه النسخة ايضا لا لتوافق النسختان في المعنى
لانه لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك
الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الابراز
وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احتراز عن تقدير قد بكل الضرورة
لانا نقول تقدير قد اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف
وفي قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه ثانية كلام ولم يشترط
ان يكون منقطعا بما ذكر من وجه عدم التقييد ضعيف لعادة
المصنف استثناء المتاخر عن الحكم العام المتقدم المنافي للمتاخر لا
العكس فعدم التقييد هنا بوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضه
تقديمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى
المعدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكره له
او مقدما او قوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوبا ذا كان بعد الا
غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما يتبين
فلم يتجه هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختيار
البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز
تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط
ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على الروية كما تقدم فلذا
يتجه الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من
قوله ذكر المستثنى منه هو الشايع في ذكره فاستغنى عنه على التقييد
بما يخرج المستثنى المعدم ولا بد في هذه القاعدة من تقدير آخر من

احدهما ان لا يكون المستثنى متواجبا عن المستثنى منه مثل ما يجاء القوم
اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام بتضمن الاستفهام
نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب اقام القوم الا زيدا فانه يجاء فيها
المصورتين بجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المفرغ
لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا القسم واعراب البدل
بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية ويعرب على
حسب العوامل اى على قدر العوامل فان العوامل تختلف الرفع
والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع
والنصب والجر ولقائل ان يقول ان المراد ان كان عامل المستثنى
منه بشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل يقتضيه
وان كان المراد عامل المستثنى فيعرب على حسب عامل على انه
يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه
انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا
بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله الفعل
بواسطة الباء فقد سهى فالمراد بالمفرغ المفرغ لبعض
المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولذا ان
يستغني عن هذا التكلف بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى
بحال متعلقة فيكون الحال المفرغ عامله او ان يجعل المستثنى
مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا
وهو اي والحال ان المستثنى جعل لو والحال ولذا ان يجعلها
للعطف ويجعل هو عطفا على المستثنى منه وفي غير الموجب عطفا
على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير عايدا الى المستثنى
بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى
والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل
قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق بعض وعدم
الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم للمفرغ فيتضح
عدم الذكر في الموجب ففي استثناء قوله ان يستقيم المعنى

بلا تمام والمعنى على التوجيه الاخير فهو مستثنى من محذوف الكلام
اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقتا من الاوقات الا
ان يستقيم المعنى ليفيد فائدة صحيحة يبقى ليفيد الكلام فائدة
صحيحة يبقى ليفيد ولذا ان تقول ليفيدا المستثنى ما هو فائدته من
جعل الكلام صادقا اذ في الاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام
صادقا بخلاف المنفي على ما ستحققه مثل ما مر بني الا زيدا يحتمل
ان يكون فاعل يفيد نحو قولك كل حيوان مثال لما يصح فيه الحكم
على سبيل العموم لا تخف فيه الا ان يستقيم المعنى قبل لا بحث
للنحوي عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفية التركيبية
فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله ينبغي فان قال بحثه هذا
ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب بخلاف الموجب
فانه قليل الفائدة استقامة المعنى اذ اعراب المستثنى كذلك والبحث
عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة النحو اذ معنى ما زال
ثبت الثبات يفيد الدوام كما يفهم من كيت اللغة على المتأمل
في بيانها وما يقال المراد الدليل لا يثبتا الدوام الا ان يقال
المراد نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فانه
الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادته
الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء
في حيز النفي عام لمعنى دال وقع دوال ومعنى ما دال لم يقع
دوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات
اي بحسب العرف لانه لا يولى بنفي النفي الاثبات فمن قال
معنى قوله نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه
لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي
وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل فيكون المعنى
كان زيد دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل في الماضي مثلا
او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واي مبالغة فوق ان يقال
امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالانتفاء

من عدة متقابلة واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة
من ثمرة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث
الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف
على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمة
جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب ان يعلم
عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو
لا خمسة عشر درهما الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب
هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع
فعلى الموضع يجري اي يختار البدل على الموضع اختيارا
فوق الاختيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر وكثير من المواضع
فان النصب على الاستثناء صار كثيرا ما يكون ضعيفا لابهامه
البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيد او ما زيد شيئا الا
شيئا فهما ابهام في ما جاء في من احد الا زيدا وقد يفضي خوف
الابهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان
ابهام البدل هنا عن اللفظ ابهام الكفر وبينه وبين قصد
التقريع بالتوحيد تنافي قيل انما وصف به للا يلزم استثناء
الشيء من نفسه لا ندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لفتح
ايضا بحذف التنوين على الفتح لان من الاستغراقية لا تزاد
اتفاقا بعد الاثبات لكون الاستغراقية لا تزاد اتفاقا ولامتناع
زيادة من الاستغراقية بعد الا وجه اخر في هذا المثال وهو ان
من الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص والاظهر ان المصنف جعل
الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولعالم يقيد كلمة من
لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا لوجب
ان لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والتكرير
لانه معرفة كما يجيء ان شاء الله تعالى وما ولا لا تعتبر ان
لا حقيقة او لم يكن البدل الا بالتكرير العامل ذهب بعضهم الى
ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي سائر التوابع العامل

المتبوع بحكم الاستحباب وسرايته حكم المتبوع فيه ويضمهم الى ما ان
البدل والمعطوف كسايرا التوابع فاشار الى المذهبين واكتفاه
توجيه قوله لاتفقد زان على انهما سنتان واشار الى ان العبارة
اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لافايدة فى قول المصنف
عاملين بل يوهم جواز التقدير غير عاملين فمرفوع
الى النحو النواسخ اذا دخلت انّ على المبتداء والخبر غلبت
عاملها لكن يبقى تقدير عامله اذا كان العامل حرفا لضعفه
ثم اذا كان العامل حرفا لا يفسر معنى جاز اعتبار ذلك المعدد
بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يغير ذلك
المعتد الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نفسا سم لا
الثنوا الاول المفرد المتصل نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف
على محل اسم لا جاز لا اب وابن وبعد حاشا فى الاكثر لكونها
حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفية حاشا بلا نون
الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل
الشذوذ وكثرة النصب المستفادة من قوله فى الاكثر خلاف
ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعادة بعد فى قوله
وبعد حاشا للتصريح باختصاص قوله فى الاكثر به ومعناها
بتنزيه المستثنى فلا يستثنى بها الا عما نسب اليه سوء اى براه
الله يعنى فاعل حاشا ضمير الله فتح اخره من غير سبق ذكره لتعينه و
لا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضاؤه الى زيد على
وجه التنزيه من غير ملاحظة تنزيه الله تعالى اياه فلا ظهور ان
فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اى براه المجيء زيدا عن فضه جعل
امتناع المجيء وانتفاؤه عنه بمنزلة تنزيهه اياه انتقل
اعرابه اليه والاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف
على محله فيقال ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءنى
الا زيد فقيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاخصر
ان يقول واعرابه غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه

اعراب

اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا واعرفه فيدخل
نحو ما جاءنى رجلان الا زيد قال الرضى لا يجوز هنا الا النصب
المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اسبق
منكور اى منكور لا يعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاختيار بغير
الاحراف لانه لا يتبع فيه المحل على الصفة او اسم الاشارة نحو ما جاءنى
هولاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان الذين امنوا الا الذين اتقوا الخبر والاوجه انه يجب جعله تابعا لمنكور ليصح جعله
صفة لانه غير الا يصلح وصفا لمعرفة فكذا الا المحمول عليه نحو
ما جاءنى رجال الا واحد لا فايدة فى هذا الاستثناء
لانه لا يعلم انه ما بقى بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل
مراتب الجمع فيكون منكورا محصورا معنى ولكن لما كان ذلك
نادرا لم يلتفت المصنف لبيان هذه القاعدة اذا كان
مراد المصنف بقوله كما حملت الا عليها الحمل غالبا فحذف التفت
المضاف اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما الكثر بناء
الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المضاف التفاتا اهتماما بشانه
فيدعا غالبا ويتسامح فى حذفه فان قلت قد التفت المصنف اليه
بالاضافة فى جميع محصور حيث قال وصف فى غيره قلت لا ضعف
مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا
ان يقال لما مثل المتعذر فى المحصور جعل اسفل الصفة ضعيفا
والفصيح فى وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير
ولولا ذلك لكان قوله وصف فى غيره سقيما الا ان يجعل الفصيح
فى غير المتعذر الاستثناء ويقدر الاستثناء لعموم دخول الله
فى الهة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء
المتصل وهو لا يكفى فى الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا
فينبغى ان يقول وعدم خروجه عنها بيقين وكيف نفى الدخول بيقين
افاد الدخول بشك فاذا ما ذكره المطلوب ويمكن فيه نظر لان عدم
الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظنية وهو يكفى فى الاستثناء

وحمل البيتين على ما يقابل الشكل بعيد فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت ردة المعنى بأنه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي المتضمن المستفاد من كلمة لو كالنفي الصريح والنفي المتضمن الذي هو كالنفي انما هو فيما وقع واقل وابا ومتصرفاته وواقعة الوحي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه ان سيبويه اجاز البدل عند هم وكلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء لان التعدد يستلزم الحاجة لاة المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى توحد لو كان فيهما الهة الا الله لو كان فيهما الهة غير الله بامتناع كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجميع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد يعني ان كل رجل منها غيره لا ان الجميع غيره وكيفما ولا فائدة في وصف الجميع بمغايرة الواحدة فالاولى ان وصف الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الآلهة يكون كل منها غير الله لان وجود الآلهة يستلزم تجزء كل منها فلا يكون شيء منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله مع مستثنى عنها بعينه هذا البيت فاصرف التامل الى الفرقدان والبيعة الوحشية والنجم الذي بمنتهى وهما فرقدان وجاء في النعت مثنى وموصوفا كرا في القاموس وفرخ الصفاح الفرقدان بنجاد وربياد من القطيف وقال في البيت تثنية وفاه اخوان الاولى في قوله الا الفرقدان شذوذا واصلها وهو نحو صفة كلا دود ما اضيفا اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المراد التنبيه على ان البيت مما لم يتحاش فيه عن استعمال الشذوذ ليتأكد كون الاضافة فيه شاذا وكاف الشاعر وقصد الظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا وعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة والقول بجواز ان يكون الا شريطا اي الا يكن الفرقدان اي اذا لا يوجد افاد المعنى اذا لم يوجد الفرقدان لجاز ان كل آخر مغاير قاصيه فلا شذوذ في البيت اصلا

او الاولى ان يقال فائدة جعله بهذا الوصف توهم عادة الحصر فلا يكرر كلام المصنف عليها اعترافه

هذا هذا واعرفه من الله فضلا وعند الكوفيين الحقيق ان في نصبهما على الظرفية ان اعرابهما النصب لا غير ولا يلزم النصب على كونهما ظرفين ابدا الا على الحكاية عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم اشار اليه الشارح من ان في قول المص على الظرفية مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري بل يقبح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرفية فان سوي صفة الظرفية في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف قال الشيخ الرضي ما نقوله ان سوي في الاصل كان سوي قال الله تع مكانا سوي اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بعيد المكان ثم استعير بعيد البلد ثم استعير له لفظ المكان فقيل انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بعيد البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في الاستثناء وستعرفها اي اخواتها ولهذا لم يتبينها المص وكذا ان يجعل ضمير وستعرفها الى كان واخواتها لان كان التي يثبت لها الخبر لم يعرف بعد والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيناقض اخذ الجزء في تعريف الجزء تعريف الشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها ليصدق التعريف على جزء من اخبارها

واعرف كامر خبر المبتدا في احكامه واحكامه وشرائطه على ما سبق المراد تشريكه مع الجزء في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر الشيء وتشريك الاخوة فلا يرد انه لا يشاركه خبر المبتدا في امتناع كون خبر كان وامسى وظل وبات ما ضيا عند بعض ويقبح ان يكون ما ضيا عند الجمهور

الاسم وقد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواتها
مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالف في ذلك
فيجوز ان يكون المضارع معه وكذا لا يرد ان يمتنع وقوع خبرها
ماضيا في كذا ليس وما دام وما زال ولا زال ومرادفاتها لان
خبر للانتقال الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها للاستمرار
والصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما ما دام
فلان ما المعتبرة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا
واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه
والمستقبل للانطلاق هو الجامد والصفة والمضارع ويقدم
على اسمها حال كونه معرفة لما كان يجب عليه ان المخالفة لخبر
المبتدا لا تختص ذلك بل تتقدم نكرة مختصة ايضا كخلف الفاء
لبعضهم بقوله اوحكما وذلك اذا كان الاعراب فيها اشارة
الى ان اطلاق كلام المصنف ليس على تبني ولا بد من تقييده ويمكن
دفعه بان المصنف لما جعل حكمه حكم خبر المبتدا استغنى عنه كون
تقريبه سالفا عن تقديمه فانه ليس لهذا الحكم من احكام الخبر وانما
امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس
منها احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول
وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كانت
هناك قرينة تعين الخبر وشد اليه قوله فيما يعد وذلك اذا انتفى
الاعراب الخ ويحذف عامل اي عامل خبر كان ولا يخفى ان
ارجاع الضمير الى مجرة خبر كان والسابق خبر كان واخواتها بعيد
سيما وقد سبق ضمائر رجع كل منها الى خبر كان واخواتها ويجعل
قوله في مثل الناس مجزيون ولدا ان يجعل الضمير راجعا الى خبر كان
واخواتها فيدا له يختصه بكان في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خبرا فخبر اي بعد ان اذا لم يشبه اسمه بحيث يشبه المفعول
وكذا قيل ولا بد من قيد اخر وهو ان يكون المحذوف مفسرا نحو
ان خيرا يكن تجزى فانه يجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين

(يجعل ولذا ادخر راجعا الى خبر كان واخواتها ويجعل)

اسم وقد يه

او لو كان

اي ولو كنتم بالصين ح

والنفير الاول مستفيض والثاني فايض ويجوز في مثلها
اي في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر
جعله الى هذه الجملة وانما قال المضاف في مثلها ولم يقل فيه بارجاع
الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها انما شا
ما اراده او لا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تقييره الشا
فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها وهو ان يجي
بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم قبل هذه منصوب بقولك اسلو
كما تشير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع
بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التراكيب الاربعة
وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكبا
فراكبا لان المبتدا درجة تقدير السير لكان والمعنى المتبادر
ان شيرا راكبا وقيل في دفعه ان المراد ان يجي بعدها هو فاجيز
راكبا فاء بعده اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر او بعد
اوجه اي الوجوه المشتركة في جميع مواده هذه الجملة اربعة وقد
يجيء بعض مواده بخامس وهو الجزم بعد ان مع فائها وذلك لان
مع رجوع ضمير كان المعدة الى مصدر سيجيء بحرفا نحو تحمد المرء
مفعول عما فعل به ان سيف فسيف اي ان كان قتل بسيف فقتل
ايضا بسيف فنص عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل صالح
ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا ويدفع
عدد الوجوه في مثلها الى الكثرة اعتمادا على فطانتك في استخراج
ضروبها اي ان كان في عامله خير ينبغي ان يجعل ضمير جزاء ح الى
المظروف لا الى الظرف اي فجزاء ذلك الخير فانه يدفع به ما قال الرضي
انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في عامله خير لان كان عامله خيرا لانه
لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده ح لو جعل مراده ذلك
فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف
فتدبر فكان جزاءه خيرا اي فقد كان لانه لا بد للفاء من عد
في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء والشرائط

اسم وقد يه

او لو كان

المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المص من قوله ويجوز
في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير
موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات خروجا عن البحث
وكلاما تقريبيا كما شاع في نظر الناظرين اى لانه كنت
رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت
وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس
هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلافا في معناه
لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب
استقباليا ولو كان كما ذكره المص متابعة للمبرد يعني
فالتركيب ماضوي والقاضي بما هو الحق الاستقبالي فما قال الرضي
الرضي لا اري قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ
والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول
الشاعر فان تفرقا فالله يحفظ كلما ... الخ فان فرقان فرقهم كلهم الصبح لمجيء
فاء الشرط فلا يصح تعليق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من
تقدير فعل بعده فتلك اى لا تفرقوا والكوفيون مستغنون عن
ذلك ففيه نظر لان مساعدة المعنى لا تثبت بمجرد استقامة
التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي
وقوله ودنوت لفظة ما بعد اذ في موضع كان عوضا منها
يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعتدوا ما بعد
ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما
ليست زائدة لانه تقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله
هذا ان النائبة عالم يتعلق به غرض يمتنع زيادته واقتصر
المص على الاول انكر الشيخ الرضي مجيء اما بالكسر في هذا المقام
حيث قال ان حذف شرط اما مع كان وجوبا بلا تغيير وجب
تغيير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح
مع ان الاصل ان كنت لانه لو بقيت انا انت منطلقا بالكسر لالتبست
بهذا القول اسم ان واخواتها وستعرفها اى اخوات ان

في الكلام وجعله عوضا عن الكلمة كان ومن صحة حذفها عوض منه

وهو الظاهر اواة اخواتها فان ان قد يكون من حروف الابتداء
ولا اسم لها فلا بد من بيان ان مفتوحة بيانها الاتيان في ختم
الحرف المنصوب بريح المنصوب لفظا او تقديرا والام بكي
التعريف جامعا او مانعا اى لنفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى
ان يكفي تقديرا الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف بغير الواو تأمل
وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار
الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة
بل لنفي حكمه وهو ثبوت للجنس ولا ان ينفي صفة الجنس على
ظاهرها فان المقصود في لا غلام رجل ظريف نفي جنس ظرف
الرجل فكأنه قيل لا ظرافة رجل فتدبر لكن الخروج منه
في كون المعمول به وفيه وله كذلك فظر لان المجرور به يواسطة
حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال
كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم وكان المنصوب
اهم بالبيان فدعى ذلك الى بيانه هنا الاسم وقوعه مفهوما منه
بخلاف سائر المنصوب منها فان المنصوب منها لم يختص باسم معين
ولا يبعد ان يقال تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها قد
وقع به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت من بعض
البعدية او الدخول ولا يصح ان يخرج بقوله بليها لانه لما تقدم
في كلامه وتكرر الدخول البعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة
فيكون خروجه بقوله يليها خروج الحادج فاندفع ما قيل لا حاجة
اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف ليصح قوله
وهذا القدر كاف الخ او مشيها به هنا انما اختلف فيه اللفظ
نفي بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه قوله تع لا تثريب عليكم اليوم
ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة
ان الظرف الاول لخبر والثاني في الاول متعلق بالاول وفي الثاني
بفعل مدلول عليه الكلام اى لا يعصم من امر الله ولا يجوز
كون من امر الله خبرا لان المجرور وما هو صلة الشيء لا يكون خبرا عنه

الا اذا كان المبتدأ مصدرا كما في الاول للدلالة على النفي
المشهور من تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ لا عيال للاعلام
وجعل الدال بلا اعلام للدلالة اولى انه قصد في المثالين حذف
خبر لا وذكر على خلق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا مثال الحذف
والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين ليس ما ينصب
الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن
وقيل سكون لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل
جمع المؤنث مبني على الفتح والياء المفتوح ما قبلها في المثنى
وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف عليه
فيضاد عان والمعطوف عليه المضاف والاسب ان يكون
الاعراب المحلي للمعرب بالحروف الحرف الذي بني عليه لانه لو وضع
موضع لا غلامين لا غلامي وجعل كان منصوبا بالياء فتدبر
لان الاضافة ترجع جانبا الاسمية اي الاضافة الى المفرد
والتكثير وكنا وجب التكرير في النكرة المتصلة بكاذا الفيت
عليها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصبا لاسم او بناء
وقد انتفيا فلا بد من التثنية عليها فتح نحو لا سيئين فيها
المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بكلا لانه خرج
بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه هذا جواب دخل
مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع
بفيصل على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل
فاختلاف العنصل من قبيل رجل عدل اريد حسن بحذف
اللام فيقال حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والمأول
بالصفة المشتهر بها سماعا واجيب بان تنوينه فيما اذا اول
او وقع في مكانه من التنكير فلذا جعل صفة اللام معوضا له اي
فيما كررت فيه لا الخ لا يقال يصدق على مثل رجل في الدار و
لامرأة خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال
فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الاخير واحدا

وكان

وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال
المذكور يجوز نصب الثانية على كون لا الثانية مزيدة وكون
العاطف الاسم والخبر على الخبر فانما يجب التوجيه تزيد
كما في اثناء تفصيل الوجوه تستفيد على ان يكون لا في
كل منهما لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية زائدة لانه
جاز البناء مع الزيادة نظرا لفظها عطف معرفة على معرفة
وخبرها محذوف لم يقل وخبرهما محذوف فان لا في المحذوف
خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان
زيدا وانة عمرا قائمان هكذا قيل ونحن نقول لا حول ولا
قوة في حكم لا واحدة اذ ما له لا شيء من الامرين الا ما يقع
ولذا قال ابو حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان فان قلت
اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر
قلت خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
فيستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد بينا انه
يوجوه فيهما تنافرها الاولى ان يقال سابقا وخبرها
بالله حملا على لفظ المشابهة حركة الاعراب او حملا على
الترتيب فان الاسم لا محل له ترتيب هو الصحيح وبعيد هو
الرفع بالابتداء فلان لا زائدة جوزا البخ الرضي كون لا
لنفي الجنس فتكون ملغاة لجواز الغاء ها بشرط التكرير و
التكرير ولا يجب الالغاء في كليتهما بل يجوز الاختلاف
بينهما في الغاء والاعمال وضعف وجه ضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا الاولى وجه ضعفها ظهورها ذكرا
او هو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا تكون عاملة اذ ليس
هنا ما يدل على عملها من نصب الجزء المضيف عملها لاستعمالها
وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل وضعفا الاول
اشارة الى ان الضعف المضاف ضعف رفع الاول لا الاستعمال
ولا يلزم من ضعف توجيها لضعف ارتفاع الضعف في الاستعمال

فان مداره على كثرة الاستعمال وقله قوله واذا دخلت
الهمزة لم يتغير الحمل انما خص لابيبات ان الهمزة لا تتغير عملها
لان لا لا تؤثر نفيها في المال مع العوض والتمني فانه ليس للمعنى
في ما اشتهر به في التزول عنها على نفي النزول وقد تراد اذا
بطل التمني في كلمة لا يبطل عملها وفيه انه ينبغي ان يستثنى في
المشبهتين بليس ايضا الا ان يقال اعتمد على المقايسة او
فيه خلاف الا ان ستجيء العوض فانه يوجب دخولها ح على الفعل
وخلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه
في جواز حمل التابع على المحل عند سقوط التمني اذ التمني له يغيرها
عن الجزم فيصير اسمها معمولا لتمني الا غلام الممنى الغلام ولا
لما كان يغير عملها وصول الجار فيقال كنت بلا مال صار مغلسا
توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بلا مال بالبناء على
الفتح نظرا الى لفظها كما يبنى مع الواو نظرا الى لفظها قوله
واما الاستفهام حقيقة الظاهر انه بنه الشارح على ان مقصود
المصنف حصل المعنى في الثلثة وكونها للمعاني الاخر التي يجيء لها
هو فالاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك
وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها
فانه لا اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا
تكرمه وجوب الانتصاب بحيث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض
فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا ان يستكف ويقال اراد وجوب
انتصاب الاسم بعدها في بابها لاضمار على شريطة التفسير قوله الا
جزاه الله خيرا اخرج بذلك على محصلة بيت المحصلة المرأة التي تحصل
ترابا للعدو والتقدير بيت فعلت كذا قوله وقت اسم لا المبني
يعني المبني اشارة الى معهود وهو المبني من اقسام اسم لا وح خرج
عنه لامها بارد افان بارد ليس وقتا اسم لا المبني فانه فصلتا مع
اسم لا مفعول والمبني في قوله وقت المبني اشارة الى ما بني على الفتح
بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا قوله مفردا حال من ضمير مبنيا او التكير

لاوجه يدعو الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها
احوالا والاظهر وقعت مبنيا اول مفرد يليه والثاني يجعل مفردا
حالا من ضمير في اول ويليه حالا من ضمير مفرد فيكون حالا لكل
عامل يليه ويكون التقييد منه كلها للموضوع قوله اذ تحذف الاعراب
لاغيرا الاولى ان يقدر فيجب الاعراب قوله او ان كان المعطوف لكرة
بلا تكرير لا زائدة في كلام المتن فيقدر والصواب ما ذكره المتن مطلقا
اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف عليه معرفة
تعين العطف على المبتدا ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان
العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله
فحكمه ما علم في ما سبق لا يوجب التقييد لاخراجه لانه ما سبق مما علم
من هذا المقام قوله ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل او لاجل
الفصل مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف و
كانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو
ضعيف اذ ثم ولكن وحتى وفصل كثير وليس على حرف الا حرفا واحدا
قوله حكمها حكم توابع المنادى قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي
جواز البناء في البدل دون وجوبه قوله من ابنائه الالفة نحو
اب او اريد به الاسماء الستة الا ذا فانه لا يقطع عن الاضافة هذا
عند المصنف واما عند الرضي فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء
الستة الاخ والاب قوله وصدق الوزن من نحو غلامين او رجلين
المثنى والمجموع قوله يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين تركب
طوي ما اشتمل على الشروح في هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر
وهو انك لكنت اسم لا المفردا النكرة مبنيا ومثل لا بالا ولا غلامي
مع افرادهما وتنكيرهما معربة لانه لا محذور اذ لا دليل على اعرابهما
حتى ينتقض بهما الحكم فالجواب ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من
غير تقدير السؤال قوله اي مشاركة اسم لا مبنيين بضاف لا فرق بين
التوجيهين في المال وانما التفرقة في حل تركيبا المصنف بارجاع ضمير
مشاركة تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضميرا الى المضاف

في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه
بخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل عدين التركيب
وبارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى
تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص مقوله في اصل معناه
اشارة الى ان التعريف في الاضافة زائد على اصل المعنى وهو لا يكون
قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام
المصنف بل زائد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل
الاختصاص ويكون فائدة ادراج اصل انه لا مشاركة في خصوص
معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المصنف
وهو اجدر بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا
مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي والاختصاص
من هذا التركيب جزء وهذا الاظهر كما لا يخفى على فهم اظهر لم
يجز تركيب لا ابا ضافية ان عدم جواز تركيب لا ابا لانه خارج
عن قاعدة النصب لا لانه ليس فيه ما يشبه المضاف حتى لو كان
لنصب فلا يجوز لا مزرج في اليوم مع مشابهة للمضاف اعني الخمر
اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في لعشا المعنى
قال المصنف ولانه لو كان مضافا للوقع والتكرير وكانه لم يذكر
في المتن لانه معارض بانه لو كان معربا لزم عدم الالف ووجود
النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتخلف
يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والوقع بانه لما غير صورة المضاف
شابه المعرب المنكر فلم يرفع ولم يكرر وانما خص سيبويه بهذا
الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيبحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره
في شرح الكشاف بان الخليل على كياسته وقاله صاحب الايضاح تحته
لم يسبق الخليل في ما بين علماء النحو مثل له ولم يخالف فيما بينهم مثاله
اولا ان المقصود ببيان الخلاف لا تعيين المخالفين فلا يحتاج بعد
عن العبارة ولا يحتاج الى موجود الخبر كما لا يحتاج الجمل الاخ وجود

الاسم

الاسم بعين هذه القلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب
ذكر في الخبر وهي اي جنسية بانية ولا جعل الضمير الى الجنسية فاحتاج
الى بيان النكتة للاقتصار على الجزئية ولك ان تجعله ايضا الى
عاملية ما ولا فتستغني عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في
الاقتصار انه يستلزم جعل الجزئية على الجزئية على لغة اهل الحجاز
جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والجزئية متلازمتان فيهم ما
جعل نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة لقوله مبنيا بناء الاية
على لغة اصلا في بحث اسم ما ولا مع تقدمه وتاخره الى المبحث جزءا ولا
وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين للظاهر
ان زيادتها عند البصريين ايضا للتاكيد النفي او تنقض
النفي بالاجماع قالوا ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر الا تجورا
باهله وما طالبا الحاجات الا معذبا واول وجعل من قبيل ما
الاسيرا الجعل معذبا مصدرا وجعل مجنونا فاعلا مقاسا اي دور
مجنون او تقدم الجزء وما ليس بظرف على الاسم المتقدم
على الخبر نحو ما عمرو وزيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو
تم فما منكم من احد عنه صارفين فلان ما عامل ضعيف
او لكراهة ابراز ان النافية في معرض العامل اي فحكم المعطوف
الوقع لا غير من النصب والجر لان جر خبر ما ولا يكون الا بالباء
الزائدة المختصة زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب ليؤكد
باعتبارها وقد بينه بقوله واذا عطف عليه بموجب اه المعطوف
بعد الموجب هو المعرد لا الجملة كما توهمه الشيخ عبد القاهر حتى
ما وليس فاعلا بل قاعدة مقدرة بل هو قاعد واما الوقع فللعطف
على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل وقيل العطف
على سبيل التوهم يتوهم بطلان عمل ما ولا قيل الموجب من بطلان
بعده اي اسم ما اشتمل ليخرج لا فانها تعمل لاشتمال بعض كوت
الجزء مسموعا عند سماعه فاصناح لا مزاج الحروف الاواخر المتغيرة
ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجزء مطلقا مذكورا الامكان

منه فانه لم يحتج له اليه والا احتاج ليس لجزء اخراج المعرف الاخير
المذكور بل لكل مجموع من الحرف الاخير وجزء آخر لاشتماله على الجزء
الاخير فيبقى الجزء المراد بالجزء الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري
يوضحه قوله سيراد كاد بالكسرة الى غلا سيوجد الدود وحوله لفظا او تقديرا
سيعلل بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلامي اخي العوم ولم يقل
او محلا لانه غير مشترك بين الجميع واما قلنا من حيث هو مضاف
لان ضمير المضاف مصدر اميميا لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج اليه
ليعم المضاف الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع
الظاهر موضع المضمر واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر موضع
المضمر ليفيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف والمضاف اليه وان
كان مختصا بما عرف به لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو شبيه
اشار اليه بقوله وان كان مختصا بما عرف به الى احتمال ان لا يكون مختصا
بظاهر ما عرف به بان يراد بما يضاف اليه شيء اعم مما يضاف اليه حقيقة او
حكما كضمير المشتمل على علامة اعم منه ومما هو شبيه به مبني على ان
ضمير المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها
علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور
بمثل غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بعلامة المضاف
ما يحصل بالجر حقيقة او حكما وان اتم منه ما اشتمل على علم
المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا تخفض المضاف اليه بما عرف به كما
في نحو كلمة الوصل وذهب في ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره
لان فهم المضاف اليه بعد الامكان بلا تكلف فالتقدير
اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مراد او الا فالتقدير غير مشروط
بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى والارادة
شرطها الخ او مشتملا بعضا مريد بالتجريد الاستلاح الذي لا فهم معنى
فلا يرد ان الواجب ان يقول مجردا عن تنوين والاولى ان يجعل من
قبيل تقنين معنى الاستلاح تنوين او اما قام مقامه هذا
في الاكثر فلا ينتقض بالجمع لان الخفة في الاضافة في مجموع

شغلوه

مشغلوه المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت لان الخفة
المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف
تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام
الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين يسقط بسبب
الاضافة لانه لو كان فيه تنوين يسقط لاجل اللام التعريف
او التحقير او التحقيف كلمة او همنا لمنع الخلو اذ التحقيق لا يلزم
في الكل ثم المبتدا ومن هذا التعريف انما قال المبتدا ولا يمكن
تاويل التعريف بان المراد بواسطة جزء الجزء لفظا او تقديرا اعم
من التقدير حقيقة او حكما لانا نفيد معنى في المضاف يتبادر
منه ان نسبة المعنوية الى معاد الاضافة فانها افادت معنى المضاف
ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى المضاف وهو الخفة
فالاولى ان يقال نسبة المعنوي الى المعاد له وكذا اللفظية فان
الاضافة الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية
لا تفيد الا تخفيفا لفظ المضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف
والثانية الى لفظه علامتها اه يكون مؤشر علامتها لبعض الجملة
والمشهور والاعم في مثل تقديره ثوب لكن تقدير العلامة اعدل
معنى كما لا يخفى كاسم الفاعل الخ والمنصوب في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف اليه الا لاجله
الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره يلزم
بصدق المضاف على غير المضاف اليه لاشتراع اضافة الاخص
والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام واما سواء وكلمة
واسد اه اريد المساواة التي هي دستم من اقسام التشبيه كما هو الظاهر
لا يصح التمثيل بالاسد والليث لتوافقهما واه اريد المساواة
في الاستحالة بان يصح استعمال احدهما يصح استعمال الاخر ولا يلائم
المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يلائمها
فيلزم تكلفات كثيرة فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشار
الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المصنف بما عدا بعض المضاف بان يكون

اصلة المضاف وكذا تؤكد في جنس المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر
لان الاضافة اللامية لا يحسن في مثل رجال وليس المضاف اليه اصلا
للمضاف ويتخلل بمانة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافة لامية ولا
بيانية لانه لا يصح مائة هو رجل بل يجب هي رجلا او ان يقال المراد
برجل الجنس والتنوين للوصف الجنسية او مائة هي هذا الجنس
فقوله لان يوم الاحد وعلم الفقه وبخر الاول الاتيان بحيث المعنى
اذ هذه الاضافة بيانية واظهر من فيها خالية عن التكلف الآتي
امة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل
فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل وصح حمل
الخبر على كل مع انه مفرد لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل
فتدبر فهم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في هذا كلام ظاهري
اوقع او لان من وقع فيه قلة التدبير وبقية كثيرون لمثلهم ربعة
التقليد عن التفكر والتحقيق ما اداتا اليه المثال بحمل التوفيق
وهو ان كثيرا ما ينزل ظرف الخبرية منزلة الفاعل فيسند اليه
فالاضافة ايضا لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد
فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة
فافترقا اي ضرب واقع في اليوم الظاهر ان في اليوم فيما هو
اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس
صفة لضرب تقديرا واقع في اليوم اي تعريف المضاف مع المضاف
المعرفة هو العهد وتفيد تعريفيا مع المعرفة ظاهرة تعريف احد
طرفي الاضافة مع معرفة هي اصد طرفيها الآتية خص المستفيد بالمضاف
المعرفة مع المضاف اليه قوله وشرطها بحرد المضاف من التعريف قلنا
ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا
اشارة الى معين فتتبع في ذلك الشيخ الرضي وتزك ما حققه علماء
علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين اما معهود او غيره
وقوله ولقد امر على اللئيم من الاول فان المراد باللئيم معهوده
المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من المعرف من غير اشتمال

اللفظ فيه مستفاد من الفرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة
لانه في المعنى كالنكرة لانه مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لانه
يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء علم البلاغة من جهة لفظية
العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ اجرى بالاختيار
في تحقيق كلام النحاة وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل
كنحو شبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق
غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغير في عدم افادة
الاضافة التعريف فيهما مع ان الاستقراء فرق بينهما في تعريف وصف
الاول دون الاخيرين بان يجعل واحد من جملة من يسمى بذلك
الاسم مفهوم يصدق عليه جملة يكون مدلول العلم واحدا منها
واقله المسمى بهذا الاسم وقد يخترع في بعض الاعلام لمفهوم خاص
لاشتهار وسماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير
نكرة كان يراد بالهمام الجواد بعد ان وضع ان طريق تنكير العلم
لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشتهاره بوصف فيبيانه
لتنكير العلم بتضييق الطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد
من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق بناء ما يستفاد من تعريف
النكرة بما اندرج فيه لغير معين فان العلم بهذا المعنى لا يخرج عن كونه
موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد
بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة وان لم يكن
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد يجرده وخلو
والاظهر ان المراد بالمجرد ايراده بلا تعريف وانما يجب التجريد
لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للاوني وهو التخصيص
استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان
التخصيص في المعرفة عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة
التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا ولو اضيف الى المعرفة
لكان تحصيل الحاصل لا يجوز ان يحصل الحاصل فحق فتنبيه استعمال
الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتقبيح الاضافة وبين

يجعلون اعلما في نحو النجم والثريا اورد عليهما ان المجعول علما هو المركب
والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ
مقتضى المراد بالنجم حاصل من غير جعله فجعل المجموع علما لتحصيل
تتمة تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين
تحصيل المعرفة ثم يمكن الجواب بان جعلهما علما في الامثلة المذكورة
لجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلهما علما ولا تحصيل
الحاصل وانما ما اجاب به الشارح فيتجه عليه انه وان ليس فيه
تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف
اللام الموجودة في الكلمة وامدات التعريف بطريق آخر امتا
استنبتها الا فانبت من الفصحاء ومن ثم اللام اي ابد والاصمعي
الاوتخ فلانة ما نبت من الفصحاء قال ذو الرمة كتبه الحاشية
قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما هلا لازمن اللمي
خصرين دوارج وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث
الاثافي والديار البلاقع اي ارد بجواب السلام ويكشف
العمى عن البصر الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية
وهي واحد الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع
جمع بلقع اي الخالي وفيه ان الاثافي يتميز الثلث فكيف يصح تعريفه
والتمييز واجب التنكير الا ان يقال الثالث في الاصل صفة للاثافي
وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل
جود فطيفة كان من استعمال الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه
ليس من الاضافة الى المميز دفعا لتوهم تعريف التمييز نحو
مصارع البلد وكريم العصر فان لكنت البلد مفعولا فيه للمصارع
وكذا العصر مفعول فيه للكريم فلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
فليكن المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمدا وايضا شرط
وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال وان كان
بمعنى الاستمرار فجعله جائز فليكن المثالان بمعنى المضي او الاستمرار
وقد يقال اضافة الصفة الى الموصوف دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعيين

العامل بالحمول واضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف جر فمعنوية
معتبرة في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول مطلقا
في المرفوع والمنصوب بالظرفية المصدرية من غير ان تنوى اضافته
وانما اشترط الزمان للمجرد المفعول به وغيره مما لم يذكر ساكتا
وهذا اطلاق ما شاع في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل الدائم التنوين
انما هي الى السببي لا غير فيقال وزيد ضارب عمرو بطنه وسوء ضاربه هذا
لا الى غيره كما في وزيد ضارب في داره عمرو الا تخفيفا لا معرفيا
ولا تخصيصا اعلم انه يجوز انما تفيد تخفيفا لا معرفيا ولا تخصيصا
ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا لا معرفيا ولا تخصيصا فالاول كما
يقال اي وقيد تخفيفا في اللفظ لا معرفيا ولا تخصيصا في اللفظ
لانه المعنى اشارة الى فائدة ذكر وقد تقع اللفظ وفيه احتراز عما
ان المعنى لا يوجب بالمخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر نظرا
مضافا الى حيثية المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى
فلا تفيد انه لا تفيد معرفيا ولا تخصيصا فما يقال اي ذكر في اللفظ
للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلقول الاخير
اذ يقال لو قال لا تفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى التخفيف
في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص
فتخرج بقولنا في اللفظ اي لفظ المتكلم سواء كان مضافا او
مضافا اليه للتعميم كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك
ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه ولا يخفى
لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه اصل
حرف التعريف في المضاف اليه فيحصل الغير واضيف القائم اليه
قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها
اذ الواقع في الصفة محض الموضوع بخلاف الناصب مع المنصوب
فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما راعوه في الاضافة المعنوية
من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان الصفة فرع المعنوية
ملكة ولذا التزم الاضافة في الصفة بل موضوعها لئلا يلزم تفاوتها

ملابسة فوع ويتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل
وقوع والمراد ان المشار اليه بنحو الى قتيل لا يخفى ان هذه العبارة
انما تذكر لبناء لاحق على سابق او بناء سابق بلاحق ولا بثبت
المجموع هنا مما ذكر اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن
ان يقابل عدم افادة التعريف ليستلزم عدم افادة التخصيص
لان معنى واضافة الاضافة يوجبا التعريف والتخصيص وانما
تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف والنكارة
فلا يرد ولا وجه لذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص فتدبر
رفيه نما هو الاحق بالاختيار ومن جهة انها تفيد تخصيصا
الاولى لما مر تقدما من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخصيصا
افترق الضاربا زيد والضارب في الجواز والامتناع اذ لو افادت
التعريف لتساويا في الامتناع ولم تفد التخصيص تساويا في الجواز
وعلى هذا الاسلوب تقديم هذا قيل لان افادة التخصيص
مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم
المتفرع على المصرح اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا
وفيه ان اضافة النفي مقدم على الاثبات فالتركيب الوكوي في
الاستدلال موهن فيما فعله المحض واما لما وقع في شعر الاعشى
اعشى اسم لخمسة عشر شاعرا لخمسة عشر قبائل وتفصيله في القاموس
وضعفا الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه المفهوم
فلم يكن موثوقا به ليستدل به وح لا يتوجه مصادرة لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع الضارب زيد مقدر
بحيث يبقى ان يرد به ما نحن فيه وان كان قول الاعشى فلا يمكن
ان يرد بقول الاعشى وح لا وجوب للمصادرة اللهم الا ان
يقال اشار الى ضعفه الواضح لوضوح كما اشار بعده عن العبارة
بقوله ضعف الواجب المانة لظهان احتمالا آخر من كونه من تتمة
الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا النظائر
فاعرفه بتامل منح فانه يحتمل النصب حالا على المحل اي ضعيف

لانه مدار الاستدلال على نقل الوقوف به الجزو لولاه لتحمل المانة على
النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حالا على المحل
او من قبيل الثلثة الاثواب وح يكون وجه اخر لضعف النسبة
وعبدها اي راعيها في اضافة العبد حالا على المحل او من قبيل
الى المانة تزييد مدح الممدوح بانه يهب عبدا يتعهد مائة مثله لا بل
الحد نهاية التتابع مع اطفا لها وهذا اعز من المانة اذ المانة كثيرا ما
يوجد مثل هذا العبد سيتوي فيه الجمع والواحد قيل هو مشترك
بينهما كالعلم وانما لانه قاس عطف على قوله اما لانه توهم عند
شرح قوله خلافا للفراء لانتفاء التخصيص لو لا التزوج بالاثم
لا يكون في اثبات انتفاء التخصيص بل لابد من تتميمه انتفاء منافاة
من المضاف اليه للاضافة كما في احسن الوجه حملا على الوجه المختار
في احسن الوجه وانما قال على الوجه المختار ترجيحا للحمل والوجه
المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان
كان مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكن ان متحملا على
التشبيه بالمفعولة النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد يبقى من هذا
القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل صد تشبيهه بالمفعول
يلزم اضافة الصفة الى موصوفها فالوجه انه المختار في الحسن الوجه
ووجهان الا انه حمل هنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلذا
اطلق المص العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه
ووجهان الا انه حذفنا من الحسن يعني سيبويه وابا علي كذا
في بعض الشروح انه لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضي ان هذا القائل
بالاضافة الرماني والمبرد في احد قوليه والزمخشري فيهن قال
او في قول من قال اجعله بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون
طرفه الاقوال ويكون بين الاقوال بين القائلين والاظهر ان في عبن
عناء اي عند من قال فانه لا يحتاج جوازه الى حمل اشار الى فائدة
قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضارب
من وجه اخر وهو منع كونه مضافا اي لمحولية على ضارب بل الحد

واعمل المعقول له الخ كان فضل عن قوله حملا على المختار فاخر التاويل
الوهنا لخوف ما قيل الانسان مشتق من النسيان ويحتمل ان
يكون مشتقا من له يقال اى تمتع فجاز عند من قال كذا حملا
من حيث المعنى فحذف تنوينها مستلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا
يظهر به انها من الصادق ولم يحملوا الضارب زيد عليه لقيل
يتجه انه لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين
الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربين وضاربا
وكما سيشاهد الاشتباه وعدم التامل المورث للانتباه
والا فالتخفيف يقتضيه مثله على الفضلاء المتاخرين فان اضافة
ضاربا حينئذ بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربا
والعلم يشاركه في تخفيف المضاف شاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف
الضاربا زيد وضارب زيد وينقدح من هذا انه يمكن حمل الكتاب
على المختار وفي احسن الوجه لشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة
بقي انه على قول الضاربا المخفف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال
لم يجعلوا التخفيف بحذف شيء بل بتبديل المفصل بالمتصل
وانما التخفيف بالحذف لانه لكل من هيئتي التركيب الوصفي
والاضافي في معنى فلا يقوم احدهما مقام الاخر فيه بحث لان الكل
من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى اخر وقد قام
هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيبها العامل مع
المعمول وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
مشغولا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فان المراد من الوقت
الجامع فتوجه الذات المعتبرة في الجامع مع من كما لا بهام الى نوع
تعين فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين ومما يقضي منه
العجب وبرب بغضان البشر وان كان المنتخب ماكتبه في هذا
المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد
الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا في ناس سائر الامثلة
فيكون هذه الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر ولعله الكوزه

وجاب الغربي بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة تعبد زوال
الشمس او اول ساعة فوضعت فيها الصلوة وبقلة الحبة الحمقاء
في الصحاح الحبة واحدة حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر يزدرع
مما ليس بقوت هذا واما وضعوها بالحق لانها نبتت في مجاري
السيول مواطئ الاقدام ومثل جرم قطيفة كثيف في الحاشية يزرع
خرز رمثة ازكمنكي وفرسودكي ولا يضاف اسم مما المضاف
اليه في العموم والخصوص مرادا بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولا هما
كليين يتحد افرادهما سواء كانا متواطئين او متباينين والجامع
في الخصوص ان يكون مدلولا هما شخصيا واحدا والاخصر الاوضح ولا
يضاف احد المترادفين او المتساويين الى الاخر بينغي انه لا يتصور
عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكان اقتصر عليه لانه
لانه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه من كل الدراهم وعين الشيء
سعيد كوز فاراد رفعه والجثة في الصحاح والقاموس
الجثة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان حتى صار كانه اسم
غير صفة فانه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها
من موصوف مذكور او مقدر ووجه ضرورة اسمائها ان قولك
ذات الجرم قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا
ذكرا لاسد واضافة الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة
بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا يختص
بها اذ حذف المضاف اخر بخلاف اضافة العام الى الخاص وحمل
قوله بخلاف مستلق بقوله لعموم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالاخصر
اى الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدرهم وعين الشيء فان
الكل فيه ليس مماثلا الدراهم والعين ليس مماثلا الشيء بل لجزئه
بالاضافة فان المضاف فيهما تخصيص بالاختصاص استعرفي وغيره
واليه اشار بقوله سواء الخ واما اذا كان للجنس وفيه خفاء
زيل الخفاء صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء والخفاء اما جاء من
من جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج كما في اللغة فان الشيء

ان يخبر عنه فمن قال الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند
الجمهور لم يلتفت الى هذا ومن قال بالتفصيل ما يزول به الخفاء
ان اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي
فالحق انه لا يفيد تعريفا وان اريد به الطبيعة بخلاف الطبيعة فانها
لا تتعين بهما وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالتعريف
يتناول عليها وعلى الطبيعة من حيث هي ويرد على قولهم
والاصح انه موضوع الى المشار اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد
كوز فان سعيدا وكوزا اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخصص
هذا الحكم بل يتوجه على قوله وشرطها مجرد المضاف عن التعريف
وكذا عدل الخصم وزيد عنه فاخرج الى هنا فاجاب عنه بانه
منقوض بالعلم فانه موضوع على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا
قلت جاءني سعيد كوز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ بقيد كونه
مسمى بهذا اللفظ اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في
تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلقا لمدلول فتاويل سعيد كوز
مسمى بسعيد كوز والاظهر ان يراد بالكوز مدلوله دون وناول
السعيد الذي به فيكون من اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول
الى اللفظ فاعرفه ولم يقولوا كوز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح والالتباس اوضح بعني جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا
لانه يجب ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول
باجمله مع اخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه
فلا مانع من قبيل التوضيح ان يقال كوز سعيد لانا لم نرد الا
ان ما هو الاحق ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح
انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكوز مشترك في القاموس الكوز
اللئيم والحاذق وابن علقة وابن جبار غير منسوب صحابيون
هذا والاظهر ان الكوز صار لقبا للهولاء من معنى الحاذق لا من
معنى اللئيم وهو في عرف النحاة احتوز به عن عرف الصرفيين
ولذا لم تقيد بيان الملحق بمرضهم اذ ليس لغيرهم في عرف واختلف

في انها اصلية او زائدة والاصل وفي تقديم مفتوحه اشعار ما
الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون
فتامل وحكما لانها لاستقلالها في حكم الابعاض
ياء المتكلم لان مناسبتها حركة الكسرة فلما
التي هي اختها مثل مسلمين اذا اضيف الى
الوزن بقليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه لما اضيف
ولو كان تقييده لا يطلب اذ جوابا فينبغي ان يقول
مسلمي بالعطف ولا يحصل جزاء لاذا وكذا قوله مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واو ياء
لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة
قال الشيخ الرضي ذلك الايجاب فلم يلزم الالتباس
فينبغي الضمة كما في جمع الكوى على افعل الصفة
يلتبس فعل بفعل وفتحت الياء اي ياء المتكلم في
للساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة محياي ومماتي
عند النحويين ضعيف واختير الفتحة لخفتها الظاهر
اختيار الفتحة لانها الحركة التي كانت للياء وابدال الاسماء
التي مر البحث عنها هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كانا
الفا بقيت وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت
فان كان في اخر هذه الاسماء الحروف الثلثة في الاصل
اذا اضيفا الى غير ياء المتكلم في الاضافة الى الياء يجب ان يجري
على الاحكام المذكورة في الحروف الثلثة فاستثناها بينا
او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها الحقوا
شيئا سموها اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة
وهو فاي وابي على ما اختارهما المبرد ويحتمل انه ينبغي ان
يقرض لجرة اخي وابي وفي والتقرض بالياء عار عن الفائدة
فاخي وابي قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وادمج في
هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجاز المبرد

اوحكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي

اعراب فلا ينتقض صدقها بجواز ان ان ضربت زيدا

ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب فافهم والاحتراز

المعرفة لجواز ان وضرب من التوابع والموكدين

بما بعد ويجري بعض التاكيد اللفظي في الالفاظ

ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع

التابع اعم كل ثان اي متاخر اراد دفع ما يورد

من الثالث فصاعدا ولو فهم طريقان

او اعتباره ثابتا في التوبتة بالاضافة

الصفة ثانية في التوبتة من الموصوف وان

واول كلامه ناظر الى الدفع الاول

بان المراد انها ثانوية في التوبتة لا يتوجه الاشكال

فمن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام

او التاخر بحسب التوبتة فقد غفل ولا يذهب عليك ان

بتة بقوله كل فان باعراب سابقه ان المراد

حيث لم يقل باعراب اول ونحن نقول المراد

سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث

لان كلا منهما في الاعراب اي بجنس اعراب سابقه

اه الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري

ناعتي كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني

الا يحقق ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة

الترحم او التاكيد فان القصد ليس الى بتة

وتابعه بل الى الشيء وتابعه بل الى المتبوع

وكون لا يقع في التاكيد وعطفا لبيان وبعض المعطوفات

واورد عليه نحو قرات الكتاب جزءا جزءا فان الجزء الثاني

باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع

وليس بواو لانه ليس ثانيا في الرتبة بل كل جزء ليستعير الاعراب غير

ورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم

الاخ لمغايرته في قوله تع يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه

وبانها اعظم منه التعجب واراه اعجب من كل اعجب ورد لام الفعل

بينها وهي الياء وزنها الرفع وفي حال الجر الياء فقياس المبرد

ان يعرف قضا الانبساط اي وابى ما للمدوة الجاز بداو

وتلو ما بين الهلالين كتبه في الحاشية اوله وقد اسلف ذا الجاز

وبجواري مذ لي عقباه ذو الجاز اسم سوق بمنا ومعنى اري

الخطوب الشيبي واري بصيغة المجهول واجاب المحشي بان ذلك

خلاف القياس اي حملا اذ يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر

اي امر الخاتل حمله صيغة غايبة مع ان المتبادر من امثاله

في كتبهم للصيغة التي هي صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب

بتقويلين واعتزاء من بعدها قيل ان حمى فيه حزن معناه

اني لهم بلغة كون الله من المرجع في مقام ترجيح الفتح واذا قطعت

قيل ان في البحث من غير المقصد ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات

في الضرورة حكى ادلو وعصا ويدو وفتاه ولغة ادني في مفاهي كسواء

وفي حاء عند الفراء دو وبكعنس وعند غيره كغزي وكانه قصد

المصنف بالذكر كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر

في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام اذا كان بالاضافة اليه

فعند الافراد الاشمل كان المناسب اداة من تشمل كما كما هل

كتبه في الحاشية الحاصل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم يجب

الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة

مع ان الفاعل الوصفي ايضا يجمع على فواعل ويضع ثانيا الاسم

التابع لانها لو كانت جمع تابعة لخال كل ثانية باعراب سابقها

ولجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع والمراد بها توابع

الموجودات والمفقودات والمجرودات التي هي اقسام الاسم اي حقيقة

[illegible] في الرتبة ومن قال باعراب سابقة بمعنى بجنس
اعراب سابقه اخرجه لانه يقتضي اعراب سابقه لا بجنسه لان
اعرابها يتعدد بالشخص فقد المتكلم ظهرت محلين متضادين
فلا بد ان يتجاوزه على ان يحمل قوله باعراب سابقه على معنى
بجنس اعراب سابقه بحمله اعم مما هو بعين اعراب سابقه ولا يحمله
عليه لئلا يشمل التوابع التي مؤخرات كانت هذه الامور
او معتبرة مانعة لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرفت اعلم
ان المعتبر في المعتبر في هذا التعريف الاحسن ان التعريف
هذا التوابع في الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المتاع
وتابع حركة امر لاقتضى لهما في محلهما ولم يرض باحالتهما
الى هذا الباب ثم ان لفظة كل هنا ليست في موضعها لان
التعريف انما يكون للجنس وما يجنس للافراد وبالافراد
ايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع حمله
فليحفظ فانه من سوانح الاوهام فالمحدود بالحقيقة التابع
لامر ما ولم يقل ان لفظة التوابع ليس في موضعه لانه ليس
ملتفتا اليه في وزان المرجوعات ونظايره بتقدير هذا باب
التوابع والمعرف هو المحدود او هو كل ثان فقد استدرك
عليه الشارح بانه ذكر التوابع ايضا ليس في محله فعداتي
بمستدرك لكن لما ادخل عليه كل بمعنى لفظ كل متم زايد
المغرض بزيادته الى كونه التعريف مانعا والظاهر انحصار
المحدود فيهما هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ
اوفر بالاساليب دقايق التراكيب بل مما يليق الهجوم عليه
الماء الشفاء الى الساحل من الاعاجيب النعت قدمه
لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة يدل
على معنى في متبوعه او ود عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت
برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى
في متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى هذه بان الوصف

بحال المتعلق معناه الوصف بحال اعتبارية تحيث [illegible]
لانه يوصف بحال قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالته على معنى
في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان
الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على ما قامت
بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل باعتبار اتصافه بالمتبوع
فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال انه الوصف
بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى
في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه الذي هو في [illegible]
مع متبوعه على خصوص معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان قولهم
اعجبني زيد وعلمه واعجبني زيد وعلمه في العموم كلامهم خرجت
بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول صفة
في زيد ليس بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا
دلالة كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبه بل لاضافة
الكل الى ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان
فائدته اي دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولا
يساعده العبارة لانه يجب ح تانيث مطلقا لان الدلالة
لم يقيد بتانيث المصدر اذ بتانيث ما لا يدرك في الحاسة
على معناه من التاء فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى المتبوع انما هي بخصوص موادها ذلك في الجنس
القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد
الشمول فلو اراد لدلالة على حصول الشمول في متبوعه لم يتغير
الشمول الذي يدل عليه المتبوع وفائدته اراد الفرق بين
النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء ليس الغرض
من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير
ذلك فهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية
لو كان الغرض بيان المزايا التي يجيبان بقصدها المتكلم بالتركيب
زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد

لصحة الاستثناء فان الاول تقييدي الاستغراق في النكرات
قوله لان رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص
قوله اي تخصيص يستفاد من تقييد ما يعاد لهما بالعقلة كما يستفاد
من تعريف الجزء بل اولى ولما كان غالب مواد الصفة هذا حاصل
كلام المصنف في شرحه قال التبع الرضي اعلم ان جمهور النحاة
خصوا الوصف الاشتقاق استضعف سيبويه مررت برجل
اسد عليه بناء وتداسدا حالا واعترض على الفرق وهو مندفع
بانه بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون الاخر
ولم يكن هذا مرضيا عطف الجملتين على جملة لما اي لما لم يكن
المراد وفيه صحة نظر والاظهر ان تركه لما في قوله ولم يكن من جهة
التابع ورده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق
ولا موجب للتاويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد
على الامثلة التي ذكرها حتى يجب ما قيل انه لا يخفى ان اكثرها
ذكر لا يصلح رد الان كون لغنا باعتبار انه في قوة المشتق
ولا فضل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غير الاظهر الاصح
ولا فرق بين المشتق وغيره في صحة وقوعه خص عدم الفرق
بقوله في صحة الوقوع لانه لا يفيد عدم الفرق مطلقا لان
المشتق يغلبه راجح على غيره اذا كان وضعا اي وضع غير المشتق
حقيقي في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا
او وضعيا وعرض المعنى من قبيل حاتم فضله والعرض ما يترتب
وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتب سواء كان وجوده
العقلي او الخارجي وترتب وجود المعنى في العقل عرض موضوع
الصفة في التركيب وللتنبيه على ان العرض باعتبار الوجود العقلي
قال الشارح لعرض الدلالة على المعنى لا لتقدير الدلالة حتى
يحتج انه لا حاجة الى التقدير الذي لا مساعد له فاعرف التقدير
وبهذا يتبين ان جعل العرض معتبرا من بادي الاقحام في كلام انما
في قوله في المتبوع فالاولى بتدبر بشيء لان الوضع لعرض المعنى

لا يجب

لا يجب ان يكون المتبوع فان بصريا يوضع لعرض المعنى
اما في مبتدأ او ذي حال او موصوف او عزه ذلك
برجل اي رجل كامل في الرجولية بفتح الراء وضمها وهي بمعنى
الفاء وسواء اذا اضيف الى لفظ موصوفه بحيث يكون مجانبا
عن الكمالة حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا
التركيب ذلك وقوله اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فانه
ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يكون
مجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانبه اي رجل
فالاولى ان يقال وفي مثل مررت بضاربها اي رجل لا يدل على
هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا وهذه المواضع الاخر التي لا
يدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة ويوصف النكرة التي
النكرة وما في حكمها من ذي لام يعتد به الى فرد مبهم كما في
قوله ارتعى على اللئيم يسبني واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة
بقوله هو حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها
لا فائدة تبتغى بجملة كالنكرة التي هي لا فائدة فرد مجهول فانا
جعلنا صفة يجب ان يكون للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند
المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها لغو
الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة
مجهولة واسنادها في النسبة المعلومة طاو على وضعها وتحوله
لا المعرفة اشارة الى ان قولنا النكرة احتراز عن المعرفة لكنه
ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لا توصف بالجملة الخبرية
بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المصنف غير واضحة لان
الاستثنائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد قيد التاويل بالبعيد
لان التاويل مشترك بينهما وبين الجمل الخبرية اذ الجمل التي لها
محل من الاعراب لها تاويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور و
محصل ما ذكروه ان التقييد بالخبرية اشارة الى الحظ الوصف
بالجمل الانشائية عند درجة الاعتبار لاضيابها التاويل بعيد

لا لزوم [illegible] والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية
لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق
صفة [illegible] اي مقول في حقه اضربه فان قلت هنا لا تاويل
[illegible] الى الجزئية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل
[illegible] عن الحرف فهو اغنى بالاعتبار مما نال درجة
الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالاسناد
[illegible] كرارا استحالة في مقام الامر بضربه وقد صرح
[illegible] بتخصيصه بالطلبية الحكمية اي مسخن لان يؤمر
[illegible] تاويل المقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق
[illegible] ولا حاجة اليه لانه لما اختص بالجمل الحكية
[illegible] العقول على صيغة صيغ بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف
[illegible] على صيغة بل اراد التنبيه على انه يوصف بتلك الجملة الحكية الا
[illegible] الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتامل
[illegible] لم يكن ههنا الضمير الرابط يكون اجنبية اي في بادي النظر فالتزم
[illegible] ويظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة
[illegible] ذلك في الجزء الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان
[illegible] الى الجزء فوق توجه الى الصفة فليس هنا مظنة الغفلة
[illegible] بمزيد توجه ولذا يكتفون برابط الحال ايضا فوق
[illegible] رابط الجزء وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في الملازمة
[illegible] لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في جزء المبتدا ويوصف
[illegible] الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا عديله فلذا الجزء
البحث عن بيان كونه جملة في قوله يتبعه في التنكير يحتاج الى تاويل
والمراد بحال الموصول ما جعل حالا له ولو بجوز افزيد الحسن من قبيل
الوصف بحال الموصول وان ليس الحسن لاجوهه وكذا المراد بالوصف
بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب
وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسا او ذاته فانه من قبيل
الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله

اي بحال قائمة به يعني بصيغة اعتبارية يحصل [illegible]
لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ الصفة تابع يدل على معنى
في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع الخ قوله مجاز
متعقد عاذكر ويلوح ان لا يكون البيت [illegible]
علامة الحسن بل هما هو مؤول به اي كائن بحيث [illegible]
ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور المتعلقة
بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاء في رجل كان [illegible]
غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصيغة [illegible]
سبيا للمتعلق فالوجه ان يقال معنى [illegible] من حال المتعلق
انه يوصف بلفظ يدل معنى قائم بالمتعلق [illegible]
ويجعل نعتا ويكلف في صدق التعريف عليه بانه [illegible]
وصفا على معنى اعتباري حاصل بالغير او [illegible]
التنكير جوزا الكوفيون ووصف النكرة مطلقا بالمعرفة
وصف النكرة المختصة بها والافراد والتثنية والجمع
والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه [illegible]
نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل وامرأتان عدل [illegible]
مفرد مذكر لا غير وافعل التفضيل المضاف للزيادة [illegible]
اليه او مفعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل
بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وما في الشرح [illegible]
سهو بين وقع من بقوة الاقدام فان قلت اذا نظرت [illegible]
النظر وجدت الاول وهو الوصف الذي فيه بحث لان الالفاظ
يلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف
التي يلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن واما
تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها ممنوع بل الالف
انما الموصوفها كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا
في موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاء في هذان
الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا

[illegible] البواقي ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان
جيرباد في [illegible] ان مضربا به لا يتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل
المنفصل منيخا [illegible] به الا ان يقال اداد المتابعة حقيقة او صورة
او نقول الجملة الواقعة صفة مأولة بمفرد مطابق حسن
قام زيد قاما عند غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف
لوجب قاموا [illegible] وامتنع قاعدة غلمانه وضعفه قام
[illegible] غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع ولحاق
[illegible] اللحاق بنحو ويجوز من غير حسن ولا ضعف
[illegible] غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم
[illegible] المتقدمة والجواب عن مقام الاسناد الى الظاهر باخوه
[illegible] يكون كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب
[illegible] لموصوفه خ اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الآن
[illegible] الاولى ترك في الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة
ولئلا يحتاج الى جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف
الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين او يجعل الفعل
[illegible] على المبتداء الاولى او يجعل الجملة ووجه ما ذكره
[illegible] الفقاذاني في المطول في اواخر احوال المسند انه كثيرا ما
[illegible] الفعل على الفعل مع ضمير المتصل فلا حاجة لهما
الى التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم
الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في
مرتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليترقى في الوضوح فلا
نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم
الواحد فالاولى ان يقال الحاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل
عليه باقي الضمائر وحمل عليه ضمير الغايب واجاز الكسائي
وصفه ممتنعا بقوله تع عز وجل لا اله الا هو العزيز الحكيم
وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو تع اسما الله تع
فتوفيه اسم ظاهر كما لو جعل الضمير علما فتامل لانه ليس

ليس في الضمير معنى الوصفية اورد عليه ان الضمير المتضمن
المشتق فيه معنى ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس
فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى في الجواب ان [illegible]
يجيء ان يكون اعرفا ومساويا فالضمير اعرف [illegible] وصف غيره
فيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل اعرض عنه [illegible]
الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع المضمر [illegible]
الدلالة على ما يجتمع الموجز ووضع الصفة [illegible]
الموصوف فلم يجتمعا ثم المعرف باللام والموصول لا [illegible]
الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجيء بعد والمنادى والمضاف [illegible]
في مرتبة ضمير المخاطب لكونه وصفه [illegible] المخاطب [illegible]
انقص منه لم يوصف ذو اللام الا بمثله اعني [illegible]
او الموصوف اما ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف [illegible]
المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله [illegible]
عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف
ان يراد المماثلة في كونه ذا اللام وح يتجه ان يقال الاحصر الموصوف
ح لم يوصف ذو اللام الا به اي بذي اللام ويرد ايضا [illegible]
اللام بالموصوف ايضا فيكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة
بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب العمرو او بواسطة لاضافة
اليه على مذهب سيبويه لوفور المماثلة في الدرجة لانه ابلغ موصوف
بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه فوق لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص تمسكا
بجواز وصفا المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه [illegible]
المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف المضاف
الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص
من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام اي بابا سم الاشارة
بذي اللام يجب ان يراد بذي ما يشمل الذي واخواته وقال الرضي
لا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل

وبزيادة الموضح قال كذا وبهذا ذي قال كذا على اللغة الطائية
هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا في قوله باب هذا خصه
وبقوله باب اسم الاشارة لا ان يراد بهذا اسم الاشارة
[illegible] يقتضي جواز وصفه الخ ومثله مر
[illegible] بالعلم
[illegible] المراد بالنسبة ما يعلم المتعلق والنسبة التقييدية
[illegible] وجاء في فيشمل التعريف بجاءني رجل فاضل
[illegible] وصفا لا معطوفا كما يجيء ويشكل بالمعطوف
[illegible] رفع ونصب وخفض الا ان يقال النسبة المقصودة
[illegible] النسبة التبعية لان جعل المجموع جزا يفيد بعضية
[illegible] بهذه النسبة وقوله بالنسبة متعلق
[illegible] المفهوم من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود
[illegible] المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ
[illegible] بالنسبة لنسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم
[illegible] المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة او نسبة شيء اليه وفي قوله
[illegible] من المقصود احتماله ان اي المقصود من لفظ المقصود
[illegible] المقصورة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل
[illegible] التوابع لانها لم ينسب اليها شيء ولا هي الى شيء لان نسبتها
[illegible] مقصودة كما ان البدل منه فاد وراج القصد ليس لقصد الاحتراز
[illegible] البدل بل البيان المشترك بينه وبين البدل فافرق القصد
[illegible] واجيب الخ بمنع هذا المعنى من كون العطف مقصودا
بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط
مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى
بين قولنا جاءني زيد جاءني وبين قولنا جاءني زيد بل جاءني فجعل
احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التقرير دون الاخر تحكم
ولما تم الحد عما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح يحتمل
ان يكون قيد بتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه بيانا

اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا
لعدم جواز حرف العاطف ولم يكتف لعدم [illegible]
منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقع [illegible]
ومنها انه اذا ان يعد الحروف العشرة فيطول [illegible]
معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة [illegible]
واما ما ذكر فيمكن منع كون المعطوف على الصفة [illegible]
يا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع [illegible]
ان تؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فلم يتأثر [illegible]
لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الا [illegible]
نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه [illegible]
يصدق عليه تعريف العطف وقيل قد يجوز التوسط [illegible]
يتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف وقيل العشرة
توسط احدها بتفصيل كما يجيء والواو والفاء [illegible]
اللفوق ليس من العشرة بالمعاني التي يجيء قلت لا [illegible]
في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتفي التعريف عن
ونقل عن المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه
ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعل صفة لا محالة من غير
ان يكون معطوفا بوجه اكتفى بمفصل فان قلت التأكيد
مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي التأكيد كيف يعطف
على الضمير المتصل قلت يعدل عن عطف المفرد على المفرد الى
عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان
التأكيد بمنفصل محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم التأكيد
على العطف وتأخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد
واختاره على وزيد ضرب هو وغلامه لان الداعي على الحكم
بالتأكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرء الباء والا فزيد
ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير

المطلق لانه من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل لانه طال الكلام بوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او طويل الكلام بالمنفصل وقوله فحسن الاحتراز فيه ان طول الكلام متاصل الواو الفصل عن المعطوف مع انه حين التاكيد شبيه بالمتاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول [illegible] اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجدان يحكم [illegible] بانهما كالجزء من الفعل متوان عن طول [illegible] بين المعطوف والمعطوف عليه واعلم ان مذهب [illegible] ذهب البصريين بنية على ان المسئلة خلافية والتاكيد [illegible] لانه اجيب قطعا كما يفيده مقابلة اكد مع جواز التوكيد [illegible] المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين العطف [illegible] مبتدء وزيدا خبرا فاكان او اسما قال الشيخ الرضي لا يجوز الا اذا [illegible] الا اذا لم يشك انه لا مفعول له وانه جيء بهذا [illegible] فانه لا يتصور الا بين اثنين فان الفرس مع [illegible] الاصل وغلامه زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا [illegible] دالة على المقصود والمجرور لا ينفصل عن جاره [illegible] بقوله فح فيما رحمة من الله وبقولهم ضربتني ومن غير [illegible] بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى [illegible] هذا انما يفيد ليلا لو لم يكن زيادة بين الا صورة العطف [illegible] الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا [illegible] ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في [illegible] العطف على الضمير مستدلين بالاشعار فيه اشعار لضعف [illegible] استدلالهم لكن لا تقصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا [illegible] بالقراءة العظيم ايضا وهو قوله تسائلون به والارحام فانه [illegible] يحتمل قوله والارحام قسما جاء في كلهم الخ فيه انه لا اشكال [illegible] في جواز جاء في كلهم وجوازا عجبني جالسا لوجود الفصل فالاولى [illegible] التمثيل بجاء كلهم زيدا او عجبني جالسا زيدا وقوي الظاهر

ولقوي من الاحوال العارضة له بالنظر الى [illegible] نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا ذهب [illegible] القائم وعمرو وعمرو وفيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم وزيد من كونه مبتدأ واجب التقديم [illegible] لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف [illegible] من ثمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون [illegible] ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة وانتاج او جملة [illegible] يكون اعتبار امور في عبارة المص لا تفهم من غيرها [illegible] ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تقرير [illegible] كما ترى ولا يحتاج اليه لان حقه ان المعطوف في [illegible] عليه في التوكيد فكل ما يستحقه المعطوف عليه في التوكيد [illegible] المعطوف ففي جاء زيد وعبد الله يستحق المعطوف [illegible] كونه مضافا للفعل فكذا المعطوف وفي جاء زيد [illegible] يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفعل حق كذلك [illegible] المعطوف كالاعراب لا اعراب من الاحوال العارضة [illegible] الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة [illegible] الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل [illegible] في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل لان العامل [illegible] خلافه نعم قابلية الاعراب كذلك واما نحو [illegible] وسلخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعين وان كانت [illegible] الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على [illegible] الضمير يعني ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بينها [illegible] فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر [illegible] ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة [illegible] عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا سد شذوذ [illegible] في حمل الضمير على الكناية مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي

جواباً اما النا فهو شذوذ عطف المضمر المتصل على مرفوع بدون
[illegible] ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا
والشذوذ جوابا اخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير
انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور
[illegible] يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني على
[illegible] من ان الضمائر الراجعة الى النكرات غير المحصورة
[illegible] لم يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة
[illegible] النكارة بما في الباب ان يكون الاولى ح تقديم
[illegible] شاة وتحمله شاة على قوله على الشذوذ بقي شيء
[illegible] يحمل الحمل على نكارة الضمير وجهانا نيكا
[illegible] ولا يحصل بعد يلا فتامل فتعين الوقع على
[illegible] معتنفا المبتدا وهو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين
[illegible] يكون الوقع لكونه مبتدا رافعا لفاعل هو عمرو
[illegible] اذ ايطا بقت معزد اجازا لامراد وانما جاز
[illegible] حمل الجواب هذا السوال ثلثة احتمالات الاول
[illegible] الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم
[illegible] عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه
[illegible] لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر
[illegible] فيكون رابط المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان
[illegible] السببية يفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما رابط
[illegible] المعطوف عليه وهو اتى الغضب بسبب طيرانه واما قوله
[illegible] مجوابا من بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان كون
الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل
الفاء للسببية ولا اشعارا وما هو رابط للجملة الثانية بما رابط
به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناها
التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك
التعقيبية لان في قوة وتغضب زيد عقيب طيرانه ولما كان

تقابل

لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة الخ يحتمل ان يكون
المقدوح وانما جاز جوابا لمنع جواز ما عدا الوقع مار
ولا ذاهب عمرو وبعد جواز الذي يطير فيغضب
سببية الضمير الراجع الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه
اياذا اوقع العطف يعني قوله اذا عطف مسند
قيل حيل بين العير والنزوان وقوله على
عنا الفاعل بل مصدر عطفا اي عطفا بينا
انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب
اكثر النحاة على
ما ذكره في توجيه مختلفين فلا يجدي
ان لا يتكلم بمثله بل يوجب والوجه
قد يكون لبيان المقصود بانه يوصف الشيء
لبيان عموم الحكم وشموله الجنس ومنه قوله
ولا ظائر فيما جيء فوصف عاملين
ولا بعد ان يقال احتراز عن مثل ضرب
خالدا فاقة زيدا وعمرا معمولان لعاملين
ما نقل على القراءة على تشريك العاملين
لانه العطف على معمولي عاملين
اكل امرأ محبين امرأ محبين وقع بين
وليس بمرفوع على صرفا المعقول الاول
الاقتصار على مفعولي باب علمت
المفعول حذف احدى ثانيه والوقوع
لعدم جواز حذف التاء من المجهول
بسبب انها جائز لكنه لم يجز
لما ذكره الفاضل الهندي ان
لانه كيف يترتب على وقوع العطف
عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف

[illegible] والمرتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمآل وقيل
[illegible] اذا عطف بعض اذا اريد العطف فلا مانع من التركيب على الاراد
[illegible] قوله عدم الجواز لا يتبين من الارادة بل هو ثابت اريد
[illegible] الولا وهو ينفع بان عدم الجواز علة الجواز اينما قام مقامه و
[illegible] اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فلنجعل عنه
[illegible] وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
[illegible] الجواز عند الجمهور ولما يحتج على المصنف قوله
[illegible] بلا ما الفراء بيان للمخالفة بقيل عام الحكم لانه انما يتم بالمنع
[illegible] الجواز بلا المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة
[illegible] يحتج عليه ايضا الخ يفيد بيان
[illegible] عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون
[illegible] عدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه
[illegible] سيبويه ومخالفة الفراء في جميع الصور الآتي نحو
[illegible] الجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز
[illegible] مطلقا الجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء
[illegible] هذا التركيب او اثباته فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوفق
[illegible] لتلخيص المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه
[illegible] اجاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور
[illegible] بحالتهم المراد بسيبويه بالمنع مطلقا والمتاخرون لا يجوزون
[illegible] الا اذا تقدم المجرور فالمعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص
[illegible] المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظا فاحفظه
[illegible] التاكيد جاء بالجر والواو فان قيل كان البدل اشد
[illegible] مناسبة بالعطف فكان احق الاتصال بالعطف قيل قد يزاد
[illegible] في التاكيد للتقوي حرف العطف نحو والله ثم والله كلا سيعلمون
[illegible] ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
[illegible] ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
[illegible] لكون الواو آخر المعطوف عند سائر التوابع كان ترتيب التوابع

في بيانه كترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك [illegible]
الخمسة فثبت عنده ويتحقق الظاهر فيثبت ويتحقق
في الشمول بالتاكيد ما يقرر امر المتبوع في البنية بطلان
ذكروا الشمول بعد قوله في البنية ليس لغير الظهور وان جاء
القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع في البنية ويفيد الشمول
الى جميعه لا الى بعضه ومفاد التبيه ان [illegible]
البنية شاع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس
يخفى عن ذكر الشمول نقول جاء في القوم تلهم نفسها اذا اريد
تبيين العدد باعتبار البنية يضاف العدد الى ضمير المجموع وذلك
من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف العدد
قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف
رجال ثلثة فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في
هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف جامع
واذا عرفت هذا جميع الفاظ اي كونه جامعا لجميع الافراد
المحض الصفة والعطف الخ فظهر ان التعريف جامع
وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواد ليست بالوضع
متبوعها في بعض المواد ليست بالوضع لو تعرض لتاكيد متبوعها
كان التاب لفظي مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا
المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه
منه عند الكوفيين او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان
ذلك في تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا وقصد به التعرف
بين ضربت انت واجمع اكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان
المخالفة للضرورة بخلاف اجمع اكتع ومنهم من لم يتنبه لتعرفه واعترض
بعدم التعرف بين ضربت انت واجمع اكتع واعلم ان من قال ان
الضمير في انت هو التاء وان عماد فالتاكيد في ضربت انت واخواته
بتكرير اللفظ الاول حقيقة في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد

قسما مستقلا يجوز الابتداء به والوقوف عليه او غير مستقل فغير
ان كان على حرفين واحدا وكان مما يجب اتصاله بما قبله نحو بل
او بما قبل نوع منها تكريرا بتكرار عماده في السعة نحو بلا بلا
ومرتبة مرتبين وان لم يكن على حرف واحد ولا واجبا الاتصال
تكريره نحو ان زيدا قائم ولا يبعد ارجاع الضمير
الى التأكيد اللفظي ورده بتاويل المشمول المستفاد من كلما مما يشمل
الاخاص وهي نفسه وعينه وقد يزاد اليهما
ليتبعا ولذا اجمع مثنى الى ضمير المؤكد وقد بنه المص على ترتيب
الفاظ التوكيد او اجمع لكون الجمهور على تقديم ابصع على ابتع والزجاج
على العكس والمقدم ابصع والمعتبر بتبعه فلا معنى لهذه الكلمات الثلث
على هذا الوجه لذكرها بين الفاظ التوكيد لان التاكيد من
المعربة وهذه مهملات ولذا لم يذكر المص مثل حسن بس حسن
والجواد واج هذه الالفاظ في التاكيد بغريب من المنحة
وبنوها متنزلة الاسماء لانها معربات مستقلة وفي كلام العرب لابد من
تنزيلها في الصياغة عن الخطأ في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي
التاكيد اللفظي على قسمين احدهما ان يقيد الاول والثاني ذات
بتقويته بموازنته مع اتفاقهما في الحرف الاخير وسميتي ابتاعا وهو على
ثلثة اقسام لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو جئتني مرتين
او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية
معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قوله حسن بس حسن
او يكون له معنى مخالف غير ظاهرة نحو جئني بنبيث من نبيث الشر
استخرجه واستفيد مما ذكره ان مرتبا تاكيد لفظي مع انه ليس
تكرارا للفظي الاول حكما بمعنى ذكر الثاني اذ ليست الضرورة
داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعله صفة كاشفة ولا يخفى
ان البتت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد ويمكن
استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل منها على خروج من النقصان
وعلى تمام بناسب العموم المستلزم لتمام البنية اي حقيقات

جملا عاملين لشمولها الواحد والاثنين والزيادة والمذكور
انفسهما بادا يراد صيغة الجمع في تثنية المركب المؤنث وهذا
اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الانفصال التام بين المضاف
والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال انفصالهما لفظا
ومعنى فيقال نفسا زيد وعمرو وغلاماهما ولا يقال نفساهما
بل انفسهما باختلاف الضمير في كله وجمعه و
لتسهيل ابن مالك وهي اجمع لا دلالة على الاجتماع
خلافا للمبرد والمبرد كذا في الرضي واجمعون في جميع المذكر
اي العاقل او الجمع او الجمع يجعل في حكم الواحد وهو في جمع
المذكر السالم وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر غير
العاقل وجوز الاخفش في العاقل غير السالم ولا حاجة الى
ذكر الافراد بل لا يقع ذكرها لانه يفيد جواز مجيء
كله من غير ارادة الاناس فقد افسد من اصلح قوله
واجمعاء بناء وبله بذي مقدره افرادا كان او اجواء ليقع
افتراقها حسنا او حكما قيل لا يكون الافتراق الحسي بدون
الافتراق الحكمي فذكر حسنا لغو وفيه نظر لان المص
في الفرق الحسي ولا محصل للرد عليه من غير نقل من ائمة العربية
بناء على انه يلغو التاكيد بكل من المفرق حسنا يوهم الافتراق
في الحكم في بادي الرأي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر - تحلة
جاءوا وبكله ومثل اختصما لوجيء كلاهما عند الجمهور لعدم
صحة افتراق الوجيء حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس
والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسنا حسن
ذكر التاكيد لدفع ما يوهم الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي
بعد التامل في الحكم اكد ذلك الضمير او لانه دل على المفر
بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان
النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع
وقوله واكتع واخواه مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة

استدراك هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل
اكنع واخوته وهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع واكتع واخواتا بتاع
لاجمع بطريق الجمع بدون الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبها ان يقول فتامل
ب البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف
المتبوب مخصصي اخوك والعبارة الصحيحة البدل
بالنية دون متبوعه اي بقصد النسبة اليه
الى المتبوع لكان من البين ان ليس البدل مقصودا
بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني زيد اخوك اضاف
علم [illegible] بطريق بان جعل معنى قصد بنسبته مانسبت اليه
المتبوع وبعد منه نظرا لان نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة
من زيد بل زيد بل نسبة الى زيد مقصودة من ضمن المسند الى
زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمنه فلا بد من زيادة
وان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل
المعلط فانه المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع و
لمعلط بالمتبوع سهو ومال نسبته من تقديم وتمكنه في الذهن
في البواقي دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى
المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من
المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع فكونه مقصودا
بحر قد غفل عما بنى عليه الشارح من قوله دونه ظرف لنسب
او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع فانه حينئذ يكون
المعنى انه تجاوز ما نسب الى المتبوع فانه نسبا يه والحاصل انه نسب
الاجنبي الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما توهم
بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد النسبة الى التابع في حقيقة
او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يحصل توطئة لكان سهو لسانا
لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط وموجب التقدم والتمكن
في حق البدل وليس لنسبة ما نسبا اليه من عدم القيام مقصودة
بالنسبة الى زيد فقال الظاهر ان يقول على طبق ما ذكره في شرح التعريف

ان ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبة الى احد في
قبله وليس بذاك والقيد فما مثل هذا المقام بعيد عن
القبله والمعنى وليس لنسبة ما نسبا اليه اي الى احد من عدم القيام
مقصودة بالنسبة اي سببا لنسبة المذكور بان يكون القصد اليها
بسبب تقديما لنسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها
باعتبار زيد وتقريرا لنسبة اليه ولا يخفى عليك ان [illegible]
عن تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من [illegible]
كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع لتوطئة لذكر
وكانه قصد الى النسبة الى طريق اخر في الوقع اي وعلى هذا فقوله
لا يخفى عليك ان الموكدة الاضافية الاربعة صارت اسما
للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطفا تفصيليا على الكل
من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني
هكذا في اخويه وهذه مسامحة شائعة في كلام المصنفين
يحترز عنه فيقال ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخيرين
لامية لان في ملامية بيان ما حاصل معنى الاضافة لا معناها
في المقام فلا يشكل ان كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية
على المضاف اليه بالاضافة البيانية ولما اجيب به عنه من الاضافة
في الاولين ايضا لامية فهو بين اذ المقام ليس مقام الاضافة
اللامية وكونها اجيب به من ان بين الحرف المعدد والمحكود
فرقا فليعطفا المجرور باللام المعدد على المجرور بمن المعدد
واه لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكور اذ لا محصل لانه
اما اشتمال البدل على المبدل منه الخ يجوز منه نحو جاءني زيد اخوك
فانه لا اشتمال لاحدهما على الاخر فكانه حصل وجه التسمية اكثريا
غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل
باعتبار تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى
سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيقي مطرد
بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال [illegible]

ا يحمل كلام الشارح على هذا فقد وصى بما لا يحتمل وبدل
الغلط اى بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط مقصودا والاولى
جعل بدل غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة المبدل منه فيكون
الملابسة قوية إذ هو التابع فى اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة
فى الاقسام الثلثة ايضا مع هذا العتيل بدقة نظر حيث يهما لمن
لمن هو اهلها فضلا من المنعم كل نعمة دقها وجلها فنقول
بدل ... بدل من كل المبدل منه حيث جئ به يجميع المبدل
... بيان التابع بدل منها بالبيان الاول فتوك جميع المبين
بالبيان الاول وجئ بجميعه بالبيان الثانى فلم يبق شئ من
... بعضا من التابع بدل على جميع ماترك من
... بدل كل وبدلا لبعض بدل عن بعض ما قصد
بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد به لبنة
... اجمالا فقيل به ابدا للبيان المبين اذ غير البدل
من المبدل منه بترك بلا عوض ولم يجد شئ من المبدل منه سوى
... بدلا وبدلا للاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد
... ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك
ولم يجعل المتروك بدلا بل الواحد البدل ما اشتمل عليه المتروك
فخذه واعيا ولا تعجب من تبديل كلمة بجم غفر فانه غرة الانتباه
ولا سواد لكلمات الله ولا بياض فيها كلمات من سواه فالاول
... الاول لم يقل مدلول لانه اريد بالاول التابع غير
الاول وفى مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة يعنى
... ذاتا لا اله يجد مفهوما هما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما
بل قد يكون بحسب ذينك صفتين اياه كثيرا ما لا يكون وقولهم اختلافا
مفهوما يشير الى ... وجه بجوز عدم اختلاف
مفهومى ويندفع ... ذكر اعلى وجه التمثيل والتابع
جزء اى ج ... يدان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم
فى المقام لانه ... ول فى قوله مدلول الاول بل اراد تقييد

الاول

الاول وقوله والتابع جزء بتقدير والتابع مدلوله جزء او
من عطفا التابع على الاول وعطف جزء على ... الاول
كما هو الظاهر والاتحاد عطفا على عاملين مختلفين
ما هو شرط جواز عند المص بحيث يوجب ... الى
النسبة الى الملابس اجمالا زيادة قيد فى غياث المص لا بد
منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله ... بغيرها الاول والاوضح ترك باء الملابسة
بينهما ملابسة غيرها نحو نظرت الى القمر فلكه فان النسبة
النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف
بدلا لاشتمال وكذا المثال الاخير ... وعلم المخاطب ذلك الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى
وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت ... فقال نعم رأيت درجة الاسدكاد المخاطب ... الاول
والرابع ان يقصد اليه بعد ان غلطت ... القصد الى البدل قبل الغلط واما ذكر ... والنيات او سبق اللسان فكانه اريد بقصد الى البدل ... انه بدل يمكن ان يقصد الى الابدال بعد ان غلطت ... ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا اى ... واجيب قال الشيخ الرضى هذا ليس الا فى بدل الكل بل عند ... بدل الكل ايضا معيد بما اذا لم يشتمل على فائدة ... نحو قوله ... بالواو المعدس طوى ومقدس مرتين ... المقصود انقضى هذا وجه فى الكل فعل باطراده ولم يخصه ... بدل الكل كما فعل وقال فى بدل البعض والاشتمال انه لا بد ... فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه يخصص البدل اما بالاضافة
اليه او بوصفه ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة
ايضا كالوصف جابر لنقصان الكلام الا ان يقال لم يساعد
النقل مقتضى العقل فلذا خصه ... نحو الوتيرون لعبتهم اتاهم

قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت
و وصل الجبة و اتفقوا انه تاكيد قال الفاضل الهندي
[illegible] يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل و ذكر
المتصل لوجب ان يعتبر الثاني بدل و لو قصد اسناد الفعل الى
الاول و ذكر الثاني من غير توطئة كان تاكيدا و يراد بيت
[illegible] غير منقياه سوده پاي وقولهم ان كان تمرا فكن
[illegible] قال اللهم صدق صدق الظاهر يقول لان
[illegible] حال مقارنة لا يكون الا مضارعا وعليه الطرفة في
[illegible] التارك ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاد بمعنى ودع
[illegible] بمعنى صار يستفاد من ابن مالك وجعل بهذا
[illegible] من دواخل المبتدا و الخبر وصرح في القاموس بان ترك
يكون بمعنى صار و من لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير
[illegible] بمعنى الجعل وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف
[illegible] المبني على الاطلاق اي بهذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر
[illegible] و لو اي الاسم المبني وهذا انما يتم لو كان معرفة مبني الاصل
[illegible] في معرفة المبني و الاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته
[illegible] بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي
اذ لو لم يعرفها يعني لو لم يعرف ماهية المبني لكان اي
غير عالما لاسم المبني معربا للمبني فيلزم معربيا الشيء ونفسه هذا
[illegible] كلامه وفيه نظر لانه لو لزم معربيا الشيء بنفسه لو سلم
انما يلزم لو كان معربيا للمبني المطلق و اما اذا كان معربيا للاسم
المبني فليس الا معربيا الخاص بالمقام ولا محذور فيه ثم لو كان
معربيا المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل
لانه لا يناسب مبني الاصل مبني الاصل وهو الحروف والافعال
لم يبق مفهوم المركب الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه
لانه سبق معرفة مفهومه في معربيا المعرفي ولا حاجة الى تقييد الامر
بقوله بغير اللائم اذ لا امر في عرفنا الخاص الا بغير اللائم والمراد

بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى
هو المناسبة فافهم او غيرها وهو الاشارة الحسية
فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا منع الجمع كما يتبادر والى هذا
جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب حسي الاشارة
مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون
عدم التركيب ولا خفاء في ان سبب بناء هو
عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس
التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج الصفتين فان
صورة الاعراب قلت الاصوات ليس
موضوعات فليست كلا فضلا عن كونها
بين المبنيات لوجود مناسباتها اشار المقدم ما
جودي لشرفه او نقول التركيب في المعرب مقتضى الاعراب
مانعة والمقتضى معدوم على رفع المانع وفي المبني
للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب
او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا بيان
عدم التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تامل
حركات او حروف لا من حيث انفسها فانه لا يقال للمبني المضموم
ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لان قد يرد
ان مبني على الالف وما يرد دون على الواو وياء رجلين على البناء
ويقال للمبني الحروف ضم وفتح وكسر والمراد ان الحركات البنائية
يعبر عنها الجائية به على ان المراد باللقب ما يعبر به عن شيء حقيقة
على اللغة لا اصطلاح العلم كما هو مصطلح الصناعة وان التعبير بها عنها
لا بخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية وعرفها
وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان غيره جعله
معربيا للمبني فبنية على انه حكم الذي لا يعرف الا بعد معرفة فعقب
معربيه بقوله وحكمه بتبيينها على وجه العدول هنا وفيه نظر لانه حكم
المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه واما الذي

[illegible] قصدا الى والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون لا لتعظيم
[illegible] الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين
[illegible] مرفوع ومنصوب ومجرور الاخصر الاوضح والاول مرفوع
[illegible] ناء مرفوع ومنصوب الاول ضربت
[illegible] ان يقول ضربت ويضرب الى ضربن ويضربن
[illegible] مرفوع المتصل مستوفاة فلك اشارة الى بيان
[illegible] على التعريف المعلوم في النقرين فلم يفت
[illegible] لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد
[illegible] لا وقوله وعلى هذا القياس المجهول
[illegible] بين اولهما بدل من المستتر والمتنبين
[illegible] واشار بقوله الى الاسقاط لا لعدم الحكم فلا
[illegible] انما يبدو لها في الحكم وانما يبدو له المتكلم والغرضين
[illegible] عن التواضع ثم يراعون اسلوب التوفق
[illegible] المعارف ثم الاعرف من ضمير المتكلم الواحد هو
[illegible] ذكوع اللباب وقال شارحه العباب اي اجماعا من
[illegible] الفراء جعل الضمائر بحالها وباقي الكوفيين وجهوا
[illegible] يتصادبغه وان عاد وصنعوا المتكلم لقائلين بدلا
[illegible] ستة معان ظاهره انه مشترك لفظي والحق انه مشترك معنوي
[illegible] المتكلم مع الغير ايا كان ذلك الغير وايضا دلالة على
[illegible] من ستة معان لانه يدل على المثنى المخلوط والجمع المخلوط
[illegible] بخلاف ضمير المثنى حاسة في القاموس الحاسة ضد العامة
[illegible] حال من فاعل سيتراو من المبتدأ والتاء للتانيث اي لها قوة
حاسة وفي الصحاح التاء للمبالغة والحاسة مصدر كالعافية و
النقد يرخصر خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان يجعلها حالا
بتقدير قد خصر خصوصا كما يجوز في اخوات الجملة المنهوة ظاهرة
يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف
وقال الآلات النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف

وهذا كلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اول الشرح [illegible]
[illegible] نهاية التحقيق ما سبق فلا تغفل [illegible]
اهل التوفيق اذا لم يكن مستند الى الظاهر [illegible]
العقد لان الكلام في بيان استتار المرفوع [illegible]
ولا يكون في المستند الى الظاهر لا في بيانه وجود [illegible]
حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغايب بقوله [illegible]
نظايره مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا [illegible]
الواحد كانت سهو من قلم الناسخ وفي الصحاح [illegible]
او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان [illegible]
الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا [illegible]
يدل على اللفظ المخصوص المجموع على ما فوق الاثنين [illegible]
المخصوص فالتصحيح اذ ليس في الشرح مثنى او مجموع
بالمشهود تغيير مطلقا بوجه او مع الغير وهذا [illegible]
حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا ولا مستقبلا
بقوله ليشتمل مصدرا كان او حالا او ظرفا وفي [illegible]
ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفا
والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به
قوله وسواء كان اي الضمير معودا الى كما لا سواء كان الصفة وا
لوجب ان يقال سواء كانت معودة او مثناة او مجموعة فتكون
او مؤنثة لانه لا يصح ح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا
اي زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره
وسواء كان زمان كون الموقوع المتصل معودا او غيره فقوله
سواء كانت الخ بيان لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى
فلو كانت ضمير لا تتغير الصواب لما تغيرت وكانت سهو من
الناسخ فيهما او الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع
الظاهر حرفا التثنية والجمع لاجل شيء بنية على ان اللام في قوله
الا لتقدر المتصل التذكير لا للوقت لانه علم في التقليل فيميز

لم تتصل للضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى ما جعل
انما قال من حمله لاختفاء وان الاولى
وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني
اصلا في جريان الصفة عليهم مع ان الاصل
عائدا وبانحو اعطاها اياه قال سيبويه ان كان
وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكن
المبرد وقياسا على الغايب للتحرز عن
من غير مرجح فيلزم ترجح الاول في
وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في
بلا مرجح فجاد بالواو والترجيح
وحكى سيبويه تجويز الانفصال لم يعول على
حكاية من الثقاة لا عن العرب وحكاية سيبويه
العرب مع كال اتباعه دليل ضعفه كما صرح
ولم يتكلم به العرب حوضعوا الحروف غير موضعها
الثقاة واه سئت او رددته منفصلا وكذا
الاولى ثاني مفعولي باب اعطيت الاتصال وثاني
الانفصال ورعاية الاصل اولى من رعاية
لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية
بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة
بالمفعول الى ترجيح الجزية لانه الجزية حقيقية والمفعولية
والاكثر لولا انت الخ لم يقل لولا انت وعسيت الى
احضر لئلا يوهم انه يجب سقوطها معا ولما رفع هذا الوهم
في قوله وجاء لولاك وعساك الى اخرهما لعدم
بغير لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس
الى ما هو خلاف الظاهر المتعارف في التعريف فكان اولى
الموافقة ايهام خروج ضمير المتكلم عن الحكم
المذكور في هذا
المقام حروف جر كانه جعله في حكم حروف الجر
محمولا عليه فانه في معنى

الا معمول له وفيه تعريض لمن جوزهما هنا على السواء
المتصل بالمقدم قبل تفضيل فاصلا انه لم يشمل
الا لشاذ بين اذ لو استوفى لعلم انه المخاطب والغايب
معمولا لشاذ اذ التبس بالمعمول الاول
اذ لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال
في باب ضرب عند لالتباس
يجب شهد به شرح المفتاح وانما يتم الثاني
الضمير غير مضاف اليه المصدر او بالفصل
العامل للطرفين ولا يدعوا اليه الفرض
بتعلقه بما قدر من غير فصل
من يليني دار يا وصرف عامل دونه اذ لو حرفا مصا
بالفصل كقولك دونيد اضربنه فانه في تقدير ضربنه ونيدا
الضمير صرف عامل من الاتصال او حرفا والضمير مرفوع
اذا في غير مجرور وان منصوب لئلا ينتقض بضميرانه فانه مرفوع
منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع
حيث جاء المضمر او بكونه او كون الضمير مسندا اليه اي في الاكثر
ضمير صفة جيء بها المراد بالحويان اه يكون مفتتا او حالا او صلة او
خبرا ولو احتمالا ان يكون صفة لم يتجه على من حمله لكان اشمل لدخول
العالم التي فيه فان قلت لاصابة الاولة او بكونه صفة جرد على
ضمير حتى يعود قوله او بالفصل لعرضه لان الفصل فيه لدفع الالتباس
فلم يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوي لاختيار
التمثيل فيه وانما قال صفة لان العقل الجاري على غير من هو له
لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي لانه انما انفصل
الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة لوجوده
الى ما هو خلاف الظاهر بتوجيه المناسبة لجعل الانفصال علامة
ان خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر
في مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر

لمفهومیهما حین تعلق الحکم بهما ولیس التوکید من قبیل
الشاب فی شبابه وصباه لانه تعلیق بالمشتق
والمجاز فمن تمسک فی کون نحن فیه یکون
غفل والعول بانه من الجمع بین الحقیقة و
المجاز تبعید عن الصحة والجواز مطابق
مطابقا للخبر کما یکون فی الضمیر فلا یضم کون
اشتمل فضلا علی تقدیر کون المرفوع
انه قد یطابق الخبر مبتدأ لم تعد ضمیر موضع
بیان الفضل علی وجه لا یکون فیه
موضع منفصل متفق وان اختلف
وبعد کونه ضمیرا موضعا کما سنقرر
منه انه لیس بضمیر موضع فلیس
للتبنیه علی وجهانه عنده یسمی هذا الموضع
تتابع لظهور المراد وذلک التوسط
قوله لیفصل متعلق بقوله یتوسط لا بقوله
لانه اللام المعدیة بعدها ان لام کی ومعناها
ما بعدها والسبب بفصله بین کون المبتدأ
لا التسمیة لان الفضل انما یحتاج الیه فیما اذا کان
علی اصله وهو التعریف ولما یحتج الی الفضل فیما عدا
المبتدأ النکرة حمل علیه ما اجتمع الیه من المبتدأ النکرة
فلم یتوسط بینه وبین جزء ضمیر الفصل او افعل من کذا او
فعلا مضارعا عند الزجاج ممکما بعود نحو ومکروا ولذلک
ورد بانه یحتمل کونه مبتدأ وتاکیدا کما فی انه هو ضحک وابکی ورد
بانه تاکید الظاهر بالضمیر ولا یخفی انه کلام علی السند الاضعف
اقتصر علی مثالا افعل من افولا فقصر لان الورود معه مع الاستغناء
عن الفصل کلا استغناء فیکون فیه ایضاح الغیر بطریق الاولی
وبعضهم الزمه بجعله مبتدأ اذ یستحیل بحیث یحکم النحاة بکونه مبتدأ

لمفهومیهما

الجملة کان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجود
الاخفش تقرن في الضمير والتقرن فيه لكونه معمولا
تقرن وكذا لكونه متأخرا لان التأويل المتأخر
ونون الوقاية مع الياء ونون الوقاية مبتدأ
حال من ضمير المقرين وقوله وانت مع النون الخ
وقوله وعكسها لعل بجعل معطوفا على الحال
التخيير لعل او قرينة على ان المراد بالجواز
يبقى أخر الماضي عن الكسرة المحققة بالاسم
يكون في أخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا
مع ان للحرف ايضا يجب ان يصان
على حرف واحد ليس كسرتها اصلة
لو انه لو قال ويبقى الماضي عن الكسرة الى اخره لتم وان
لما لا يحتاج اليه ولهذا سميت نون الوقاية اي يونق هي
هي للوقاية تامل بخلاف كسرة ضربني لانها
تتراجع ياء المتكلم
تكون علامة الاعراب بعد الياء المتأخرة عنه وبخلاف
ضربني الذين كرموا وقد الحق لعوضها لا يخفى ان العوض شرائه
بينه وبين ما قبل الياء وانه يقوى قائلها للحرف الاولى الاعراض
بانه كالمنكور حيث لم يعد معها المحذوف للالتقاء
وليت لا تختص بليت ولعل لانه عبارة عن مساواة
بخلاف الاختيار فالاولى اختيار ان ليت ولعل مستثنيان
تجوزا عن اجتماع المؤنثات ولو حكما الخ وحمل لعل على اخواتها
ويتوسط بين المبتدأ والجزء فيه تجويد او تاكيد لان حق المبتدأ
والجزء ان لا يقع بينهما فصل قبل العوامل اي اللفظية لانها
المبتدأ ولا حاجة اليها لانه ذكر توطئة لقوله او بعدها وهما
ولو لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبرا لكن يقع التغيير عنهما بالمبتدأ
والجزء حقيقة لان المبتدأ والجزء لهما مستقيمين حتى يجب انتصاب ما قصد

[illegible] المحل مبتدأ الحكم بكونه مبتدأ احتاج الى هذا التوجيه
[illegible] كما هو الظاهر انه يجعل في الاشتمال من
[illegible] الى هذا التوجيه لان جعل شيء منتفيا
[illegible] معرفة مفهوم ذلك الشيء وفي الوضع
[illegible] متعين بالجزئية لتقيده بما سبق وتقدم
[illegible] الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل
[illegible] فانها لا تقع الابصار ولا يجيء
[illegible] بعد ما ساغ غير سبق مرجع مفتقر
[illegible] فهو اخرجه في هذا التوجيه عن
[illegible] سبق عليه المرجع وهذا خروج
[illegible] غير مضاف اليه للتقدم وهو عدة
[illegible] مقتضاه ولا يخفى انه في غاية البعد
[illegible] وجها وجيها وقولك وذلك بحسب
[illegible] يكون قبل الحكم او لا يشعر بان التقييد بقوله
[illegible] مفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم
[illegible] قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه مع ان
[illegible] به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا
[illegible] اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل ذكر ليعلم
[illegible] الفصل بين ضمير الشان والجملة يتميز بالضمير او بجملة
[illegible] قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة
[illegible] ليجعل الجملة بعده بجنسه منه فيفيد ان ورد على ما قال
[illegible] الظاهر موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو
[illegible] فكان من مظان التقدير ولا يخفى ان ما قبل هو دون ما
[illegible] فتدبر واحسن التدبر واحترز ويحسن ثانيته او اكانت
[illegible] فيها مؤنثا وجه حسنه انه المجموع واما ثانيته او اكانت
[illegible] بتاويله بالقصة من غير كون العدة فيها مؤنثا مجردة قياس حال
[illegible] عن التاء وكما حققته الرضي والظاهر ان قوله ليسمى ضمير الشان

والقصة

والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة
[illegible] يفسر الخ فانه لا دخل للتسمية في هذا الكلام
[illegible] في القاعدة ان يكون له دخل فيها
[illegible] ان يكون التقييد بالضمير الغائب وبقيد
[illegible] قوله الخ فيه بحث لانه قاعدة اخرى مبنية
[illegible] الجملة دون امر اخر من تمييز او حرف
[illegible] الضمير من غير سبق مرجع اذ المقصود
[illegible] ويمكن ان يكون ضمير الشان
[illegible] او القصة لتقييد في الحكم فيكون
[illegible] للضمير واثباته انه لم يرجع الى الشان
[illegible] على الابهام مفسرا دونه حرف
[illegible] التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة
[illegible] قائم لما راى ان توجيهه السابق لعوده بتقدم
[illegible] اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت
[illegible] انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد
[illegible] هو قيام زيد ولا يخفى ان هذا التركيب مصنوع مستغنى
[illegible] هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به
[illegible] مستقلا يكون مبتدا وبارزا فالاولى عدم الفصل بين
[illegible] التفضيل والمفضل بالمفضل فان كان عامله معنويا
[illegible] تاما يجوز التفضيل وصحة ان يقال ان كان معنويا او حرفا
[illegible] موضوع كان مستقلا والا فان كان موضوعا يكون مبتدا
[illegible] بارزا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة بزيد عمدة لدليل
[illegible] عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدا مع كونه عمدة يجوز
ومثاله اي مثال الحرف الضعيف ان من يدخل الكينونة و
انما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان لا يدخل على كلام المجاوزة
كتبت ان الجاثية الكينونة معبد النصاري الجاز جمع جوز وهو ولد
البقرة الوحشية فانه مع كونه منصوبا لازم فليس حذفه جائزة

ليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه
كان وطريقا واضحا مع ان المفتوحة
المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة
كثر فتامل وهي ذا الى اسماء الاشارة
ن ذا الناس جبرا بل الجزء المجموع فليس ذا فاعلا
الدليل الفاعل هو المجموع من حيث
الغيضة كان لتوجيهه وقيل
اة هنان لساحران على احد
نعم ونا لانها ضمير الثنان محذوف
الوجه الثاني ان لام الابتداء
ان حذف ضمير الثنان ضعيف
والياء اي الالف من ذا والياء من
الياء يوصل الياء الحاصل من الاشباع
الياء والياء معا ولا يثنى من لغة
وضوع المثنى والا فلا تثنية في المعنى بل اللفظ
موضوع مثنيين ولو كان مثنى لم يكن في مفهومه تثنية
يثنى الا بعد التنكير واذا كان مقصورا يكتب
بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها ولذا كتبت فيه الواو
ذا ليس اولى بالى حرف جر ولا يكتبا الالف الممدودة اذا اتصلا
بالخطاب ولا يظن انها يكتب بالياء لدلالة على الكتوب
فيه من النهر فهو ليس في الحقيقة منها بعض من حروفها كلمة الملوة
التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه على ما يوهمه شدة الامتزاج
وكتابة حروف الكلمة ولم يقل ويتصل بها لئلا توهم عدم جواز
الفصل بينهما وبين ذا مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها
كثير ومنه قوله تعالى انتم اولاء لامتناع وقوع الظاهر موقعها
قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير الفصل بفعل بفعل مع انها اسماء
وفيه ان ضمير الفصل مثلا ليس من معولة النسبة والكلام بحالها

ملوعيه

ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها الجزء
ومعنى ذاك اينت بسكون التاء ومعنى ذلك اينت
لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب
حرفا وهي اي حروف الخطاب خمسة نا
وهي حروف الخطاب والحرف يذكر ويؤنث والتاء
وقيل خمس لكاف فيه تغرير لحرفية حرف الخطاب
بقولة خمسة في الخمسة وهو ظاهر المعنى
وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الا
وانما قلنا من انواع الخ يعني يرتقي ما
الى ستة فلا يرد ان ما عدا من انواع
وذلك للتوسط لا يستدعي الكاف
للتنصيص على البعد والمراد التصريح
ان حكم هذا مستمر الى تتبعه ومشاهدة
انه لم يقل وهو ذا للمذكر القريب ولا يبعد
الى كلمة وذلك يبعده ان كلمة ذلك هنا
وذاك على سبيل البدل بالكاف سواء كان
هنا لذا الولاية لذه الحمى وغيره وقوله واما ما عداها
وجه صحة تخصيص الاختصاص بالكاف بعد
غيرها من اسماء الاشارة بشغل حقيقة في الكاف وغيره
وبين ما عداها فرق اخر اذا استعملت في الكاف وحدها
لا يكون الا ظرفا والمستعمل في الكاف مما عداها لا يلزم ان يكون
ظرفا او لا مجرورا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
بحي فصير الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول الثاني ايضا
لا حصرها والاولى ان يخصر فيما ضبط وما عداها مما التزم بعدم
منصوبا فلا ترى لا يتعدى عن الاحوال فالمنصوبات بعدها
فتقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوب هنا يتبر
ولو جعل حالا للكاف او في بافتقاره عمد وجعل بعد كونه فعلا ناقصا

والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط الخ

كان بعد تعليمهم طريق الاخبار واذا عرفت لزم لا
يجوز ان يكون بعد التعليم فتذكر في مسئلة
الضمير موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لا
التخوية وليس من مواضعاتهم في هذا الباب
استعانة بالذي او بما يعبر عنه بالذي فالباء صلة
هذا بشعر باب يكون من مواضع وجوب تقديم
ولم يذكر في موضعه في شرح تركيب النحو
مبتدأ عملا بما هو الاصل في باب المبتدأ اي
يريد ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار
عن التعليل اي المخبر عن جهته
المخبر عنه عند اعتبار الثاني بالنسبة
ظاهر اعتبارهم مقابلا للمقدر فيكون بالنسبة الى
اسم الفاعل او المفعول منها يشعر كلامهم بان
عن زيد في المثال المذكور اخذا اسم الفاعل او المفعول
انا زيد او مقولا المضروب له زيد ونحوه و
على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا
يجب بان من وابه تقليل المسائل كالسين وسوف و
في بحث لان السين يفيد الثاني كما ان صيغة المستقبل
ذلك وصيغة الماضي يفيد التقدم فاذا لم يبالوا في الاخبار
بالذي واللام بعقود الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا
بقيود ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز
ان يؤخذ من الفعل المبني اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار
عن زيد قام لم يقم زيد الا يوم زيد فان قلت ينبغي ان يقع الاخبار
عن زيد قائم بالالف واللام فنقول القائم زيد وقلت القائم الذي
جزء الجملة الاولى معرف والذي في الذي قام جملة وفي معنى
الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر ووضع عائد الموصول
موضعه هذا عند التفصيل امر اد وضع الضمير موضع المخبر عنه في جملة

الموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك استفتاح
ما ذكره وفي ضمير الشان مثل الاتفع في الضمير المبهم
العامل الاحضر الاوفر والعامل والحال الا
فاعرفه يؤد تمييزا وما الاسمية تحقيق
انه ليس مما تختص بالموصولات وكذا ما ذكره
بيانا لما ليس بموصول في باب تقريبا كما ظن وبيانه
ان ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي
تحقيق الموصول الى استيفاء هذه
وعليه بيان فقال غير اسم الفعل
فانها اما كافة نحو انما زيد قائم
وقد يكون زائدة ايضا استقبحه
او مسافة لمعنى من معان بنا سبا
والتعجب والاخبار ويحذف العائد مع
يكون مع ذا وابتائها قليل وبما تكون التعجبية
يكون ماكافة قال المصراة النحاة اختاره والاكثر
يلزم حذف الموصول واقامة الجار والمجرور مقامه
وذلك قليل الا بشرط فعندهما والاولى ان يقال
اختاره لاستغنائه عن تكلف مرصدف المبتدأ او
ذكره ما يستدعي كلفة من او الحكم بزيادة من او جعل
والمتبادر منه البيان بعد كلفة ما وقوله له فرعه جملة فقيدت
مستلفة بالامر ومن جعلها صفة الامر بتاويله بالمنكر تكلف
ما لا بعينه وتامة قيل اي غير محتاجة الى صلة او صفة
او موصوف وقوله بمعنى شيء صفة لتامة ذكر تنصيصا على اختياره
مذهبا الى علي دون سيبويه والاولى ان يحمل بيانا لما سوى
الموصول ويحمل العائد السابقة ضمنا وصفة نحو اضربه
ضربا ما او ضربه كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان
التوصيف بها اما للتعظيم او التحقير او النوعية وتتفاوت معناها

المقامات واختار المصنف كون ما صفة اسمية لا حرفية
ومن لم يقل ومن الاسمية احترازا عن
صوم المبالاة بها اذ لم يشتبها البصرية الا
و[illegible] حيث اشتبهها ومن المباشرة المهمة التي
[illegible] ناظر في هذا المقام ان من في وجوهها الذوي
وما لا يعلم الا تغليبا وما لا يعلم الا مكيلا وصفة
السؤال عن صفة وللمجهول ماهية وحقيقة
[illegible] الاصل ماهيه نسبة الى لفظ ما والهمزة
[illegible] نفسه فيقال لفظ ماه ولاه قلبت
[illegible] على تقدير جعل الكلمتين
[illegible] تحويا ايتها الرجل اخص الرضى
[illegible] الاخفش كونها نكرة موصوفة
وضدها نص المصنف قدس سره بقوله وضدها
[illegible] والطائية وقد ضيع الشارح قدس سره
[illegible] مختصا بما هو المتفق فافهم الا اذا
[illegible] وكانت مضافة ويكون الصدر عايدا
الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة
فمن قرأ بالضم اي عند بعض من قراه بالضم
[illegible] من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة شيئة بتقدير
[illegible] ايهم اشد وفي ماذا صفت وجهان ذا لا يجوز
[illegible] ولا فائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميين والا فيما
[illegible] هو من ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون
بمعنى الذي واما قولك من ذا قائما فذا فيه اشارة لا غير ويجعل
في من ذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله
امن هذا الذي فاذ هاء التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة
والمقصود من بيان الوجهين ان ماذا صفت الاشارة الزائدة
اثبات ذا موصولة مبني على الاحتمال وليس بثبوتي يحكم لجواز الحكم

بزيادة

بزيادة فان قلت فما وجه رفع الجزء قلت حمل صفة
العائد الى المبتدا وان كان قليلا وانما قال
احترازا عن مثل ما ذا كان فان الوقع
رفع مصدرا موقوعا بمعنى المرفوع ولذا اتى به
ما كان اي اسم كان الظاهر اي اسماء كان بقلة
التمام والنقصان والصيرورة والزيادة
اشهر ومن هذه اسماء الافعال ان
والامر وقيل هي موقوعة المحل بالابتداء
سد الجزء كما في قولنا اقائم زيد
في ايضاح المفصل وان فانه يرا
هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة
كونها اسم فعل مثل رويد وينزا اي امهل
الامر او ما هو لمعنى المتعدي فكون هيهات
الماضي او اللازم او ما هو اسم فعل وغير اسم فعل
اولما استعمل في معناه الاصلي ولما لم يستعمل
تصغير محقق الارواد بمعنى الرفق واما تصغير رويد
بمعنى الرفق عدي الى المفعول لتضمين معنى الامر
بمعناه الفج في الحاشية الفج الخالص وفي القاموس
الخالص من اللوم وفعال بمعنى الامر المشتق من
من اللام في صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير الجار
ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اي كائنا من
الجرد ولا يخفى ان كون النوع قياسا لا يقتضي ان يجيء من كل
في كلام العرب بل يقتضي انه لا يجب التوقف في اخذه على السماع
ذلك ان تاخذ فعال لا من كل فعل وان لم تسمعه من العرب
فكون فعال قياسا يقتضي ان يصح لك ان تاخذ قوام من قام
وان لم يجيء فلا ينافي كونه قياسا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه
يصح ان يكون المراد بكونه قياسيا ان بناءه وكون بناءه

عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما كما عرفت في باب
وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه الخ فان
انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس
هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا يخرج
الثابت فان الاظهر انه احتراز عن دعاء اذا
مذكر ولا يجوز ان بناء فعال علما مؤنثا للاعداد
اذا جعل علما للمؤنث فانه لا ينجو انتفاقا الا
علما في الاصل وصفة من غير نقل
ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز
هما علم امرأة فاكثرهم يوافقون
يفرقون بين ذات الراء
المصر ومعرب في بني تميم معرب في جميع
بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم
وجه بديع ذكره الفاضل الهندي وا
في كتبهم وجه اخر وهو ان الامالة
كسرها فالزم
بل على لفظ العرب
البهية او حمله على الشرب او الناحية كما اذا قلت
لانتفاء التركيب فيها فهي عاملة وقوله او
والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي
على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي وقد وسع
الاصوات وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست
وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت بين
فيقال ويدتخ ويقال قال ويدغاق فيصير الصمان واحدا وفي
الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته
اما التحكم على المخاطب وليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما
صورة الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال يا دابة

ان غير متوقفين على السماع فافهم الاناد
صوت من النعوت وغير عار اي تلاعبوا اياها
هي لعبة لهم قال المبرد وقاد حكاية صوت
وقار حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا يغير
لفعل قار قار وعار عار وفيه ان معناه انه امر
عدو وحكاية صوت الصبيان ومقام اللعب بهذا
اتفقوا على انه لم يات الاناد واسمه
اقوى لانه لم يات من الرباعي الا الاناد والاان
لانه فعال بمعنى الامر لم يات
وعر عار ليس فعال كما لا يخفى
قليل قاطع على تعريفه وقال ان من كان
مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة
منهم دليل على تردده في كونها مؤنثة
لمؤنث لم يجز فعال صفة في المذكر وجميعها يستعمل
وهي اما لازمة للنداء سماعا نحو يا صباح
لازمة له وهي ضربان احدهما ما صار علم جنس الغلبة
وهي في الاصل كل ما تحدى الحديث ثم احتفت
بجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها
وقاط اي قاط كافية كيف والاصالة كالمعدول عن شيء
ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء مشروط عليه ان ثلاث
معدول عن ثلثة ثلثة وثلثة وثلثة ليست بتمامها اسما بل لتقاربها
من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الاداة فيقال المراد
الاصل لا يخرج عن نوع اصلا او خرج نوع ما التام منه اصله
علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله مرتجلا مستغنى
عن التقييد بحمل ضمير الاحوال المقيد فلا يحتاج الى ما قدموا العامل فيه
ما يستفاد من قوله معرب وبقي ان يختلف فيه والا لاجمع على

يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر على ما يستفاد
[illegible] مبنية بمنزلة غير المعطوف لكن يراد اذا ما ذكره
[illegible] ليس الا تعيين المنزلة على وجه يخرج منها هذه
[illegible] صورة في شيء فهم معينة عما ذكره الفاضل
[illegible] اي لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا
[illegible] نحو ثابط شرا وعبد الله اليوم وزيد ليس
[illegible] خيرا والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
[illegible] وكان هيئة خمسة عشر موضوعة
[illegible] موضوع ظاهر الهيئة والا فلا
[illegible] نسبة ولا باطنها فلا حاصل
[illegible] حسن من كل وجه وجيه وجوب
[illegible] نسبة خمسة عشر بل بين عشر وما
[illegible] ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة عشر
[illegible] عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشرة تركيب
[illegible] الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر يوجب
[illegible] بهذا الاعتبار وجعل متضمنا لمعنى الحرف
[illegible] المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق
[illegible] التحقيق وبهذا يظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبني
[illegible] وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور
[illegible] ظهور كل الظهور احق من غيره وان كان غايتا
[illegible] الستين والشهور وانما اورد مثالين ليعلم
[illegible] البناء الخ لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى
[illegible] على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمن
[illegible] معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو سرسر فانه لا
[illegible] ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب
والاخر لتضمنه في اصله وجواب ان المراد بصيغة الفاعل الخ
حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمن الثاني

في الحال .

في الحالا وفي الاصل فحادي عشر فالاصل احد عشر الا انه
الى الحادي لمعنى العطف وان لم يوجد في المعنى الى
المغيرة عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي
معطوف على واحد تضمنه الحادي لا على
الواحد والعشرة وفي كلام الرضي الذي
الثاني بعد تفتيحه واختصاره ما نقله
عطفا الثاني لفظا على تلك الصورة
وهو معطوف على عدد لا متعدد
كما بينا لكن المعطوف عليه في
هذه عبارته والاسر
الاعراب على الثاني فالمعرب
الحادي على المركب هو مجموع المو
ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تعبيد الحكم
فعند فقد الوصفي جواز اعراب الجزء الثاني
عبارة المصنف في هذا المقام وفي بحث غير
قابلا للاعراب بكان جزؤه ان لم يكن مبنيا قبل
لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المصن
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو لتضمن
في عبارة المصنف تكثيرا للفائدة والا فالواضح غني
الاول واعراب الثاني على غيره لترجيح بناء الاول
على غيره وتوجيه ما ذكره جعل جزؤه بعليكا مقيدا الاعراب
لا تمثيلا لمجتنب جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح
كنى به عن كذا يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم
ويريد غيره او يلفظ كاسم صاحب حقيقة ومجاز ولا كل ما يكنى
اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستحيى
ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب
ومن وما ولا كل مبهم لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب

...وهم وكان المهم من النائح ولذلك لم يقل بعض
...ما وجه الاصطلاح في الكنايات دون الظروف
...زة وضع الحروف اي وضعت ثنائية ويسمى
...القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون
...بية وما قصرية واسكنت وهي للاستفهام
...ا والجر ويحفض ما بعده كرب وقد يرفع
...هذا وقد يلوح من كلامه وجه اخر لبناء
...فتامل وجاء كذا كناية عن
...وم البيت او غيره اما مجرور
...على حرف فانه يجيء بمعنى كيت
...ويكسر اخرها اي كذا وكذا
...تفصيلها انها في الاصل كيتة
...وقلبت اللام والواو عنها تاء والتانيث
...من يستحلها على الاصل والوقف
...ولا يكونان الا سفتوحين كذا في الرضي
...الضم ايضا ولزوم استعمالها مكررتين
...بينا لان كل واحد منهما مع لا يحتمل ان يكون
...من قسمي المبني لا من مشابه مبني الاصل
...ولا نظائر يرد عليك واحدا بعد واحد
...مرتبة في البناء منحطة عن اخواتها لانها في الاصل
...غير متمكنة اعراب والتنوين تنوين جعل التنوين بمنزلة
...صار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا تقول المقدر
...لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا جهة
...قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي
...شيئا من الطرفين في كونه طرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا
...فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي
...انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي انه السائل في الاغلب لا يعرف

...العلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى او
...سبب مميزكم الاستفهامية لانه جعل مميزكم
...دفعا للتحكم فلو جعل مميزكم الاستفهامية
...لا لبشر بكم الجزية فيحمل كالوسط
...مستغدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام
...كالطرفين لان الطرفين مقدم على الو
...الو يحتمل ان يكون كم هذا
...كتاب من كتب هذا الفن
...وتفسر الاية وما
...مميزكم الاستفهامية انج
...وبكم رجل مررت والمجوز
...عند الوضع بسبب اضافة كم
...هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها
...وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الا
...مفرد من غير استثناء وبكم رجل مررت
...من فيهما والجزية ايضا تدل على
...مما ذكره الفاضل الهندي ان الجزية تحقيرية
...التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة و
...لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل
...فيه احدهما عن الجزية لان الانشاء راجع الى
...واستقلاله متعلق الحكم الجزي لو قال وكلتاهما
...ما فعل او في تذكير كلاهما تذكير لاثنيتكم كما شاع
...السنة الفقهاء تاويله لتاويلهما بالكلمة بقوله كم الاستفهامية
...في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر في التذكير فعود
...على تاويل كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل بالتاويل بما
...كلا هذين اللفظين او الاسمين اي كل واحد منهما اشار
...الى وجه آخر اراد الجزء ومن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه

الوجه فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب
الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يجوز
كما هو رواية فانه الذي سبق آنفا فيكون
اختيار المميز المجرور ويكون مخرجكم مالك
هذا المميز و تبيينا لاحتمال المجرور
مصدر كما في كم ضربة او المعدد كما في كم مالك
كم الجر من حرفا يعني حرف لان اللائم
كم المال لا حاجة اليه ولله ان
الظروف اسماء كما سماها الاشارة
بحرفية قول الظروف ولله
ان من الظروف في باب المبتدأ
كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة
اليه فانه كانه لا قطع قيد صل
لان غاية كانت ما اضيفت
كل امر ينبغي يجب ان يكون المنسوب
فيها قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه
اي لما عرف بلا عوض صرح غاية
المضاف اليه كل وبعض واذ في الغاية هو
لوجود العوض كانه مذكور والغاية العوض
الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعنى
الزوال الاضافة الموجبة لجانب الاعراب بخلاف حال
اضافة فان للاحتياج فيه معارضا وليس في المضاف الى الجملة
ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور
المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وما آثرها من
الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهي على ما ضبطه الرضي
مع ما ذكروه امام واسفل ودون واول ومن على ومن عل
على وزن من قبل دون ما هو مضمون الاول وقوله لا يقاس عليها

ما بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها من
كذا في القاموس اكاد اغض من باب علم
لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تصرف
ان يقال لان حسب بمعنى لا غير ادلا
فحسب وبين ان يقال حاجة وبد لا غير و
اعجب وليت شعري انه لم لم يجعل
في الابهام لانه لا يبهامه لا يتعرف بكم
اذا الاستدلالي من غير شاهد
على ما يشاهد بنا وجاما
متى وابن وانى وكيف
والعامل في الظروف المتضمنة معنى
عند الاكثرين والرضي يرجح قولهم
فاذا بانه اذا قصد به معنى الشرط
المظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء
الشرط وهو ترتب مضمون جملة على
اذا وسائر اسماء الشرط من متى ومتطابقه
في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء
واذا كقوله تع واذا ما غضبوا هم يغفرون
البغي هم ينصرون ويجيء حيثما الشرطية اسما
نحو قوله اذا الحقم ابزى مائل الراس انكب وفاه
الواقع بعدها والمصراع شاذ الى ضعف معنى الشرط
وفيها معنى الشرط فتامل ولذلك اي لكون معنى الشرط
الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير
عليه بقوله وفيها معنى الشرط احتيج بعدها الفعل ولم يجز
كما في متى واخواتها والذي يستفاد من الرضي ان مجيء الاسم
شاذ كابتنائك عليه من فجأته فجاءة بالضم والمرتجل من
مد سمع ومنع وانما فتح بالضم والحد لان الفجاءة كالضربة مصدر

ملیح

الرضي حيث قال الواحد بمعنى المتفرد اى العدد الذي لا يتجزأ
في الموجود كسائر الفاظ العدد فيقال الرجل
واحدون قوله اثنتان وثنتان التاء في اثنتان
في ابنتان واللام ياء محذوف وفي ثنتان
كما في اثنة في بنتان بدل من الالف المزيدة للواو
قليل ومن الواو كثير قوله احد عشر الاحد
حسن صفة مشبهة من وحد يجد فتحت واوه الفا
الشذوذ عند الجميع وفي احدي كذلك
عنده فقلب الواو الواو المكسور
ولا يستعمل احد ولا احدي الا في النفي
واحد بين ولا يستعمل واحد وواحدة في
ولما غيّر الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب
بقوله احد وعشرون احدي وعشرة
وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف
تقدم عطف العقود على الزايد عليها
فقال ثم بالعطف لتبادر منه تلك العقود
في مائة والف بصورة العطف بل اجزائها
وقوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف
الاكثر على الاقل او العكس هذا على
متابعة لما في الحواشي الهندية اما على ما ذكره
عطف الاقل الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم
النكتة قوله ويقول مائة وواحد او واحدة قوله او واحدة
على قوله واحد وقوله ومائة واثنان او اثنتان عطف على
مائة وواحد او واحدة واياك وان تجعل قوله ومائة عطفا
على واحد ومائة عطفا على مائة واحد فيكون تمثيلا لعطف
الاقل على الاكثر لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة
وواحد اذ المناسب لواحد ومائة بعينه قوله فيما بعد ويجوز

[illegible] المعدودات واحادها كل واحد واحد منها
[illegible] المعدودات فيلغو ذكرها ويكفي ان تقول
[illegible] فقال المراد بالاحاد الوحدات الغايرة
[illegible] نوع كلية وحدات الاشياء لا لكليتها
[illegible] من العدد اى ان لم يكن شئ منهما
[illegible] امّا الواحد فليس بعدد عند احد
[illegible] العدد لضعف مجموع طائفة وبعضهم استثنى
[illegible] لم يكن الفرد الاول عددا يعني
[illegible] اي اصول اسماء العدد
[illegible] امّا بالحاق تاء التانيث لم يجعل اللوتين
[illegible] من الفروع
[illegible] تاء التانيث او الفه وكونا لم يجعله فيما فوقهما
[illegible] بها باسقاط علامة التانيث فثلثة
[illegible] المتوالية حيث قال واحد الى عشرة
[illegible] من الاصول لكن يجب على الشارح ان
[illegible] وحصر الاصول في ثنتي عشرة كلمة انما يصح
[illegible] من اسماء العدد او جعل واو بدا صول
[illegible] قال الرضي البضع بكسر الباء وبفتحها
[illegible] الى التسعة مقول بضع رجال وبضع نسوة
[illegible] وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين
[illegible] اذا جاوزت لفظ العشرة ذهبا البضع فلا تقول
[illegible] والمشهور جوازا استعماله في جميع العقود هذا
[illegible] او امتزاجا كخمسة عشر جعله الرضي من العطف لانه في
الاصل بالعطف واشار الى رعاية الحال على رعاية الاصل
لكن الصواب او تضمينا ان كان امتزاجيا تقول واحد واثنا
عشر الوحدة واحدا لانه الواحد بذاته كما يجعل الصفة مفيدا
لذاته واما لانه من الانواع المذكورة والراجح هو الثاني والبقية اثنا

العطف في الكل فتأمل وبما نقلناه لك عنا الرضي ان
لتعلم عرفت ما في قوله ويجوز اه فيكون العطف
صحة ما في الهندية لانه يوهم اذ عطف الاقل
ربما لا يخفى على الزائف دقائق طعوم النياق
يجوز اضافة اعلم ان اصل مائة مائية كسدرة
الهاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها
تنقلب ياء لجمعها مئات وانما يكتب مائة بالالف
صورة منه خطأ والحق التثنية بالمفرد
التثاقل بالتركيب لا لجواز
قل وقد لا يحكم في نعدي كوب واجب صرح
الرضي بذلك على ان ما يتبادر من
تضا الرضي فان المتبادر منه اذ صرفت
غير شاذ صحيح غير شاذ وذو وعليه فحوى ما ذهب
الى المضروب لما فرغ من بيان حال اسماء
حال مميزاتها يوهم ذلك ان الباب معقود
ان حالها العدة ومميزاتها والظاهر انه معقود لبيان اسماء
لبيان ما يرجع الى بيان احوال الاسماء العدد كما ان
المعدود راجع الى بيان احوال الاسماء العدد والمرجع
الخطئة الصائبة محفوظ اي مجرورا باضافة
مجرورا ذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرورا بكلمة
اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح
يحرك فانه يقوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة
من العشرة وما فيهم امرأة كذا في القاموس واسم جنس
كالتمر والعسل وقل كونه جمعا مصححا واذا لم يكن المميز الا جمع
قلة مؤنثة وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما
فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له
جمع التكسير يؤتى بالجمع المؤنث السالم كقولك ثلث عوداة وقد جاء قولهم

سبع سنبلات مع وجود سنابل اه
السالم لانه اختلف في مائة فقال الاخفش هو
هو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو
نونا ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
على ان قول المض وكان قياسها مآت او مئين
مائة لا غير فلانه لما صار منصوبا
ليكون الفضلة قليلا الظاهر قليلا
بمنزلة ثلثة معدودات لا محالة
في الكلام كثرة فافرد لتقليلها
عوض لاجل ثلثمائة
اثنا عشر لو لم يجز مائة رجل من غير
قال الرضي واذا لم يكن مائة مضافا
واضيفت الى المفرد ايضا
وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائة
اللذاذة والقتامة واذا كان
تلقوا هذه الضابطة عنه بالقبول حتى
سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال و
الهائة وجب حذف تائها سواء كان مميزا
نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت الى
النساء سواء كان مميزها الآف مذكرا او مؤنثا نحو
او امرأة لان مميزها المائة والالف لما اضيفت
الآف هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود
واذا كان المميز مذكرا لشمل الحكم ثلثة اشخاص
اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند
لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما
شئت قلت ثلثة اشخص وانث ترد النساء
جعل الرضي الاقيس الاكثر

المذكر والمؤنث

مقررة لان النون في حال الاضافة كالتنوين
سبها لاتقدير النون والا لابصح التعريف
يكون جامعا للعدم صدقه على شيء
على المفرد ولو اكتفى بظهور المراد
لعله اراد ان المراد الظاهر
ونون ملحقات فاعرفه لانه على تقدير
عليه من كون علامة التثنية
عن الحركة او التنوين في المفرد
الخفة وكيف لا وليس الفرض
الدلالة بل مجرد الحاق الالف او الياء
تقديرا المفرد في التعريف
بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت
بل تحت جنس المراد بالاسد وكذا
التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاسد
فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت
بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما
في حكمه ويحمل ماذكره في الفرق والابوين
بقوله مثله مما يماثله في الوصفية والجنس جميعا لا
من جنسه هذا كلام الهندي وتبعه الشارح
الارادة بعيدة بالنظر الى ماذكره في تعريفا
على ان معه اكثر من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم
الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف امثال المماثلة
ذكره الهندي فتدبر وهو ما في اخر الف مقررة
بقوله مقررة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمته
عن الف زيد في الوقف فانه لا يصير زيد بها مقصور العدم لزومها
لاختصاصها بحال الوقف وليس مقصورا لانه صنف الممدود
بمعنى اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الاخير بالنظر الى الخزم

مقررة

فقوله في جنس الحيوان عن النخلة فانها
صنف النخلة بانثى والذكر وليس تانيثها بحقيقي
كما هو الاصل يعني بتيادر وقيد بلا
لا يتعداه بقال المتبادر من العقل
المرأة فانه مع العقل يجب
اليوم ويخرج الالتباس الظاهر وجوب الاتيان
فيكون دليلا على التانيث فلا يجب في جاءت اليوم
التي من هوذا وانث في ظاهر غير الحقيقي
مؤنث غير حقيقي والاحتراز
علم المذكر الا في منع الصرف
ايضا اسم جنس اريد به مذكر
عنوان السكينة ليعلم ان المسئلة
على الامام ابي حنيفة رضي الله عنه
كانت انثى وهو من سكلا بالتحريك
المنفصل وحكم الظ لا استقلالا فيجوز عند
شارب وان الوصفي وقد يطلق الظ على ما يشمل الضمير المتصل
من ابتداء فانه يشمل نحو قام انتم فانه لو كان
بالتاء يجب ان يستثنى عنه بنون فانه ليقرأن فيه
فيجوز زيادة بنون قال الله تعالى جل جلاله امنت به بنو
كذا المجموع بالواو والنون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء
ونون وبنون كذا حققه الرضي غير المؤنث الحقيقي
يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير
المؤنث الحقيقي وكون جمع المذكر غير السالم الظ غير العاقل فتامل
او المعرفة بتقدير المضاف لا يجوز انه يصدق على مسلمون
ومسلمات فقد يزول بهذا التقدير اشكال بالكمال قولنا مع الحواجز
في يكون التثنية مجموع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن
مسلما البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال النون

غير ما وقع

غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد يتخلف الجمع
ياء وقد قال ولا يقاس عليه خلافا للكسائي ولا
القاعدة هذا القيد بل يكون من
ان لا يحذف عن اخر المثنى
الثانية لا يقع في حشو
الجموع ما دل
بكلمة بل هو كلي مركب فالمراد
وعدة لشدة الامتزاج على
يتوهم ان استعماله في هذا
في اعم من الاحاد جملة او
او واحدا واحدا فيدخل في
هذا ولو اجري الاحاد مجراه في
بقوله بحروف مفرده لكن يبقى
هي مادة لمفرده ومادة له ايضا فالمقصد
المفرد بمعنى المرضية لحروف المفرد
لها مدخل في الدلالة كما لا يجيء
حروف مفرد المحقق فيه كما في رجال
كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد
على وزن غلام فان فعله من الاوزان
على فعال واما في الحواشي الهندية ان المراد
الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع
بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة
بين الجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد
هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري
دال على احاد جنس ليشمل الجموع واسماء الاجناس المتبادر
من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس
كرهط ونفر فدبق الوهط والنفر جمع الناس واما دل

تقصير الفتى وقلة ان يجعله من القصر كضرب بمعنى
الظفر بالحبوب وطويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر
جعله قصيرا كل ذلك من القاموس
الاصل ولم يعلم كانوا في سمي بالالوان
اسماء كتبي وحلوا والى واذا اعلما عديم الاصل
اسم يكن لم يعرف اصلها كذا حققه الرضي
يعني ان جعل عما مجهول الاصل محل نظر و
كان الامالة سببا غير انفلاب
قلب عديم الاصل ومجهول ياء او
الامالة غير
مجهول الاصل او عديمه وقد
يكون لامالة سبب سوى
كقراء بضم القاف وتشديد
القراءة او المتنزل من قرأ اذا تنزل وهذا سهو في
القاموس كما ليس القراءة جمعه قراؤن ولا يكسر
ينقد كالقاري والمنقري جمعه قراؤن
يقتضينا كتبا للثقات كالمفصل والمفتاح
فعبارة المفصل هكذا وما في آخره همزة
ولا فالتي يسبقها الف على اربعة احرف اصلية
حروف اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم
ومنقلبة عن ثالثة كحمراء فهذه الاربعة الاخيرة
الاخير كحمراوان والباب في البواقي ان لا تقلبن وقد
القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا اما الممدودة فان كانت
الثالثة قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية
كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصلي
وهو ان يكون للالحاق كعلباء وحنظراء في القلب وعبارة اللباب
يوافق ما في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في القاموس

فنحو تمر ما الفارق بينه وبين واحد
نحو ما جنسي له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله
واحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق
[illegible] فنحو تمر وكب بما له واحد من لفظه
[illegible] فليس بجمع بالاتفاق كما سيذكره
[illegible] مطلق اسم الجنس و بخورك مطلق اسم
[illegible] الكلي ايضا اختلافي و
[illegible] لكون ما ذكره من التوجيه اصفى
[illegible] و اطلاقه نحو ركب اشارة
[illegible] الا بد من تقييد تمر بغير الجمع
[illegible] الاصح ليس نوع تمر و ركب ليس
[illegible] جمع تمل و باقر اسم جمع بقر على ما في القاموس
[illegible] و تكلم في الموصفين على المذهبين
[illegible] قوله فالمذكر بتقدير مضاف اي جمع
[illegible] الصحيح لمذكر حيث لم يقولا الصحيح
[illegible] بعولتنا المذكر الصحيح اي اخ مفرده
[illegible] و سلامات بياء ملفوظة كالقاضي
[illegible] فان قلت كيف يصدق في شان الياء المقدرة
[illegible] لا يختص بالياء المذكورة قلت يعود الياء
[illegible] التنوين لالحاق او الجمع او بانه ثم يحذف
[illegible] الكسرتين بين علامة الجمع وبينها و ليست على حدفها
[illegible] جبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين
[illegible] الياء و علامة الجمع وان كان اخرج اي اخر الاسم الم جعل
[illegible] ضمير كان لاخر الاسم ولك ان تجعله للاسم و قوله حذف الاسم
[illegible] دون حذف بالضمير الراجع الى الاخر يدل عليه اي الفا معقوفة
[illegible] ملفوظة او مقدرة و قد بنته المحشي على ان الياء و الالف اعم من
المذكورة و المقدرة حيث مثل بقاضين دون القاضين و مصطفون

دون المصطفون فتامل وشرطه اي شرط
ضمير شرطه الى اسم اريد جمعه و المظاهر
بتر الضمير في قوله فتذكر علم يعقل لانه
كما سنشير اليه وضمير كونه ليس
في شرحه شرط التذكير مع
المذكر امنا التذكير الزاهر عن
العاقل لتوهم ان جمع المذكر
قال الشيخ الرضي هذان عذرين
بناء الاشتباه وقال الفاضل
انما هو صفا المذكور و
والنون ان يكون مذكرا
لسنين وارضين و ثبين و
لا ولم يضم هولاء الى جمع المذكر
وعشرون مثلا فلو لم يندرج
اولو وعشرون واخواتها فلا
عن اشتراط التذكير
دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه
علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز
وما بعده من الشرط والجزاء خبرا لان قوله
والضمير راجع الى الاسم فيبقى الجزء الجملة بلا عائد
هذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى
ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء
الشرط وفيه محذوران ثلاثة الاول دخول الفاء في خبر
لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش و ثانيها
جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا او الكون علما ليس في العبارة
ما يحملها مصدرين و الثالث الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا
والجزوذ لا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب الرضي من جعل

الوزن

يكن له مذكر جمع بالواو والنون لاوجه لتقييد
و ان لم يكن لمفرده مذكرا صلا لان ما يكون له
والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكرا
فان لا يكون مجردا اى مجردا عن تاء التانيث
باجراء تغيير بناء واحد من حيث
هو هو هذا هو المتبادر وفيه ان التغيير في التعريف
المتبادر ثم يتناول نحو قلم اذ التغيير الاعتباري
خروج عن المتبادر الا للضرورة
التغيير الاعتباري دون التغيير باعتبار
في قولي دون الثاني بمعنى ان تغيير
صورة من زيادة الالفين وسكون
يكون التغيير باعتبار اللاحق يمكن
صورة حيث عرض للمفاد السكوت
عليها بعد ما كان اولا والفصل بين الواو
كان مستلزما والفرق بين التكسير والتصحيح
التغيير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر
وبه يقال المراد تغير الحاق الواو والياء والنون
يقول لاصابة الى الكلمة في اخراج جمع السالم
السالم بتغير مفرده بتغير اخر لا بتغير صيغته لان ما يطرأ
صيغة فقوله ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم
بتغير صيغته وان تغير بتغير اخر جمع القلة افعل الخ
وصف الاوزان للقلة اذا جاء المفرد دون كثرة واما
اذا حصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة
للكثرة اذا لم يحصر فيها الجمع والا فهو مشترك كما جاول ومصانع
اسم الحدث اما اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا
كالجلسة والجلسة يعني بالحدث معنى قائما بالغير ليس المعنى القائم
بغيره مطلقا صرفا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهي

سياهي ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره
انه قائم بغيره هكذا احقق المقال والمراد بكونه
بحيث يدان اسم الحدث على الفعل بحلاف جوهر
معناه موازنة للفعل وبخلاف جوهر
فان معناه جعل موصوفا بالصاحبة
او مبتوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح
في التعريف وان كان الاخيران معنويين
وتوهما فلا اختصاص له بل يجري الاولان
في الاولين ايضا في المفعول
فيرده قولنا تع ويل للمطففين
ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت
او حذف مضافا اى ذو سعاع
بمعنى حقيقة واما المفعول
اللفظ فيدخل نحو عليه الوضى
النحاة وصالحهم الوضى في
فيلزم اجتماع التثنيتين
الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر في القاعدة
التثنيتين والجمعين واجاب عنه الهندي
في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستيلاء
والاظهر الاقتصار على ما كان بحذف قاعدة
للبس بالمحذوف ويجوز اضافة الى الفاعل
في الفعل المنون كما فطن صوح به الوضى
الى مفعوله الاريح جعل تابع ذلك المعمول تابعا
جعله تابعا لمحله ايضا عند الاكثر فان كان المصدر
مطلقا اى غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سياتي قال الوضى
خلافا للنحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء
كان الحذف جائزا او واجبا فيجوز فيه وجهان نصبه على

الثانية سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب
العقل لا لتاويله باباه مع العقل فح
المعقول المطلق عليه صنوخ به الوضي وقيل
على البدلية قد عرفت ان على البدلية
بل صدوره عن الموجب فحسن توجيه واما فصل بين صنعي
يكون معقولا مطلقا وما كان اياه يعني هذه
بين كونه معقولا فينبغي ان يؤخر عنهما فاجاب
لهما لان اخر الاشتراك بينهما على ان لهما
وفيه ما عرفت من ان امتناع
من فعل اي حدث اما ان
ويكون الحكم بالاشتقاق
اللفظ على المعنى لشدة الملابسة
سيبويه لسيما المصدر وفعلا
تفسير الوضي للعقل وح يتجوز
بالتخصيص صفة المعنى اسند اللفظ
لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان
الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل
الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل
كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ
الاسناد المجازي الى اللفظ مثل ضرب ويضرب
فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عموم
ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد
المعنى الطابق الى اللفظ وبالعكس ودون المعنى المتضمن
والالتزامي موضوعا ذلك الاسم لمن قام الخ بينة على ان
لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع وكذا ان يجعل
للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل فيستغني عن التضمين
اقول ذات ما قام به الفعل هذا يكفي ويغني عن قوله اي الفعل

وقد اشار

وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء و
المشار اليه بعقول كان اولى بعقول و
ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل مع
الفاعل الجميع لا لمجرد من قام به
من قام به الفعل اعترض الوضي
مثل زيد مضارب عمرا او مضروب
فان هذه الاصافات لا يقوم
الامر ويمكن دفعه بان معنى
بل المتصف بضرب مشتق
بفاعل لضرب الاول وهذا
مشترك بين اثنين فالمضارب
لمن قام به المضاربة اي ضرب
مشتق ومضاربة وكذلك الا
هو ايضا متصف بضرب من
قيام ضرب به مشتق لمن قام به ضرب من
لا يقوم باحد المتبين معنيا دون الا
لا بد ان يقوم بمعنيين ولا معنى للقيام
لا تغيير النسبة الى احدهما معنيا بل الواحد
مستويا اليه لا على التعيين فقوله هذا من
بالانتساب واما ما اجاب به الهندي من ان
الاضافات امور اعتباري والقيام المذكور في
الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضاف
ليس باعتباري وقيام الضربين بالفاعل فتامل قال المصنف
في ضربه اي المضاف والضربي وان يكون قام به عام المجرى
الموضوع له الخ فيه بحث لانه يخرج اسم الفاعل المشتق من
المعالجة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي وغلبته بالطول
فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول

ولا يجوز الا انا لم نعثر في كلامهم بل ظاهر كلامهم
اسم الفاعل للمغالبة والرضي صرح في تحقيق
بان قائل للزيادة في المشتق هو منه حتى جعل
واشترط اخراج اسم التفضيل الى قوله
يرد عليهم ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون
الحدوث يصرح به الهندي فلا يخرج اسم التفضيل
اسم الفاعل فيه
المبالغة مثل اضكام اسم الفاعل فيه
اسم المشتق والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل
لا يجعل الفرق والمجموع من اسم الفاعل و
انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح بان واو لفظ منثر
اسم الفاعل و نبه الشارح اللامر الثا
وكرر هنا بما اخرجه مخرج التعسف
قال المصنف به سمي للكثرة الثلاثي
المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم
هيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا
ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل
وقوع حدث قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل و
والشاهد انهم سموا افراد اسم الفاعل بالاسم
المدلول لا الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان واسم
واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثة المجرد
بنا الفاعل هو القياس وقد ياتي على وزن المفعول كعولتع
وكان وعده ماتينا وقال الرضي والاولى ان الماتة هنا الاية
بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته وهو بمنزلة قوله في الاية الاخرى
وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل
وعده ماتينا بوعده فجعل اهل الوعد نفس الوعد بمنزلة
الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه فاسند الماتة الى الوعد فتدبر
الصيغة من وظايف التقريب وضع في النحو استطرادا اقول

بيان الصيغة كالتقريب بضرب و
بشرط معنى الحال والاستقبال
انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا
والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك
الحرفين كالا يشترط ذلك فيه اذا
قال ظاهر كلام النحاة لان الفاء
و يحتمل ان يجعل عطفا على معنى
الموصولة تقيد اللام بالموصوفة
اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن
الرضي ولا يجوز ان قوله فان
بشرط معنى الحال والاستقبال والا
الموصول داخل في الصاحب وقد
على الصاحب فاستثنى منه اللام لا
من معرفة في هذا المقام ان اسم الفاعل
المفعول به بانفسهما فيقويان باللام
غير نحو علم وعرف ودري وجهل وفي اسم الفاعل
يكون التقوي بالباء لجواز زيادتها
علمت بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل باللام
فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي
هذه الاوزان الثلثة يعمل باتفاق من النحويين
واما عليهم وصدرفهما مذهب سيبويه لا غير وممن
المبالغة قال لا يشترط في عملها شان الحال والاستقبال
كالصفة المشبهة وما فيه معنى المبالغة نائب مناب
من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التقييدية
يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جاريا
المشابهة اللفظية لعدم تفارق مثل الى صيغة المفردة
ما ذكره يوجب عمل جمع المكسر الا ان يعتبر معه قصدا
الباب

لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو بزنة
ويرد على التوجيه الاول مع حذف
المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم
مالك في التسهيل وانه يجوز
ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل
انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية
من الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن
يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثة
من غير الثلاثة قياسا بل يكون مقصورا
وعملها مطلقا اي من غير اشتراط
المنوه الا ان يقال بنية على انها لا تعمل عند الاعتراض
يؤيد عملها على فعلها فانما تنصب
وعلى كل من التقديرين
او هذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة
الغلام بخلاف امويه فانهما للانفصال الحقيقي
بعمولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن
وله متى وقعت بها فلا تغير فيها وينبغي ان يراد
الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن
في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن الممتنع ويخرج
بالرفع في الفتح والمجرور في واحد منها موضع
لم يقسمه باعتبار اعرابه فنسيها لانه استوفى
ليس الغرض من بيان اعرابه معمولها استيفاء اعرابه
ضابطة الفتح والحسن مبنيته على اعرابه فلهذا بين اعرابه
دون اعرابها وحسن وجه عطف على حسن الوضاح وفيه
ان صورة الحقيقة لا يصلح الا الوجهين فانه لابد في صورة
النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب المشارح وهذا يتجه
لو كان مراد المصنف بالامثلة الثلثة ما يحتمله صورة الخط اما لو كان

ظاهره لبقاء صيغته الواحد
به العقل واما جمع المكسر فلكونه فرع
مفعول بنصبه على المفعولية حينئذ اطلاق العمل
تقديرية كالنصب على المفعولية اذ لا يحذف
وفي الفاعل لانه صفة لاستحالة الصلة بذكر المفعول لكن
محل اذ اللام الموصولة لا يعتد
التعريف ويحذف النون مع لام التعريف ولغة بنية
تعريف فلا يعوض بالتعريف دخول اللام لكن فضوا بتشبيهه
اسم المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال
المفعول هو الحذف وما وقع عليها الحذف مفعول واما على ما
المعرفة اسم الفاعل اذا اضافة الى الجثة التي هي الاكثرة
الحذف والايصال وكانه الذي جرأه
من وقع عليه ليشكل بخروج مضروبه فوقنا يوم الجمعة
الفاعل الحذوف الست بمنزلة المفعول في العمل اي عمل النصب
وقف على اشتراط واشتراط عملها باعتماد
الوصف ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين
صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى
في العمل كاسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا
العمل واغا قيل الامر بالعمل والاشتراط ليخرج نحو ضرب
مع العمل والتقريب تخفيفا ما اشتق من فعل لازم الخ
اشتق من الفعل المتعدي الثابت ايضا وهو ظاهر
يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انها كاد المتعدي
غالبا صاد نادرا لم يلتفت الى ثبوتها وجعل لم لفظ اسم الفاعل
مجازا على معنى البثوت اي المقابل للمعروف على تقدير المعروف مطلق
البثوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار
على تحقيق الرضي فيخرج عنه نحو ضارب الخ ولا يهدم به محافظتها

لصيغه

هو في الغالب اجنبي فيلزم حينئذ اعتبار الحيثية
السبب فيقال في تركيب الوجه الحسن
الحسنا وجهها بالجر فتوهمت انه اتحد
الحفلا والمعمول محذوفا ولا
صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة
وجئ من غير اشتراط ونادر
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب
من الاسماء الجامدة التي اجريت
الوجه احسن الوجه وهو قليل
او وقع عليه صلة الموصوف انما يحذف
ولا يجوز ان المبتدأ ومن الموصوف
عليه الشيء فالتقييم لا تأتي الا على
والاول انه يقال المستفضل بزيادة على غيره
بالزيادة سواء وصف بها اولا او المراد
حقيقة او اعتبارية كما في قولهم
الفعل يعني ان الجار والمجرور محذوف
فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج
الموصوف بزيادة على غيره لكن لا في
لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل
يكون له ذلك الفعل اولم يكن يكون الزيادة
كما في زيد افقه من الحمار وقوله الموصوف يخرج
والمكان والالة لان المراد بالموصوف الخ لا حاجة
حمل الموصوف عليه لان اسماء الزمان والمكان والالة لم
لزمان او مكان او الة موصوف بل الزمان او مكان او الة مفضل
وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكون
التعريف ما فعالم يعرض يخرج صيغ المبالغة ولو حمل كلامه على
من جعل اسم الفاعل شاملا له لم يحتج هو وجه لانه موصوف بالزيادة

الاحتراز عن الجامد المحمول على الصفة من حيث الاعراب فلا
استحسان او بالاتقان كما صرح به الرضي بقرينة و
وجه حسن وقبيح بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل
بمنافاة التصغير وهو عند الغزالي يفيد التحقيف
مقدم الاضافة الى الكل كما في قولنا الضارب زيد
مصدر اللام مضافة الى مفعولها المضاف الى ضمير
صوف على قولنا الوجوه الحسنا وجهها مع انه لا
الاسناد وهو يرد التحقيف فينبغي ان يكون
وجه يكون مخالفا فيه لاشتماله على ضمير
الجامد فالقياس ان يقال حسن الوجه بزيادة الضمير
وحسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه
الجار ضميرا فائدة فيه الا الربط كما في
عليه ولو لم يكن يكون زيد ضرب احسن من زيد ضربا به
زيد ضربا به لان ضمير ما سوى ضرب ليس للربط بل
موضع الضرب وسالا ضمير الى ضمير انه لم يقع فلم الربط
ضرب به زيدين زيد لحسن الوجه بوقع الوجه وهما سيان
الى تعريف العهدي النائب عن الضمير في الربط الا ان
الربط ونعم الرضي بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا وقع
بحسنة الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يقال وقوع الحسن
الوجه به لان معمولها جاء فاعل لها فلو لان فيها ضمير يلزم
الفاعل فيه بحثة لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال
العقود الفاعل والتباس البدل بالفاعل فيقرنا ضمير الموصوف
يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل
لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى التمييز او الشبيه بالمفعول
يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة الى الموضوع
الذي هو عين الصفة تنبيها كاضافة الشيء الى نفسه فجعل الموضوع
صيرة الاضافة منصوبا باعتبار الضمير الصفة وجعل كالمفعول الذي

بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه
بمعنى كون الحاجبين غير متصلين
قال الكوفيون يجيء من البياض والسواد
الالوان وقال البصريون ما جاء منها شاذ
في وصف الكوثر ماء ابيض من اللبن
العور كالعرس ذهاب حسن احد العينين
اي غير الثلاثي المجرد اللام للعهد اي غير
اي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب
ليس مجردا الثلاثي المجرد بل اخص
ابن هبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة والصحيح
الفاضل الهندي هبنقة من غير ابن قال الجوهري
وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد بن
وقال في العين الودعة وتحرك جمعه
من البحر بيضا شقها كشق النواة يتخذ
الودع محركة الاوتار وسفينة نوح
والكعبة شرفها الله تع لانه كان تعلق
هبنقة يزيد بن شراحيل ان يذهب بحجة المشي
وزاد انه احد بني قيس بن عامر وكان
قال الشاعر عش تجد وكن هبنقة هذا وقد
قدس سره تشنيعا شنيعا للفاضل الهندي وقال
امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله لمثله وقد
شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس
مرضيا له كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى المدح
وابه ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة وجاء الم يجعل
معرفا وما كان في اخرا واسما كان في الدنيا والجنى اسما للخطة
اولم يخرج عن معناه بخواتم بعض غير فيقول جاءني رجل احمر
واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات من تم الاضافة بالمعنى

وصف الموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة
ذكره فانه يجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل
الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع
المفضل عليه للاستغناء عنه اي عن الذكر
فعيل من حيث صيغته قد ترد تمييزا لتيقن
المفضل عليه والاول حذف المضاف بجعل وهو
قد يحذف كثيرا
وفعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار
كلام المحقق لان له تثنيتين وجمعين ايضا
للمؤنث في الاصل اخير واشر لا يكفي مجرد ذلك
في تحقيق قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل
يكون للذكر وفعلى للمؤنث والتثنية
نظر صغيرا اخير واشر للجميع لانهما صغيرا
وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل
فلا تقول الثلاثة بالحدوث بقرينة التعريف ليخرج نحو
الليل والرجل فانه لم يثبت واحد الشاتين
من المفضل واول لانهما شاذان وحينئذ الشيخ الرضي
استدراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال لابد
وجود تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال
وكونه متصرفا لعدم من نعم وبئس وكونه غير لازم
من بئس بكلمة اي ما تكلم وكونه قابل للزيادة
فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس اقول اشتقاق
الفعل متصرف من الفعل فلا يجامع عدم التصرف والموصوف
بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل خصوصية صدوره عن شيء
لانه حينئذ يخالف فعله فان فعل للنفي وهو للاثبات مع زيادته
فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا ما يجري
فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري
فيه مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر ليست

[illegible] وانما قوله وليست بالاكثر استعمالا منهم حتى
[illegible] والا قريبا ان يقال اللام التفضيلية للتعهد
[illegible] مع من ومع ذلك قليل هربا عن صورة
[illegible] اجتماعهما ولا يجوز زايدا فضل الآدميين
[illegible] عليه وغير العالم بالمفضل عليه الجاهل مع الافضل الذي
[illegible] قليل ويجوز ان يقال في مثل ان المحذوف
[illegible] الجار كما مر في اية اورد عليه انه لابد من تقويض
[illegible] يقوض لان المضاف غير مقدر منافو
[illegible] التقويض وجوازه عند من جعله متوسين
[illegible] على البناء وعلى الضم كما قيل واعلم انه
[illegible] تفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن
[illegible] تعذر تحققه فقد التفضيل وعدم صحة قصد
[illegible] المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل
[illegible] او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيد اكبر من الشعر
[illegible] في تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بالاقل
[illegible] يصح تعلقه التفضيل الى التجاوز والتباعد الذي
[illegible] التفضيل ليستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه محالة
[illegible] الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا
[illegible] بالكلية بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد و
[illegible] وهو الاصح ومنه قوله تع وهو اهون عليه اذ ليس
[illegible] تع من شيء ومكان بهذا المعنى فلزوم صيغة
[illegible] اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاعلى الذي هو الاصل
[illegible] من احدهما وهو الاكثر ان يقصد بالزيادة اشتراك
[illegible] العقد في المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها
[illegible] جعل احدهما محذوف المضاف اي تقصد احدهما وثانيهما جعل ان يقصد
[illegible] محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله
[illegible] محذوف المضاف اي يقصد والشارح اشار الى وجه

بقوله اي احدهما زيادة موصوفة المقصود به وكلام
مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى
الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف
في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما عدا المفضل
قصدا التفضيل باعتبار اي بعض كان لانه وضعه
على غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد
الا غير المفضل عليه كما في القسم الثاني
غير معتد به بان يكون على المضاف اليه
الاطلاق على المضاف اليه وليس كذلك
الزيادة على جميع من سواه متوجه
المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة او
قصد تفضيله عليه وبقي
وتخفيضه زاد قوله وتخفيضه لان الاضافة
للتخفيض وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان
التعريف والتخفيض ولا تقابل بين
التوضيح وانما التقابل بين الاضافة
وقوله نحو قولك بنيناهم افضل
انه افضل جميع المخلوقات من جنس البشر
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية
يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه بمعنى لا يعمل
الا في مظهر كذا غايته ان العمل في هذا المظهر لا يتصور
وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط
والرضي فيه بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل
من التقليل اذ يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في
المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محالا انه لا
يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل في لفظه والا لجاز العمل في سائر

[illegible] بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مضمرا
[illegible] وينظر فيه قوله واقعة لفظا هو في توجيه المبتدأ فانه
[illegible] ملفوظ ظاهرا او مضمرا بارزا فلا حاجة الى
[illegible] يضح الحكم بانه لا يعمل فيه ملفوظ الرفع بالفاعلية
[illegible] مفعولا به الا اذا كان لشيء الى فاعل فحينئذ يعمل الرفع
[illegible] لا ينصب المفعول به لانه ولم يقل لا يعمل في المفعول
[illegible] بحرف الجر فيقال انا اضرب مثلا لزيد وانا اعرف
[illegible] انما جعل الرفع بالفاعلية الى ما ذكره من التأويل
[illegible] عليه بل يجوز في نفي عمل النصب بكونه
[illegible] ما ذكره من التخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان الى الآخر
[illegible] مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس
[illegible] اللام الا اذا كان اسم التفضيل
[illegible] حسنا وهو في اللفظ لشيء الاولى ان يقال او كان
[illegible] سببيا لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا معنى لتقدير
[illegible] كان الرضى هذه شروط رفع الفاعل
[illegible] بلا ضعف يعني لا شرط اصل عمل حتى لا يعمل
[illegible] الشروط لانه يوشك ان يحكى عن ناس من العرب رفعه
[illegible] تلك الشروط ونحو مررت برجل حسن منه عمه
[illegible] سببي سبب قال الرضى الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق
[illegible] قال الهندي او بغير المشهور للتنبيه على صحته ونحن
[illegible] المسبب ما جعل سببا وهذا يقال الواجب مسبب
[illegible] اي فاعل الاسباب اسبابا قال الاسباب ج مسببات
[illegible] عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون
[illegible] للسبب الواقعي بل يكفي ان يكون ما جعله المتكلم سببا صحيحا
[illegible] جعله او سقيما مشترك بين ذلك وبين غيره على ما
[illegible] قول المصنف يخرج عنه نحو ما رأيت زيدا احسن في عينه الكحل
[illegible] اليوم منه في عينه امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسر عنه في قوله

باعتباء

باعتبار غيره بغير الاول بل بغير بغير تقييد السابق بالاول
ذلك السبب باعتبار الاول الى اعترض الرضي بانه
الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد
يتعدى الفعل بحرفين متمانلين الى اسمين
في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار اليوم فيجعل
بدلا من الاول صح كما يقال في البلد في الدار
واجاب بانه قوله باعتبار الاول
باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه
الجمع هذا البيان بحيث مثالا لا يكون
يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء
كان على وجه المساواة او على وجه يكون
في الحسن وعلى هذا عرفت ان المحقق
لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف
فانا اصل بابه يجري في الجميع وان
ولا يتوقف عليه اصل البيان فتأمل
احسن قبل سقط النفي عليه مجرد الحسن
انه لا ينافي ذلك مع وجود من التفضيلية
فان قلت لو كان زوال الزيادة
هذا السؤال لا يختص زوال الزيادة التفضيلية
يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء
الى الزيادة او بوجه آخر قلت مع لكن تأول عبارة
يجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يلزم
السابقين بين احسن ومحمول باجنبي لان الفعل
العامل والمحمول لا يمنع بل بين افعل ومحمول الضعف
زيد كان عمرو ضاربا فضربا عليه الرضي ولو قدم قوله
في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة تفكك عن المحقق من انه
فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمحمول

[illegible] الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى عالم
[illegible] الجديد بانه لا فساد في رجوع الضمير الى عالم يذكر
[illegible] ذكر في المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم
[illegible] يلزم تعقيد ركيك فرجح الحمل مع ضعف عليه
[illegible] يجعل ما ذكره البعض راجعا الى ما ذكره يلزم رجوع الضمير
[illegible] كون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه محررا لما
[illegible] الكلام لئلا يكون ما بالتقصير الملام عليه
[illegible] بن جبل العبادة المشهور في الواردة
[illegible] فقه الشارح قدس سره وهو مما يغفى عنه
[illegible] النوح فيما ذكر من وجه اعمالا للعرب اسم التفضيل التفضيل
[illegible] ان الكحل كان مضطرا في اعماله وحاصل
[illegible] يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه
[illegible] هو المشهور واورد الرضي ايضا بانت
[illegible] الاشافة ايضا كان يقال رايت رجلا احسن غلمانه
[illegible] الفاضل الهندي بانه لم يسمع وهو كما قال
[illegible] بانه في النفي لضعف المعنى التفضيلي فعمل عمل
[illegible] خلافا لما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل
[illegible] ايضا كما لو ورد في لفظ العين الم يلتفت اليه المعتبر
[illegible] في كلام العرب وان لا مانع منه قياسا وعلى كل
[illegible] كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عينه
[illegible] تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي مستدلين بان المعمول
[illegible] الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الوجه ان عمل
[illegible] يشتمل مختصرا اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين
[illegible] بان روح تغايرا بالذات واما ان المعمول تفضيل الكحل
[illegible] الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عينه وزيد فليكن التقدير منه
[illegible] عين زيد حذف مجرور من وجار العين لظهور المعنى مع ذلك
[illegible] الحذف وينبغي عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب

وهو

وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة [illegible]
على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه
[illegible] الحقيقة بل يكفي كونه كذلك بحسب
يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في اللفظ مقتضى
متغايرين بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه
لفظ واحد وعناك الانتقال الى الكحل المفضل
من ذكر الكحل المفضل فتامل وتوقف عما
عين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل
بهذا الكلام الى توجيه ما ذكره الرضي بتوجيه
قوله كعين زيد معمول رايت واحسن فيها الكحل
لان معنى ما رايت كعين زيد ما رايت
ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل
في الموصوفين اعتمادا على وضوح المعنى ولزوم
صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى
زيد في حسن الكحل فيها وانه زائد على عين زيد
وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف
واجيب فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن
لقوله كعين زيد وان كان الكاف اسما الا انه لم يرفع
لان الظرف كونها حرفا بحملها مع احسن صفة موصوف
لان التناقص مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى
الكحل لانه افضل واحسن واما بجعل المماثلة بمعنى
في الفضل ويلزم منه المعنى المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم
على الوجه الابلغ مبنيا على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل
على جميع ما عداه لزم التناقص وهو المماثلة مع الترجيح فيكون
النفي متوجها فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المصنف
ان بين التركيبين الاخيرين فرقا بان لا يتعين في ما رايت رجلا
احسن في عينيه الكحل منه في عين زيد هذا التركيب بل يجوز ان يقال

الى مباحث الفعل سلك تلك الطريق اى هو يصير
على طريقة واحدة ومما يدل على انه يصير
الفعل بعض خواصه كما فعل فى قسم الاسم
اى نفس ما دل بعض الكلمة جمع باين مادة و
اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو
دون معناه اعلم ان الفعل يشتمل على
لمشهور فيما بين القوم و التحقق ان
رابعها تقييد الحدث او النسبة
غير مستقل ولا شك ان النسبة
ولا شك امتناع الثانى مع
ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل
يستفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون
لفظ الابتداء فان معناه يتعقل
وبهذا تحقق انه يكون
على تقدير كون معناه النسبة الى
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان معينين
لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد
الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه
الاقتران بالزمان معين ان يكون المراد به الجزئى
بالمعنى ليس معناه المطابقى مع ان المتبادر
المعنى كما صرح به المحقق الرازى فى موجبات
التضمن و لا التضمنى لانه لا يقع ارادته فى
وعدم صحة ارادة الالتزامى ظاهر جدا فتعين ان يكون
المراد الاعم وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميع
بقوله يقال جميعها ليس الا بين الامرين
وانما قال كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجمع وذكره
على سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاءنى الرجال اى كل واحد وكذ

[illegible] فى عينيه الكحل من فى عينى زيد بخلاف ما اذ
[illegible] ان يقال ما رايت كعين زيد احسن
[illegible] ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
[illegible] لم يذكر فى الاستدلال فى هذا التركيب المفضل
[illegible] حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل
[illegible] قبل ما قبل الا ان يجعل معنى قوله فان قدمت
[illegible] قدمت ذكر العين وجيبان يتعين احسن وليس كذلك
[illegible] لا فضل بالاعتبى وليس بمعنى حسن مع اتحاد
[illegible] ذكر هناك مفضل عليه هو عين
[illegible] لم يذكر لكنه معلوم جمعها اعال احسن متفقان
[illegible] كان فى مقام بيان الاختصار و
[illegible] احسن ان يقال بنية بذكر المثال والتمثيل
[illegible] واحد غير الموصول وذكره اسم جماعة الوكبان
[illegible] منه ما سيأتى من جعل ساريا
[illegible] لا يجيء تانيث المسند الى ضميره ولا يجمع صفته
[illegible] ويأس السرى واحتمال جعله من السراية
[illegible] بمصدر محذوف اى اخوف خوفا ساريا الى الحلاوة
[illegible] لان حقه التقديم على المستثنى ح فلذا لم يلتفت
[illegible] فقوله اراى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب
[illegible] احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل اراى مجهولا
[illegible] فى الظن ابلغ من نفى الرؤية البصرية والعلمية فتتعين
[illegible] واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها المراد بالسباع
[illegible] حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق والحال اى
[illegible] اراى جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكرته اظهر
واما قال ولا اراى ومقتضى السياق ان يقول وما رأيت
ليفيد انه ما اراى ولا يرى قط لانه لو اراى مثلا لم يثبت
الحكم منه بانه لا يرى قط فتامل فلما وصل النوبة الى العباس

والافعال المتصلة عن الزمان وكذا الافعال
الحدوث يدخل به لان الافعال الناقصة تامات
عن الحدوث صرح به بعض المحققين
الثانية او لتقليل الفعل فان قلت المراد
الجملة ان لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي او تحقيقه
وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه
الاصطلاحي واراد بقوله لتقليل الفعل لتقليل
يصح ان يقول وشيء من ذلك لا
لدلالة الاول على الاستقبال
يوجب التفتازاني في شرح التلخيص
ولان الشيء سالم يحقق الشيء لم يعمل فيه
الثانية او الساكنة وبهذا صح
عنها ولحوق تاء فعلت
تاء فعلت وفعلت ويستغني
الثانية ساكنة والاولى ان يفسر نحو
بضمير البارز والمرفوع مطلقا ولا يخص بالمتحرك
المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل
المبارح اي بحسب اصل الوضع فانه المتبادر
الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا الفن قبلية
بين اجزاء الزمان المتقدم بين اجزاء الزمان
هو المتقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وهو
بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة
والمتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول
التحقق علم اخر ولفهمه تعاطيا خر ولزوم ان يكون للزمان
زمان انما يندفع لو كان منشاؤه التباس المتقدم بحسب
الذات بالمتقدم بالزمان لكن منشاؤه ان قبل لام الظرفية
فهو بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى ماول على زمان

واقع

واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون
ولا يندفع التهمة الا بتبديل لفظة قبل بلفظ
ماول على زمان متقدم على زمانك
الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته
ثانية في اوايل الفاظ قاول
ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا
ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع فانه
زيادة احد حروف نائت داعي فلذا اختص
نائت ولو جعل شابهة باحد حروف
متصل فان مشتركا بين الزمان والمكان
حرف كان اشد شابهة فالحرية لم يلزم
نائت بل داعي قاعدة تعريف الفعل
وينتهي في الغيبة الى الغائب معرفا كان
للتكلم المفرد يجب
لواحد سواء تكلم بالضرب وتضرب
بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه
فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير او كونه
او مختلطا غيبة اي حال كون المؤنث الخ يكون
حينيا الا ان جعلها حالا اشد تخايرها ولو قال للمؤنث
والغايبتين لكان احصر واظهر ولما كان
الخ دفع لما يجب على عبارة المتن انه يفيد ان عدم
بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو
لانه لا يعرب بغيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون
تاكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان وقال مال البيان
انه انما لم يعرب الا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث
وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع
بعني ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف به تقييد الحصر

فيكون النون بحالها لا تحصر وقت اعرابه فوقت عدم
حتى يندفع النون فالحق ان قوله او لم يتصل معطوف
به اى لا يعرب بمغايرة فوقت عدم الاتصال
غير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدى النونين
رفعه لا بمعنى الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها
به يقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب
على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى
حذف نون اوجبها العامل وقوله
وقت نون اقتضاها العامل فالصحيح
مضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا
وهو عند النحاة احتراز هو عند اهل البصرة
بل وانما قال حرف الاجزم ولم يقل لامه
المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد
تضرب وتضربان متصل به نحو يضربن
وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه
ضمير بارز والمتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله
معنى التجريد عن الضمير اذ لا يتصل به يدل عليه قوله
للتثنية الخ لا حاجة الى ذكر هذه القيود
ضمير بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع والمخاطب
والمؤنث فيه ان الضمير البارز فى الصحيح المعرب لا يكون
جمع المؤنث فالجمع المطلق فى هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك
صح قوله فيما بعد والمتصل به دلالة بالنون وصدقها اذ لو كان
المتأخر اليه بوكد شاملا لضمير جمع المؤنث لاستقل الحكم بجمع
المؤنث والسكون فى حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيد
احترازا لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر
لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على
المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم لالتقاء

الساكنين نحو لم يضرب القوم مثل يضرب مثال
عن ضمير بارز موضوع للاعراب حتى يكون
كلام الشارح انه جعل مثالا للاعراب فاعتبر
المضارع المتصل به لا يجوز ان الظاهر من سياق
ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو
للصحيح لكن الصحيح عطف على الصحيح المجرد
الشارح عليه بقوله فالمضارع المتصل وله
مثل يدعوان وتدعوان الخ بدل يضربان
اسقط الحرف المناسب لهما لان حرف
فى كونهما قابلين للسقوط والمضارع المعتل
ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان
من كلام الشارح ان المعتل عام ان يذهب
لم يقيدوا التجرد فى المضارع وقيدوه فى
هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما
المبتدأ واسناده الى شئ كما فى ضمير المستتر
الى التقييد فى المبتدأ دون المضارع لان الاسم
بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما يجرد عن
بخلاف المضارع فانه لا يتحمل بدون التركيب فلا يوجد منه
غير مرفوع كما هو المتبادر من عبارة المبتدأ وهو
لاهتمام المضارع انه لم يجعل الواقع له التجرد كيف وقد
بيان المنصوب منه وينتصب بان الخ وقع بيان المجزوم ويجزم
فلم يتعرضا هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم يتبادر
انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق
العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب او الجازم امتنع
وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه
فلم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوع
موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفى فى كثير من المواضع فلا يتميز

[illegible] عند المبتدي بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام
[illegible] بعضها عن بعض لابيان العامل وذلك
[illegible] اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف
[illegible] يضرب لا نقول عند الوضع موضع الاسم مشتركة
[illegible] لانا نقول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل
[illegible] انما هي لاستناسبة بين الالف والنون الاداة
[illegible] تقابل في الوقف الفا وكذا التنوين وقال
[illegible] لا ان نضرب في تقدير لا ضربن وهو
[illegible] لن يضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة
[illegible] النفي الاداة الخ بل للتصريح بانه لتاكيد النفي
[illegible] المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد فاعمل النصب
[illegible] النفي حينئذ يكون مع النون ولذا خص لن من بين
[illegible] النفي بعد ما الخ مر في نوع الشاذ في المفصل
[illegible] بعدها ان شروع في الشيء قبل اوانه فان
[illegible] ما ذكر مقام تفصيل المقال لم يكن بعض
[illegible] بخبر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل
[illegible] ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده
[illegible] بما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الوثوق او الوجد
[illegible] او غيرها الخ هي المخففة صيغة الفعل هنا للحصر هي
[illegible] غير وفيه صار مقابلا للعود والتي تقع بعد الظن وقوله
[illegible] المستقبلة متعلق بالاخير اي المخففة الناصبة من المستقبلة
[illegible] لغائها للرجاء والطمع فلا يناسبه وكذا الداخل على الماضي ولا
يقال هي المناسبة العيث لخوفهما من تقتضي وضعها وهي
اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله وليست هذه
تاكيد للحصر على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا
على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر
لا مؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤبدا في الدنيا كما قيل هو الحق لكونه

جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فيه بحث لان هو
كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا
الجزاء لجواز ان يكون بينما مضى نحو قوله تعالى في فضل صوم
صار جزاؤك ان عصم مالك ودمك فالوجه ما قاله بعضهم
لضعفها لا يقدر ان يعمل في الحال الذي هو
هو مبني الاصل واذا وقعت بعد الواو والفاء
هذا الحكم في كثيرهم بالواقع بعد الفاء والواو وكلام
وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف
اذا وجهين فتدبر فالوجهان جائزان
لا فاعلا لان حذف الجزا هو من احوال
فيه حذف العامل والمسند مجلا من الاول فاذا فيه
لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون
الالقاء والاعمال واذا كان بالنظر الى
سواء كان او نزاء المستقبل فتدبر
لتقييد كي السببية بينما وقد علم معناها فتبين
الى بمعنى انتهاء الغاية للاصوار عدى الى بمعنى مع
ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم وآل الى ولم يقل
او سعني كم قلت كانه اراد انه لا يشترط في هذه ان يكون
اخر جزء مما قبلها او متصلا باخر جزء منه فيحتمل ان يكون
او حالا او استقبالا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى
كنت سردت امس وذكرت امس مع ماضي قبل المضارع لا يجعل المضارع
حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع
قبله فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المتقدمة
القابلة لذلك في كلام المصنف تحكم كانك كنت في زمان الوصول
حيث هذه العبارة جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال
على الحال وهو خلاف عبارة المتن والاظهر ان المراد زمان الحال

[illegible] انه حال بان يتروزه في نظر السامع فرض
[illegible] الاستقبال فيفيد امتناع علم الاستقبال لحقيقة
[illegible] بتلبسه وهو لا ينافي الحال الا ان يقال ينافي افادة
[illegible] ذكره في مقام افادته كما توهم بعضهم وجه التوهم
[illegible] ابتداء وبدون لزوم المبتدأ بها
[illegible] فلا يخالف حتى وضعها بالكلية
[illegible] افادة امتناع ما يتلبها مما بعدها لفظا ومعنى
[illegible] مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الا
[illegible] المتال تحقيقا او مجازا وهذا اكتفى المصنف بجعله
[illegible] تحقيقا يخالف حال التحقيق وامتنع نظرا
[illegible] لانه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان
[illegible] يجب الدخول لان السبب وقوع السير وكان
[illegible] بتقدير كان سيرى واقعا وان يكون
[illegible] سيرى مستقبلا الى غير ذلك فاذا لم يتحقق جزء كان لا يصلح
[illegible] الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول لانتفاء
[illegible] مثلا فيبقى الناقصة بلا خبر لا يخفى ان الجزء
[illegible] ليس حتى او خلها بل الفعل العام المحذوف مستقلا
[illegible] اذ تقدره بقرينة توقف صحة حتى او خلها بالرفع
[illegible] فقولهم انهم عطف بتقدير جار لا يخفى بعده
[illegible] بالنظر الى سابقه لان قوله اسرت حتى يدخلها عطف مؤخر
بتقدير الا انه دعاه اليه ما ذكروا انه اذا عطف على شيء وسبقه
قيد شاركه المعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة
وانما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة اي ما كان
صفة الله تقديمهم الاولى ما كان فعل الله تقديمهم فتامل
والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير
ان جعل جزاء الفاء جملة محذوفة المبتدأ لا ضرورة داعية اليه

ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقدير ان والاولى ان تقدر
الكلام والفاء ناصبة بشرطين احدهما السببية اي
وقد نبه عليه الشارح من النفي المستدعى جوا
بما يكشف عن كونه في معنى الانشاء وقد تبين منه مو
ان النصب بالفاء يوجب تقدير ان ليصير مصدر
على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء
لا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء او
مزل على ان الفاء هنا مسبد عن
المستدعى للجواب فان الجواب لا يعطف عليه ما
ان ما دل كلامه من انه اذا لم يقصد السببية
لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع الوقع توجيه
ان سياق يكون من وضع العمل موضع
بالمعيدي خير من ان تراه والحق ما
لضرورة الشعر ومبنى ذلك توجيه العطف
سيغ منى نزلا منزلى والحاق بالمجاز فالا
بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل سا
اي لا نزلا ولا لحق فاستريحا واو التي ينتصب
بتقدير مستقلا الظروف ولم يعتد المبتدأ ولقد
بشرط ان يكون بمعنى الى اه لا يخفى انه بعيد والاولى
انه ينصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب معنى
ان فتقدير ان لسم اللفظ الدال على الما ان اذا كان
عليا سما صريحا قيدا الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان يقوم
زيدا قائم فانه لا تقدر لجواز عطف على مدلولان وتقسيم
بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل با عجبني انك انسان
وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح
ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان يقوم زيد قائم اسما
بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم مما فر من العطف

والتعريف قدم بدونه بل هو مشروع في كيفية اشتقاق الامر
فالتقدير هو يحذف حرف المضارعة او يحذف منضم
الصورة حكم المجزوم اي في حكم اخر المجزوم
المجزوم في اسكان الصحيح لاخفاء وان اسكان
وسقوط حرف العلة حكم الاخر واما سقوط النون
الاخر لان النون ليس اخر الامر الا ان يقال
بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت
منزلة الاخر فان كان بعد
المضارع يكون اخره في حكم المجزوم ان كان
وزيادة الهمزة ولم يبنوا على الاخر فقوله اسكن اخره
اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس فيما في اخره نون او
الاخر بل حذف فينبغي ان يقول اسكن اخره
بالرباعي هنا اي في علم النحو واما في
الحرف الاصول فيه اربعة وقوله من
لاخفي المزيد فيه وقوله وانما هو من باب
لاشتقاضه فاعل وفعل الآن يكلف ويقال
يعود الى الرباعي بل الرباعي الذي
وكذا قوله ههنا بعينه في مضارع ورباعي بعد حرف
وهما للالتباس بعين ضم الهمزة وجعلت كالمعينة
للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة
اذا قيل اقتل الخ وهو من قلم الناسخ لان الكلام
فتح الهمزة وكسرها ليتعين الضمة فلا معنى للتكلم في
فتح التاء وكسرها على انه لا يطابيا حذ باذا لم يفتح او لم يكسر
حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل في
اقتل بفتح الهمزة الخبس لواحد المتكلم المعروف وقال الوقف
واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة
وهو ثقيل فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس كسر الهمزة فيما

بها اي بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة
الجملة التي يخبر بها المضارع حال كونها مقدرة عبارته
مقدرة في قول المصنف وان مقدرة بعد الامر منصوبة
من صلة صفتان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة
امتناعات ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة
بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا الى الاجابة
الصلاحية بل يكفي فقد السببية فان
صار صاقا والا كان كاذبا او دعاء و
يطلقون امثلة الماضي الى اقوى الشواهد
انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله
تحولهم الامر بالصيغة وفي بعض الشروح
الامر المعرف بصيغة لا يحتمل ان يكون
المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم
موقع لئلا يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى
الامر كما يقال لام الامر والوجه ان يقال
المعرفين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح
المختلين مخافة ان يحمل الامر عليه فزاد المثال
المعبر عنه بالامر بالصيغة صيغة يطلب بها
المفهوم الاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام
الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم باد قوله يطلب
الطلب الفعل شامل لكل امر ولا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل
الكلام في الفعل فلم يوضوا اسماء الافعال في التعريف حتى يقع
خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها
الفعل شامل الخ يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود
بعدها فصولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها
يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من
لفاعل احترازا الخ قد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف

وان لم يكن فيه ما ذكرنا فهذا كلامه وهو سهو من الناسخ
وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض وخفاء
كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن
وغير المتعدي هذان فيقال لقصر الفعل لا فعال
اعم من العقل وبثبته وكذا غير المتعدي الا
لا يكون تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المضر
فهمه على شيء فضلا عن المفعول و
في ذلك ان النسبة الى الفاعل والمتعلق
العقل وما سوى المصدر فانه يشتمل
ما اشتق من العقل المتعدي فالمتعدي المتعلق
متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه وكان
من العقل فان المتعلق لنسبة العقل
عبارته بما هذه العبارة ان المتعلق
فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف
التعريف اسم الآلة يقال المتعلق من الجانبين
بالمفعول فالمفعول ايضا به فاوضح ببيان تعلق
هو المفعول وهيئة الفاعل والمفعول يريد به
الفاعل قد حقق ان المفعول الذي بين هيئة
فلا حاجة لتوله هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم
له متعلق بهيئة الفاعل والمفعول وغير المتعدي بخلاف
والمتعدي ايضا يصير لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبناء
التفعل نحو تدحرج او بالالف المفاعلة او بين الانفعال
نحو استخرجته هذان غير مشهوران في باب التعدية واما المشهور
في الكتب هو الثلثة الاخر وكانها وكالا نهما لا يفيدان جواز المرور
ولا يتصرفان بمعناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يجدان في الكلمة
معنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان ماشية
معناه صاحبة في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي كيف يطلب مفعولا

ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد ساكن منه بعد
ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع
منه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت
ما يجوز فيه وقت يكون بعد الساكن ضمة مثال ما يكون بعد
في المضارعة ضمة الصواب مثال ما يكون بعد ساكن
ضمة او على حذف مضاف اي فاعل فعل
العقل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدير
تقديرا وعلم مما ذكر ان اضافة العقل
ملابسة لم يتبينه له ولا يبعد ان يراد بالوصول
بعد الوجود يذكر فاعل الاول الا والذي لم يذكر فاعله فيشتمل
نحو لزوم الاضافة بيانية وكانه اراد بالعقل العقل
الشايعة اكتفاء بذكره فيما سبق وتعريف
اليسر الاخصر ان يقول فان كان ماضيا اكثر
بتلو خوف اللبس ويستغني عن قوله ويضم
الوصل والثاني مع التاء ثلا يلتبس بالبنوة
الغايب وجمعه مطلقا وفي واحده رفعا والاولى
او يفسر قوله خوف اللبس هذا علة لقوله يضم الثالث
يكن مقتليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى في ضرب بكسر
ما قبل الاخر لتوهم ان صيغة معلوم من باب علم والتبس به باب
بالبنية فالاولى ان يقول المضر فان كان ماضيا اكثر ما قبل اخره
وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف
اللبس اي ما يكون عينه فقط مثلا ويمكن ان يقال اراد
ما يعتل عينه وعين اللفيف لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع
الاصوب وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض وخفاء
في المبني الفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول

[illegible] معنى المصاحبة المستفادة في طلب المفعول واستخرجه
[illegible] فاصدة الستين معنى التقدير المستفاد في التعدية
[illegible] على ما كان فتامل ثانيهما غير الاول كاعطى
[illegible] الى ستين وارجوان اضطفها واعلم رسالة
[illegible] كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه
[illegible] مع الفاعل وعدم جواز تعليقه لشيء واحد فلا يقال اعطيتني
[illegible] والثاني والثالث من مفعوليهما من بيانية لا
[illegible] من بناء عليها كمفعولي علمت في وجوب
[illegible] لاخر الخ لا وجه لتخصيص بيان المصدر باحدهما
[illegible] خصا يصوا خر لبابا يضا فانه يجوز تعليق اعلمت
[illegible] استفهام ولا النفي بقولك اعلمت زيدا ابو من قائم
[illegible] قائم وايضا يكون المفعول الثاني مع الفاعل
[illegible] تقول اعلمتني زيدا قاعدا كانهم ارادوا
[illegible] خلط اللغة باصطلاح النحويين والا
[illegible] فلانا اليقين على ما في القاموس تساوي
[illegible] وقوع الجزء وعدم وقوعه ببيان ما هي اي تلك الجملة
[illegible] وبيانا شيئة عنه الاظهر ان المراد ببيان ما هي
[illegible] الجملة المذكورة عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا
[illegible] قائم فلا عبارة عن معلوم نفسي هكذا وهذا الكلام سواء كان
[illegible] ذكره الشارح او بعض ذكرناه يقتضي ان يكون هذا الافعال
[illegible] ايضا بمعنى الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان
[illegible] انها امر محقق فلا يفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح الكون
[illegible] عليها معها خلاف ما عليه الاستعمال فالاولى ان يقال معنى
الكلام لبيان ما هي اي الافعال عنها اي عبارة عنه والمقصود
التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة
لبيان معانيها وهي مناط الفائدة لا الجملة المذكورة وليست
كسائر دواخل الجمل فافهم فينصب الجزئين على انهما مفعولاها

الظاهر مفعولاها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لها
اذا ذكر احدهما ذكر الاخر اي هذا هو التابع وحده
على ما فصله الشارح اقول هذا ينتفي
ضربي زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته
ان يقتصر على ما ذكر علمت وهو بعيد جدا فتامل
اذا ذكر احدهما ذكر الاخر وما ينوب منابه
الحاشية اي لا تخلو [illegible] عين على غرار
وبنى بنا قبل ذلك الوشاة عينا [illegible]
العباب اي تخلنا اد لاء على غرار [illegible]
العزاء بمعنى الاعزاء ونحن لم يجوز في اللغة [illegible]
وظننت لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم جواز
لشيء لعدم توقف افادتها على ذكر المفعول
جهات افادة امر كان يقول فلان
اي يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا
زيدا الا ببراهين ولا يظن الا بالامارات
ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم لا
الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين
الواو ثم لا يظهر فائدة وصف الجزئين وكذا
تقييد الكلام بالتمام وكلامية غير معتدة بالتقرير الاتي
لانه كلام على تقدير مفعوليهما ايضا الان يجعل الكلام
اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المتن فلا يرد
جواز المبني الخ والاحتراز عن صورة التقدم فانه لا يجوز
فيه ابطال العمل اي واسطة نحو علمت غلام من انه فيه تحت
لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما له
الاستفهام وحرف الجزاء الداخل عليه يمتزجان معه امتزاجا
ما بحيث يسري الاستفهام في المضاف وحرف الجزاء ويصير معهما
قبلها ولذا جاز تقدمها على كلمة تضمنت الاستفهام والفرق

لغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز
التعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان
الافعال الالغاء استدراك ولما مر مما تقدم من ان
ترتيب الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه
بين معنى الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين حقيقتي
في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا اضيف الجواز
بالجواز بل ساق الكلام بحيث
رأى البصرية او رأى بمعنى ابصر والجملة
الرياح دوية اى ابصر نفسي صلفه
لكون ارى بمعنى العلم سابع فيكون دوية مفعوله
ما حسبت الخ لا يمنع الاستثناء
لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل
الاستدراك فالمراد بمعنى ما فوق الواحد لئلا يقال
التخصيص ببيان هذا البعض من المعاني
معاني اخر بمعنى صرت احب وهو الذنب
كذا في العباب سنطين اى يمتهم سنطين بمعنى
لانتم بموقوفها وقيل لنقصان مدلولها عن
التامة بالجدوة الواصل في التامة دونها وفيه نظر لانتم
افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها
بالزمان ولا ان تقول سميت بها لنقصان عدوها
الى الافعال التي يتم بموقوفها وفيه ما فيه هو تقرير الفاعل
ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعلها والزمان والسبعة
ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذي هو
صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين
التقدير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول فارادة
ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق بمقام التعريف فكل

من الصفة

من الصفة والتقدير عمدة لو كان يجوز الدخول في المو
مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له كان الزمان بالفيض
هذه الافعال ولو كان موجبا كونه عمدة امر
حتى نتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقدير
يمنع خروجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل
المراد ما يكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل
فيتجه ان العبارة لا يساعده ولو حمل الموضوع
الى يقبح الحد بالتعريف في معاني الا
لتقرير يدعوي خروج ما زاد على التقرير
فيورد له ولا يجيء انه مع ذلك ايضا لا يكون
بل التقرير والقصد على ان جعل الزمان
داخلا في الافعال التامة تكلف وتحكم
الى جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج
الغرض هو وضع اللفظ افادة المعنى لا
ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة
الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل
بالصفة فانها موضوعات للنسبة ولنصبه لها
والتزم دخولها على الجملة الاسمية الداخلة على
فهنا كون النسبة المدلولة للحمل بدخولها عليه ولا ريب
افادة الزمان ايضا غاية ان الزمان افادة التقرير
جعل اللام للغرض ايضا لابد من حمل قوله ما وضع لتقرير
على ان العمدة تقرير الفاعل لا يحتاج الى قيد
الى قيد ذكر المحقق الشريف ان المراد صفة خارجية عن مدلولها
ذكره ليتبادره من العبارة وقد يضمن كثيرا الى المتضمن
معنى فعل ملاحظة معناه واعمال عمله بهذه الملاحظة ولا يرد
ومقام التقرير طريقان جعل الاصل ثانيا والمضمن حالا وبقلب
في تفسير يتم السبعة بهذا عشرة صارت عشرة وثانيهما عكس هذا

[illegible] الخواتج فضولا تامة وكلاما صالحا لان لا صفتا كما توهم
جاءت بعض وكانت في المفصل بعض صارت من
العلمية فان التركيب حدث من الخواتج حين ارسل
[illegible] عنه ابن عباس رضي الله عنه اي ما جاءت فضلتنا
[illegible] يخوننا يأولين كانوا يدونا او هف شفرته بالضم
[illegible] يأولين القاموس لا يجاوز جاء وقعد الخ
[illegible] بالتركيبين اللذين هما وضعا يهما لكنه قال
[illegible] جاء الاطراد فانه يقال جاء البوغيزين
[illegible] يستعمال فقدان يكون الجز كانه كذا على
[illegible] الجملة المركبة من المبتدا والخبر كانه اخذ بتقييد الجملة
[illegible] على اقايم زيد وما قام زيد فانهما جملتان اسميتان
[illegible] المبتدا والفاعل اذ الاصل اعطائهما الجز مكم
[illegible] الجز معناه يعطى الاسم ايضا فضاو زيد غنيا
[illegible] ويجعل زيد منقلبا شوتا ماضيا الاولى
[illegible] اي في زمان ماض تذكير لبيان انه ليس
[illegible] الماضي بينهما فقرا انتهاء المغازة التي
[illegible] اليه بمعنى الضلالة والفقر الجهان الخالي
[illegible] بسرعة سيرها فانها بمنزلة وقطا ونكت بيوضا صارت
[illegible] تختفي بسرعة الى قوائمها كذا في الصباب فان بيوضها
[illegible] قوائما قبل كونها بيوضا ولو كان بعض لعد هذا المعنى كذا
[illegible] الصباب هذا ايضا عطف الخ واما ذكره مع كونها غير خارجة
[illegible] عما هو بمعنى صار ومعامله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انما مامة
[illegible] في الجملة فقير ضير شان هو فاعلها وضوح بما هو الحق عنده والظهور
[illegible] انه عطف على يكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها
والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق
وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولو اجمع بينهما كونها تامة
وزائدة بجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها وكقولهم قع

كن فيكون

كن يكون الاظهر ان قوله تع كن موقع الايجاد على ذلك
جعل شئ موصوفا بشئ بعض كن كذا بل يحتمل ان يكون
ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا بعض
ويكون زائدة هذه مختصة بلفظة كان بخلاف
شاملة لجميع مصاريفها فيالك من شئ يخون
من اجل تحول النفي بالضم وهو النحة وضيز يخون
المعقود بالمصدر او لجعد ابو نسا وشذا يذهب
التقرد الجز قيل سمي اسمها فاعلا
التنبيه في محله وهو قوله ما وضع لتقرر الفاعل
ان هذا التبيه ليس في مرتبة لاختصاص الافعال
ونحن نقول به في هذا الكلام يجمع الجز مع الفاعل
على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح
اصطلاح من سمى الاسم فيه فاعلا
سمي فاعلا واسما كما انه يسمى الجز مفعولا
جعله خارجا عنها لوضع مع انه ظاهر عبارة
او تقديرا كقوله والتقدير فالويلون لها النفي
كلمة النفي وتقدير الزمان قبل المصادر
هنا فرع تقديره في المصادر والذي مندوحة عنه لان في
صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمنع كون الزمان
الامر بهذه المثابة في شئ من المصادر احتاج الى الكلام
ما قيل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة
بقوله لانه مقرون على انه لابد لهذا الكلام من الاشتمال على
يجب الطرد ويجوز تقديم اخبارها كلها الخ كان الاصح
الاتم ان يقول وامره كامر جز المبتدا وح لا يشكل عليه ما اورده
الشارح ايضا فان اريد بجواز التقديم اخبارها على اسمائها
بعض انها لا يمنع من هذا التقديم والموانع العارضة وقد علم حكمها
فلا حاجة الى التعرض لها هنا نحو كان مالا الظان هذا

لا تقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول
[illegible] وكان من خطاه ذا الومة وانا ماض
[illegible] الومة اما لغفلة عن تغير او اسدا الباب
[illegible] لكون لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين
[illegible] لم يثبت دعواه الاولى انا ماض يدل على انه
[illegible] فيكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالاستقبال
[illegible] سرا موسا وقدح في المثل الاول
[illegible] الاطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بجرد ذلك
[illegible] قوة يعرفها الفطن فتفطن وهي مثل
[illegible] في الاستقبال لانا في المعنى ويتجه عليه انه يوهم ان الاصل
[illegible] وكذا الاصل استقبال بدون ان وهذا
[illegible] ينظر الى كثرة افراده بعينه بقوله ذكرا الخ
[illegible] على قال الفرد ذكر كلا لهما اقرب ولك
[illegible] مدح كونه الا نوعين اشار الى ان فعل التعجب
[illegible] ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين
[illegible] لم يوجد الا هذان وتثنيته بالنظر الى نوعي
[illegible] على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس
[illegible] في ضمن التثنية والجمع ايضا او كما هو مفهوم
[illegible] المفرد ولا مثل عشر مثل اليسر واليد وذهابها
[illegible] مثل مصروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا التعجب
[illegible] من حسن الرمي فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس الى يمكن
[illegible] ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب او تفسر مصدر
[illegible] هذا الفعل وقائله الله من شاعر ولا مثل عشر ليس كذلك
[illegible] اما فعل التعجب او ما وضع الاوجه هو الاول لانه تعريف
[illegible] الشيء ليتأتى الحكم عليه لا للحكم على التعريف ما اشهى الطعام
[illegible] القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه وما اموت الكذب
[illegible] والقاموس مقته اي ابغضه واما قيدنا التقديم والتأخير

التعجب فعل

الاولية

الاطلاق خير من التقييد لانه ستكفل لمعرفة حال الصيغ
[illegible] عن حاجة الى تذكر التقدميات الحاصلة في غيرها والمتضمنة واما ما
[illegible] ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتأخر
[illegible] من خواصه وان كان معه مانع اخر واجيب ايضا لا يجوز ان شيئا
[illegible] من الجوابين ليس بالمسك والماء البارد لا يحتمل ان يكون من هذا
[illegible] الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يتقدم احسن على
[illegible] ولا يتأخر مما بعدها لمنع فعل التعجب عن هذا المقدر وان كان
[illegible] هناك مانع اخر من تقديم احسن على جملة ما تفضل
[illegible] شر اهر ذات عند من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا لا تر جعتو
[illegible] المعنى شيء خفي احسن وزيد الامر جلي واما من جعل المعنى شر
[illegible] اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن وزيد من مبتدا
[illegible] لانه يكون المعنى ما احسن وزيدا شيء الا شيء فيلزم استثناء عن
[illegible] نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدا نكرة لعمومه كان المعنى كل شيء
[illegible] احسن وزيدا وهو مناسب لمعلم التعجب هذا [illegible] الرضي
[illegible] الخ وانما لم يلتفت اليه المص لانه لم يكن في احسن فعل التعجب
[illegible] بل يكون التعجب من قوائد الاستفهام فالقول بكون فعل التعجب
[illegible] لا يجامع هذا القول ويراد بمجرور وانما عبر عنه بان
[illegible] الباء لزيادته كالعدم فجمع ذكره كانه لم يذكر اولانه للزوم كالجزء
[illegible] من الفاعل وقال الفرا ويتعدا الزمخشري ويمكن ان يقال
[illegible] الخطاب للحسن والباء سببية اي صر باحسن حسنا بزيد بالضرب
[illegible] اللعب اراد باللعب اللغو لا العلم المخصوص كما هو المتبادر وسيجيء
[illegible] اطلاق النحو والاظهر ان المراد باعمال المدح والذم افعال
[illegible] وضعت لانشاء مدح او ذم كما هو في نظائره ولا داعي الى ارادة
[illegible] المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام خاصة او مميزا بكونه منصوبة
[illegible] وصفا لمنصوبة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوبا ومجرورا وهنا
[illegible] يحتمل الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما في قائله الله من
[illegible] شاعر ولك ان تريد بالمنصوبة لا محلا خاصة تحترز به عن ما ليحسن التفا

بين النكرة وبين ما في التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالتفصيل
وذا المذهب ابي علي وسيبويه لقيام لام مرتب العهد اي العهد
الذهني لما يلايم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدا يبعد ان
يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على
هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا وزيد منهما بل الظاهر انه راجع
الى زيد ورجلا يميز عن النسبة الا انهم حكموا بانهم ضربهم للتوكيد
افراده فالعايد في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع غيره
صار بمنزلة نعم الرجل وصار الجزء مرتبطا بالمبتدا بهذا الاعتبار
ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الاسهل جعله
عطف بيان وهذا هو الموجوع لكونه مبتدا لانه لا يحسن تقديم
التفسير على الابهام اي مطابقة الفاعل اياه معنى الفاعل
يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وقولي ان الملبس
بالفاعل لتعيين الفاعل كما اذا التبس فاعلا الفعل بالمفعول
بتعين المتقدم للفاعل حقيقة او تاويلا لا يختص التقديم
في الجنس بل يجري في المغايرة في غيره ايضا فالاسب تاخيره
من حب الشيء اوحب الخ يريد ان في حب لغتان حب بفتح
الحاء وكما هو القياس وحب بضم الحاء كما هو القياس وحيب
بضم الحاء نقلا الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب
على وزن حسن وفي الصحاح بتفضيله وعند صاحب القاموس
يعبا سم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب والعامل
في التمييز او الحال ما في جنسا من الفعلية الاولى ان العامل
هو حب لانه مثل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم
رجلا نعم والظاهر ان العامل في التمييز عن الذات المذكورة المبهم
كما في ربه رجلا فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم كما في ربه رجلا
فاعة الواكب حال من الفاعل لا من المخصوص فيه مصادرة
لان المدعى ان ذا ذو الحال لا زيد وهو بعينه ان الراكب
حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالواكب حال عن الفاعل

لا عن

لا عن المخصوص كما في بعض النسخ اي برجحها بالنظم مصادرة
حب على وزن كرم وعلم ومعناه الاشتاع كذا في القاموس
ففي مرفوعا فالجزء شتاع ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع
تاؤه مع الثنائيات فرقا بين المعدود مسامحة والمعدود حقيقة
والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم
للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان الواو
مضمر ايضا ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلثة في الشعر ايضا
الا شاذا كثيرا ما يطلقون الغاية الخ فيه انه لم يلزم ان
يخص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا
يقع بل العدد من اول النهار الخ والاحسن ان المراد بالغاية
النهاية واما تغيير الغاية بعض المسافة الحقيقة او التنزيلية

وعلامة صحة وضع الموصول موضعه لا يقال لا يقع وضع الموصول
موضع من في قد كان من سطر اي شيء من سطر مع انه جعلها
بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي معمول
صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع ايراد مقتضى
الموصول او هو وارد على الحكاية فالمراد بكونه في كلام غير موصوف
كونه فيه في الحال او في الاصل وهو بهذا المعنى مقابل لمن اي
في الجملة فان من امّا للابتداء ومن المكان او للابتداء من الوقت
والى قد يكون للانتهاء وغيرها ولا يقال حتام كما يقال اليه
ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بعضا الى ولا صلبتكم
في جذوع النخل الجذع الساق والمصاحبة قد تتفق في التعبير
عن المصاحبة تارة بمعنى وتارة بالمصاحبة والالصاق
يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون اشتراوا للفرس في
الاشتراء والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع
في عبارة الصرفيين ان معدية اللازم يجر الجزء فالكل اي
في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالباء وفي غيره اي غير الخبر
الواقع الخ هذا يدل على ان ما ذكره من غير تقييد بالسماع عن

فتأمل فالاستعمال الباء للاستعانة او الالصاق لا يتوقف
على استماع والالفتقر به وقيل التقدية مقصورة على السماع
واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات لشيء والنفي عن غيره
وهو في المحمول وذكر بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص بحرف
المناسبة لا الحصر فلا يضر ج زيد اخ لعمرو انه كان اخا بكر ايضا
وفيه انه لا ينفي للاختصاص الاضافي ج مورد استعمال لها
فلا حاجة الى صرف الاختصاص عن الظاهر وبعض الواو في القسم
لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل بينهما علامة كواو
القسم لكثرته لعدم احتياجها الى العلامة لا فرق بين دب و
سائر حروف الجر يمتنع حذف العلامة لعدم احتياجها ولا يمنع غيرها
فالمرجع في ما بينه الرضي قدس الله روحه العزيز انه لا يتحقق الا
التقليل في العلامة لانها انما للكثرة فيتنافيه وأما الواو الصاحبة
فلا يجوز فيه التقليل لانه انما يجوز فيما فيه مظنة الكثرة
ولذا ذهب بعضهم الى ان معنى التبعيض عنها لانه للتقليل كما ان
في التكثير فيه شائبة عدد الطائفة التبعيض وهذا وجيه وجيه وأن
لا حاجة بهم عنه في وسيقول في معنى التكثير و بقي له اشتراط وصف
مدخولها واذا انتفى عنه موجبه من التقليل بسيف صيقل
اي يجلو وواوها اي واو رب في حكمها كانه اشار الى ان
الاولى ان يقال واوها في حكمها ولا يخص مشاركتها بالدخول
على نكرة موصوفة وكان المتكلم يقول واوها في حكمها للا يقيد
بحرف ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال و يدخل على نكرة
موصوفة تنبيها على ان التفاوت في مجرة الاختصاص الواو بالنكرة
الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو و
فلا يقع دخولها على الجمل وبلدة البلدة كل جزء من الارض
مستخيرها ماء وغامر الانيس المؤانس وكل ما تونس به البعير
قبل بلوغ الثوابا او عالم وبضم الباء والخشف والعيس بالكسر الابل
البيض يخالط بياضها شقرة كذا في القاموس لان ذلك يختلف

وجوبا ارتكابه للفاء وبل يستحيل ذلك ويخرجه عن كونه تفصيلا
انما يكون عند حذف العامل وقد يكون وقوله لغير الشاعر
جزئان اي لا يكون الا عند حذف العامل ولا يكون الا تفريعا
وليس احدهما مستلزما بيكون والاخر جزاء الضاد المعوض
وذلك لكثرة استعمالها في القسم اي بعض حذف فعل القسم
لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وأولى
نظرا لان الباء يستعمل في السؤال وغيره وسع الظاهر والمضمر بوجه
الظهور ان الباء معاني كثيرة سنابينه غير القسم بخلاف الواو و
مختصة باسم الله من اضافة العام الى الخاص والواو كذلك
مختصة بلفظ الله كان اوضح فلا يرد انه لا يتضح ج لكون
يرد انه لو قال الباء اعم من الواو والكفى ويتلقى ايجاب
بما لا تعلقت كذا اي القى اليك محل الشارح قوله ويتلقى القسم
على انه يلقى الى القسم الجواب بالام فجعل القسم ملقى اليه جوابه
بتجوز اقتضاه مقاله وبجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى
القسم الى المخاطب مع اللام في جوابه او ان او حرف النفي اي
يوسط القسم بين اجزاء ج تنازع اعترض وتقدم في ما يليه
عليه فاعمل متقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار الشارح
اذ التقدير ليس مثله بالنجب وقوله على بعض الوجوه
اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الا في
وجه واما الباء فلم تفد معنى ما لا زيادة فيه لنفي وهو ان نفي مثل
المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو
الله تع لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه المحول بالقبول
ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة اولى
بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل
لان الشيء ليس مثل مثله بل المشارك للشيء في صفة مع كون
الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق
المشبه وبه ومنه ما لا زيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل وكانه

[illegible] ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف
[illegible] بزيادة الكاف هو الحكم المثل ورجح الاول بان الحكم بزياده
[illegible] فرق بين الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا
[illegible] ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير
[illegible] وقال الشيخ الرضي اعلم انه اذا امكن في حرف جر توهم خروجه
[illegible] وكونه بعض كلمة اخرى وزيادة ان بقي على اصل معناه
[illegible] ويضمن فعله المعدي به معنى من المعاني يستقيم به الكلام
[illegible] هو الاولى بل هو الواجب فلا معول ان على بعض من قوله اذ الكاف
[illegible] بل يفيد اكتفوا في الاكتفال وتسلطوا
[illegible] كون كاد ونحوه المنهم الوجوب ثبات القيام والوقوع
[illegible] من الالة ميلوها الدين يجاب بالقيام الواجبات الحروف
[illegible] ما يعقل كان الاصل تقديمها على الحروف الجارة على الحق
تقديم الموضوع والمنصوب على المجرور الآتي دائما اصالة حروف
[illegible] عملها او غيرها هذه الحروف فلان معانيها معاني الافعال
[illegible] هذه الاحرف بعض الافعال الماضية لان الظاهر انها
[illegible] الانشاء التاكيد والتنبيه والترجي والتمني في الحال والتغيير
[illegible] بها الافعال الماضية لانها سبق الافعال المعقودة بها
[illegible] والشايع استعمال الماضي في الانشاء وكصيغ العقود
[illegible] بها على صوغ الماضي كما ان يكتب صوغ المضارع لحفظ
[illegible] مشيرة لها وعكسها في المرجع والآ فيمكن رجوع ضمير عكسها
[illegible] بعد استثناء من هذه الحروف فان قلت اذ ويدان لهذه
الحروف صدر كلام وقعت فيه فان ايضا كذلك وان اويدان لها
صدر الكلام المقصود لذاته فاذكر من الموصيلا يوجبا ذا الدلالة
على قسم من الكلام لا يوجبا الا وقوعه في صدر كلام اذ لا ينكر صحة زيدا
قام ابوه وقلت اويدان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته
اولا واسم ان وخبرها ليس كلاما بل جملة معربة وهي ليست في صدر
كلام وقعت فيه ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي على الاصح

سمع العمل في ليتما وقيس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة ما صيرها
بهما كغير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرها
انما حرف زائد كما في حاله اعمال ليتما وغيره بالانتفاء فلوقيل
[illegible] يتعلق على الاقبح والاصح لكان انفع كما وقع في
[illegible] يشعر بان السماع صيا عد في الجميع وقد عرفت انه محقق بليت
فان المكسورة لا تتبوء معنى الجملة قال الشارح الرضي
في تفصيل معاني الحروف الستة ولا يحتى عليك انه لم يبين الا
معنى فالاولى اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف
حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه
ان ينبه على ان كسرت مسندا الى ضمير ان او على ان معمولة
ان والمراد هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل
الكلام يحتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان
كلام المتكلم واوله وعليه حمل الشارح الرضي وح يتجه عليه انه لا
مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول الواقع في جواب
كون ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام
قال ولذا كثر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل
لوسط كلامه وح يقابل كونه بعد القول والموصول الواقع
كلام المتكلم ولا يرد عليه الاعدم استيفاء وموقع الكسر
منها كونها في اول جملة وقعت جزاء وحالا او جواب قسم او ابتداء
ما بالقول ما يحكى به لان القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم التكلم
والنطق حال كونها مع جملتها فاعلة بنفسه على ان
مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا
اليه بل هي مع جملتها فاعلة احد هذه الاشياء ويحتمل ان
يكون مراد المصنف كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها
بمعنى الثبوت ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك
فالمبتدأ في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا
البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله يدرج في الفاعل على اصطلاح

عن الخبر ويدرج في المعمول على اصطلاحه والمراد بالمعمول غير
المعمول ومعمول باب علمت اذا دخل في غيره لام الابتداء نحو علمت
انه لزيدا القائم فانه يجب كسرها مع انها معمولة والقياس ان
يفتح من المضاف ما اضيفا اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه
الى ذكر المحذوف بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف
اليه لما عرفت من ترجيحه للمضاف اليه فلم يحتج ذكر المحذوف بحرف
الجر كما يشعر به كلام الرضي وقالوا لولا انك الخ حتى ذكر لولا ولو
لم يقترنا بها في الكوفيين قال المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا
عامل وهو عند الكوفيين ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ وقد يعد الشيخ
الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سؤال مقدر وهو انه
يجب ان يقال لولا جملة اسمية فيجب كسر انك ليكون الجملة اسمية
ليتم مع خبرها جواب لو فدفع السؤال لانه عرف سابقا ان جزء المبتدأ بعد لولا
محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا نياعه قوله ولو
انك قائم فاعل لانه لا سؤال يدفعه نحو لو انك قائم صوابه
لو انك لست كما ستعرفه في بحث حروف الشرط فان جاز فموضع
الفتح فيه الخ يرجح احدهما بعدم تكلف الحذف لا نيابة في جواز الامر
قوله اي كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في نحو يكومني فاني
اكومه وتظايرهما مع صحة الكسر المستغني عن الحذف لانها
اعامل ابتداء او جزء مبتدأ اقتصر الرضي على الاول والثاني من
زوائد الشارح وكان الرضي لم يلتفت اليه لاستلزام الحذف
قبل الحاجة لكن في قوله مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر
ليلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب
الالتباس كالتناقض وبالجملة قوله واكوانها ثابتة يوهم تقدير
الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر
فان قلت خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة
لكن الملازمة خبر المبتدأ في مقام التعليل وجوب الفتح قاصر
على جملة اشباهه قولهم الخ انفع اشباهه واصدرها بالتخفيف

لكثرة

لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله لاجرم قال الفتح لازم
ان لهم النار بالفتح وغالبا مر الفتح فلا رد للكلام السابق على
الخليل وزايدة كما في لا اقسم عند الرضي لان في جرم معنى القسم
وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفرتح سيبويه بمعنى حق
ومصدر بمعنى القطع كالوسند عند الفراء وروي فتح الراء
لاجرم على وزن الوسند بمعنى لاجرم ان لهم النار لا بد
ان لهم النار فهو لا بد بمعنى لا مقطع الا انه صار بمعنى حق
الذي فيه حق يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم
ولاجرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر
نظرا الى عارض التتميمة وحكى الكوفيون فيه فتح الجيم
الميم وزيادة ذا بعد لا في الحالين وزيادته انما لا تجوز
جرم ويتبديل همزة ان بالعين فيما يحكى به لا عمرك
زيدا قائم فاحفظه ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه لتعين الفتح لانك
كانك قائم وليس من اشباهه لتعين الفتح لان انا كانا
غير كافة التوهم زيادة ما مع الكاف الجارة لتعين الفتح
بحاق جاز العطف على اسم ان الظاهر مجازا لكونه جملة
مثله وكانه حفظ كتابه المتن واعرض عن الوكيد وتخليصه
عبارات النحاة جعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم
مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المعنى الاول وبتعه الرضي ولو
حيث يكون عاملة فيه بتاويل الجملة لان نائب مناب
معمولين ورد بان معمولي علمت في تاويل المفرد فكيف
يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا عن معمولين
كونه في تاويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم
المفتوحة اصلا ودون المفتوحة خلافا لبعض النحاة
حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي التوابع
فما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء
وسكت غيرهم عنها والكل عن البدل انهضا والجواز هو القياس

ولا امتزلكونه اي لكون اسم ان الخ قال الشيخ الرضي الكسا
الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال اذا كان
خبر معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون شيء واحد
اسمين متغايرين معنى لا اعراب تغايرا ظاهرا مستكرا بخلاف
خبر احد اسمين غير محا في الاعراب فانه ليس بتلك المثابة
و ليس بناء عدم الجواز في ان زيدا او عمرو قائما
على ان يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في اثر واحد
كان وبقل دخولها وما وكون المعطوف
و الكسائي فلا يوافق كتب النحو هذا ولا يذهب
عبارة المصنف توهم خلاف المنصوص حيث قال خلافا
الكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لانه ليتغايرا بانهما
البناء مطلقا بل في قسم من البناء بان يكون
المبني هو المضمر فالواضح تركه في ليتصور الخلاف والمثال كلاهما
و لكن في جواز العطف الخ خلافا لبعضهم وهو
الجملة الاصلية لانه راجع الى ما يتلوه لا الى ما بعده ولا
الحروف المشبهة الخ خلافا للفراء اذا فصل بينه
الاسم الخ وذلك الفصل لا يكون الا بظرف نحو خبرا
المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو انا في الدار لزيدا
ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا
على المؤول المنفي ولا على حرف الشرط وعلى على جواب الشرط ولا
على الواو الحالية المغنية عن الخبر فلا يقال ان كلا رجل لو
وقد يذكر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لهذا لراغب
و خبر قليل ويدخل على ان اذا قلبت همزتها هاء فيقال لهذا
قائم كذا في الرضي واختار وتقديم ان الخ اي وجوز العامل
في التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل اولان العامل
يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال
اختار وتقديم ان لانهم لو قدموا اللام لاوهم عملها والتفا
ن لخصوصات بعض وجوه مشابهتها الخ ولعدم لزومها

واختصاصها

واختصاصها بالاسم يمكن ادراجه في خصوصات بعض وجوه مشا
مع العمل ولهذا لم يذكر صريحا اذ لكون الغالب الالغاء
لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل استفيد
في ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء
كثيرا من الاسماء لا يظهر الى هذا الا يفتى عند اجتماع
كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته بقوله
اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر
لاغير بقرينة قوله خلافا للكوفيين في
الرضي حيث قال قولا المصنف ويجوز دخولها على
المبتدا ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل
من افعال المبتدا لكن عدم دخولها على الفعل
نواسخ الابتداء فعامل لا يعمل قوله لاغير
دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لاغير
الافعال او جواز دخولها على الاسم من بيان جواز الالغاء
والاعمال فانه لا يكون اذا دخل على الاسم واما
المبتدا والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدا
اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد قائما ودون
قائما لزيد مابالله وبك ان فعلت لمسلما وبقولهم
لنفسك وان سعلا لهسه ويلزم دخول اللام على الجزء
من افعال النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل مع الافعال
النواسخ الا على الجزء الاخير بخلافها مع ان فانه يدخل على
الجزء وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليس
اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين المذكو
واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين
انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة
لها بمعنى الا وردوه البصريون بان اللام لم يجئ بمعنى الا
والا لجاء جاءة القوم لزيدا ويعيبه الرضي بانه يجوز اختصاص

بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاصها بالاستثناء بعد النفي
والنفي ونحن نقول سيبطل انكارك ان المخففة اهملها في قوله
تعالى لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم عملها كما لمكسورة مشبهة
بالمثقلة المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في كونه مقتضى كثرة الاستعمال
والتعقل وان كلمة لما ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما
الموطئة دنيت ما بعدها دفعا للكراهة اجتماع اللامين
وتجر سنزف اللون كان ندمان حقاف
خزف فتح الخاء والندي وبكسر خاص بالمرأة او عام
ويوت الحفة بالضم وعاد من حشب والجمع حق كلا وذلك
في القليل والكثير وانظام حقتان ويتوا الى انه مثل حصيان
ولا يجيء الا كونه للتثنية حق جمعا او جمع مكسر سوي ما على صيغة
منتهى الجموع يجمع تثنية بتاويل فرقتين لانه لا يناسب معنى
الا ولا يجمع الحفة في تشبيه الندي اذ ليس حسن الندي
وكونها عظيمة غاية العظم ففيها ضمير شان مقدر عندهم
كما في ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانها كانت
مخففة المكسورة في انها يلغى ويعمل فلا يلزم ترجيح شيء عليها
بلا قائل حتى يدفع بتقدير ما عملها في ضمير شان مقدر كما في ان
المخففة المفتوحة قلت اذا قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل
افضل في اللغة الفصيحة وهي المواظبة بالاستقراء الا فصح منهى
عليه اللغة كالمخففة في انها لا تعمل اصلا ويجوز ان يقال
انه هو الموافق لعبارة المتن هنا حيث قال هنا ويخفف
فيعمل في ضمير شان مقدر وهنا ويخفف فيلغى على الافصح
والغالب وتة في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا
صفيف الامع ان اذا خففت منقلت كسرة الهمزة الى
الخاء قال الرضي فيه نقل الحركة الى المتحرك وكلمة ان يحقق
مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد والتحقيق لان الشك
وهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه

ومعنى الاستدراك الخ فسره الهندي بطلب دفع الذهن
بدفع ما عسى ان يتوهم لجعل السابق المطلب لكنه لا يوافق
الصحاح حيث قال استدرك ما فات وتداركته بمعنى
لكن للاستدراك بمعنى انه رفع ما فات المتكلم بايهامه
ليس برافع بايراد كلام رافع للتوهم نحو جاءني زيد لكن
لم يجئ هذا المثال مما اثبته الرضي واكمله الفراء
وان رتبك لدو فضل على الناس ولكن اكثر الناس
لا يشكرون وفي القاموس لصحته حيث قال ولكن حرف
يثبت به بعد النفي للاستدراك والتحقيق ما بعده
ويبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا
تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الآية
فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا ينافي الانعام
بشكروا فالجزاء سنعوبان على المفعولية لترجيه على
التحقيق اجازة ليست رديا قائما بالفراء لان الجزاء منصوب
عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند الفراء منصوب بأي
وعند الكسائي بفيا الشاذ بكاد المقدرة وعند
بالحالية فالاوصاف الفراء فيجعل ليست تشبيها بيتين
من مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع
الحال وجوبا عند المحققين كما جاء في اللغة التصغير على
صيغة التصغير في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة وارفق الفعل
دعوة ولواه الرضي رفعة لعل ابي المغوار في القاموس
رجل مغوار بيتن المغوار بكسرهما كثير الغارات اوكاد ابو
ذلك الرجل بابي المغوار بالباء فيجب الخ فمن ما وقع في كتابه
علي رضي الله عنه كتب علي ابن ابو طالب بعد ما جزم بوجود
الجر بها الخ الجزم بوجود الجر بعد هذا التاويل والحاجة الى
التاويل لئلا يقال يجر لعل للاستعمال فيه مع انه لا سند له
الا هذا البيت الواقع عن عقيلي ولما كانت هذه الحروف

المعطوف اليه وميل العامل الى المعطوف كما ذهب بعض النحاة
الى ما هو المثبت فالكلام ان بعض النحاة ذهب اليه
بعض آخر فلم يعتد عليه فالاربعة الاول للجمع امر واحد
فائدة للجمع لان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع
وجود موضوعات البواقي وليس المراد اجتماع الى
حتما منها في كونهما مقصودين بالنسبة لا سواء الجميع في ذلك
فقط الاولى فيه في الحكم ليشمل زيد وعمرو انسانان
فعلن جاءه في زيد وعمرو او مفرد لو ثم عمرو اي حصل العقل
قوله فولك مبتدأ لا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءه في
زيد وعمرو قوله عطفا لبيان لا الجزء انما وقع لمقابل كلام الرضي
حيث قال فاذا قلت جاءه في زيد وعمرو او فمجرو او ثم عمرو اي
حصل العقل من كليهما بخلاف جاءه في زيد او عمرو اي حصل العقل
من احدهما دون الاخر فالخبر قوله بخلاف الخ فنقل الشارح وقوله
ما نصه قوله بخلاف الخ تاما واقتصر عليه والفا والترتيب
في الجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب التشاب
فكيف يكون ترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن
معنى الجمع بهيئة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم
جمع اشار الى حل عبارة المتن بقوله بغير مهلة وبنبه على
انه قيد لابد منه لانه يتوهم من مقابلة مع قوله
ومع مهلة بمهلة لانا نقول وليكن من مقابلة الخاص بالعام
مقرونة بمهلة اعلم ان الفاء وقد يصلحان لتركيب واحد
بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان انتهاؤه متراخيا عن
المعطوف عليه وابتداؤه حقيقة بلا مهلة وذلك ان تعطف بالفا
منظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه من وجهين بامن ثلثة
وجه ثالثها ما تقدم من ان المهملة في صحاح قال على رجا انتهم
على وزن العلامة جمع راجل لمن ليس له ظهر تركبه كذا في القاموس
هكذا في بعض الشروح وذكر الشيخ الرضي في بحث حتى الجارة انه لا يجوز

في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملاقة له وكانه
الشارح هذا المقام فتمسك بعض الشروح وقوله موجودة
زد على الحواشي الهندية محل تقل لانه واه لا يصح على تحقيق
تسلم الجزء حكما بقوله تمت البارحة حتى الصباح فانه لا يتم
حتى العاطفة على الملاقة الجزء اذ ليس الملاقة في حكم الجزء بكون
في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا استغناء
قال الرضي في بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون
جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه بالنسبة
نحو ضربني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يكون
دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاقة الجزء
كما سمعه الرضي ويصح باعتبار انه ملاقة صار بمنزلة جزء
خلطه بالليل في النوم كما اجاب الهندي فلا منافاة
وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الجزء
الاضعف او الاقوي ليعيد بعطف الجزء على الكل المقتضي
قوية او ضعيفة بحيث صار مغايرا للاجزاء وقد
لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف الجزء على الكل لا يفيد
والضعف لاحد الامرين اكتفى المصنف في هذا الكتاب
لابد منه فلم يقل او الامور وله غير نظير في هذا الكتاب قال الرضي
ما تقدم كليتين واذا تنافى الفعلان اي غير متأتين عند
المتكلم هذا في الوصل اما او للتفصيل كما في التقسيم او للابهام
فهو للمبهم عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك
بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يجري فيه ولهذا اندفع
انها قد لا تقطع منهم احدا او كقولك الا لاحد الامرين لانه لو سلم فالكلام
في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير جار فيه واما الجواب به
عنه فلا موقع للاشتباه لانه وان كان او فيه لاحد الامرين بهما
والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين بهما لكنه ليس لاحد الامرين
بهما عند المتكلم لاوفية الا استفهام اي غير الى لوفية في اللغة

يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل في الكتب العربية
بمعنى وكون اللازم جايزا المفارق انما هو في اللازم الميزاني
بمعنى تجويز احدهما اي احد المستويين عند المتكلم بقوله
يتكلم على ان المراد بالاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم
ان الاجود ان يراد الاستواء في الاعراب او الاسناد ولا يستقيم
فانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام عمرو لطلب التعيين لا يترتب
عليه جوابه بالتعيين لانه ينتقض بقوله سواء عليهم اانذرتهم
بمعنى تجويز احدهما اي احد المستويين عنده ام لم تنذرهم
فانه ليس بطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه
لذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف فيما
يترتب عليه من الجواب بالتعيين الخ واختلف في تحقيق تركيب التسوية
بمعنى الحاجة الى توهم ان سواء خبر مبتدا وهو مضمون اانذرتهم
ام لم تنذرهم اي سواء انذارك وعدم انذارك وبعض جعل
سواء مبتدا لان المضمون وان كان معرفة لكنه مستور في صورة
النكرة بخلاف اسم الصوت اولى بجعله مبتدا من اسم هو في صورة
التفضيل وهو خبتان ام لا يبعد مع الواو واجيب بان الهمزة وام
جيء بهما على حقيقتهما بل استعيرا للاستواء ولهذا لم يجز سواء
علي اقمت او قعدت وقال الرضي سواء خبر مبتدا محذوف اي الامر
يستوي والتثنية والجمع فيه سيان لانه في الاصل مصدر وقوله
بعضهم ام قعدت في معنى الشرط اعان قمت او قعدت فالامران
سيان واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعارة حرفي الشك
في التركيب اعني الهمزة وام للشرط الذي هو الشك يكون الماضي فيه
بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يستحسن ويستحسن
الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلتزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال
اذل على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع ليفوت للغرضية
لان ما كان فيها لا بعد ضعيفا لا كلام في عدم عده ضعيفا
مطلقا انما في عدم عده ضعيفا بالاضافة على الاصح فتنظر

وقد يجاب

وقد يجاب بنفي كليهما انما اعترض على المصنف بانه لا ينحصر
في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة
بنعم او لا ولذا صرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما وتحقيق
الاجابة ان علم المسئول لا رد السائل فالجواب ما يطابق
تخطئته له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب بالنفي او
نفي كليهما وجه ان الاولى ان يكتفي بقوله لا كما مر
بالتعيين ولا تخفى نعم ولا ما ينفي الا ان يقال لا شامل
كليهما فتامل ام المنقطعة كبل في الاظهر
هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب او لكلاهما
نحو قوله ام انا ضربته اذ لا معنى للاستفهام ههنا
ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله
الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لا بل
عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على
واجاب الهندي بانه استفهام مستأنف وفيه انه
ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف
على تقدير عدة من الحروف العاطفة واجاب ثانيا
بل ليس كذلك اعني غير شاء ام شاء وقال يتجه
المنقطعة ح الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب
سواء كان بالتردد كما قال مشتمل على معنى ام المتصلة او
كان يقتصر على اعني شاء وعلى ان تقدير بينه وبين ام المنقطعة
بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار
تاويل الجملة وجعل عطف قصة على قصة سيما في مقام الامر
وايضا يجوز ان يقول بل اعني شاء بقولنا شك واضراب
اضرابا عن الاخبار عن الشيء بقولنا بالاخبار عن الشك
والتردد فيه وعن الثاني ان الواو والداخلة على
اما الثانية الخ هذا من مخترعات الشارح اضف من قول
لا ندلسي حيث قال للعاطفة كلتاهما والواو لعطف

امتزجا على الاخرى ليجعلها كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية
على ما قبل الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاول المعطوف
ولا جميع عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف
مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور زيادة الواو وانما لم تفد التأكيد
المعطوف ودفع الالتباس بغير العاطف حتى قيل التزامها ينادون
لكونها لتوهم مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن فالحكم ههنا
للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف نفيا على خلاف لكن
المعاندة فهو يتفق فان الحكم الثابت لما قبل لا يثبت له بذكر لا حتى
يتوهم للمعطوف عليه بل يذكر لا ينفي عما بعدها فيكون لا لما
بعد بخلاف حروف التنبيه انظر ان حروف ليست حروف
المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فلا يتوان يجعل
من جملة حروف الزيادة يعتد بها الجمل لها ولا يكون الا
في فصل الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة فانها يقع
بينها واسم الاشارة هؤلاء وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة
بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله ذا
قائما لعمر الله ذا فصلا وفرق الصحاح بين اما والا فقال
لا تحقيق للكلام الذي يليه تقول اما ان زيدا عالم لمن يعيد
انه عالما على الحقيقة دون المجاز واما الاخرى يفتتح به الكلام
الذي يليه تقول لا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا
كلامه ومنه علم ان علم يستعمل لمجرد التنبيه وح يناسبان يجعل
ان ما بعدها مكسورة يا ايها استعملا لانها يستعمل للقريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا اي وفي الصحاح ايا من حروف
النداء ينادي بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام الصحاح
اعلم ان ايا ايها انما يجب بها عما يجب موارد الاستعمال
فيكون مذكورة ومحذوفة ولا يصدق من حروف النداء سواها
ولا ينادى اسم الله تم والاسم المستغاث وايتها وايتها الا بها

ولا ينادب الا بها او بوا كذا في القاموس نعم فيه اربع لغات
المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كناية
كسر النون والعين والرابعة ضم بفتح النون وقلب العين
هاء كذا في الرضي فلو قال احد يا زيد الميس في
الحديث ومنه ما ورد في حديث الحنفية من هو لها نعم عبد
لو كان على ابيك دين مقتضيه اما كان يقبل سلا فقال
النبي صلعم ذين الله فهو احق فانه ايجاب لشيء من حروف الايجاب
عن الاستفهام بالاسم ووجه غير خفي على احد ثم
العتم استعمل بحذف حرف القسم ونصب الله الا انا
كلمة ها التنبيه تحذف ها الله فالالف بحرف لا غير
نائب الجار وفي يا اي ثلثة اوجه ضمها وفتحها للساكنين
اثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده
والمدغم في كلمتين اجراهما مجرى كلمة واحدة كما
وهذا ايضا من خفايا لطف الله لمن قال
شربك من حوض جهنم في القاموس الحوض
والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر
في المقام حسن ومعنى كونها ذانية ان اصل المعنى
لا يحتمل بوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء
الزيادة ولذلك لم يلتفت به الرضي وقال مع انها لم تفد
التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام
الابتداء والفاظ التاكيد اسما كانت او لا فانها باقية على
وصفت له هذا ويفهم ان المعنى يفيده الحروف الزوايد من
عوارض الاستعمال وقلنا اي زيادة ان مع ما المصدرية
وكذا الاسمية نحو قوله تم ولعد مكناهم فيما ان مكناكم فيه
وبعد الا للتنبيه نحو الا ان قام زيد وان بفتح الهمزة وسكون
النون تزاد مع لما كثيرا ليفهم الكثرة من تقييد ان المكسورة
بقلة زيادتها مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة المكسورة لا لزيادة

واو القسم حتى يلزم قلتها ولك ان تقدم الكثرة من
زيادتها مع الكاف ما بالقلة في الفصاح اذ يكون صلة
فقط ان جاء البشر وقد يكون زائدة كقولهم ومالهم
اعيذهم الله اي لا يعيذهم الله فجعل الواقع بعد لما مقابلا
لما قبلها وترجمه خفي واوضح منه موضع لزيادة ان لم يذكروه
وكان قلبية مقطوعا في ناصر السلم ويروي الى اوراق
العقوبة التناول ورفع الراس واليدين وظبي
وكعدو بيطاول الى الشجر ليتناول منه والناضر
الخضرة والدابة والبقرة الخضراء كلاهما من
الناضور وقد قبل اصم وان كثرت قبل العتيم الذي
يزان بان جوابه نفي نحو والله لا افعل في بؤلاء امور
شرى وما شعر الجور الحلكة على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهري
في الصحاح فتوهم الشارح ان الحلكة جمع حالك كالطلبة جمع طالب
وقع فيما وقع وانه تجاب فقال الجور جمع حائر قال الجوهري الحلكة
في القاموس الجور بالضم الحلاك وجمع احور وهو شر
الابيات آخره بافكه حق اذا البضع حز الجار والجرور متعلق
بتقصر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سري في ليالي الهجر ذلك وما علم
ان شاربها حق اذا اصاب البضع والمخ الكاشف عن البشرة علم
ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الاقتران والاتصال
اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة
وكذا ما حيثما وانما لكن لم يجعلوها من الحروف الزائدة لان
لها اثرا في الكلام وهو كف ما لحقته من العمل وتصحيح دخوله
على الفعل في الكلام وكف حيثما واذ من الاضافة وتصحيحهم
كونهما جازمتين قال الرضي والعجب انهم لا يرون تاثير الحرف
تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمالية لا الزائدة
بعد العاطفة على النفي وفي من الاستغراقية ويريدون تاثيرها
لفظا كقولها ما قام من رجل الا وهن يقلن اذا لم يكن المورد

عين صحيحة فلا عدوان يرتاب والجمع سفر اذ لا يخفى ان الحرف
الزائد ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه
الكاف ليست كذلك اذ في نحو زيد قائم برفع زيد قائم لا يفهم
المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يعتقد لان
عليه بزيد قائم وفي حيثما تقرب يجزم تقرب لا يفهم معنى الكلام بدون
ما وهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث يقرون ما
الاولى فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حروف الهجاء في
لا تختلف لانه اللفظ فهي تفسر كل بهم قال الرضي
فيه ان يكون تفسير الغير ما في معنى العوذ اي بجعل سيبويه
العوذ الخ اشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف
اعتباري يستعاوله اداة الظرف ثم اعتبار اللفظ
هو الشارح حتى قال الفاضل الهندي يجعل القلب صنما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية
او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية
معمولا معمودا اللفظ عبر صريح العوذ فعوذ بمعنى
العوذ معناه بمعمول ما في معنى العوذ لا انه تفسير لضمير
في معنى العوذ لانه جعل الرضي ما في معنى العوذ في معنى العوذ
المصرح العوذ المعمود من معموله ما في معنى العوذ وهو بعيد عن
العبارة فعوله ان اعبدوا الله تفسير الما اشارة الى وجه تعوله
في الاكثر لانه يفسر معمولا مذكورا والى رد من عمله بالا ينافي
يفسر معمولا العوذ المصنوع ومما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير
لما امرتني لكن قال الرضي فقد يراد بما امرتني بقوله ان الماموربه لا يكون
نفس اعبدوا الله بل قوله لهم فالضمير معمول قوله صنوع معمود
لكن قال ان صنوع العوذ كالفعل المؤول بالقول لعدم الظهور
قال الشيخ الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من
صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة
التفسير للمبهم المعمود فعوله تم واخر دعوهم ان الحمد لله رب العالمين

بحث حروف المختصر

بحث حروف الاستفهام

بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق في محله فيلزم لاجل انتفائه
انتفاء ما علق به هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء
او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان وكون انتفاء الامر
سببا لانتفاء المجيء فزعم المتكلم فيه بحث ومن هذا
توهم الضوائع فذهب المض سبب تخطئتهم فقال الشرط سبب
والجزاء سبب والمسبب فيكون اعم من السبب فلا
من انتفاء السبب انتفاء ووافقه الوضي فقال بعد
وضيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب
دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم
اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء
يليق فيه ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين
الواجب لو انك انطلقت كيف يقع ان يقال انطلقت
موضع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظر الى
اذا الجزم ويمكن توجيهه بان جعل الجزم ماضي العقد لا
لو ماضويته وبان المراد موضع منطلق فيدل دخول
انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضعها انطلقت موضع
ويجوز لو انك منطلق بتقدير ام منطلق وبه اوكل ما جاء
من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل
دخل عليه لام مفتوحة وبحذفها للام قليلا لا اذا وقعت
الجملة الشرطية صلة او حال شرطها بدونه فانه يكثر حذف اللام
ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري واذا تقدم الضمير
الاول الكلام اعني اول زمان التكلم بالكلام فيقع وذلك في
دفع لاعتراض الهندي انه لا يقع لعدم كونه زمانا
ولا مكانا بهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف
الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى
ان المبتدر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان
تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح والهندي صححه

ليست فيه سخرة لان قوله الحمد لله رب العالمين جزاء المبتدأ المقدم
ينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى والزانية
والزاني فاجلدوا الاية على مذهب سيبويه او تقدير انحو هلا
اذا ظرف فاذا الوضع اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل
بعده لا يعمل معذر بعدها لتوسعهم في الظروف فنحو هلا يوم
الجمعة وتاتي يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني والهمزة اعم
تصرفا جعلا تصرفها مميزا عن نسبة اعم الى فاعلها والاعم تصرفه
يصلح لتصرف الاخص الى الضمير لادنى ملابسة لانه عني به التصرف
فيه والاخص يجعل التصرف فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها اعم تصرف
تصرف هل لانها تدخل في مواضع لا يدخل فيها هل وكلما يدخل فيه
يدخل من الجزاء الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان
يصرفها اكثر ويجيء ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل ايضا
تصرفا ليست للهمزة قال الوضي وتختص هل باحكام دون الهمزة
يجوز كونها للتقرير بالاثبات نحو قد رفع هل توجب الكفاة اي لم يوجب
وكاد تعاشره الناء حتى جاز ان يجيء بعدها الا صدا للا يجامعه
لكون نفيا على فراد الاحسان الا الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة
النفي في خبر المبتدأ الذي بعدها هل نحو زيد بقائم باه قال
الهمزة على ثم والفاء والواو بخلاف هل حتى للهمزة تصرفها في
التصور لا يدخل عليها العاطفة بل هي تدخل عليها ويدخل على هل
قال الله عز وجل فهل انتم سكتون وقال الشاعر وهل ان الا نك
تقول ان اكرمك فهل تكرمني والا تقول فاكرمني وتقول اسلم
عليه ثم هل يلتفت الي والهمزة لا تجيء بعدام ويجوز في هل وساو
كلم الاستفهام كذا في الرضي واعلم ان هذه الصور ايضا من
موجبات كون هل اعم تصرفا واعلم ان المشهور انه لولا
انتفاء الثاني لوجد لحقق الثفتاز اني الى ان لو موضوعة
كذلك وكانه حائد ليكون او واد الشرط على نحو واحد في الوضع
وما كان حصوله معتبرا في الماضي الوقتية ان التقدير لا يتأتى الوجود

تخصيص المقدم بعض الدخول اذا تقدم القسم داخلا او لا الكلام
بعض لا او لا الكلام كان تنزيلي لا حقيقي والكان التنزيلي
بعدم ظهور كونه كما انا كان الكان المبهم غير ظاهر فينصب
غير ة بلا مئنة واعتوز به عن توسط القسم الخ الوضي بتقدير
تقديره جزا من مبتداء لم يدخل عليه ناسخ او دخل واما قال
بعض غير الشرط وفيه بحث لان الاعتراض عن جميع صور التوسط
بعض او لا الكلام لا محالة مقول على الشرط لان الكلام في
بعض من ذكر اي لزوم القسم الخ جعل ضمير لزومه القسم
بعض دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان
بعض القسم دون ان يقول وكان الجواب لم يدل على انه جعل
بعض جزء القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان الجواب للقسم لئلا
بعض الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزومه لانه يلزم ان يكون
بعض وقما الخ فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء وكيف
بعض كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال اراد
بعض بوجوب كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم والشرط ايضا لكونه
بعض بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس
ما ذكر الكان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى في مجموع الشرط والجزاء
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نظرا على ترتيب اللف لان
تقديم الغير معدم على جواز الفاء القسم في الذكور في قوله انا والله
ان تاتني انما تقديم الغير معدم على الفاء القسم لكن في قوله وعلى
المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجوازا عتبار الشرط فيكون
النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط
على ترتيبه نظرا لان تقديم الغير كما انه معدم على جواز الفاء القسم
على المعنى الاول معدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى فيكون النشر
على ترتيب اللف وجوازا الشرط وكليهما وان اريد اللف الذي
باعتبار مثالي انا والله الخ وان اتيتني والله الخ وهو على المعنيين
باعتبار التقديم على ترتيب اللف وعلى المعنى الاعم على غير ترتيب اللف

باعتبار

باعتبار الفاء القسم واعتباره على المعنى الثاني على ترتيب
اعتبار الشرط والفائدة فكلامه مما يتجب عنه الناظر او يسخر
عن الاحاطة لقصده القاصر وقد يلتفى لنسخة لا يتجب عنه
وكانه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا من عنده
والاولى والانسب لسياق الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى المعنى
في مقابله وجوبا اعتبار القسم على تقدير اعتبار المعنى
تقدما وتاخرا الكلام وان اتيتني والله يحتمل الحقيقة
انا والله فيكون مثالا لتقدم الشرط ويحتمل الحقيقة
والله ان تاتني فيكون انا ويكون مثالا لما افاده
المستفاد ومن قوله بتقديم الشرط عليه او غيره من اقسام
والغير معا وانما اورد في هذا الخ نقض على ما اشتهر
المالكي او معتمد كلفوظه وصدر الكلام معتمد
مطلقا المعتمد في المعتمد كلفوظ فيه والمعتمد وسيط كلفوظ
فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمعتمد اولا الكلام فان
جزاء الشرط الخ قال الوضي في بحث ان نحو ان ضربتني اكرمك
اكثر من ان ضربتني فاكرمك فانه لو كان جزاء الشرط يجتمع
الاتيان بالفاء لان ضدها لا يجوز الا في الضرورة وفيه
نظر فان قوله من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن
في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء واذا الا
ان يوسع في قوله الاتيان بالفاء واعلم ان قد يقع الشرطية
في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط فيجعل مجموع الشرط
جزاء وما بعد الفاء على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى
فيجعل الجواب للشرط الاول كذا ذكره الوضي وقد تقدم الجزاء
على الشرط فيفقد ومثله جزاء ويجعل المعدم عليه والاعلم عند
البصريين ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم حينئذ
الشرط كذا في التسهيل واما التفصيل قال الوضي وقد يحذف
ما لكثرة الاستعمال واما بطريق دلالة او اكان ما بعد الفاء

بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون
المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكن
بمعنى ما لا يفعل سوى الزمان صرح به المعنى فمعنى مهما يكن
يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة ففي يكن ضمير الى مهما لا بد منه
على تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يعود
زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يتكن
على جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العائد اي وقت يكن
و2 لا بد من تقدير عائد اليه في الجزاء ايضا فقوله
منطلق في تقدير ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه والضمير
يكون مهما بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما تأتنا
به وقال هو افتراء على لغة العرب كلهم لكن ابو حيان
وافقه الشيخ الرضي رد2 و يعضدها المعنى بان ليس في
ابن مالك شهادة لكونه مستعملا و بالجملة يبقى ادعاء البطلان
في مهما هو المدعى لا اول وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير الخ عدم جوازه بلا خلاف عدم
يذكر والا فقد سمعت جواز مرجوحا بتقدير العائد
شخص فلان بعضل الخ هذا رد ع المجرد ففي الجزء وقد يكون
لكون ما اتى بها للتكلم منكرا كقولهم واتخذوا من دونه
آلهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد جاء اي كلا بمعنى حقا وح
يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان
لا يجاب به نحو كلا بل تحبون العاجلة لانها مختصة بالاول
فلو لم يقيد لم يصح قوله يجيء الفعل الماضي وهذا تم مما قاله
الهندي احوج من المتحركة لانها لا يلحق التثنية المسند اليه
الا التاثية نفس الاسم لانه ما يتطرق اليه المنع وانما لم يقدما
التاثية المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في
الاسماء جعلت مع ما لحقته بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عد
علامة التثنية والجمعين في الفعل فلانها اسماء واشار الى علة

بحث ثاني ثانية الساكنة

لا حاجة الى ذلك بعد ما يكون من التعجب

او منيا وما قبلها منصوبا به او مجرورة فلا يقال زيد افضرب
زيد افضربه بتقدير اما وما وقوع توجيهه ما في اوايل الكتب
الخ وبعد فانا لم نر اثبات تقدير اما من عدم التقدير
في منطلق والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء اي ولم يحكم
بلزوم الواو وحين للشرط مع ان زيد حين لقيته فانا اكرمه
ليس فيه الفاء فانا اكرمه ولا ذ سوء كثيرة في القرآن لعدم
ورود مثله بل فصل حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط
وما دل ان افعال المستقبل في الظرف الماضوي وان امتنع وقوع
المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة
حتى كان تلك الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصار
الاخبار بها كذلك لقصد المبالغة مما ضيرها اي ضير فاعلها
ضير جزئيه دون الاخر لانه لا يصح التعويض يجوز مما ضير
اما منطلق ما لم يكن في الفاء فان ما ضير اما معمول الشرط كما انبه
عليه الاخوند فوجد جزء مما ضيرها مطلقا اطلاق محل اذ لا
يصح في الفاء زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة
فزيد منطلق اما انه فاما منطلق يوم الجمعة وهذا مذهب
سيبويه قال الرضي ويتعه الهندي هذا مذهب المبرد واختاره
ابن مالك علا مطلقا معمولا مطلقا وقدر علا بمعنى معموليه
والتقدير ظرفا اي زمانا مطلقا او فيه وابعد عن التكلف
من قدر اما تقدير على تقدير الرفع بهما الخ وزعم المذهب
ثابت لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
مرفوعا على وجه الاخبار بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على
صيغة المجهول معه لا يجوز الا على تاويل مرجوع هو تقدير
العامل اي منطلق فيه والجاز نصب زيد واما زيد فمنطلق
بتقدير ناصب معه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون
وجعل هذا الايراد رد التقدير الذكور ولا يخفى انه يرد على
تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد واما زيد فمنطلق

فهو فاعلة صنيعة بنيا لبيان حكم تاء التانيث فانهم لشدة
الشبه اليه تحقيقا او تنزيلا كما في الجموع المنزلة منزلة المؤنث
بالتاء فان كان اي المسند اليه الى او المعنى فان كان تانيث
المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث
ظاهرا غير حقيقي اي فانث مخيّر بين الحاق تاء التانيث
بفعله وهو مخيّر اي الحاق تاء التانيث مخيّر فيه على
سبيل الجواز والايصال والاولى جعله اسم مكان وهذه المسئلة
وان اختصت بالاسناد الا انها الى هذا لا يدفع كونه ذكرها مستغنى عنه
بقوله سابقا والمبتدا ومن قوله يلحق الوجوب فاستثنى منه
المؤنث الظاهر الغير الحقيقي اي جمعي المذكر والمؤنث وشمل الجميع الصفة
بين الاسناد الى الظاهر مطلقا كما افاده بعاونة ولو جعل
ضميرها بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي لصار مقيدا لكن
ما يكون مما ينبغي ان يقصد لانه مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير
حقيقي وبفعل الماضي اي اعاد ضلة نونا اطلاقا للنون ليس
على ما سبق لانه اذا قال النون الذي يسمى تنوينا قال في الصحاح
تنوين الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا في الاسماء فسمي
عليه بتنوين الشيء اي اعاد قال النون على الشيء بل هو النون الداخل
في التنوين ساكنة اي بذاتها ان اداها بالسكون بذاتها ما يكون
ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون في آخر المعرب نحو
محسن ومسائن كذلك وان اداه ومعنى آخر فلتبين حتى تكلم عليه
بما لا يفرقها الحركة الظاهرة فلا يفرق لرجوع الضمير الى
المعرف بالتنوين وكانه اداه بتلك الضمير عبارة التعريف وهي
شاملة الى هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح وظهور ان المراد
بنون هي كلمة لانه الكلام في ضم الحرف يمنع ذلك الشمول اي
آخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قاعة ومبصرة
وآخر بالمراد بالآخر ما ينتهي اليه المتكلم فيشمل تنوين قاض
فان القاضي ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخر منوي لكنه

ينتهي

ينتهي به الكلام لان المتبادر من متابعتها الى فيه بحث بل الشبه
منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه ان اداج الحركة
على انه يسقط في الوقف باسقاط الحركة لا لتاكيد الفعل
فخرج الى لو قال بدل لا لتاكيد الفعل للتمكن او للتنكير
لا يستغني عنه فلا ينتقض التعريف بالنون في ياوصاحبي
قد عرفت ما في الاستغناء ودفعه بما ذكر يوجبها فتحة بعد
حركة الاخر نون التاكيد ايضا فهو الدال على ان مدلوله
الى قال الرضي قيل هو مختص بالصوت واسم الفعل كصه
وصه وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوقف والوصل
فعندنا الوصل بنون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى
كلامه بتوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل
والوقف اسكتا السكون الان لا يمكن طلب التنوين
الحال والا امكان طلبا لما يمتنع امتثاله اذ مالم يقطع الامر
عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم اسكت
السكوت الان مسامحة معناها اسكت سكوتا يتصل
قال للعلتين العلمية والتانيث قال الزمخشري هما علتان
ليست متحضة للتانيث ووجودها يمنع عن تقدير التاء فيها
فلا محالة سلمان علما منصرف وذلك الترديد من سبيل
حسن اعتناء وسمي تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن
الغناء ومن لم يتنبه لما ذكر قال سمي به لان فيه ترك الترنم
وعوض عن الالف عند التعذر نون التنوين لانه يحصل
المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بالاظهر ان الحاق التنوين
ممنوع عن تحصيلها بالاشباع كقول الشاعر هو يبه
على ما في القاموس وتحويل عن الحق منه لضرورة الشعر
والحق حركة السراب واضطرابه والقاع الصفاد المرتفع والاعماق
جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والخاوي الخالي والمحترق
مهب الرياح واشتباه الاعلام التباس علامات يعرف بها الطريق

و الواو في قوله وقائم واودبة يريد دبة مفاوزة مغبرة الاطراف
ستشبه الاعلام سلكت واما التنوينات الاخر ففي الظاهر
تنوين العوض لعوضين تنوين المقابلة لعوض المقابلة
وهما التنوين والالف على صنف المضاف اليه ودالا على الجمعية كالنون
بعينه في قولك المصروهو للتنكير والتنكير والعوض والمقابلة والتوتم
يشتركان بحيث جيء بواو العوض والمقابلة والتوتم في مقرض الرفع
وحمل بحذف الفاين وما بين او باب الحذف انه يحذف من
الجمع الموصوف بابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما العلة فاعرف
وحملوها على خلاف قاعدة العربية وكذلك قولهم هذا غلاما
عمرو فلان ذاهبا في الرفع وطاهر بن ظاهر وهي جاءوا فضل بن فضل
لانه نعت لمعين لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه
كل من يتصف بالصفة هذا كلامه وفي القاموس طاهر بن طاهر لمن
لا يعرف حتى ابوه وفضل بن فضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي
تجيء في كلامها على وزن اي سن وندامى ذهب في الارض فلم تعرف
حتى يعلم بحيث منارة لئلا يلتبس بنت ومثل هذه هند
بعضهم فيه انه لا التباس لان تاء التانيث مفصولة مجلاف تاء
التانيث فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب التخفيف يكفيه
في وجود بنت فاذا استقل ابنة لم يجز له حذف الالف للتخفيف لانه
لو كان طالبا للتخفيف لاستقل بنت نون التاكيد خفيفة فقدم
الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة وعدلوا بها بعض عدلوا
لانها مبنية والاصل في البناء السكون ولذا ان تعقل انه فرع
المثقلة بحذف نونها الثانية لان الاخر اولى بالحذف فالياء في
بعد الحرف هو الساكن لكون هذا انما يتم على مذهب الكوفيين
من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا
منهما حرف برأسه على ما نقله الرضي فلا والف الجمع او الالف الفاصلة
الاولى لاكتفاء بالتغيير يختص نون التاكيد الظاهرا ان يختصر
خبرنان لنون التاكيد فيتبين الضمير لهما ومن جوز دجوعه الى الضميرين

كل واحد منهما فقد بعد كل البعد ونيابة الاختصاص بما ذكر
مثل اما يفعلن فالاولى ان يجعله في مثل ما يخفض به وان
التخصيص تحاضرن بالتخفيف واضرنه بالتشديد يعني
عن هذا التفصيل قوله اخرا بالتخفيف والتشديد في جميع
الامثلة فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا في مجيئها سواء
بما نظرا لما دخلت النفي بلا للمشابهة النهي حتى قيل
بلا المستقلة فيأس عند ابن جني بخلاف المنفصل ان جاء
قليلا نحو لا في الدار ويضربن زيد والمراد ما ينفي ما يثبته الحال
قال سيبويه يرضى بعدم تثبيتها بلا النهي في الجواب
اي لون التاكيد في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو موجب فيقبل
الجواب الا القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندي
من قبيل جود فطيفة محل نظر ونقض اللزوم بمثل
ستم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتلو
ظرف او جار ومتقدم عليه اي الشرط الموكد حرفا بما سواء كان
التاكيد لازما كما في حيثما وادما او جائزا كما في متى ما
وقد يوكد جواب هذا الشرط ايضا يدل على الواو المحذوفة
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده الجوح لا بد من جاء
جمعة عدم حذف الالف في اضربان واضربان ومسلم والحق انه
لا يرد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة وامرة والمشروط
في التثنية وجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة وهو الواحد المؤكد
غائبا او مخاطبا او صيغتا المتكلم بمنزلة الاستثناء عند اي عن الحكم
بفتح ما قبلهما وللا الاشقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان
الالف ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة
ويحتمل ان يراد بقوله ونقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان و
اضربان بيان انه تثبت الالف في تاكيدهما بالنون المشددة
في لا يكره المعدوم الاستثناء فانه يجوز التقاء الساكنين على
حده اولانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها عوضا عنها ومن المجوزين

ذلك الالحاق من بكسر النون وعليه حمل قوله تع ولا تتبعان بالتخفيف
ويجوز البعض نون الالحاق مطلقا لزوم التقاء الساكنين على غير
حده واذا كان في مثل لا تضربانّ بالحاق نون الوقاية واضربانّي فحقها
ان تلزم نون الحقيقة نون المفعول لان المشدد ليس مع المدة في
كلمة واحدة ولا منزلا منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشدد
والف التثنية وغرضه من هذا الكلام بيان الاصل المعتلة لا
صدد لحالة الشاذ وون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه
ان يعم التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنثة صيغ يجوز التقاء
الساكنين في التثنية ودونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان
المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة وكان
المتصل لا منفصلا والنون المشددة هو الضمير البارز سواء الف
التثنية كالمتصل واراد بالمتصل نحو ياء محاب والف يجبي فانه
يمتنع من اعلال الياء يجبي فاذكر الرضي ان شبههما بالضمير المتصل
مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا متصلان بل ينبغي
ان يشبه بالف التثنية لا يحتاج في دفعه الى ان المراد
بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض
من التشبيه بيان حال الالف مع النون بتشبيهه بما عرف حاله من
الالف مع المتصل الف التثنية كان او غيرها لا يحمل على المشبه به حتى
يرد ما ذكره الرضي ان بنون وقاية مع الف التثنية لا يستغني
عن التقليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يمتنع ان يحمل عليها
نون التاكيد بل هما سيان في وجوه التقليل اما ضمير بارز
لا يجوز انه لا ينحصر في النمين لانه قد يكون حالا عن الضمير نحو
ليضربن دنو وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تقريبها يعني
لمراعاة ترتيب تقريبها فاسب مراعاة ترتيب المثل بها فيها خطا
لمرتبة ما يدخل الفعل الخ ولان التنوين لا دوم بخلاف النون فهو
اولى بالحفظ وايضا الكسر مما يلايم الفعل فاوقاله على لا صح
لاسم اولى وتنوين ما دون مستقرع على الحذف في حال الوقف اذ لا

المؤدة الحذف للساكنين الا ان يجعل المؤدة اعم من المؤدة الاصلية
ايضا الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله
اه لا يكتب الحقيقة التي تفتح ما قبلها ويكتب الفاء اذا اتفق
قبلها وكتابتها على خلاف القياس اللهم اشكر نعمائك وفقنا
واسئلك ان تجعل هذه الارقام المسندة بخير اسمائك لخير
افضل ابنيائك المؤخرا الى وموجبا لجزيل جوائزك ومنائحك
ارضاك وسمائك امين يا رب العالمين الحمد
على التمام والصلوة على محمد سيد الانام تم تحقيق
هذه النسخة الشريفة بعناية الملك المنان
وتوفيق الرحمن على يد اضعف عباد
الله وافقرهم محمد علي بن يوسف
غفر الله له ولوالديه وعلى عوايده
السعيد بلطفه الخفي وكرمه
الكثير انه يغفر لمن يشاء
ويعفو عن كثير ذنوب
انه يحمدنا من العالمين
والعاملين وآخر

صاحب حسن بن حاجي ودعوانا الحمد لله على الغاية ان ابن حاجي
سجانه وتعالى حفظ ورحمه ورب العالمين كتاب صاحبك الحر
دولة فخامتي يا رب وكاتبه وقفه يا رب سبحانك
وبحمدك يا رب العالمين
في يوم الخميس
وقت الفجر
من شهر رجب
المعظم
بمدينة
قسطنطنية
المحروسة
سنة
١٠٧٦

Sp. 43.724